المناظرات النحوية والصرفية

نشأتها وتطورها حتى نهاية القرن الثالث الهجري

تأليف
الدكتور أسامة رشيد الصفار
كلية التربية - ابن رشد
قسم اللغة العربية

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKI
أسسها محمد علي بيضون
سنة 1971 بيروت - لبنان

المناظرات النحوية والصرفية

نشأتها وتطورها حتى نهاية القرن الثالث الهجري

تأليف
الدكتور أسامة رشيد الصفار
كلية التربية - ابن رشد
قسم اللغة العربية

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : المناظرات النحوية والصرفية

نشأتها وتطورها حتى نهاية القرن الثالث الهجري

Title : Al-Munaẓarāt Al-Naḥawiyyawa Al-Ṣarfiyya

Naš'atuhā wa taṭawūruhā
ḥata nihāyat al-Qarn al-Ṯāliṯ Al-Hijri

Syntactical and Morphological Debates

التصنيف : تاريخ النحو والصرف

Classification: History of Syntax and Morphology

المؤلف : الدكتور أسامة رشيد الصفّار

Author : Dr. Ausama Rasheed al-Saffar

الناشر : دار الكتــب العلميـــة – بيـــروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	320	عدد الصفحات
Size	17*24 cm	قياس الصفحات
Year	2012 A.D. -1433 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنــان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-7321-9

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً
مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى ﴿٢٨﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة طه، الآية 25 - 28

المُبدعون في ضمائرنا أبداً[1]

في ذكرى رحيل الأديب الأريب رشيد الصفار، أُزجي ثمرة هذا العمل مع ما يَستوجِبُه العِرفان بالجَمِيل والإقرارُ بالفَضْل إلى البقيّة الصالِحة في جامعة مُصراتة بليبيا الحُرّة، وكُليّة التَّربِيَة - ابن رُشد - جامِعة بغداد، والحمدُ لله ربِ العالمَين، والصلاةُ والسلامُ على سَيد المُرسَلِين وصَفوة المُنتَجَبين مُحمد وآله الأبرار الأطهار، صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم الدين.

د.أسامة الصفّار

(1) هذا شعار إفتَتَح به الدكتور محمد عيسى الخاقانيّ الأربعينيّة التأبينيّة التي أقامها للراوية الحافظ رشيد الصفّار في مجلسه المعروف بمجلِس الخاقاني في الكاظميّة ببغداد، في العام 1995. وقد واظب المجلس على إحياء هذه المُناسبة كلّ عام قبل أن يتوقّف مؤقّتاً عن مزاولة نشاطاته الأدبيّة لظروفٍ طارِئة..

بسم الله الرحمن الرحيم

تنبيه

سَيرِدُ في أثناء الدراسة تعبيرات أجازَتْها المجامِعُ العلميّة، مثل (دور) المنقول من الأجنبيّة (Role) الذي لا يتوافر معناه في (أثر) العربيّة، و(بعض) لِأكثر مِن الواحِد، أو بمعنى الجزء، مأموناً مِن اللبس بِدِلالَةِ السياق، أو بِمعنى (أحد)، بدلالة السياق أيضاً، و(انفك عَن) لِـ(انفك مِن)؛ إذ وَرَدَت الأولى في الأثر كثيراً بمعناها في الثانية، فضلاً عن ورُودِها في القُرآن[1]، وأقول: (في نفس المكان) كما أقول: (في المكان نفسه) قياساً بـ(كلّ)، و(جميع)، و(كِلا)، و(كِلتا)، مُضافات إلى ما بعدها، إذ إنّ سيبويه نفسه ذكرها كذلِك، أكثر من ذِكرِهِ إياها مُؤكِّدة، فكانت في كِتابِهِ مُتأخِّرةً (مُؤكِّدَةً) نَيّفاً وثلاثين مَرّة، ومُتقدِّمةً (مُضافةً) نيّفاً وسَبعين، فيا ليتَ شِعري كيف استقرّ عند بعض المُلاحِين عَدَمُ جَوازِ إضافتِها؟! وأقول: (مُلاحظة) أكثر من (ملحوظة)؛ لِسبَبَين:

(أحدهما) : أنّ (مَلحُوظة) ليس لها أثرٌ في المُعجم القديم بِمعناها المُتداوَل اليوم.

---

(1) في اللسان، [قضى]: القضاء والقدر "أمران مُتلازمان، لا يَنْفك أَحدهما عن الآخر." وردت (عن) بمعنى (مِن) إذ إنّ السياق في كثير مِن الأحيان لا يعتري تركيبه اللبس باستعمال البدائِل، وهذه أمور شائعة في اللُغة، مُتداولة في الاستعمال، وتَرِدُ أحياناً بِلا قيد أو شرط، ولكِنّ بعضَ المُتطرفين مِمّن ادّعَوا التخصُّص بِالنحو والبلاغة، وَقَرَ في سمعه لفظٌ، رُبّما كان سَمِعَهُ مرّة في مُناقشة من المُناقَشات، فظنّ أنّه ينبغي أن يكون كذلِك على سبيل الإطلاق، تجاهُلاً، أو جَهلاً مِنه بِقولِهِ تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾. [سورة التوبة، الآية: 104] وقوله تعالى أيضاً: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [سورة الشورى، الآية: 25]. قال الطبريّ: "أي مِن عبادِه". يُنظر: جامع البيان في تاويل القرآن446/1.

(والآخر): أنّ الإصرار على تسخير اللفظ المُعجميّ المُتخم أصلاً بالدلالات، لِدلالات أخرى جديدة شكلٌ مِن أشكال التعصُّب البارد، إذ إنّ الإصرار على تكديس المعاني المُحدَثة بالتطوّر على المعاني القديمة التي يَشتَمِلُ عليها اللفظُ المُعيَّن في المُعجَم العربيّ، هو إصرار على عرقلة الإنماء اللغويّ؛ لأنّ التطوّر في اللغة يظهر بِلَفظِه، لا بِمعناه، وذلِك؛ لأنّ المعنى يُترجِمُه اللفظ، فإن عَدِمَ هذا عَدِمَ هذا، فضلاً عن أنّ استِغناءك عن اللفظ الجديد يجعل معناه مُحتاجاً لِما يحمِله ويُعبّر عنه، فلَم يبقَ لك إلّا أن تَتَمَحَّلَ له لفظاً لا تجِده إلّا في المُعجَم، وآنَئِذٍ ستُضطر إلى حَشرِه بِلَيّ رقبتِهِ في جُملةٍ من معانيه المُتكاثِرة عليه، وهذا تعسُّف لا تشفع له حُجّة الخوف على اللغة ومقاييسها؛ لأنّك بِذلِك ستجعل المعنى الجديد يضيع في زحمتها، فتُلبِس على الناس المقصود، فضلاً عن أنّك ستُغرِب عليهم مألوفَهُم، ولاسيّما إذا كان مُوافِقاً للعُرف اللغويّ ومَقاييسِه، وإنّما نقول: هذا مُوَلَّدٌ، وهذا مُحدَث؛ لأنّ كُلاً مِنهُما جديد بلفظِهِ، جديدٌ بمعناه، إذ إنّك لا تجِدُ قَطّ لَفظاً في اللُغة ليس له معنى.. لِتعلَم بعد ذلِك أنّ الحِرصَ على اللغة لا يعني حِرمانَها من أسباب التطوّر والنُّمُو، ولا فرق بين الجديد والقديم، إن كان مولَّداً، وإن كان مُحدَثاً، ولِذا؛ أقول: إذا كانَ على (المُلاحظة) ما يمنع استعمالَها، فإنّ (الملحوظة) أيضاً - لِمَا تقدّم - عليها ما يمنع استعمالها، فلم يَبقَ إلّا المأنوس مِنهُما، فإن أنست بالأولى؛ فَدُونك هِيَ، أو عليك بالثانية، فإن فاتني شيءٌ مِمّا أوصى به جَهابِذة المُتَقَدِّمين، أو جَهابِذة المُحدَثين مِن المُتطَرفِين، فأرجو تصحيحه، لا تصويبه، إذ وجدتُ كثيراً مِن الناس يَستَعمِلُون التصويب بمعنى التصحيح، وهذا لا يجوز؛ لأنّ الحديث كما يقولون: عِبَارة عِن الكلام المَصُون مِن الزوائِد، فالتصحيح بمعنى السلب، والتصويب بمعنى الإيجاب، فلا ضرورة مُلجِئة لاستعمال أحدهما للدلالة على الآخر، فإن فعَلْت، فإنّك ذاهِبٌ إلى ما ذَهَبَ إليه الشيخ الكبير محمد حَسَن آل ياسين - رحِمه الله - في إجازته التصويب لإرادة التصحيح، ولا نفع في ذلِك - فيما أرى - إلّا أنّه تطويل، أو زيادة غير نافِعة على مَتن اللغة[1]، فهذا لِهذا، وذاك

(1) (التصويب) ليس له في المعجم إلّا معنى المُوافقة، فأنتَ مصوِّبٌ إذا قُلتَ: "أصبت، أصبت" =

لِذاك، وكُنتَ آنئذٍ كمن قال: (الفخيم) لإرادة (الفَخْم)، ولا يجوز؛ لأنّه إن صحّ في القياس، لا يَصحُّ في الضَّوابطِ[1]، ولَو شِئنا التَّقعُّرَ مَعَكَ على وفق ما يعمل بِه المُؤثِّلون، لا أدعياءُ اللغةِ وألفافُهم المُستَضعَفُون، لَنَبذنا صَدْرَ كِتابِ الأنباريّ (الإنصاف في مسائِل الخِلاف)، ولَقُلنا لأبي البركات: أدلَجَ الناسُ، وليس في الأرضِ أحدٌ لا يعرفُ أنّ (الاسم) لفظٌ قديم[2]، تشترك فيه كلُّ اللغات الساميّة، فدَعْكَ مِنَ (السُّمو)، ودَعْكَ مِنَ (الوَسْم)، ولا تُركِبنا معك مَتْنَ عميائِك. وتعالَ معي نَمضِ في هذه الرحلة، عسى أن تحملني وأحملك. ولا تُصانِعني فيما صنعت، واشدُد علي إن كَبَوت، أو تَرَفَّق، فأنتَ أكثرُ حِلْماً مِمّا نَعتَقِد، والله الموفّق..

د. أسامة رشيد الصفّار

كليّة التربية، ابن رُشد - جامِعة بغداد

=

لِمن قال صواباً، ومُصحِّحٌ؛ إذا بيَّنت الخطأ، ثُم صحّحْتَه.. فمصوِّبٌ على المعنى الأول، ومُصحِّحٌ على المعنى الثاني، فالتصويب مِن إيجاب، والتصحيح مِن سَلْبٍ. فلا تجعلن أحدَهُما للدلالة على الآخر.. وإنّما رغبتُ في إيضاح هذا الفرق؛ لأنّ مَن وصَمْتُه بالتقعّر كان يتشدّق بِهما على سبيل الترادف والتسوية، وهذا لا يجوز، فاعلم ذلِك، فإنّها قاعِدة.

(1) إنّ تجديد اللغة وإنماءَها بالطرق المعروفة، لا يعني فتح باب الاشتقاق والتوليد والتحديث على مصراعيه من دون ملاحظة الضوابط، والأصول، والعِلل المانِعة.

(2) يُنظر خاتمة كتاب المُعرّب والدخيل والألفاظ العالميّة. د. أسامة الصفّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2011.

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدِّمة

الحَمْدُ للهِ على ما مَنَّ به من الإيمان، ونِعمَةِ اللسان، الذي نزل به القرآن، والصلاة على نبيه الداعي إلى دار الرضوان، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، أمّا بعد؛

فإنّ عنوان الدراسة عِبارَةٌ عن الصفحات التي نِلتُ بها درجة الماجستير قبل أكثر من عقد مِن الزمان في بلاد المهجر، وذلك بعد أن وجدتُ نصوص المُناظرات مُتفرِّقةً مُفتقِرَةً إلى مَن يجمعها، فقرّرتُ أن أصِل بينها؛ ترتيباً وتعليقاً ونقداً في كتابٍ مُستقل، وتتمثّل أهميّة المُناظرة بجلاء في الحيويّة التي تضفيها على الدرس الجامد، إذ جعلها المُصنّفون في مُصنّفاتِهم وسيلةً لِلتقريب والإيضاح، فكانت حاضِرةً في مُختَلَف الفنون، كالعربيّة، والفقه، والتاريخ، والتفسير، فضلاً عن الخِطاب القرآنيّ الذي برزَت فيه واضِحةً على أقسام، (**أحدُها**): ما كان بين جماعتين، كالمُباهلة[1] بين رسول الله ﷺ والمُشرِكين، في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾ ﴾[2]، (**وثانيها**): ما كان بين فرد وجماعة، كما في مُناظرتِه ﷺ اليهود والنصارى في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦﴾ ﴾[3]، (**وثالثها**): ما كان

(1) المباهلة: الملاعنة، وهي أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء فيقولوا: لعنة الله على الظالم مِنّا. اللسان: [بهل]71/11.

(2) سورة آل عمران، الآية: 61.

(3) سورة الجمعة، الآية: 6.

بين فرد وفرد، كما في مُناظرة الذي حاجَّ إبراهيم ﷺ في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ ﴾[1].

وأمّا في الحديث الشريف؛ فقد وَرَدَ ذِكْرُ (المُناظَرة) بلفظ التَّحاجِ والاحتِجاج، وهذا ما سآتي على بيانه في التمهيد، بعد هذه المُقدِّمة - إن شاء الله.

لقد اخترتُ (المُناظرات النحويّة والصرفيّة...) موضُوعاً لِبَحثي لسببين:

(أحدهما): له علاقة بمجال اهتمامي، إذ أردت أن تكون (المُناظرة) عنواناً يبين بِهِ نهجِيَ العلميّ في البحث والتحليل، فالباحث كما قال شَيخِي الفاضل عُمَرُ البِيبي: "ابنُ رسالته" وهذا القول يذكِّرني بكلمة قالها الخليل بن أحمد: "إنَّ أفضل كلمة تُرغِّبُ الإنسان في طلب العلم والمعرفة قول عليﷺ: "قدر كل امرئ ما يُحسن"[2]، وكلمة قالها الخليل أيضاً: "تَكثَّر من العلم لتَعرِف، وتَقَلل منه لِتحفَظ.!"[3].

(والآخر): أنَّ استقراء الآثار التي تركَتها المُناظرة في علوم العربيّة، يفتح إزاء القارئ أبواباً واسعة لدرس ثريّ، تنضوي في رِحابِه المُلحةُ والنادرةُ والخبرُ النافع، ولقد تناولتُ في أول البحث موضوعَ المُناظرة بإجمال؛ لأَنَّ علوم العربيّة في طور النشأة الأولى، أو في الأطوار القريبة اللاحقة، كانت مُتداخلةً مع غيرِها، آخذاً بعضُها بحُجَزِ بعض؛ لِقُربِ الوشيجة بينها في الغرض والمقصد، فقد كان الأديب حينذاك نَحْوِيّاً صَرْفيّاً لُغَويّاً، والنحويُّ أديباً لغويّاً صَرفيّاً، وهكذا.. وقصارى القول: إنّه لم ينصرم القرن الثالث الهجريّ الذي كان حافِلاً بالمجالس الثقافيّة والمُناظرات

(1) سورة البقرة، الآية: 258.

(2) روضات الجنات، لمحمد باقر الموسوي الأصفهاني. تحقيق أسد الله اسماعيليان، طهران. 1391، 300/3.

(3) البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر: 258/1 .

حتى قطعت علوم العربيّة، ولاسيّما النحو، شوطاً كبيراً شارف النهاية، فلم يرَ اللاحقون الذين قصُرَت هِممُهم حيناً من الدهر عن الإتيان بنظير ما أبدعه المُتقدِّمون إلّا الطواف حوله تعليقاً عليه في النواحي المختلفة؛ شرحاً، واختصاراً، وانتقاداً، واستدراكاً، وردّاً، وإعراباً.

وقد دعاني اهتمامي بهذا الموضوع إلى وضع تصوُّر مُعيَّن لخطة البحث، مُعوِّلاً في ذلك على كتب المجالس، والأمالي، ومصادر اللغة، والتفسير، والفقه، والتاريخ، وغير ذلِك مِمّا كانت فيه الإشارات واضِحةً إلى العربيّة قبل أن تتفرّق وتنفصل في المراحل اللاحقة، لِيشتهر عددٌ من العلماء بالنحو، ولِيُشار إلى آخرين بأنّهم لغويون، أو أنّهم من مدرسة البصرة أو الكوفة، وهكذا...

تضمَّن البحثُ[1] - انطلاقاً من التمهيد - تعريفاً بالمُناظرة لغةً واصطلاحاً، مع بيان مُفصّل بالمُرادفات التي تُضاهيها، فضلاً عن موضوعات أخرى ذات صلة؛ أتيتُ على بيانِها من الكُتُبِ التي تقدّم ذِكرُها، وأمّا تفصيل الموضوعات؛ فجعلتُهُ في صُلب البحث؛ مُقسَّماً على ثلاثة فصول بعنوانات رحبة؛ ضمّت في أثنائها مباحث أخرى مُتفرِّقة ذات صلة.

أمّا **الفصل الأول**؛ فتناولتُ فيه بداية المُناظرة، ونشأتها، وأسبابها، وأطوارها إلى نهاية المِئة الثالثة للهجرة.

وأمّا **الفصل الثاني**؛ فتناولتُ فيه منهج المُناظرة؛ قبل ظهور المذهب الكوفيّ، وبعده، وما بين المدرستين، وذلك بعد بيانٍ مُجمَل لمفهوم المنهج ومعناه، والسِّمات الأخلاقيّة والموضوعيّة التي تميّزت بها حقبة النشاط الفكريّ في القرون الثلاثة الأولى، توطئةً للتفصيلات اللاحقة.

وأمّا **الفصل الثالث**؛ فتناولت فيه أهميّة المُناظرة في إيضاح المسائل النحويّة والصرفيّة المُختلفة، وأثرها في تطوّر الدرسين؛ النحويّ، والصرفيّ، بأسلوب تحليليّ وصفيّ في المبحث الأول، وتحليليّ نقديّ في المبحث الثاني.

---

(1) ينظر بيان هيكله في الفهارس العامة.

وأمّا الفهارس العامة؛ فاحتوت على جداول وإحصاءات متنوعة في مُختلَف الأغراض.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ دراستي تناولت موضوع المُناظرة إبّان نشأتها من جانب نحويّ وصرفيّ معاً؛ لأنَّ علوم العربيّة عند المُتقدِّمين كانت مُتداخِلة فيما بينها، شاملةً أواخر الكلم وأبنيته وأجزاءه، بل إنّ مباحث رجال الطور الأول اقتصرت على تناول أواخر الكلم دون الأبنية، فلمّا جاء رجال الطور الثاني، تناولوا دراسة الأبنية مع الإعراب بعد أن فَطَنُوا أنّ اللحن يأتي أيضاً من جهل العامة بالصرف، على أنّ الأخير أقل في خطره من الأول؛ لأنّ خطأهم بالأبنية والتصريف لا يذهب بالمعنى المقصود، دائِماً، من كلامهم مثلما يذهب به خطؤهم بالإعراب.

وأمّا طبيعة البحث؛ فوصفيّة تحليليّة، اعتمدتُ في صياغة مبناها على كتاب مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى، المتوفى سنة إحدى وتسعين ومائتين، وكتاب مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجيّ، المتوفى سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، وأمالي إسماعيل بن قاسم أبي علي القالي المتوفى سنة ست وخمسين وثلاثمائة، وكتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، وأمالي أبي السعادات هبة الله بن علي بن الشجريّ، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، وكتاب نزهة الألبّا في طبقات الأدُبا، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباريّ، المتوفى سنة سبع وسبعين وخمسمائة، وكتاب إنباه الرواة لجمال الدين علي بن يوسف القفطيّ، المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة، وكتابا الأشباه والنظائر، والمُزهر في علوم اللغة، لجلال الدين أحمد بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة، وخزانة الأدب لعبد القادر بن عُمر البغداديّ المتوفى سنة ثلاث وتسعين وألف، فضلاً عن كتب النحو، مثل كتاب الكتاب لسيبويه أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، المتوفى سنة ثمانين ومائة، والمُقتضَب لأبي العبّاس محمد بن يزيد المُبرِّد، المتوفى سنة خمس وثمانين ومائتين، واستعنت أيضاً بعدد من المصادر التاريخيّة كـ"البداية والنهاية" لعماد الدين إسماعيل بن عمر، المعروف بابن كثير، المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة، وعدد

من كتب الأخبار والأمثال، ككتاب مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميدانيّ، المتوفى سنة ثمان عشرة وخمسمائة.

وأمّا المُعجَمات وكُتُب اللغة؛ فقد استعنت بجملة مُهِمّة مِنها، كـ"تاج اللغة وصحاح العربية" المشهور بـ"الصّحاح" لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة أربعمئة (على الأرجح)، وكتاب إرشاد الأريب في معرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ، المتوفى سنة ست وعشرين وستمائة، ولسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم الأنصاريّ الأفريقيّ المعروف بابن منظور، المتوفى سنة إحدى عشرة وسبعمائة، وتاج العروس، للمرتضى الحُسَيني الزَّبِيديّ، المتوفى سنة خمس ومائتين وألف، واعتمدتُ في تحليلاتي على آراء عدد من المُفسِّرين، مثل أبي جعفر محمد بن جرير الطبريّ، المُتوفى سنة عشر وثلاثمائة، والحسين بن مسعود البغويّ، المتوفى سنة ست عشرة وخمسمائة، وأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ القُرطبيّ، المتوفى سنة ثمان وستين وستمائة، وأبي سعيد عبد الله البيضاويّ، المتوفى سنة إحدى وتسعين وسبعمائة[1]، فضلاً عن جهود المُحدَثين في هذا المجال، ولاسيّما كتاب سعيد الأفغاني "في أصول النحو"، وكتاب الشيخ محمد الطنطاويّ "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة"، وكتاب الدكتور مهدي المخزومي"في النحو العربي"، وكتاب الدكتور شوقي ضيف "المدارس النحويّة" وغير ذلك من المراجع الأخرى المُهِمّة، وأمّا الأمور التي اعتمدتُ عليها في الدراسة؛ فيمكن إجمالها في الآتي:

أ - ذكرتُ أطوارَ المُناظرات على وفق التقسيم المُتداول في تصنيف طبقات النحاة بحسب عصورهم، فاستثنيت من هذه الأطوار عدداً من الأعلام؛ لأنّهم لم يُعرفوا نُحاةً - حقيقةً - وأنَّ المأثور عنهم قليلٌ جداً إذا ما قيس بالمأثور عن الآخرين، وأنَّ الأدوات التي ينبغي أن تتوافر في المُناظِر لم تتوافر فيهم؛ فالأصمعيّ راوِية، وإن أُثِرت عنه مُناقشات مع عدد من النحاة؛ لا يُمكِنُ الاعتداد بنتائجها علميّاً

(1) الوفيات والأعلام موافِقَة لِما أورده حاجي خليفة في كشف الظنون.

لعدم التكافؤ[1]، ومثله الفرزدق، الذي أتَت على ذكره أكثر كُتبِ الأدب قُطباً في المُناظرة، لم آتِ على ذكره، على الرغم من شهرة ما دار بينه وبين عبد الله بن أبي إسحاق؛ لأنّه شاعر، ويجوز له ما لا يجوز لغيره، لكنّي أتيتُ على ذكر أخباره، وأخبار مَن هُم بمنزِلتِه في أثناء الدراسة عند اقتضاء المُناسَبة.

ب - عَدَدُ النصوص المطروحة للدراسة في هذا البحث، لا تُمثِّل العدد المُتوافِر في كُتُبِ المجالس، وكتب الأمالي، وكتب الأخبار بالضرورة، لكنّني أوردتُ أغلب المشهور مِمّا تناولته تلك المُصنّفات بالنقد والتحليل، فالغرض من هذه الدراسة علميّ، وليس إحصائياً.

ج - قد أُضطر أحياناً إلى إعادة عدد من النصوص، أو شيءٍ منها؛ لأهميتها، حينما تتطلب الضرورة ذلك، وتخلّلت في البحث شواهد على موضوعات غير نحويّة؛ اقتضى التحليل والإيضاح ذكرها في المسائل المُختلِفة؛ لأنّها مِمّا يتصل بالمضمون النحويّ بدرجة كبيرة، كالفقه وغيره مِمّا له علاقة به، وبِأصُولِه.

د - لِعلاقة المُناظرة بأقطابها؛ ترجَمْتُ لِلمُناظِرين بالقدر الذي يفي العلم بهم، وبإنجازاتهم، لضرورة الربط، فضلاً عمّا أفضتُه عليهم في الهامش مع الإشارة إلى المصادر التي تَرجَمَت لهم لِمَن أراد المزيد، وذلك لكي لا أخرج من الغرض الذي تحدّد في إطاره منهج الدراسة.

هـ - اعتَمَدتُ على عدد من المراجع الجامِعة (العامة)[2]، كالفهرست، وكشف الظنون، فضلاً عن كُتُب الأمثال، وكتب الفقه والتفسير؛ لأنّي وجدتُ فيها جميعاً نصوصاً وأخباراً لم تأتِ على ذكرها مصادرُ النحو والمجالس، فرجعتُ إليها، وأفدتُ منها، فلو تصفَّح أحدُنا، مثلاً، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" لابن جرير الطبريّ، أو "الجامع لأحكام القرآن" لِلإمام القُرطبيّ، لوجد فيهما نصوصاً كثيرة من

(1) قال الزجاجيّ: "ولم يكن الأصمعي صاحب عربيّة. يُنظر: "مجالس العلماء" لأبي القاسم الزجاجيّ، ت: عبد السلام هارون. مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر. 1403 هـ. ص 35.

(2) يُنظر: أضواء على البحث والمصادر، للدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت. ط6، 1411هـ. ص 106 - 113.

هذه المُناظرات؛ استشهد بها المُصنِّفان لإيضاح المعاني والمقاصد التي تضمنتها كثير مِن الآيات، لِذا؛ لا يُمكن أن أتجاهل الأخبار التي ورَدَ ذِكرُها فيهما، فَهُما مِمّا يُعوَّل عليه في الدراسات النحويّة والصرفيّة بدرجة كبيرة؛ لأنّ الإعراب والصرف من أدوات التفسير الضروريّة، وأنَّ الجهل بمعرفتِهما يؤدّي إلى الجهلَ بمضمون الآيات وأحكامها ومقاصدها، وكذا الأمر في المُصنَّفات الأُخرى التي لها صِلة مُباشِرة، أو غير مُباشِرة، بموضوعي الإعراب والصرف.

و - لم أكتفِ ببيان (المُناظرة) لُغةً واصطلاحاً اعتماداً على ما أورَدته مصادر اللغة فحسب، بل توسَّعت في إيضاح معناها اعتماداً على ما أوردته كُتُب التفسير، وكتب التُّراث المُختلفة، فسُقتُ مثلاً من القرآن[1] أردتُ به أنَّ المُناظرات فنٌّ يستدعي كدَّ الذهن، وأنّ العقل قد يتراجع أحياناً عن الإدراك والاستنباط[2]، إذ ليس كل ما يعلّله الإنسان ينبغي أن يكون مقبولاً راجِحاً، فمِنه ما يحتمل التوجيه بأكثر من وجه، ومنه ما لا يحتمل ذلك فيُتَوقَّفُ عنه، ولا قطعيّة في شيء مُطلقاً..

ز - لم تتضح مظاهر المنهج في المائة وخمسين سنة الأولى؛ إذ كانت مباحث النحو والصرف مُتداخلة مع بعضها، فحللتُ هذا الإشكال بدراسة المنهج قبل نشأة المذهب الكوفيّ، ثم بعده حين بدأت ملامحه تظهر بجلاء مع ارتفاع وتيرة الصراع العصبيّ والمذهبيّ بين أهل الكوفة وأهل البصرة؛ إذ انفصل الصرف عن النحو، فبان الفرق بين البلدين في تفاصيل أدق طالت الاصطلاح والأسلوب، وما أشبه ذلك من أمور أتيتُ على تناولها مُفصَّلةً.

ح - في أثناء البحث جداولُ وبيانات بأطوار المُناظرات وطبقات المُناظِرين؛ أثبتُّها قبل أن أُشير إلى نصوص من مُناظراتهم ومُجالساتِهم المشهورة، وتوخَّيت في

---

(1) يُنظر: التمهيد، وسؤال إبراهيم ربه في إحياء الموتى هل كان من الشك أم الاعتراض أم حباً في استكشاف حقيقة مُسلَّم بها ولكنها مجهولة الكيفية بالنسبة للسائل، ويُنظر مختلف التأويلات التي وردت في هذا الموضوع، والهامش في الصفحة المذكورة.

(2) قال النضر بن شميل: سُئِل الخليل عن معنى قوله تبارك وتعالى ﴿ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴾ [المؤمنون99]. ففكّر، ثم قال: سألتموني عن شيءٍ لا أحسنه، ولا أعرف معناه. فاستحسن الناس منه ذلك. روضات الجنات: 298/3.

إعدادها الوضوح والترتيب اعتماداً على القراءات المُتوافرة في كتاب الفهرست[1] - الفن الثاني والثالث من المقالة الثانية، وكتاب (في أصول النحو)[2] لسعيد الأفغاني، وكتاب (نشأة النحو) للشيخ محمد الطنطاويّ[3].

ط - على الرُّغم من تَميُّز المذهبين عن بعضهما، كان بينهما قاسم مُشترك طغى على المنهج العام للمُناظرة أخلاقيّاً وموضوعيّاً، وقد أشرت إلى ذلك إجمالاً في مبحث مُنفَصِل مُقدِّمةً للتفصيلات التي تناوَلتُها في المباحث اللاحقة.

ي - تخلَّلت الدراسة موضوعات متنوعة في الفقه وأصوله، والنحو وأصوله، وأعلام العربيّة وطبقاتهم، إلى غير ذلك من أخبار ونوادر ومُلح ومُلاحظات نقديّة ومُوازنات وتنبيهات ومُغالطات وأوهام، أتيتُ على ذكرها جميعاً في مباحث مُنفَصِلة، أو مُتَّصِلة مع نصوص المُناظرات، فإن أردتَ موضوعاً مِمّا ذكرت، ظفَرْتَ به - إن شاء الله - هُنا، واشتملت الهوامِشُ أيضاً على معلومات مُتنوِّعة، آثرت ذكرها للفائدة والإمتاع، إذ لم أقف في هذه الدراسة عند حد تجميع الشواهد والنصوص والأقوال المبثوثة في متون المُصنَّفات، بل جاوَزتُها إلى مُحاولة التقريب، والترجيح، والتضعيف، وغير ذلِك مِن الأمور التي تقتضيها طبيعة البحث العلميّ.. لقد كان القلم والورقة رفيقَيَّ؛ يظعنان بظعني، ويُقيمان بِمَقامِي، فإذا ما جنَّ الليل كانا تحت وسادتي، ولَطالَما ذَكَّراني إذا ما غفلت، مِن أنَّ الجاحظ نفسه كان إذا كتب شيئاً، "كتبه على أنَّ الناس كلّهم أعداء، وكلّهم عالم بالأمر، ومُتفرّغٌ له، ثم لا يرضى بما كتب، فإنّ لابتداء الكتاب فِتنة وعجباً، فإذا سَكَنَت الطبيعة، وهدأت الحركة، وتراجعت الأخلاط، وعادت النفس وافرةً، أعادَ النظر فيه، فيتوقَّف عند فصوله توقف من يكون وزن طمعه في السلامة أنقص من وزن خوفه من المَعيب.. ويتفهم معنى قولهم في المثل:

---

(1) لابن النديم، طبعة دار المعارف، سوسة. وهي طبعة مزيدة بتكملة قيمة من ذخائر المكتبة التيموريّة.د.ت.

(2) في أصول النحو لسعيد الأفغاني، دار الفكر بدمشق. د.ت. ص215 - إلى النهاية.

(3) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي. دار المعارف ط 2، ص 36 - 178.

"كلُّ مجرٍ في الخلاء يُسَرُ"

فيخاف أن يعتريه ما اعترى من أجرى فرسه وحده، أو خلا بِعلْمِه عند فقد أهل المَنزِلة من صناعته[1].

إذن: هذِه محاولاتي المتواضعة، أضعُها بين أيديكم، فإن كُنتُ أصبت، فذلك الفضل من الله ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[2] وإن كانت الثانية، فإنّما هي نفسي، وأستغفر الله، ورجائي من كل ناظر يطَّلع على عيب أن يدلّني عليه، ويرشدني إليه، فالدين النصيحة، والمُسلِمون بخير ما تعاونوا، وإنّه ليحلو لي في هذا المقام أن أقول: "رحم الله رجلاً أهدى إلي عيوب نفسي" وإنّني لَمَدين بالفضل والامتنان للمرشد الأستاذ الدكتور مُصطَفى الصّادِق العَرَبيّ - حفظه الله - إذ لم يأل جهداً في مُسانَدتي بآرائه السديدة، وأفكارِه الرشيدة، ولا أجد عِوضاً من أفضاله التي طوّق بها عُنقي إلَّا الدعاء له بالصحة والعافية، لِننعَمَ بِما أنعمَ الله عليه من العلم والأدب، وأتوجه بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان لِفضيلة الشيخ يوسف بادي، وفضيلة الأستاذ الدكتور كريم الوائليّ على ما أبدَياه لي من الدعم والإسناد، إذ مَكّناني من إنجاز خُطة البحث بالشكل المطلوب، والشُّكْرُ مَوصُولاً بما سَبَق، إلى فضيلة الأستاذ الدكتور زُهير غازي زاهد، التدريسي في قسم اللغة العربيّة بجامِعة الفاتح بطرابلس؛ إذ أشار عليّ بتناول موضوع المُناظرة في القرون الثلاثة الأولى إبّان نشأتها وتطوُّرِها، والدكتور الفاضل محمد علي عبدالكريم الرُّدينيّ التدريسي في قسم اللغة العربيّة - جامعة ناصر، إذ قام بمراجعة ما كتبت مُراجعةً دقيقة أكثر مِن مرّة، فأثبَتَ عليه ما رآه مُناسِباً من التصحيحات، ولا أغفل فضل أهل الفضل؛ أساتذتي في قسم اللغة العربيّة بجامعة مُصراتة، فكلّهم مِمّن أسهم في مؤازرتي ونُصحي لإتمام ما بدأت، أدام الله ظلهم بناةً لصرح العلم، ووفَّقهم - تعالى - جميعاً لِمَا فيه منفعة الذات والجماعة..

ولستُ أدَّعي أنَّ ما أتيت به جديداً بمعنى أنَّ موضوعاته لم تُطرَق من قبل،

(1) يُنظَر: الحيوان، للجاحِظ، ت: عبد السلام هارون. ط الحلبي، 88/1.

(2) سورة النحل، الآية: 53.

بل هو جديد بهيكله الذي بَنيت، وهدفه الذي نشدت، وشتاته الذي جَمعتُ، جديد بما خرجت به من بيانات ونتائج قد يصعب على القارئ الظفر بها جميعاً في كِتابٍ واحِد.. أسأل الله التوفيق والسَّداد، إنَّه نِعمَ المولى ونِعمَ النصير..

كُتِب بليبيا،

لعشرٍ خلون من ذي الحجة - 1421هـ / الباحث

التمهيد

المُناظرة .. تعريفُها، ومُرادِفاتُها

التمهيد

بســم الله الرحمن الرحيم

الحَمْـدُ لله رب العالمـين والـصلاة والـسلام علـى سـيد الخلـق أجمعـين محمد ﷺ أمّا بعد:

فإنّ (المُناظرة) مِن (الخِلاف)، فلا تكون بِعَدَمِهِ، وأمّا (المَجلِس)؛ فإنّه مِن (مَفعِل) المخصوص بأحدائِهِما..

المُناظَرَةُ لُغةً واصطِلاحاً

1 - المُناظرة لُغَةً:

المُناظرة، والتناظر في اللغة، بمعنى التراوض في الأمر، جاء في القاموس المحيط: "والتَّناظُرُ: التَّراوُضُ في الأمرِ. والنَّظيرُ والمُناظِرُ: المِثْلُ، كالنِّظْرِ، بالكسر، ج: نُظَراءُ"[1].

والمناظِر: المقابِل، وتناظَرَ: تَقابَلَ، "وتناظرا: تقابلا... والنَّظائرُ: الأفاضِلُ، والأماثِلُ... ونَاظَرَهُ: صارَ نَظِيراً له، وفلاناً بفُلانٍ: جَعَلَهُ نَظيرَهُ، ومنه قولُ الزُّهْرِيِّ: "لا تُناظِرْ بِكتابِ اللهِ، ولا بِكلامِ رسولِ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - أي لا تَجْعَل شيئاً نَظيراً لهما..."[2].

وفي اللسان، "المُناظَرَة: أَن تُناظِرَ أَخاك في أَمرٍ، إِذا نَظَرْتُما فيه معاً كيف تأْتيانه... ونَظِيرُك: الذي يُراوِضُك وتُناظِرُهُ، وناظَرَه من المُناظَرَة. والنَّظِيرُ: المِثْلُ، وقِيل: المثل في كل شيء. وفلان نَظِيرُك أَي مِثْلُك؛ لأَنّه إِذا نَظَر إِليهما النَّاظِرُ، رآهما سواءً... ونَظِيرُ الشيء مِثْلُه... وجَمْعُ النَّظِير نُظَرَاءُ، والأُنثى نَظِيرَةٌ، والجمع النَّظائر في الكلام والأَشياء كلّها. وقول عَديّ: لم تُخطِئْ نِظارتي، أَي لم تُخْطِئ فِراسَتي. والنَّظائِرُ: جمع نَظِيرة، وهي المِثْلُ والشِّبْهُ في الأَشكال، والأَخلاق والأَفعال والأَقوال. ويُقال: لا تُناظِرْ بكتاب الله، ولا بكلام رسول الله، وفي رواية: ولا بِسُنَّةِ

(1) القاموس المحيط للفيروزآبادي: [نظر] 17/2.

(2) القاموس المحيط للفيروزآبادي: [نظر] 17/2.

رسول الله... ويُقال: ناظَرْت فُلاناً: أَي صِرْتُ نظيراً له في المُخاطبة. وناظَرْتُ فلاناً بفلان، أَي جعلته نَظِيراً له"[1]. واستشهد صاحب اللسان بمناظرة ذي الرمّة ورُؤبة، قال: "وفي مُناظَرَة ذي الرمّة وُرؤبة: ما تقَرْمَص سبُعٌ قُرْموصاً إلّا بقضاء"[2]. و(الإِثارَة)، بالكسر: المُناظرة، قال: "فالأثارة، بالفتح.. وبالكسر، مِن أثار الغُبار، أريد مِنها المُناظرة؛ لأنّها تثير المعاني."[3]، وتأتي المُواضَعَة أيضاً، بمعنى المُناظرة، قال: "والمواضعة: المُناظَرة في الأمر، والمُواضَعةُ: أَن تُواضِعَ صاحبك أَمراً تناظره فيه."[4] وقالوا أيضاً: "المُجادلة: المُناظرة، والمُخاصمة"[5]، "ويُقال للرجل، إِذا ناظَر، أَو خاصم قِرْناً: إِنّما يُقامِس حُوتاً، وقِيل: إِنّما يُقالُ ذلك إِذا ناظَر مَن هو أَعلم منه"[6].

وجاء في التَّناظُر "مُلاحاةُ الرِّجال: مُقاوَلَتُهُم ومُخاصَمتُهُم"[7].

2 - **المُناظَرة اصطلاحاً:**

لا تتفاوت (المُناظرة) في مُعجمات الاصطلاح، وكُتُبِ المَناطقة، كثيراً من حيث المعنى المُتوافِر في كُتُبِ اللغة، غير أنّها في كُتُب الاصطلاح، فنٌ قائم بنفسه، وهِيَ عند الغرب (debate) بمعناها في العربيّة[8]، فنُّ تبادل الآراء المُختلفة، أو المُتعارِضَة في موضوع مُعيّن"[9]، فهي تقترب مِمّا أورَدَه المُتقدِّمون العرب في مُعجَماتِهِم؛ إذ أرادوا بها الجدل، ومُقابلة الحُجّة بالحُجّة، ولكِنّهُم اختلفوا فيها؛

(1) لسان العرب: [نظر]215/5.

(2) لسان العرب: [قرمص]73/7، القرموص: حفرة يحتفرها الرجل من البرد، وهي واسعة الجوف.. وتقرمص السبع إذا دخلها للاصطياد.

(3) لسان العرب: [أثر]5/4.

(4) لسان العرب: [وضع]396/8.

(5) لسان العرب: [جدل]103/11.

(6) لسان العرب: [قمس]183/6.

(7) لسان العرب: [لحا]241/15.

(8) مع معنى مخصوص في polemic (polémique) للمُناظرة المصحوبة بالجدل العنيف.

(9) مُعجم الرائد للمُصطلحات اللغويّة والأدبية، مسعود جبران، الإمارات، إصدار سنة 1996، (مُناظرة).

أعِلْمٌ هي أم غير ذلك، فذهبَ بعضُ المُصنِّفين إلى أنّها عِلمُ آداب البحث، أو "عِلْمٌ يُبحَثُ فيه عن كيفية إيراد الكلام بين المُناظرين، وموضوعه الأدلة، من حيث إنَّها يثبت بها المُدَّعِي على الغير(كذا)[1]... والغرض منه: تحصيل مَلَكة طُرُق المُناظرة لِئلا يقع الخبط في البحث، فيتضح الصواب."[2] وقد أفاد آخرون من المُناظرات في إثراء مباحثهم، إلَّا أنّهم لم يُعرِّفُوها على أنّها فن مُدوَّن، أو عِلْم قائم بنفسه كما العلوم الأخرى، قالوا: "عِلْمُ المُناظَرة، وعِلْمُ الخِلافِ والجَدَل، لم يظهر إدراجُهما في علوم المُتشرِّعة، ولا في علوم الفلاسفة"[3]، وفرَّقوا بين المُناظرة من جهة، والخلاف والجدل من جهة أخرى، فقالوا: "الغرض في المُناظرة إظهار الصواب، والغرض من الجدل والخلاف الإلزام... والحُكماء بَنَوا مباحثَهم على المُناظَرة، لكن لم يُدَوِّنوا عِلْمَ المُناظرة فيما بينهم"[4].

وعَدَّ الفُقَهاء عِلمَ المُناظَرة فرعاً من فروع أصول الفقه، فقالوا: من فروع أصول الفقه: عِلْمُ النَّظَر، وعِلْمُ المُناظرة، وعِلْمُ الجَدَل[5].

وترتبط المُناظرة عِندَ المَناطِقة وأهل الفقه بالجدل ارتباطاً وثيقاً فرضته طبيعة العلاقة بينهما، بل لا يبعد أن يكون الأول هو الثاني بِعَينِهِ؛ لأنّ المآل منهما واحد، إلَّا أنّ الأول أخصّ منه، وفائدته - أي علم المُناظرة - كثيرة في الأحكام العمليّة والعلميّة من جهة الإلزام على المُخالفين، ودفع شكوكهم[6].

---

(1) الغالب أنّ (غير) هُنا أُرِيدَ بها الاسم (الآخرين)، فجازَ تعريفها. يُنظر: المُعجم الوافي في النحو العربي، د. علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، دار الجماهيريّة للنشر والتوزيع، ودار الآفاق الجديدة، المغرب، 1992، ص213.

(2) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، باب الألف - علم آداب البحث، ويُقال له: علم المناظرة.

(3) كشف الظنون، المقدمة في أحوال العلوم، الباب الأول، الفصل الرابع، التقسيم الأول.

(4) كشف الظنون، المقدمة في أحوال العلوم، الباب الأول، الفصل الرابع، التقسيم الأول.

(5) يُنظر: كشف الظنون، الباب الأول - الفصل الرابع - التقسيم الخامس.

(6) كشف الظنون، باب الجيم - علم الجدل. فالجدل قد يكون للجدل، وغيره، وليس المُناظرة كذلِك؛ لأنّها، كما تقدّم، كثيرة في الأحكام العلميّة، وهي مخصوصة بالإلزام؛ إذ يُتَوَصَّلُ بِها إلى الحقائق.

وتُعدُّ "المُنافرات" و"النقائض"[1] من صور الإبداع الفكري - الأدبيّ التي زخر بها موروثنا الشِّعريّ في فن التناظر، بل قد يتخطّاهما مِنَ االتحاور المُعتاد في التقابل، (وجهاً لوجه) إلى التحاور بالرسائل، فهذا عبد الله بن المُعتز يُرسِل إلى أبي العباس ثعلب مادِحاً، فيقول:

يـا فاتحـاً لكـل بـاب مغلـق   وصـيرفيّاً ناقـداً للمـنطق
إن قـال هـذا بهـرجٌ لـم يـنفق   إنّـا علـى الـبعاد والتفـرق
لنلتقي بالذكر إن لم نلتق

فيُجيبه أبو العبّاس في فضل من رقعته:

نحنُ، وإن لم نلتق، كما قال رؤبة:

إنّـي وإن لـم ترَنـي فإنَّنـي   أراكَ بالغَـيْبِ وإنْ لـم تَرَنـي[2]

مِن التعريفات المُتقدّمة، يمكن القول: إنّ المُناظرة شكل من أشكال العرض الفِكريّ؛ تجري أحداثُها بين فريقين، أو أكثر، فيستعمل كلّ فريق أساليبه الخاصة به في الاحتجاج لإثبات ما ذهب إليه في الموضوع، أو الموضوعات المُتنازع عليها.

(1) استحوذ هذا الفن على اهتمام الكثيرين من أهل اللغة والأدب، حتى أنّ ابن النديم أحصى أسماء من ناقض جريراً وناقضه جرير. يُنظر: الفهرست، المقالة الرابعة، ص225.

(2) مجالس ثعلب، ت: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، د.ت. 414/2. مع خلاف في ترتيب البيت، يُنظر: زهر الآداب، للحصري القيرواني 159/1.

المُناظَرة في القُرآن والسُّنّة

دِراسَةُ المُناظرة في ضوء القرآن والسُّنة أمرٌ تقتضيه طبيعة الدراسة، فقد لعب الجدل في الإسلام دوراً بارزاً تبيَّنت أول أغراضه في إظهار الحق بإقامة الحُجَّة على الباطل، ولا يعني ذلك أنّ المُناظرات في القرآن والسُّنّة وَرَدَت لإرادة التباري والمُغالبة لإظهار الحق دائماً؛ إذ إنّ لكلّ مُناظَرة طبيعتها ومناسبتها، فحين سأل إبراهيم عليه السلام رَبَّه عز وجل: ﴿ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[1] لم يعنِ بسؤاله الجدل أو دفع الشكّ، فقد ذكروا لسؤاله عليه السلام أسباباً، فليس المُراد ههنا بالشَّك ما قد يفهمه من لا عِلمَ عنده، بلا خلاف؛ بدليل قوله ﷺ: نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ[2]؛ إِذْ قَالَ: ﴿ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾، ومعناه: لو كان الشك سبباً في سؤال إبراهيم لكُنّا أحق به، ولكنّنا لا نشك، فالحديثُ مبنيٌّ على نفي الشك عن إبراهيم، والذي روي فيه عن النبي ﷺ أنّه قال: "ذلك محض الإيمان" إنّما هو في الخواطر التي لا تثبت، وأمّا الشكّ؛ فهو توقُّف بين أمرين، لا مزيّة لأحدهما على الآخر، وذلك هو المنفي عن الخليل عليه السلام، وإحياء الموتى إنّما يثبت بالسمع، وقد كان إبراهيم أعلم به، يَدُلُّك على ذلك قوله: ﴿ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾[3]، فالشكّ يبعد عمّن تثبت قدمه في الإيمان فقط، فكيف بمرتبة النبوة والخلة؟! والأنبياء معصومون من الكبائر ومن الصغائر التي فيها رذيلة إجماعاً. وإذا تأمَّلْتَ سؤاله عليه السلام وسائر ألفاظ الآية لم تُعطِ شكّاً، وذلك أنّ الاستفهام بـ(كيف) إنّما هو سؤال عن حال شيء موجود مُتَقَرِّر الوجود عند السائل والمسؤول، نحو قولك: كيف علم زيد؟ وكيف نسج الثوب؟ ونحو هذا، ومتى قُلت: كيف ثوبك؟ وكيف

---

(1) سورة البقرة، الآية: 260.

(2) الأثر: 5971 - أخرجه السيوطي في الدر المنثور: 335/1، ونسبه لعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن جرير، والحاكم قال: "وصححه".

(3) سورة البقرة، الآية: 258.

زيد؟ فإنّما السؤال عن حال من أحواله[1].

وقال آخرون: لم يكن إبراهيم عليه السلام شاكّاً في إحياء الله الموتى قطّ، وإنّما طلب المُعاينة[2]، وذلك؛ لأنّ النفوس مُستَشرِفَة إلى رؤية ما أُخبِرَت به، ولِذا؛ قال الرسول ﷺ: "ليسَ الخَبَرُ كالمُعاينة"[3]..

ولم ترد (المُناظَرة) في القرآن الكريم بلفظها، لكنّها وردت بمعانيها وصورها التي بيَّنَها المُفَسِّرُون في مُناسبات مُختلِفة، فَمِنها ما جاء بلفظ (المُجادَلة) في قوله تعالى: ﴿ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[4]، وجاء في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: "ما أوتِيَ قَوْمٌ الجدَلَ إلا ضَلُّوا" الجدَل: مُقابَلة الحُجَّة بالحجَّة. والمُجَادَلَةُ: المُناظَرةُ والمُخاصَمة، والمُراد به في الحَديث الجدل على الباطل، وطَلَبُ المغالَبة به، فأمّا الجَدَل لإظْهار الحقّ؛ فإنَّ ذلك مَحْمودٌ، لقوله تعـالى: ﴿ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[5]، وأورَدَ أهلُ اللغة هذا المعنى حينما ألزموا الجدل والخصومة المُناظرةَ، قالوا: "وجادَله، أي خاصمه مُجادلةً وجِدالاً، والاسم الجَدَل؛ وهو شدَّة الخصومة، ويُقال: إنه لَجَدِل؛ إذا كان شديد الخِصام، وإنّه لَمَجدُول وقد جادل... وسورة المُجادَلة: سورة (قد سمع الله) لقوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[6] وأمّا قوله تعالى: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾[7]؛ فمعناه: لا

---

(1) يُنظَر: الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي، الجزء الثالث - سورة البقرة، الآية: 260، ص 298. والدُّر المنثور، في شرح الآية، الجزء الثاني، وإنما ذكرت مثالاً من أمثلة كثيرة تستدعي التأمل والتدبر.

(2) تفسير القرطبي، 297/3.

(3) رواه أحمد في مسنده (271/1) من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "ليس الخبر كالمعاينة" إن الله - عز وجل - أخبر موسى بما صنع قومه في العجل، فلم يلق الألواح، فلمّا عاين ما صنعوا ألقى الألواح، فانكسرت.

(4) سورة النحل، الآية: 125.

(5) المجلد الأول، حرف الجيم، باب الجيم مع الدال.

(6) سورة المُجادلة، الآية: 1.

(7) سورة البقرة، الآية: 197.

ينبغي للرجل أَن يجادل أَخاه فيخرجه إِلى ما لا ينبغي"[1].

وَوَرَدَت المُناظرة بلفظ التحاج والاحتجاج في قوله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٦٥﴾ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٦٦﴾ ﴾[2]، وقوله ﷻ أيضاً في آية المُباهلة: ﴿ فَمَنۡ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ ثُمَّ نَبۡتَهِلۡ فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٦١﴾ ﴾[3] وقوله: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ ﴾[4]، وَوَرَد لفظ (التحاور) في سورة المُجادلة أيضاً: ﴿ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ﴾[5]، ووَرَدَ في الحديث أيضاً: "قليلُ الفقه خير من كثيرِ العبادة، وكفى بالمرء فقهاً إذا عبدَ الله، وكفى بالمرء جهلاً إذا أُعجِبَ برأيه، وإنّما الناسُ رجلان: مؤمن، وجاهل، فلا تؤذِ المُؤمن، ولا تُحاوِرُ الجاهِل."[6]. وورد لفظ (المُحاوَرَة) في صحيح البخاريّ، عن أبي الدرداء، أنّه قال: "كَانَتْ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مُحَاوَرَةٌ، فَأَغْضَبَ

---

(1) اللسان: [جدل]103/11.

(2) سورة آل عمران، الآيتان: 65 - 66.

(3) سورة آل عمران، الآية: 61.

(4) سورة البقرة، الآية: 258.

(5) سورة المُجادلة، الآية: 1. {محاورة بين أوس بن الصامت - شقيق عبادة - وخولة بنت ثعلبة}.

(6) الجامع الصغير، لجلال الدين السيوطي، المجلد الرابع، حرف القاف، ح: 6150 وأورده الطبراني في المعجم الكبير عن ابن عمر، والتخريج نقلاً عن الإمام المناوي في شرح الجامع الصغير المعروف بـ(فيض القدير)، ورقم الحديث موافق لما في فيض القدير.

أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ، فَانْصَرَفَ عَنْهُ عُمَرُ مُغْضَبًا، فَاتَّبَعَهُ أَبُو بَكْرٍ يَسْأَلُهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ، فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى أَغْلَقَ بَابَهُ فِي وَجْهِهِ، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَمَّا صَاحِبُكُمْ هَذَا؛ فَقَدْ غَامَرَ. قَالَ: وَنَدِمَ عُمَرُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ، فَأَقْبَلَ حَتَّى سَلَّمَ وَجَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَصَّ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ الْخَبَرَ. قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: وَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ: وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، لَأَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي صَاحِبِي؟ هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي صَاحِبِي؟ إِنِّي قُلْتُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا، فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقْتَ. قَالَ أَبو عَبْد اللهِ: غَامَرَ: سَبَقَ بِالْخَيْرِ"(1).

ولم يرد لفظ (مُناظَرة) ولا (ناظَرَ - يُناظِرُ) في السُّنَّة، وورَدَ فيها: (الجدل) و(الجدال) و(التَّحاج) و(الاحتجاج)، روى الإمام أحمد أنّ رسول ﷺ تلا: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ ﴾ إلى ﴿ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ فَقَالَ ﷺ: "يَا عَائِشَةُ، إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ، فَهُمِ الَّذِينَ عَنَاهُمُ اللهُ، فَاحْذَرُوهُمْ"(2). وروى الإمام أحمد أيضاً، أنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "إِنِّي أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي اثْنَتَيْنِ؛ الْقُرْآنَ وَاللَّبَنَ، أَمَّا اللَّبَنُ؛ فَيَبْتَغُونَ الرِّيفَ وَيَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ وَيَتْرُكُونَ الصَّلَوَاتِ، وَأَمَّا الْقُرْآنُ؛ فَيَتَعَلَّمُهُ الْمُنَافِقُونَ فيجَادِلُونَ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ"(3). وأنّه ﷺ قال: "تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي

---

(1) صحيح البخاري، الحديث: 4274، 183/14.

(2) سُنن ابن ماجة، كتاب المُقدّمة، الحديث رقم: 46. رواه البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو داود، وأحمد، والدارمي، والآية المذكورة رقم 7 من سورة آل عمران.

(3) مسند أحمد، المجلد الرابع: مسند الشاميين، الحديث رقم: 16780، الحديث بلفظه انفرد به أحمد، ونقله الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد، المجلد الأول: باب ما يخاف على الأمة من زلّة العالم، وجدال المنافق، وغير ذلك، الحديث رقم: 887، والمقصود بـ(اللبن) أهله، إذ ورد مضافاً إليه في عدد من الروايات. في المعجم الكبير للطبرانيّ، باب الظاء: عن عقبة بن عامر، قال: **سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: {سيهلك من أمتي في الكتاب واللبن، قال عقبة بن عامر فقلت وما أهل الكتاب؟ قال قوم يتعلمون كتاب الله فيجادلون به الذين آمنوا، قلتُ: وما أهل اللبن يا رسول الله؟ قال: قوم يتبعون الشهوات ويضيعون** =

أَغْوَيْتَ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنْ الْجَنَّةِ إِلَى الْأَرْضِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أَعْطَاكَ اللهُ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ وَاصْطَفَاكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِهِ، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ كَانَ قَدْ كُتِبَ عَلَيَّ أَنْ أَفْعَلَ مِنْ قَبْلِ أَنْ أُخْلَقَ؟ قَالَ: فَحَاجَّ آدَمُ مُوسَى، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ"[1].

وجاء عنه ﷺ: "نُهيتُ عن مُلَاحَاة الرِّجال"، أي مُقَاوَلَتِهم ومُخَاصَمَتِهم[2].

الصلوات.} وفي كنز العمال للمتقي الهندي، المجلد العاشر. الباب الثاني، في آفات العلم، ووعيد من لم يعمل بعلمه، الحديث رقم: 29137: {سيهلك نفر من أمتي في الكتاب واللبن، قيل: وما أهل الكتاب؟ قال: قوم يتعلمون كتاب الله، فيجادلون به الذين آمنوا. قيل: وما أهل اللبن؟ قال: قوم يتبعون الشهوات ويضيعون الصلوات.}

(1) مسند أحمد، ج16، ص352، الحديث: 5811.

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، المجلد الرابع، حرف اللَّام، باب اللام مع الحاء.

المُناظرة والمجلس

المجلس في مصادر اللغة:

المَجلِس في اللغة: "موضع الجلوس، وهو من الظروف غير المُتَعَدّي إليها الفعلُ بغير في، قال سيبويه: لا تقول هو مَجْلِسُ زيد. وقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾[1]. قيل: يعني به مَجْلِسَ النبي ﷺ، وقرئَ: في المجالس، وقِيل: يعني بالمجالس مجالس الحرب، كما قال تعالى: ﴿ مَقَٰعِدَ لِلۡقِتَالِ ﴾[2]. ورجل جُلَسَة، مثال هُمَزَة، أي كثير الجُلوس. وقال اللِحيانيّ[3]: هو المَجْلِسُ والمَجْلِسَةُ؛ يُقالُ: ارْزُنْ في مَجْلِسِك ومَجْلِسَتِك، والمَجْلِسُ: جماعة الجُلُوس؛ أَنشد ثعلب:

لهم مَجْلِسٌ صُهْبُ السِّبال أَذِلَّةٌ سَواسِيَةٌ أَحْرارُها وعَبِيدُها[4]

وفي الحديث: "وإن مَجْلِس بني عوف ينظرون إليه" أي أَهل المجْلِس على حذف المُضاف. يُقال: داري تنظر إلى داره، إذا كانت تقابِلُها، وقد جالَسه مُجالَسَةً وجِلاساً. وذكر بعض الأعراب رجُلاً، قال: كريمُ النِّحاسِ، طَيِّبُ الجِلاسِ. والجِلْسُ والجَلِيسُ والجِلِّيسُ: المُجالِسُ، وهم الجُلَساءُ والجُلَّاسُ، وقيل: الجِلْسُ يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث... وحكى اللِحيانيّ أَنّ المَجْلِسَ والجَلْسَ ليشهدون بكذا وكذا، يريد أَهلَ المَجْلس... ويُقالُ: فلان جَلِيسِي، وأَنا جَلِيسُه، وفلانة جَلِيسَتي، وجالَسْتُه، فهو جِلْسي وجَلِيسي، كما تقول: خِدْني وخَديني... [و]الجِلْسَةُ الحال التي يكون عليها الجالس، وهو حَسَنُ الجِلْسَة. والمَجْلَس، بفتح

---

(1) سورة المُجادلة، الآية: 11.

(2) سورة آل عمران، الآية: 121.

(3) علي بن المبارك من بني لحيان، أخذ عن الكسائيّ وغيره، وله كتاب في النوادر، توفي سنة220هـ.

(4) البيت منسوب لذي الرمة. الصهب: لون حُمرة في اللحية وشعر الرأس، ونحو ذلك. السِّبال: الشوارب، أو مقدَّم اللحية بعد العارِضين. ويُكنى بها أعداء العرب من الروم وغيرهم. يُنظر: اللسان: [صهب]531/1، [سبل]319/11.

اللام، المصدر."(1)

وقول الشاعر:

"نُبِّئْتُ أَنَّ النَّارَ بعدَكَ أُوْقِدَتْ   واستَبَّ بَعدَكَ يا كُلَيْبُ المَجلِسُ(2)

أراد: أهل المجلس.

أسماء المجالس:

للمجالس في اللغة أسماء، وافقت في معانيها المُناسبات التي أطلقت فيها، ومِنها:

1- الندي، والنادي، والمُنتدى: قال الرازي في مُختار الصحاح: "والنَّدِيُّ على (فعيل) مجلس القوم ومُتحدَّثهم، وكذا النَّدْوَةُ والنَّادِي، والمُنْتَدَى، فإن تفرّق القوم؛ فليس بِنَدِيٍّ، ومنه سُمِّيت دار النَّدْوَةِ التي بناها قُصَي بمكة؛ لأنّهم كانوا يندون فيها، أي يجتمعون للمُشاورة. وقوله تعالى: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾ ﴾(3) أي عشيرته، وإنّما هُم أهل النادي، والنادي مكانه ومجلسه؛ فسمّاه به، كما يُقال: تقوَّض المجلس، ويراد به تقوض أهله"(4)، [والنادِي: مَجْلِسُ القَوْمِ نَهاراً]، أو المَجْلِسُ ما دامُوا مُجْتَمِعِينَ فيه"(5).

2- الحِلَّة: "مجلس القوم؛ لأنهم يَحلُّونه، والحِلَّة، مُجْتَمَع القوم، هذه عن اللحياني. والمَحَلَّة منزل القوم"(6).

3- الحفل والمَحفِل: "المَجْلِس والمُجْتَمَع في غير مجلس... أيضاً ومَحْفِلُ القوم ومُحْتَفَلُهم: مُجْتَمَعُهم. وفي الحديث ذكر المَحْفِل، وهو مُجْتَمَع الناس،

---

(1) اللسان: [جلس]39/6.

(2) هذا عجز بيت لمهلهل بن ربيعة، من أبيات يرثي بها أخاه، وصدره: "نبئت أن النار بعدك أوقدت" يُنظر: ديوانه، ص280.

(3) سورة العلق، الآية: 17.

(4) مختار الصحاح لأبي بكر الرازي، باب النون، ص642.

(5) لسان العرب، [ندي]313/15.

(6) لسان العرب، [حلل]163/11.

ويجمع على المَحافِل وتَحَفَّل المجلسُ كَثُر أَهلهُ"[1].

4- المَجمَعة: "مَجلِس الاجتماع، قال زُهير:

وتُوقد نارُكُمْ شَرَراً ويُرْفَع لكم في كلِّ مَجْمَعَةٍ لِواءُ"[2]

5- السَمَرُ والسَّامِرُ: "مجلس السُّمَّار. (الليث): السَّامِرُ: الموضع الذي يجتمعون للسَّمَرِ فيه؛ وأَنشد:

وسَامِرٍ طال فيه اللهْوُ والسَّمَرُ*[3].

6- المَقام: مَقاماتُ الناسِ: مَجالِسُهم. "المُقامُ والمُقامةُ: المَوضِعُ الذي تُقيم فيه، والمُقامة، بِالضَّم: الإقامة. والمَقامة بالفتح: المَجلِس والجماعة من الناس... وأمّا المَقامُ، والمُقامُ؛ فقد يكون كلّ واحدٍ مِنهُما بمعنى الإقامة...إلخ..."[4]. وقولُه تعالى: ﴿ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَۖ ﴾[5] أي: أنا آتيك بعرشِها قبل أن تقوم من مقعدك هذا[6]. وفي الأمثال: لِكُلِّ مَقامٍ مَقال.

وفي الشعر:

وفيهم مَقاماتٌ حِسانٌ وجُوهُهم وأنديةٌ ينتابُها القولُ والفِعْلُ*[7]

7- مقعد: ومِنه مقعدُ الصدق، أي مجلس الحق والفضيلة، وفي القرآن: ﴿ فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ﴾[8] أي مجلس حَقٍّ، لا لغو فيه ولا تأثيم، وهو الجنّة[9].

---

(1) لسان العرب، [حفل]156/11.

(2) لسان العرب، [جمع] 53/8.

(3) لسان العرب، [سمر]376/4.

(4) لسان العرب، [قوم]496/12.

(5) سورة النمل، الآية: 39.

(6) تفسير القرطبي: 464/19.

(7) لِزُهير بن أبي سُلمى، ويليه:

على مكثريهم حق من يعتفيهم وعند المقلين السماحة والبذل

يُنظر: العقد الفريد، 83/1.

(8) سورة القمر، الآية: 55.

(9) تفسر القرطبي، 150/17.

وفرَّقوا بينَ **القعود** و**الجلوس**، في قولِ رسولِ الله ﷺ: "إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ **فَيُقْعِدَانِهِ**.. "[1].

قال الإمام المناويّ: "وقد يُقال **أجلسه** من نومه إذا **أيقظه**، والحديث ورد بهما، والظاهر أن لفظ الرسول **فيجلسانه** وبعض الرواة أبدله **بيقعدانه**؛ لِأنّ الفصحاء يستعملون **الإقعاد** إذا كان من **قيام**، و**الإجلاس** إذا كان من **اضطجاع**... ولا تسمعهم يقولون: **القيام والجلوس**. يُقال: **قعد عن قيامه**، و**جلس عن مضجعه واستلقائه**. وحُكي أنَّ النَّضرَ بن شُمَيل دخل على المأمون فسلَّم، فقال له: **اجلس**. فقال: يا أمير المؤمنين، لستُ **بمضطجع فأجلس**، فقال: كيف أقول؟ قال: **اقعُدْ**. فالمُختار من الروايتين **الإجلاس**؛ لموافقته دقيق المعنى وتصحيح الكلام، وهو الأجدر ببلاغة المصطفى ﷺ، ولعلّ من روى: "**يقعدانه**" ظنَّ أن اللفظين بمعنىً، ولهذا أنكروا رواية الحديث بالمعنى خشية أن يزل في الألفاظ المُشتركة، فيذهب عن المعنى المُراد، وردَّه الطيبيّ بأنّ الأقرب الترادف، وأنّ استعمال **القعود مع القيام**، و**الجلوس مع الاضطجاع** مُناسبة لفظيّة، ونحنُ نقول به إذا كانا مذكورَين معاً، نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾[2] لا إذا لم يكن أحدُهما مَذكُوراً.."[3].

ولذا؛ علّقَ محمد محيي الدين على شاهد الكوفيين:

إذا جلسوا مِنَّا ولا مِن سَوائِنا ... ولا يَنْطِقُ المَكرُوهَ مَن كانَ مِنهُم

أنّ البيت ورد في الكتاب، لِسيبويه، بلفظ: "إذا قعدوا"، فقال: "والمعنى واحد"[4]. وعندي أنّه يحتمل الصِّحة، لِعدم اللبس، على أنّ الرواية التي في الكتاب أصحّ، إذا ما أخذنا بالفرق اللغويّ.

وأطلَقَ ابن النديم وياقوت والسيوطي على **المجالس مُجالسات**، فقالوا:

---

(1) مسند أحمد، الحديث: 17803، 490/37.

(2) سورة آل عمران، الآية: 191.

(3) شرح الجامع الصغير (فيض القدير)، الحديث 2072، 373/2.

(4) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري: 294/1. والبيت المذكور للمرّار بن سلامة العجليّ. كذا في الكتاب: 31/1، وشواهد العينيّ: 126/3 - 129، والخزانة: 6/2.

مُجالَسات ثعلب[1] وسَمّى البغداديّ في الخزانة، والسيوطي في المُزهِر **مجالس ثعلب** **أمالي ثعلب**[2].

وعرّف الأستاذ عبد السلام هارون **الأمالي**، بأنّها ما يُمليه الشيخُ، أو مَن يُنيبُه بحضرته، فيتلقّفها الطلاب بالتقييد في دفاترهم. وفي هذا يكون قد أعدَّ ما يُمليه، أو يُلقي إلى الطلبة ما يشاء من تلقاء نفسه[3].

وذهب زهير ظاظا في بعض تعليقاته إلى أنّ **المجالس**، تختلف عن **الأمالي** بِما يشيع فيها مِن مُراجعة الشيخ وسؤاله، وتدوين ما يقع في كل مجلس على حِدة. فاكتفى بذلِك؛ فلم يتضح معنى **الأمالي**؛ إذ لم يأتِ على حدِّها، ولو فعل، لوجد ما في هذه في تِلك، وما تِلكَ في هذه، ليسَ مخصوصاً بإحداهما[4].

لقد ارتبطت المُناظَرة بالمجلس ارتباطاً قوياً فرضته طبيعة العلاقة بينهما، فقد اكتسبت بعضُ المُناظرات شهرتَها؛ لأنّها دارت في مجالس أقيمت ببلاط أصحاب النفوذ والسلطان، أو أنّها أبرزت نتائج مهمّة تقارَعَ على انتزاعِها قُطبان، مَثَّل كلٌّ مِنهُما مَذْهَباً أو فَريقاً، فكان من الطبيعي بعد أن حظيت هذه العلاقة بهذه المُعطيات، أن تسترفد العناية والاهتمام من العامة والخاصّة.

وبِوجود هذه العلاقة الوطيدة، وبِعَدِّ **المُناظَرة والمَجلِس** من مظاهر ما عُني بهِ المُتقدمون دراسةً وتدويناً؛ إنّ (**المُناظرة**) عبارة عن الأحداث الحقيقيّة، التي تجري وقائِعُها بين فريقين، أو أكثر، في مكان مخصوص بعينه، لِذا؛ لا يبعد أن نعثر في أثناء المنقول مِنها على تفصيلات مُختَلِفة، كالإيماءة، والإشارة، وما أشبه ذلِك مِمّا لا نَجِدُه في المُناظرِة غير الحقيقيّة، على ما سيأتي ذِكره في معنى (المجلِس)، فإنّ

---

(1) ينظر: الفهرست، الفن الأول، المقالة الثانية، ص111.

(2) يُنظر مثلاً: المزهر في علوم اللغة للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، الحلبي1961: 153/1. وخزانة الأدب: 7/1 و453/3، و53/4.

(3) مجالس ثعلب، 23/1.

(4) مقالة له، لم أعثر على مكان نشرها، أو تأريخها، ورد فيها ذِكر ثعلب، وكتابه (المجالس)، وما كان له مع المُبرّد من المُنافرات التي ضربوا به المثل، حتى قال الشاعر:

فأبدانُنا في بلدة والتقاؤنا عسير كأنا ثعلب والمُبرّد..

المحفوظ من كل هذه الأحداث يُعدُّ - بعد التحقيق - وثيقة تأريخيّة يُمكن الاستناد إليها، والاستشهاد بها في المُناسبات المُختلِفة.

وأمّا (**المجلِس**)؛ فإنّ الغرض مِنه التعليم والتدريب، وهو من حيث الاصطلاح، الأسئلة التي يُلقيها الشيخ مِن تلقاء نفسه على نفسه فيُجيب عنها، أو يُلقيها على طلبته، فيُجيبون عنها، فَيُدَوَّن كلّ ذلِك فيما يُسمى (**مَجلِساً**)، فالمجلِسُ لِذلِك؛ مُحاورة مُتخَيَّلَة(Hypothetical)، أو مُناظرة مُفترضَة(Imagined)[1]، يعدم فيها الزمان والمكان والناس، ويُعبَّر عن إجرائها الذي يكون فيه السائِل مجهولاً بـ(الفَنْقَلَة)[2]، فالغرضُ من كلّ ذلِك هو التدرُّب والتعلُّم، ويَعتمِدُ هذا الفن - غالباً - على أسلوب التقريب بالمُحاكاة والتمثيل، فإذا جُهِلَ الجواب لم يمنع المَسؤول الاعتراف بعدم العلم، ولو كان عالي الكعب بين مُريديه، فأنتَ ترى ثعلباً - مثلاً - يَتقَبَّلُ الأسئلة من طُلّابِه فيُجيبُ الجوابَ السَّديد أحياناً، وحيناً يتردَّد، وحيناً يقول: لا أدري[3].

---

(1) ويشيع استعمالها أيضاً بِلَفظ (الافتراضيّة) من معنى المفعول، لا المصدر.

(2) الفنقلة: كقولِك: فإن سُئِلتُ كذا، فإنّ الجواب عنه هو كذا وكذا... فالسائلُ على الدوام، أو غالِباً، مُفتَرَض غير موجود حقيقةً.

و"الفنقلة" لفظ منحوت من الفاء (التي تفيد التعاقب والاستمرار) وأحد مُشتقات القول - (أو ما هو بمنزلة القول على سبيل التغليب).

(3) يُنظر مثلاً: مجالس ثعلب: 85/1، 178/1، 174/1، 222/1، 308/1.

المُناظَرةُ والخِلاف

"الاختلاف والمُخالفة: أن يأخذ كلّ واحد طريقاً غيرَ طريق الآخر، في حالهِ أو قولهِ، والخِلاف أعمّ من الضّد؛ لأن كلّ ضِدَّين مُختلفان، وليس كلّ مُختلفين ضِدّين، ولما كان الاختلاف بين الناس في القول قد يقتضي التنازع استعير ذلك للمنازعة والمُجادلة، قال تعالى: ﴿ فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ ﴾[1]، ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ﴾[2]، ﴿ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ ﴾[3]، ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ ۝٢ ٱلَّذِي هُمۡ فِيهِ مُخۡتَلِفُونَ ۝٣ ﴾[4]، وقال: ﴿ إِنَّكُمۡ لَفِي قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ ۝٨ ﴾[5]، وقال: ﴿ مُخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهُۥٓۚ ﴾[6]، وقال: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ ... ﴾[7]، وقال: ﴿ ... فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ ... ﴾[8]، ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَٱخۡتَلَفُواْۚ ... ﴾[9]، ﴿ وَلَقَدۡ بَوَّأۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدۡقٖ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخۡتَلَفُواْ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ۝٩٣ ﴾[10]، وقال: ﴿ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ﴾[11]،

---

(1) سورة مريم، الآية: 37.

(2) سورة هود، الآية: 118.

(3) سورة الروم، الآية: 22.

(4) سورة النبأ، الآيات: 1 - 3.

(5) سورة الذاريات، الآية: 8.

(6) سورة النحل، الآية: 13.

(7) سورة آل عمران، الآية: 105.

(8) سورة البقرة، الآية: 213.

(9) سورة يونس، الآية: 19.

(10) سورة يونس، الآية: 93.

(11) سورة النحل، الآية: 92.

وقال: ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ ﴾[1]..."[2]. وأمّا قوله: "ليس كل مُختَلِفين ضِدَّين"؛ فمعناه أنّ الخِلافَ قد يكون سَبباً في الرحمة والائتلاف، "قال هارون الرشيد لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله تكتب هذه الكتب - يعني مؤلفات الإمام مالك - وتُفرّقها في أفاق الإسلام لنحمل عليها الأُمّة. قال: يا أمير المؤمنين، إنّ اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الأمة، كلّ يتبع ما يصحّ عنده، وكلّ على هدى، وكلّ يريد الله تعالى."[3] وقد يُعبَّر عن الخلاف والافتراق بانشقاق العصا، يقولون: "الخوارج، قد شقّوا عَصَا المُسلِمين، أي اجتماعهم وائتلافهم، وانشقت العصا؛ أي وقع الخلاف، قال الشاعر:

إِذا كانَت الهَيْجاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا... فحَسْبُكَ والضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ"[4]

ويَذكُرُ لنا التأريخ أنّ أبا العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (المتوفى سنة 291هـ) ألّف كتاباً سمّاه (اختلاف النحويين)، وألّف أبو جعفر النحّاس النحويّ المصريّ، تلميذ الأخفش الصغير وأبي العباس المُبرّد والزجّاج من بعده، والمتوفى سنة 338هـ، كتاباً في اختلاف البصريين والكوفيين، سماه (المُبهِج).

لِذا؛ ليس أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري (المتوفى سنة 577هـ) أولَ من ألَّف في الخِلاف ومسائله على نحو ما يظن الناس.

وهذه أسماء الكُتُب المُهِمّة، في الخلاف النحويّ، [5] مُرتَّبة بحسب وفيات

(1) سورة النحل، الآية: 39.

(2) غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ت: صفوان داودي، نشر دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، 1412هـ / 1992م. وموقع يعسوب [خلف]156/1.

(3) كشف الخفاء للإمام العجلوني، المُحدِّث، 1999، الهمزة مع الخاء المُعجَمة، حديث: 153، اختلاف أمتي رحمة، وفي نقل الحديث خلاف.

(4) يُنظر: مغني اللبيب، المكتبة العصرية، بيروت، 213/1، (والضحّاك)، بالرفع والنصب والجر، بحسب التأويل، وهو من شواهد العربية المشهورة. يُنظر: شرح المفصَّل: 48/2، والمُغني: 563/2.

(5) هذه الكتب، بعضها نُشِر وحُقِّق، وبعضها نُشِر من دون تحقيق، وبعضها لا يزال مخطوطاً، وبعضها أشارت إليه المُصنفات ولم يصل إلينا.

أصحابها:

1 - اختلاف النحويين، لثعلب (ت291هـ).

2 - المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، لابن كيسان (ت320هـ) وقد ردَّ فيه على ثعلب.

3 - المُبهج في اختلاف البصريين والكوفيين، لأبي جعفر النحاس (ت338هـ). وقد ردَّ فيه على ثعلب.

4 - الرَّد على ثعلب في (اختلاف النحويين) لابن درستويه (ت347هـ).

5 - كتاب الاختلاف لعبيد الله الأزديّ (ت348هـ).

6 - الخلاف بين النحويين للرمانيّ (ت384هـ).

7 - الخلاف بين سيبويه والمبرّد، للرمانيّ.

8 - كفاية المُتعلمين في اختلاف النحويين، لابن فارس (ت395هـ).

9 - التَّبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبريّ (538هـ).

10 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباريّ (ت577هـ).

11 - الواسط، لأبي البركات الأنباريّ، ذكره ابن الشجري في أماليه، ونقل منه.

12 - الإسعاف - استدرك فيه ابن إياز(ت681هـ) مسائل خلافيّة كثيرة فاتت أبا البركات في إنصافه.

وقد ذكروا أنّ أحمد بن جعفر الدِّينَوَري (ت289هـ) - ختن ثعلب - قد ألّف كتاباً سمّاه (المُهذّب)، ذكر في صدره اختلاف الكوفيين والبصريين، وعَزا كلّ مسألة إلى صاحبها، ولم يعتل لواحد منهم ولا احتج لمقالته، فلمّا أنعم النظر في الكتاب، ترك الاختلاف ونقل مذهب البصريين، وبذلك يكون أول الخائضين في هذا الموضوع، وفات من ذكر.

ويَبدو أنّ كُتُبَ الخلاف كثيرة، وكان لها ضَجّة في المجالس والبيئات

العلميّة، وكان التَّعصُّب باديّاً في أحد الفريقين، لذا؛ ابتكَرَ صاحبُ الإنصاف مُقدِّمة كتابِه بتصريحه مُحاولة تَوَخِّي الإنصاف بين الفريقين المُتناظِرَين، على ما سيأتي ذكره، إن شاء الله.

ويُعبَّر بـ(الخلاف) - عموماً - لإرادة المسائل المُختَلَف فيها، فقد يصل عدد وجوه المسألة الواحدة، فيما رواه الشوكاني (ت1250هـ) في مُقدِّمته نقلاً عن الذهبيّ في إحدى رواياته، إلى ستين وجهاً، قال: قال الشيخ: وكانت في جَدِنا حِدَّة، اجتمع ببعض الشيوخ، وأوردوا عليه مسألة، فقال: "الجواب عنها من ستين وجهاً، الأول كذا، والثاني كذا، وسَرَدَها إلى آخِرِها"[1].

وقد يُجيب العالم في الشيء الواحد أجوبةً مُختلفة بعضها أقوى من بعض، وقد يفتي بالوجه الضعيف مع وجود الوجه القويّ، قال ابن جني: "ألا ترى أنّ العالم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبةً، وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القوي من إجازة الوجه الآخر إذ كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم، كرجل له عدة أولاد، فكُلّهم ولد له، ولاحِقٌ به، وإن تفاوتت أحوالهم في نفسه، فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك، بأحد الأجوبة الجائزة فيه؛ فلأنّه وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به، وإن كان مجيزاً للآخر وقائلاً به، ألا ترى إلى قول سيبويه في قولهم له: مِئة بِيضاً: إنه حال من النكرة، وإن كان جائزاً أن يكون (بِيضاً) حالاً من الضمير المعرفة المرفوع في (له)، وعلى ذلك حَمَل قوله [كثير عزَّة]:

لـعزَّة موحشاً طلل

فقال فيه: إنّه حال من النكرة، ولم يحمله على الضمير في الظرف، أفيحسن بأحد أن يدَّعي على أحد مُتوسطينا أن يخفى هذا الموضع عليه، فضلاً عن المشهود له بالفضل - سيبويه؟!

نعم. وربّما أفتى بالوجه الأضعف عنده؛ لأنّه على الحالات وجه صحيح، وقد فعلت العرب ذلك عينه، ألا ترى إلى قول عُمَارة لأبي العباس [المُبَرِّد] وقد

(1) يُنظر مقدمة نيل الأوطار للشوكانيّ، 5/1، وقوله: قال الشيخ، يعني ابن تيمية.

سأله عمّا أراد بقراءته: "ولا الليل سابقُ النهارَ"[1]، فقال له: ما أردت؟ فقال: أردت سابقٌ النهارَ. فقال أبو العباس: فهلّا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، أي أقوى."[2]

ويبدو لي أيضاً أنّ (المُناظرة) على الحقيقة، تعني التقابل وجها لوجه، فأنت لا تناظِرُ إلّا من اختلفت معه حاضِراً، بيدَ أنّك تستطيع مُناظرته حُكماً إذا لم يكُن حاضِراً، على نحو ما يجري بالمُراسلة[3]، وأمّا الخِلاف؛ فلا يُشترَط فيه الحضور، فتُخالِفُ غائِباً، أو مُتقدِماً، بينك وبينه مئاتٌ مِن السنين، وهذا يُفسِّرُ لنا: لِماذا كَثُرَ التصنيفُ في الخِلاف؛ وقلَّ التصنيف في المُناظَرة؟ لِتعلَمَ أنّ التخالف مُطلَقٌ، والتناظُرَ مُقيَّد[4]، فإذا شحّت عليك مواردُ المُناظرة؛ لجأت إلى كُتُب الخِلاف فوجدتها في اثنائِها. ولِذا؛ إنّ أحد المُصَنِّفِين إذا ما أراد منهج الإنصاف، فنقل رأيين مُتناقضَين، أو وازَنَ بينهما، فإنّه يعمل على نقل آراء طرفين؛ تناظرا، أم لم يتناظرا، فيُنصِّبُ من نفسه حكَماً بينهما، بالاعتماد على المشهور من أقوال العلماء وأهل

(1) ﴿ لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ﴾ (يس، الآية: 40).

(2) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990، 491/2 - 492. والأصلُ في صَاحِب الحَال التَّعريفُ، ومن التَّعريف قَولُكَ: "مَرَرْت بكُلٍّ قائماً" و"مرَرْتُ بِبَعْضٍ نَائِماً". و"ببَعضٍ جالِساً" وهو مَعْرفة؛ لأن التَّنْوين فيه عِوَضٌ من كَلِمَةٍ مَحْذُوفَةٍ، والمَحْذُوف تَقْديرُه: بكلِّ الصالِحين، أو بكلِّ الأصْدقاء، وصارَ مَعْرفةً؛ لأنه بالحقيقة مضافٌ إلى مَعْرِفة، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴾- الآية "87" من سورة النمل. وقد يَقْعُ نَكِرةً في مَوَاضِعَ، وهِي المُسَوّغات، منها: أنْ يَتَقَدَّمَ عليه الحَالُ، نحو قول كُثير عَزَّة: المُتقدِّم، وشطره الأول:*يَلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ*فأصله: لِعزَة طَلَلٌ مُوحِشٌ، و"موحش" نَعْت لـ " طَلَل"، فلمّا تَقدَّم عليه، بَطل أنْ يكونَ صِفَةً؛ لِأَنَّ الصفةَ لا تَتَقَدَّمُ على المَوْصُوف، فصارَ حَالاً، والمُسَوغ له: تقدُّمُه على صاحِبه، والخِلل: جمع خِلة، وهي جِلدَةٍ منقوشة بالذهب= وغيره، تُغشى بها أجفان السيوف. يُنظر: (الكتاب): 123/2، إذ ورد فيه برواية: (لَمَيَّة موحشاً طَلَلُ) والشاهد في الخصائص: 492/2، والخزانة: 533/1، ويُنظر الشاهد في الجامع لأحكام القرآن ج11 سورة الأنبياء، الآية: 1 - 3، وما ورد فيه من أقوال، والبيت مذكور في اللسان بلفظ (لَمَيَّة) كما أورده الجوهريّ، وصحّحه ابن بري، فقال: وصواب إنشاده: (لعزَّة) نسبة لكثير. يُنظر: اللسان [وحش]368/6.

(3) أو على نحو ما يجري اليوم في اللقاءات الهاتفيّة والفضائيّة.

(4) الخِلافُ ليس مُقيّداً بزمان، أو مكان، والمُناظَرة مُقيَّدَةٌ بِهِما.

التحقيق، وعلى ما يراه مقبولاً من مذهب أحدِهِما على سبيل الإنصاف، قال ابو البركات الأنباري في مُقدِّمة كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف": " فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين... سألوني أن أُلخِّصَ لهم كتاباً لطيفاً، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيّة بين نحوِيِّي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافيّة بين الشافعي وأبي حنيفة... فتوخَّيتُ إجابتهم على وفق مسألتهم، وتحرَّيتُ إسعافَهم لتحقيق طلبتِهِمْ، وفتحتُ في ذلك الطريق، وذكرتُ من مذهب كلّ فريق ما اعتمَدَ عليه أهلُ التحقيق، واعتمدتُ في النصرة على ما أذهبُ إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف، لا التعصب والإسراف."[1] وتجدر الإشارة إلى أنّ المُصنِّف حين تناول مسائل الخِلاف المُهِمّة لم يأت على ذكر المُناظرة شاهداً فيها إلّا في مُناسَبتين؛ لأنّ الموضوعات التي تناولتها المُناظرات - فيما يبدو لي - قد أخذت حظّها من النظر بالشُّهرة، إذ أتت كُتُب الأدب واللغة على ذِكرها في مُختَلَف المُناسبات، في حين ظلّت المسائل الأخرى قليلة التداول والشُّهرة، فاحتاجَت إلى من يحسم أمرها، فإنّك إذا أنعمتَ أنعمتَ النظر في كتاب الإنصاف، لا تجِدُ فيه إلّا مُناظرتين، (**إحداهما**): بين أبي عمر الجرميّ وأبي زكريا الفرّاء في رافع المبتدأ والعائد[2]، (**والأخرى**): في المسألة الزنبوريّة، بين شيخ نُحاة البصرة سيبويه، وشيخ نُحاة الكوفة أبي حمزة الكسائيّ[3].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 5/1، وفيه 121مسألة، لم ينتصف فيها أبو البركات للكوفيين إلّا في سبع، وبقدرها حَكَّم فيها رأيه الخاص رادّا ما ذهب إليه الفريقان.

(2) يُنظر: الإنصاف، 49/1.

(3) يُنظَر: الإنصاف، 702/2.

المُناظرة والجَدَل

جَعَلَ المَناطِقةُ والفُقهاءُ الخِلافَ والجَدَل في بابٍ واحِد، قالوا: "الخِلافُ والجَدَلُ، باب من أبواب المُناظَرة."[1] وأنّ علمَ الخلاف والجدل أخصّ من المُناظرة، قالوا: "ولا يبعد أن يُقال: إنّ علمَ الجدل هو علمُ المُناظرة؛ لأنّ المآل مِنهُما واحد، إلّا أنّ الجدل أخصّ منه، ويُؤيّده كلام ابن خلدون في: (المُقدِّمة)، إذ قال: هو "معرفة آداب المُناظرة، التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية، وغيرهم، فإنّه لمّا كان باب المُناظرة في الردّ والقبول مُتسعاً، وكل واحد من المُناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانه في الاحتجاج، ومنه ما يكون صواباً، ومنه ما يكون خطأً، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آداباً، وأحكاماً يقف المُتناظران عند حدودها في الرَّد، والقبول، وكيف يكون حال المُستَدِل والمُجيب، وحيث يسوغ له أن يكون مُستدِلاً، وكيف يكون مَخصُوماً مُنقطِعاً، ومحل اعتراضه أو مُعارضته، وأين يجب عليه السكوت، ولخصمه الكلام والاستدلال، ولذلك قيل فيه: إنّه معرفة بالقواعد من الحدود، والآداب في الاستدلال التي يتوصّل بها إلى حفظ رأي، أو هدمه، كان ذلك الرأي من الفقه، أو غيره."[2].

ويبدو لي أنّ المُناظرة - إذا أُريد لها أن تكون (مَوضُوعِيّةً) - ينبغي ألّا يخرج هدفُها من إلزام أحد الطرفين بالتسليم والإقرار على سبيل المَوَدَّة[3]، وأمّا الجدل والخلاف؛ اللذان لا شَكَّ يتخللانها؛ فلا يُفسِدان - كما يقولون - مِن الودّ قضيّة، ولِذا؛ إنّ الخِلافُ والجدَلُ أخصّ من المُناظَرة.

وذكر ابن كثير، أنّ أهلَ الفِقْهِ عَدّوا عِلْمَ النَّظَر، وعِلْمَ المُناظَرة، وعِلْمَ الجَدَل، مِن فروع أصول الفقه[4].

---

(1) كشف الظنون - المقدمة في أحوال العلوم، الباب الأول - الفصل الرابع، التقسيم الأول.

(2) مُقدِمة ابن خلدون لِكتابِ العِبَر، مطبعة محمد عاطف بمصر، د. ت. 263/1.

(3) قال يونس الصدفيّ: ما رأيت أعقل من الشافعيّ، ناظرته يوما في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخوانا وإن لم نتفق في مسألة. سير أعلام النبلاء، 16/10.

(4) يُنظر: البداية والنهاية، لابن كثير، 58/12.

ويروى أنّ الفقيه الحنفيّ أبا زيدٍ الدبّوسي هو أول من وضع عِلْمَ الجَدَل وأبرَزَهُ إلى الوجود، وأنّه ناظَرَ فقيهاً، فكان كُلّما ألزمه حُجّةً تبّسم أو ضحك، فأنشد في ذلك:

مالِي إذا ألزمتُه حُجّةً قابَلَنِي بالضَّحكِ والقَهْقَهَة
إنْ كان ضحك المَرْء مِن فِقْهِه فالدُّبُّ بالصَّحراء ما أفقَهَه[1]

وقد عُرِفَ عن آل البيت - رضوان الله عليهم - تفوقهم بهذا الفن حتى أُشربوا به وسلالتهم أجمعين، عن أبي رافع[2] أنّه قال: "كنتُ ألاعب الحسن والحسين - رضوان الله عليهما - بالمَداحي، فإذا أصابت مِدحاتي، قال الحسن: أترضى أن تركب بضعةً من رسول الله ﷺ؟! فأدعه، فإذا أصابت مدحاتُه، قلتُ: لا أحملك كما لا تحملني، فيقول: أما ترضى أن تحمِل بضعةً من رسول الله؟!. فأحمله"[3].

وذَكَرَ المُحدِّثون أنّ المأمون قال لأبي علي المنقريّ: "بلغني أنّك أُميّ، وأنّك لا تُقيم الشعر، وأنّك تلحن. فقال: يا أمير المؤمنين، أمّا اللحن؛ فربّما سبق لساني منه بشيء، وأمّا الأُميَّة وكسر الشعر؛ فقد كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يكتب ولا يُقيم الشعر. فقال له: سألتُك عن ثلاثة عيوب فيك فزدتني رابعاً؛ وهو الجهل يا جاهل! أنّ ذلك كان للنبي - صلى الله عليه وسلم - فضيلة، وهو فيك وفي أمثالك نقيصة، وإنّما منع النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك لنفي الظنّة عنه، لا لعيب في الشعر والكتابة."[4]

---

(1) البداية والنهاية: 59/12.

(2) مولى لرسول الله، مختلف في اسمه.

(3) المداحي: جمع مدحاة، بكسر أولها، وهي أحجار أمثال القرصة، كانوا يحفرون حفرة ويدحون فيها بتلك الأحجار، فإن وقع الحجر فيها غَلَب صاحبُها، وإن لم يقع غُلِب. يُنظر: مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي، المجلد التاسع. كتاب المناقب - باب فيما اشترك فيه الحسن والحسين - رضي الله عنهما - من الفضل، الحديث رقم: 14424.

(4) قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٠﴾﴾، ومعنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ﴾ أي وما ينبغي له أن =

وأورَدَ آخرون الخِلاف عِلماً مخصوصاً بالمَقاصِد الدينيّة، قالوا: هو "علم يُعرَف به كيفيّة إيراد الحجج الشرعيّة، ودفع الشُّبَه وقوادح الأدلة الخِلافيّة بإيراد البراهين القطعيّة. وهو الجدل الذي قُسِم من المنطق، إلّا أنّه خُصّ بالمقاصد الدينيّة، وقد يُعرَّف بأنّه علم يُقتدر به على حفظ أي وضع كان بقدر الإمكان، ولهذا قِيل: الجدليّ: إمّا مُجيب يحفظ وَضْعاً، أو سائل يَهدِم وَضْعاً"[1].

وذهب بعضُ الفلاسفة إلى أنّ (الخلاف) من العلوم الباحِثة عمّا في الأذهان من المعقولات الثانية، وهي: علم المنطق، علم آداب الدرس، علم النظر، علم الجدل، علم الخلاف[2].

= يقول الشعر، لئلا تدخل الشبهة على من أرسل إليه، فيظن أنّه قوي على القرآن بما في طبعه من القوة على الشعر. يُنظر الجامع لأحكام القرآن، ج15 سورة يس، الآية: 69.

(1) كشف الظنون: 721/1 - علم الخلاف.

(2) يُنظر: كشف الظنون: 14/1 - التقسيم الخامس.

الفصل الأول
نشأةُ المُناظراتِ النحويّةِ والصَّرفيّةِ، وأطوارُها

وفيه مبحثان:

الأول: في نشأة المناظرات النحويّة والصرفيّة وأسبابها

الثاني: في أطوار المناظرات وأشهر أعلامها مع نصوص من مُناظراتِهم ومُجالساتِهم

أولاً

نشأة المناظرات النحويّة والصرفيّة وأسبابها

❖- بِدايَةُ المُناظراتِ ونَشأتُها:

إنّ توافر عدد من المُعطيات قد يُسهم في تشكيل الصورة التي كانت عليها المُناظرة الأولى..

ويبدو أنّ تفشّي اللحن بعد ظهور الإسلام - لِدخول الأعاجم في الدين الجديد - كان سبباً رئيساً في نشأة النحو، تبعه بعد ذلك الخلاف بين النُّحاة بسبب تعدّد الزوايا التي كانوا ينظرون من خلالها إلى مسائلِ النحو وقضاياه.

قال الفَرّاء: أولُ لَحنٍ سُمِعَ بالعراق: هذه عصاتي، بالتاء. قال الأزهريّ: ويُقال للعصا: عَصاةٌ، بالهاء. يُقالُ: أَخذْتُ عَصاتَه. قالَ: ومنهم مَن كَرِهَ هذه اللغة. وأنكرَها الأصمعيّ، فقال: ولا يجوز مَدُّ العَصا، ولا إدخال التاء معها[1]. وفي القُرآن الكريم: ﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا ﴾[2].. وكأي بداية تذكر بسؤال (متى) و(كيف)، يُمكننا العثور على بداية المُناظرة في صُوَر النقد المُختلفة، وهي عبارة عن المُلاحظات التي فَرَضَتْها الذائِقَةُ العربيّة الأصيلة، فهي في أثناء الكتاب القديم جُملة من التعليقات النقديّة، أبداها الأعرابي؛ لأنّه سَمِعَ لفظاً غريباً نبا عن أصلِ فطرتِهِ السَّليمَة.

وأنا إذ أبحث المُناظرة بمفهومها الأول، أجِدُ من البداية ضرورة التنبيه على أنّ هذه الدراسة ستتناول المُناظرة ومنهجها بحسب المراحل التي مرّ بها الدرس النحويّ القديم؛ فبالنحو يستبين سبيل العلوم على تنوع مقاصده، وتفارق ثماره،

---

(1) ينظر: اللسان[عصا] 63/15. ونسب سعيد الأفغاني القول المذكور إلى الجاحظ، وأنّ أول لحنٍ سُمِعَ بالبادية: هذه عصاتي، وأول لحن سمع بالعراق: حَيِّ على الفلاح (بكسر الياء، بدلاً من فتحها)، يُنظر: (في أصول النحو) ص9، ونسبت مصادر أخرى القول إلى الفرّاء، يُنظر مثلاً: القرطبي: 419/1 في تفسيره للآية: 60 من سورة البقرة.

(2) سورة طه، الآية: 18.

وخليق بمن يدلف إلى روضة هذا الفن أن يعرف ما يتعلق به، وما أدّى إلى تطوره، والمراحل التي مرّ بها حتى استوى قائماً، وأن يعرف أعلامه وطبقاتِهِم في عصورهم المُختلفة، وما شَجَر بينهم من خلافات ومُناظرات في الآراء رغبةً منهم في استكناه الحقيقة، وأثر ذلك كلّه في تطوّر الدرسين؛ النحويّ، والصرفيّ.

لقد نشأت اللغة العربيّة في أحضان جزيرة العرب خالصة لأبنائها مُذ ولدت، نقيّة سليمة مِمّا يشينها من أدران اللغات الأخرى، فلبثت كذلك أحقاباً مديدة؛ كان العرب خلالها يغدون ويروحون داخل بلادهم مع ما هُم عليه من شظف العيش، غير مُتطلّعِين إلى نعيم الحياة وزخارفها فيما حولهم من بلاد فارس والروم وغيرها، وإن دفعتهم الحاجة إليها حيناً، وتبادل المنافع حيناً آخر، على أنّه كان في أسواقهم الكثيرة التي تقام فيما بينهم طُولَ العام ما يسُدُّ حاجتهم ويزيد، إذ كانت فيها المُنتديات الأدبيّة التي يجتمع فيها الخطباء والشعراء من مختلف القبائل والأصقاع للتناظر والتفاخر، فكانوا يعرضون ما لهم من جيد الخطب وبديع الشعر، أمّا أشهر الأسواق التي عرفت بهذه الفعاليات فهي عكاظ ومِجَنَّة وذو المجاز[1].

لقد عادت المُقابلات الأدبيّة والمُناظرات الشِّعريّة على اللغة بفوائد جَمَّة؛ عملت على تثبيت دعائم العربيّة وترسيخها، فبقيت كذلك متينة مُتماسكة، غير مشوبة بلوثة الأعاجم حتى سطع نور الإسلام على ما حول الجزيرة، فدخل الناس في دين الله أفواجاً، وتتابعت الفتوحات الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، حتى وصلت في عهد الخليفة عمر ﷺ شرقاً إلى نهري السند وجيحون، وغرباً إلى الشام ومصر، فتعاظمت دولة المسلمين، وتقاطر الوافدون من الأمصار المفتوحة إلى الجزيرة العربيّة حيث المدينة المنورة؛ حاضرة المُسلمين، ومقرّ خلفائها، وحيث مكة المكرَّمة؛ قبلة المُصلِّين، ومركزها السياسي والتجاري والديني، وهكذا ازداد

(1) أخبار أسواق العرب مبسوطة في كتب التأريخ، يُنظر: مُعجم ما استعجم للبكري، ت: مصطفى السقا، لجنة التأليف والترجمة بمصر، د.ت.، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر - بيروت، وهناك فصل ضافٍ عنها في بلوغ الأرب للآلوسي، منشورات المحدث ج1. وقد أورد البخاري في صحيحه ج1 - كتاب الحج، باب التجارة أيام المواسم والبيع في أسواق الجاهلية، الحديث رقم 1681: ((.. كان ذو المجاز وعكاظ متجر الناس في الجاهلية)).

النزوح إلى دولة الإسلام، ثم توالت الفتوحات تترى في عهد بني أمية، إذ بلغت الصين والهند شرقاً، وسيبيريا شمالاً، وإلى ما وراء جبال البرانس بالأندلس غرباً، وإلى السودان جنوباً، وامتدّت أيضاً إلى جزائر البحر المتوسط[1]. فهذه المملكة المُترامية الأطراف ألّفت تحت لوائها شعباً واحداً، ضمّت مُكوِّناتُهُ صريح وهجين مختلف الأعراق والأجناس، فكان لزاماً على غير العربيّ أن يتعلم العربيّة، كما كان على العربيّ أن يترفق بغير العربيّ ويتريث معه في التخاطب، وأن يُصانعه في لغته لضرورة التعاون والتفاهم، قال ابن جني: ".. فقد علمت بهذا، أنّ صاحبَ لُغَةٍ قد راعى لُغَةَ غيره، وذلك؛ لأنّ العرب، وإن كانوا مُنتشرين، وخلقاً عظيماً في أرض الله غير مُتحجِّرين، ولا مُتضاغِطين، فإنّهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مُجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته، كما يراعي ذلك من مهم أمره، فهذا هذا"[2] وقد يصل الفرق بين أهل القرى وأهل البادية أنّ أحدهما لا يفهم كلام الآخر، فقد ورد "أَنّ رجلاً أتى عُمَرَ، فقال: إِنَّ ابن عَمِّي شُجَّ مُوضِحةً، فقال: أَمِنْ أَهْلِ القُرى، أَم من أَهل البادية؟ فقال: من أَهل البادية. فقال عُمَرُ: إنَّا لا نَتَعاقَلُ المُضَغَ بيننا؛ معناه أَنّ أَهل القُرى لا يَعْقِلون عن أَهل البادية، ولا أَهلُ البادية عن أَهل القرى في مثل هذه الأَشياء"[3]، فكان لطول هذا الامتزاج أن تسرَّب الضعف إلى نحيزة العربيّ وسليقته، فضلاً عن ذلك، أنّ غير العربيّ كان ينزع قسراً إلى لغة أهله وإن طال لبثه بين العرب، فكان من البديهيّ أن يتسرب إلى اللغة العربيّة اللحن لتضعف الملاحظة الدقيقة التي انمازت بها قبل ذلك.

ويمكن إجمال المُلاحظات النقديّة الأولى والمواقف التي سجّلها التأريخ في عصر صدر الإسلام، في حياة المُصطفى ﷺ وما بعدها مُرُوراً بعصر الخلافة الراشدة، والعصر الأمويّ، حتى نهاية المِئة الأولى للهجرة في الآتي:

● في فصاحته ﷺ، أنّ محمداً بن إبراهيم التَّيمِيّ عن أبيه عن جده، قال:

---

(1) يُنظر: نشأة النحو، ص14 – 15.

(2) ينظر: الخصائص: 15/2 – 16.

(3) النهاية في غريب الحديث، المجلد الثالث، حرف العين، باب العين مع القاف.

"بينا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مع أصحابه إذ نشأت سحابة فقيل: هذه سحابة ناشئة، فقال: كيف ترون قواعدها؟ قالوا: ما أحسنها وأشدّ تمكُّنِها. قال: كيف ترون رحاها؟ قالوا: ما أحسنها وأشد استدارتها. فقال: كيف ترون جونَها؟ قالوا: ما أحسنه وأشدّ سواده. قال: فكيف ترون بواسقها؟ قالوا: ما أحسنها وأشدّ استقامتها. قال: فكيف ترون برقها؟؛ أوَمِيضاً أم خَفِيّاً أم يشقّ شقّا؟ قالوا: بل يشقّ شقّا. فقال النبي ﷺ: هذا الحيا، هذا الحيا. فقالوا: يا نبيَّ الله ما رأينا الذي هو أفصح منك. فقال: وما يمنعني، وإنّما أُنزل القرآن بلساني، لسان عربيّ مُبِين، وإنّي من قُريش، ونشأت في بني سعد بن بكر"[1].

● ويروى أنّ قوماً من بني غيّان وَفَدوا على النبي ﷺ، فقال لهم: من أَنتم؟ فقالوا: بَنو غَيّانَ. فقال لهم: بَنُو رَشْدانَ. فَبَناه على (فَعْلانَ)، عِلماً مِنه أَنّ غَيّانَ (فَعْلانُ)، وأَنَّ (فَعْلانَ) في كلامهم مِمّا في آخره الألفُ والنونُ أَكثرُ من (فَعّالٍ) مِمّا في آخره الألف والنون، وتعليلُ رَشْدانَ مذكور في مَوْضِعه[2].

● قالَ أبو الطيب: "واعلم أنّ أول ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التَّعَلُّم الإعراب؛ لأنّ اللحن ظَهَرَ في كلام الموالي والمُتعرّبين من عهد النبي ﷺ، فقد روينا أنّ رجلاً لحن بحضرته، فقال: أرشدوا أخاكم فقد ضل"[3].

---

(1) الحديث في مجالس ثعلب: 454/2، وكنز العمال حديث رقم: 15247. رحاها: استدارتها أو ما استدار منها. الجون: من الألوان، ويقع على الأسود والأبيض. بواسقها: ما استطال من فروعها. الحيا: الحيا مقصور: المطر لإحيائه الأرض، وقيل: الخصب وما يحيا به الناس، النهاية.

(2) يُنظر: اللسان: [غوي]140/15. وتصحيفات المُحدِّثين: 881/1. فلو تصوَّرتَ عنده غَيّان (فَعّالاً) من الغين وهو العطش؛ لقال: بنو رَشّاد، فدل قول النبي صلى الله عليه وسلم أنّ (فَعْلاناً) مِمّا آخره نون، أكثر من (فعّال) مِمّا آخره نون. ورَشْدَانَ بالفتح ويُكْسَر: بَطْنٌ من العرب.

(3) يُنظر مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغويّ، ت: محمد أبو الفضل ابراهيم. ط نهضة مصر، ونقل هذا في المُزهر، أوائل النوع الرابع والأربعين والحديث الشريف مذكور في الخصائص – (باب ترك الأخذ عن أهل المدر..الخ) 8/2،، وفي إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ط دار المأمون بمصر، روي الحديث عن عبد الله بن مسعود – فضل الأدب في الفصل =

وسُئِل ﷺ عن الجمال، فقال: "هو اللسان"[1].

وقال ﷺ: "أنا من قريش، ونشأت في بني سعد، فأنّى لي اللحن"[2].

وقال ﷺ أيضاً: "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش"[3].

كان ذلك على عهد النبي ﷺ، فإذا ما بلغنا عهد أبي بكر، وعُمَر، رأينا المصادر تثبت عدداً من حوادث اللحن:

● روى أبو الطيب: أنّ أبا بكر ﷺ قال: "لأن أقرأ فأُسقِط، أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن"[4].

● وروى العسكريّ عن ابن عُمَر، أنّه قال: "مَرَّ عُمَر ﷺ بِقَومٍ يرمون، فقال بئس ما رميتم، فقالوا: إنا قومٌ مُتعلِّمين، فقال عمر: والله لذنبكم في لحنكم أشدّ إليّ مِن ذنبكم في رَمِيكُم"[5].

● وروى ابن جني "أنّ أحد ولاة عمر - رضي الله عنه - كتَبَ إليه كتاباً لَحَن فيه، فكتب إليه عُمَر أن قنّع كاتِبَك سَوطاً"[6].

=

الأول 82/1 منه.

(1) كشف الخفاء، حرف الجيم، حديث رقم: 1075 - جمال الرجل فصاحة لسانه. رواه القضاعي والعسكري والخطيب عن جابر - رضي الله عنه - مرفوعا، ورواه الديلمي عن جابر أيضا رفعه: "الجمال صواب المقال، والكمال حسن الفعال بالصدق.'.

(2) يُنظر: المزهر، دار إحياء الكتب - القاهرة، بعناية محمد جاد المولى ورفيقيه. 397/2.

(3) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، من حديث أبي سعيد الخدري، والحاكم من حديث عمر، قال: قلت لرسول الله - صلى الله عليه وسلم: ما بالك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا؟! وفي كتاب الرعد لابن أبي الدنيا، في حديث مرسل، أنّ أعرابياً قال للنبي - صلى الله عليه وسلم -: ما رأيتُ أفصح منك.

(4) مراتب النحويين: 82/1، ونقله السيوطي في المزهر، أوائل النوع الرابع والأربعين.

(5) إرشاد الأريب، الفصل الأول - فضل الأدب. وروى البخاري: مرَّ عمر برجلين يرميان، فقال أحدهما للآخر: "أسبت" فقال عمر: "سوء اللحن أشد من سوء الرمي". يُنظر الأدب المفرد، ص227.

(6) الخصائص: 8/2، وذكر المؤرخون هذا الأثر بالمعنى، والمقصود بأحد الولاة أبو موسى الأشعريّ، ينظر باب الاستثناء في المفصل وشرحه، وإرشاد الأريب: 80/1، ومراتب

=

● وروي من حديث علي ﷺ مع الأعرابي الذي أقرأه المُقرئ: "أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ" - بِخَفْضِ (الرسول) - إذ قال الأعرابي: بَرِئت من رسول الله، فأنكَرَ ذلك علي ﷺ، ورَسَمَ لأبي الأسود مِن عمل النحو ما رسمه[1].

● وقال ابن قتيبة: "سمع أعرابي مؤذِّناً يقول: أشهد أنّ محمداً رسول الله، بنصب رسول، فقال: ويحك! ماذا فعلت؟... ودخل أعرابي السوق فسمعهم يلحنون، فقال: "سبحان الله! يلحنون ويربحون، ونحن لا نلحن ولا نربح"[2].

● ويُذكر أيضاً أنّ العرب كانوا يتأملون مواقع الكلِم، وأنّ كلامهم ليس استرسالاً، ولا ترجيماً، بل كان عن خِبْرَة بقانون العربيّة، وإن كانت خبرتهم هذه غير مُمَنهَجَة في محتوى ما سَمّوه بعد ذلك نَحْواً، إذ نقل الرواة أنّ أبا الأسود هو أول من بوَّب هذا العلم في كتاب بعد أن حّد حدوده علي ﷺ[3]، قال أبو علي القالي:

النحويين: 82/1.

(1) سورة التوبة، الآية: 3. في الخصائص8/2 الحادثة منسوبة لعمر، كذلك هي في نزهة الألبا، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص7، وروايات اللحن في هذه الآية ليست على وتيرة واحدة في كتب الأدب والتاريخ، فمنهم من جعل هذه القصة زمن زياد، وأن زياداً هو من طلب من أبي الأسود وضع النحو. يُنظر ما أورده شوقي ضيف في المدارس النحوية، ط دار المعارف، ص14و15.وأرجح الأقوال وأقواها ما نسب إلى علي ﷺ.

(2) يُنظر: عيون الأخبار: 158/2، والحادثة الثانية في إنباه الرواة للقفطيّ: 319/2، أنّ أبا عمرو بن العلاء مرّ بالبصرة، فإذا بأعدال مطروحة، مكتوب عليها: لأبو فلان، فقال: يا ربِ، يلحنون ويُرزقون!!

(3) أمّا سبب وضع علي ﷺ لهذا العلم، كما روى أبو الأسود؛ فهو أنّ كلام العرب قد فسد بمخالطة الأعاجم، قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: "إنّي تأملت كلام العرب، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء[الأعاجم]، فأردتُ أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلي الرقعة وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما أفاد المعنى، وقال لي: أنح هذا النحو...." يُنظر نشأة النحو ص24و25، والمُختار ما نقله الأنباري في أنّ نسبة الوضع الأول لعلي اعتماداً على تفهيمه ﷺ أبا الأسود النهج الذي سار عليه فيما بعد في تصنيف الكتاب، يُنظر ما جاء في الأغاني، مطبعة التقدم بمصر.د.ت. 101/11. وأخرج البيهقي في شعب =

"حدّثنا أبو إسحاق الزجّاج، حدّثنا أبو العبّاس المُبرّد، قال: أول من وضع العربيّة ونقط المصاحف أبو الأسود، وقد سُئل أبو الأسود عمّن نهج له لطريق، فقال: تلقّيته عن علي بن أبي طالب، وقيل: كان الذي حداه على ذلك أنّ ابنته قالت له: "يا أبت، ما أشدُ الحرِ"، وكان في شدة القيظ، فقال: "ما نحن فيه"، فقالت: "إنّما أردتُ أنّه شديد"، فقال: قولي: ما أشدَ. فعمل باب التعجب... وروى عمر بن شبة(*) بإسناد له عن عاصم بن بهدلة(**) قال: "أول من وضع النحو أبو الأسود استأذن زياداً. وقال له: إنّ العرب خالطت العجم ففسدت ألسنتها، فلم يأذن له حتى جاء رجل فقال: أصلح الله الأمير، مات أبانا وترك بنون، فقال له زياد: أدع أبا الأسود فأذن له حينئذ، وروى ابن أبي سعد أن سبب ذلك، أنّه مرَّ به فارسي فلحن، فوضع باب الفاعل والمفعول، فلمّا جاء عيسى بن عُمَر، تبع الأبواب، فهو أول من بلغ الغاية فيه."(1).

● ويُحكى أنّ رجلاً يُقال له: "سعد". قَدِم مع جماعة من أهله من

=

الإيمان عن صعصعة بن صوحان قال: "جاء أعرابي إلى علي بن أبي طالب، فقال: كيف هذا الحرف لا يأكله إلَّا الخاطون، كلٌّ واللهِ يخطو، فتبسَّم علي وقال: يا أعرابي {لا يأكله إلا الخاطِؤون} فقال الأعرابي: "صدقت والله يا أمير المؤمنين، ما كان الله ليسلم عبده، ثم التفت علي إلى أبي الأسود، فقال: إنّ الأعاجم قد دخلت في الدين كافة، فضع للناس شيئاً يستدلون به على صلاح ألسنتهم، فرسم له الرفع والنصب والخفض." يُنظر: الدر المنثور: 8/ 69، سورة الحاقة، الآية 37. ولحن بعضهم فقرأ ﴿إلا الخاطؤون﴾: إلا الخاطئين، يُنظر: القياس النحوي لمفتاح رجب الخلاب، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - ليبيا، ص22.

(*) عمر بن شبة: هو الحافظ أبو زيد عمر بن شبة النميريّ، توفي سنة 262هـ.

(**) عاصم بن بهدلة: وهو عاصم بن أبي النجود - مُحدِّث، نقل عنه حماد بن سلمة وحماد بن زيد وآخرين.

(1) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، الجزء الثالث، حرف الظاء المشالة. ص559، القسم الثالث - من أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره. ورويت من طرق أخرى روايات تفيد المعنى المذكور، منها ما أورده ابن منظور، أنّ ابنة أَبي الأَسود الدُّؤَليِّ قالت لأَبيها في يوم شديد الحر: يا أَبت ما أَشدُّ الحر.. قال: إذا كانت الصَّقْعاءُ من فوْقِكِ والرَّمْضاءُ من تحتِك، فقالت: أَرَدْتُ أَن الحرَّ شديدٌ، قال: فقولي ما أَشدَّ الحر! فحينئذ وضع باب التعجب.يُنظَر اللسان: [صقع] 201/8. والرواية مشهورة لا يكاد يخلو من ذكرها كتاب من كتب العربيّة.

نويندجان (مدينة بفارس) وكان يقود فرساً، فقال له أبو الأسود: "مالك لا تركب فرسك يا سعد؟ فقال: "إنّ فرسي ظالعاً " فضحك أبو الأسود، وقال: "هؤلاء الموالي، قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، وصاروا لنا إخوة، فلو علّمناهم الكلام."[1]

●- وسأَل أَبو عمرو أَبا خَيْرَةَ عن قولهم: "استأْصل الله عِرْقاتِهم" فنصب أَبو خيرة التاء من عِرْقاتِهم، فقال له أَبو عمرو: هَيْهات أَبا خيرة، لان جِلْدُك. وذلك لأَنّ أَبا عمرو استضعف النصب بعدما كان سَمِعَها منه بالجر[2].

ورُوِيَ أنَّ المنتجع قال: أُغمي على المريض. وقال أبو خيرة: غُمِيَ. فأرسلوا إلى أم أبي خيرة، فقالت: أُغمِيَ على المريض. فقال لها المنتجع: أفسدك ابنُكِ. وكان ورَّاقاً[3].

وزَعَمَ قومٌ أنّ البدايات الأولى للنحو كانت على يد عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، في حين نسب آخرون تلك البدايات إلى نصر بن عاصم، والخليل بن أحمد، لكنّ النديم محمد بن اسحق روى في الفهرست أنّ رجلاً بمدينة الحديثة، واسمه محمد بن الحسين، ويُعرف بابن أبي بعرة، كان جمّاعة للكُتُب، وقد آلت إليه خزانة صديق له؛ اشتهر بجمع الخطوط القديمة، وحين فتّش ما فيها وقلّبها، رآى ما يدل على صحّة نسبة النحو إلى عليّ وأبي الأسود، وهي أربع أوراق، أغلبُ الظن

---

(1) محاضرات في أصول النحو، للأستاذ يوسف بادي في 1998/4/30ف، ويُنظر إنباه الرواة 11/1. وتروى هذه الحادثة أيضاً شاهداً على استثقالهم بعض الحروف، إذ جاء لفظ ظالع (بالضاد وليس بالظاء)؛ لثقل الأولى على اللسان الأعجميّ، ومثل ذلك ما روي عن رجل بالبصرة، كانت له جارية اسمها ظمياء، قالوا: "فكان إذا دعاها قال: يا ضمياء (بالضاد)" يُنظر: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، للدكتور عبد العزيز عبدة أبو عبد الله. طرابلس - الجماهيرية 768/2.

(2) يُنظر: الخصائص 13/2، ومجالس العلماء ص6، وجاء في اللسان أنّ أحمد بن يحيى قال: "قال أبو عمرو لأبي خيرة: يا أبا خيرة، سمعت لغاتِهم؟ فقال: سمعتُ لغاتَهم (بالفتح). فقال: أريد اكتف منك جلداً، جِلدُك قد رقّ. يُنظر: اللسان [لغا]250/15.

(3) مجالس العلماء، ص8.

أنّها من ورق الصين[1].

●- ثم شاعَ اللحن في العصر الأمويّ، حتى تطرّق إلى البُلغاء من الخلفاء والأمراء، كعبد الملك، والحجّاج، والناس يومئذ تتعاور به، وكان مما يُسقِط الرجل في المُجتمع أن يلحن، حتى قال عبد الملك بن مروان، وقد قيل له: أسرع إليك الشيب، فقال: "شَيَّبني ارتقاءُ المَنابِر مخافة اللحن"[2].

●- أمّا الحجّاج؛ فكان من الخُطَباء البُلغاء، وكان في طَبعِهِ تقزُّز من اللحن أن يقع مِنه أو مِن غيره، فإذا وقَع، حرص على سَتْرِه، وإبعاد من اطَّلَعَ عليه مِنه، فقد رُوِيَ أنّه سأل يحيى بن يعمر الليثي(ت129هـ): "أتسمعني ألحن على المنبر؟ فقال: الأمير أفصح الناس، إلّا أنّه لم يكن يروي الشعر. فقال الحجّاج: أتسمعني ألحن حَرفاً؟ فقال: نعم، في آي القرآن. فقال الحجّاج: فذاك أشنع، وما هو؟ قال: تقول ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ...﴾[3] تقرؤها (أَحَبُّ) بالرفع، فأنف الحجّاج أن يطّلع له رجل على لحن، فبعث به إلى خُراسان[4].

ويُروى أيضاً، أنّ الحجّاج كان يُعجب بفصاحة يحيى هذا، فسأله يوماً: أخبِرني عن عنبسة بن سعيد: أيلحن؟ قال: كثيراً. قال: أفأنا ألحن؟ قال: لحناً خفيفاً. قال: كيف ذلك؟ قال: تجعل (أنَّ: إنَّ) و(إنَّ: أنَّ)، ونحو ذلك. قال: لا تساكنّي ببلد، اخرُجْ[5].

وكان الرجل إذا أراد أن يفلت من عمل للحجّاج، عاذَ باللحن فَنَجا، فقد

---

(1) الفهرست، ص61.

(2) أصول النحو، ص9.

(3) سورة التوبة، الآية: 24.

(4) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. د.م. 1373هـ، ص5.

(5) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين، م.ن. ورُويت من طرق أخرى مختلفة. يُنظر: الأغاني 1/ 111 في حكاية بشكست النحويّ، وهي الحكاية التي نقلها الأفغاني فيما سيأتي ذكره، ومثلها ما ورد في عيون الأخبار، وسيأتي ذكرها أيضا..

روي أنّ الحجّاج بعث إلى والي البصرة، فقال له: اختر لي عشرة مِمَّن عِندَك، فاختار رجالاً، مِنهم رجلٌ يُدعى كثير بن أبي كثير، فقال كثير: فقلتُ في نفسي: لا أفلت من الحجّاج إلّا باللحن. قال: فلمّا دخلنا عليه، دعاني، فقال: ما اسمك؟ فقلت: كثير. فقال: ابن مَن؟ فقلت: ابن أبا كثير. فقال: عليك لعنة الله وعلى مَنْ بعثَ بك. فأُخرِجت[1].

وأمَّ الحجّاج قوماً فقرأ: ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝ ﴾[2] وقرأ في آخرها: (أنَّ ربَهم بهم يومئذٍ خبير) بفتح همزة (أنّ)، ثم تنبّه على اللام في (لخبير) وأنّ (أنَّ) قبلها لا تكون إلّا مكسورة، فحذَفَ اللام من (الخبير)، فقرأ: (أنَّ ربَّهُم بهم يومئذٍ خبير)[3]

ويبدو لي أنّ الروايات المُتقدِّمة لا تُشير إلى عدم عِناية الأُمراء بالعربيّة، بل على العكس من ذلك، إنّها تُشير، بما تحتويه في أثنائِها من أخبار في محاولاتهم تحاشي اللحن، إلى مَبلَغِ عِنايَتِهِم باللغة، ويبدو لي أيضاً أنّ الدافِعَ إلى تَعقُّب زَلَلَ الأمراء، والمُقَرَّبِين إليهم، يُشبِه ما يُسمّى اليوم في الغَرْب بـ(**البابارازي paparazzi**)، وهو نوع من الإعلام المُتخصِّص؛ تُعنى مُؤسَّسَاتُه برصد أخبار النجوم والرؤساء والملوك من أجل الربح المادي والترويج الإعلاميّ، لِذا؛ إنّ عدداً من هذه الروايات لا يعدم المُبالغة؛ لأنّ الأخبار التي تُشير إلى عناية أولي الأمر باللغة، ومحاولتهم دفع غائلة اللحن عنها بتشجيعهم العلماء على التأليف والكتابة، وعقد المجالس العلميّة والأدبيّة المُختلِفة كثيرة، فقد روى الأصمعي أنّ "أربعة لم يلحنوا في جدّ ولا هزل، وهم: الشعبيّ، وعبد الملك بن مروان، والحَجّاج بن يوسف، وابن القِرِّيّة، والحجّاج أفصحُهُم."[4] ويتفاوت الاهتمام باللغة من حاكم لآخر، ففي

(1) يُنظر: في أصول النحو، ص11، وإرشاد الأريب: 87/1.

(2) سورة العاديات، الآية: 1.

(3) يُنظر: عيون الأخبار 160/2. والراوية مذكورة في تفسير القرطبي ج20، سورة العاديات، الآيات: 9 - 11. وجاء في المكان نفسه أنّ السمّال قرأ بها.

(4) أمالي الزجاجي، ص15. ابن القِرّية: أبو سليمان أيوب بن زيد الهلالي، بدوي فصيح، يعد من خُطباء العرب، أملى لعامل عين التمر رسالة إلى الحجاج بن يوسف فأعجب بها فاستقدمه إليه وقربه منه، ورفع مقامه وأوكل إليه كثيراً من مهماته، حتى أرسله إلى عبد الرحمن بن =

الوقت الذي أشارت فيه الروايات إلى استهانة الوليد بن عبد الملك بأمور الدولة وشؤونها، وانصرافه إلى اللهو والمُجون عن العناية باللغة، وعجْز أبيه عن أخذه بتعلّم العربيّة، اشتهر عبد العزيز بن مروان، الأمير الأمويّ المعروف، وهو أخو عبد الملك، بالفصاحة، وأنّه كان يُعطي على العربيّة، ويحرم على اللحن، حتى قِيل: إنّ زُوّاراً من أهل مكة والمدينة قدِموا عليه، فَجَعَلَ يقول للرجل منهم: من أنت؟ فيجيب: من بني فلان. فيقول للكاتب: أعطه مائتي دينار، حتى جاءه رجل من بني عبد الدار، فقال له: من أنت؟ فقال: من بنو عبد الدار. فقال: تجدها من جائزتك، وقال لكاتبه: أعطه مائة دينار.

وبَيَّن ابن عساكر الباعث وراء اهتمام عبد العزيز بن مروان بالعربيّة، قال: دخل على عبد العزيز رجل يشكو صِهراً له، فقالَ: إنّ خَتَني فعل بي كذا، وكذا. فقال له عبد العزيز: من ختنَك؟ فقالَ له: خَتَنَني الختّان الذي يختن الناس. فقال عبد العزيز: ويحك، بم أجبتني؟ فقالَ له كاتِبُه: أيّها الأمير، إنّك لحنت، وهو لا يعرف اللحن، كان ينبغي أن تقول له: من خَتَنُك؟ فقال عبد العزيز: أراني أتكلم بكلام لا يعرفه العرب، لا شاهدتُ الناس حتى أعرف اللحن، فأقامَ في البيت جمعة لا يظهر، ومعه من يُعلِّمه العربيّة، فصلّى بالناس الجُمُعَة وهو من أفصَحِ الناس[1].

● - وقد أهَمّ أمرُ الوليدِ عبدَ الملك حتى أفضى بذات نفسه يوماً إلى روح ابن زنباع[2] قائلاً: يا أبا زرعة، قد غلبني الوليد باللحن، وسأظهر العشيّة كآبة، فسَلْني

=

الأشعث الذي خلع الطاعة في سجستان فأرغمه هذا على الوقوف خطيباً وخلع الخليفة وسبّ الحجّاج، فخشي بعد هذا أن يرجع وبقي هناك، ولّما هزم ابن الأشعث حُمِل ابن القرية أسيراً إلى الحجّاج سنة 84 فأمر بقتله ثم ندم. يُنظر: كتاب التذكرة لمحمد خليل باشا، ص401. الشّعبي: راوية ثقة، نقل عنه أصحاب السُّنن والصحيح وأكثر المُحدّثين، ومنهم ابن جرير، وعون بن عبد الله، وغيرهم.

(1) (في أصول النحو) نقل الأفغاني الحادثة عن ابن عساكر - يُنظر ص11، وفي خزانة الأدب 3/ 583 الحادثة منسوبة للوليد بن عبد الملك.

(2) روح بن زنباع بن روح بن سلامة الجذامي أبو زرعة الدمشقي، ذكره بعضُهُم في الصحابة، ولروح مع عبد الملك بن مروان وغيره قصص حسان، وكان عبد الملك بن مروان يقول:

=

عنها ودعني والوليد، فلمّا أذّن العشاء، أظهر كآبة وعنده الوليد، وسليمان، وروح، فقال له روح: ما هذه الكآبة يا أمير المؤمنين؟ لايسوؤك [الله] ولا يُرِكَ مكروهاً. قال: ذكرت ما في عنقي من هذه الأمة، وإلى من أصير أمرها بعدي. قال روح: يغفر الله لك يا أمير المؤمنين، فأين أنت عن الوليد سيد شباب العرب؟! قال: يا أبا زرعة، لا ينبغي أن يلي أمر العرب إلّا من يتكلّم بكلامها، فقام الوليد، فدخل منزله، فجمع إليه أصحاب النحو، فأقام ستّة أشهر معهم، وخرج يوم خرج وهو أجهل منه يوم دخل، فقال عبد الملك: قد أجهد وأعذر. وذكر ابن عساكر أنّ عبد الملك قال لرجل من قريش: إنّك لرجل لولا أنّك تلحن. فقال: وهذا ابنك الوليد يلحن. قال عبد الملك: لكن ابني سُليمان لا يلحن. قال الرجل: وأخي فلان لا يلحن. وقال بعضُهم: كان الوليد لحّاناً، كأني أسمعه على منبر النبي ﷺ يقول: يا أهلُ المدينة، بالرفع، بل كان لا يستطيع تجنّبه حتى في آي القرآن، قرأ يوماً على المنبر: يا ليتها كانت القاضية، وضَمّ التاء، فقال عمر بن عبد العزيز - وكان تحت المنبر -: يا ليتها كانت القاضية عليك وأراحتنا منك[1].

●- وقال عُمَر بِن عبدِ العزيز: "إنّ الرجل ليُكلّمني في الحاجة يستوجبها فيلحن فأردّه عنها، وكأنّي أقضمُ حبّ الرُّمان الحامض؛ لِبُغضي استماع اللحن، ويكلّمني آخر في الحاجة لا يستوجبها، فيُعرب فأجيبه إليها التذاذاً لِما أسمع من كلامه."[2] وكان عُمَرُ بن عبد العزيز هذا، أشدّ الناس في اللحن على ولده وخاصته

=

جمع روح طاعة أهل الشام، ودهاء أهل العراق، وفقه أهل الحجاز. ويذكر أن له حديثاً عن عبادة بن الصامت وآخر عن تميم الداري، أوردهما بن عساكر في ترجمته، وذكر أبو سليمان بن زبر أنّه مات سنة أربع وثمانين. ينظر الإصابة، ج2 حرف الراء ص 433، وقصته مبسوطة عند ابن كثير في البداية والنهاية، يُنظر: ج8: بيعة مروان بن الحكم (ثم دخلت سنة أربع وستين). ويُنظر ترجمته في الجزء التاسع (ثم دخلت سنة أربع وثمانين).

(1) في أصول النحو، ص12.

(2) الأضداد لابن الأنباري، ط الكويت 1960، ص245. وتشبه هذه الرواية ما تقدَّم عن عبد العزيز بن مروان أنّه كان يعطي على العربيّة، ويحرم على اللحن.

ورعيته، وربما أدّب عليه[1].

وقال بعض المُفسِّرين: إنّ من شرط الدعاء أن يكون سليماً من اللحن، كما أنشد بعضُهم:

ينادي ربَّه باللحن لَيثٌ كذاك إذا دَعاه لا يُجيب[2]

فيَتَّضِح بِذا أنّ حرص المُتقدِّمين على العربيّة له ما يفرضه من النُّذُر، وأنّ الفصاحة ترفع صاحبها إلى الولايات والغِنى، فتزيد من شأنه عند أولي الأمر وصفوة العلماء وطلبة العلم، وسؤال الحجّاج عن لحن الناس مُشعِرٌ باهتمام الحكومة بأمر اللحن، وذلك طبيعيّ من دولة قامت على العصبيّة العربيّة بعد أن رأت اللحن يفشو في الطبقات الرفيعة من الأمراء والحُكّام وأشراف الناس، وفي قصة بشكست النحويّ تعبير واضح عن أمرين: فشو اللحن، ونظرة المُثقَّفين إليه:

وفَدَ بَشكَسْت النحويّ على هشام بن عبد الملك، فلمّا حضر الغداء دعاه هشام، وقال لفتيان بني أميّة: تلاحَنوا عليه، فجعل بعضُهم يقول: يا أمير المؤمنين، رأيتُ أبي فلان... كذا، ويقول آخر: مرّ بي أبي فلان... ونحو هذا، فلمّا ضجّوا، أدخل يده في صَفحةٍ، فغمسَها، ثم طَلَى لحيتَه وقال لنفسه: ذُوقِي، هذا جَزاؤكِ في مُجالسةِ الأنذال[3].

وتُعدُّ مسألة تصحيح خطأ الأمير عمليّة شاقة، ومحفوفة بالمخاطر، وتحتاج إلى إقدام وشجاعة وكثير حكمة، ولعلّ المُناظرة التي دارت بين النَّضْر بن شُمَيْل والمأمون توضح هذا الأمر وتجليه، قال الزجّاجي: "قال النضر بن شميل: دخلتُ على المأمون، وعليَّ إزار مرقوع، فقال لي: يا نضر، ما هذا التقشف؟ فقلت: يا أمير

---

(1) إرشاد الأريب: 89/1.

(2) الشاهد في الجامع لأحكام القرآن، الجزء الثاني، سورة البقرة. الآية: 186، ولم أجد نسبته، وتجدر الإشارة إلى أن بعض المصنّفين أفردوا كتباً مُستقلة في اللحن، ومن المصنفات التي ذكرها النديم في كتابه الفهرست: ما يلحن فيه العامة للمازني، وما يلحن فيه العامة لأبي حاتم السجستاني، وكتاب الفاخر فيما يلحن فيه العامة للمفضل بن سلمة. يُنظر: الفهرست، ص83 - 109.

(3) يُنظر: في أصول النحو، ص13.

المؤمنين، حَرُّ مَرْوَة، كما قد علمتَ، وأنا شيخٌ وأحبُّ التروُّح بهذه الخُلقان. قال: فأخذَ بنا في الحديث في ذكر النساء، فقال المأمون: حدّثني هُشَيم بن بشير عن مُجالد عن الشعبيّ عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله ﷺ: "أيّما رجلٍ تزوّج امرأةً لدِينِها وجمالِها، كان ذلك سَداداً من عوز"[1]. قال: يا أمير المؤمنين، صدق هُشيم، حدَّثنا عوف بن أبي جميلة، قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -: قال رسول الله ﷺ: "أيُّما رجُلٍ تزوَّج امرأةً لدينِها وجمالِها، كان ذلك سِداداً من عوز". قال: فاستوى جالساً، ثم قال: يا نضر، كيف قلتَ سِداد بالكسر ولم تقل سَداداً؟ ما الفرق بينهما؟ قلتُ: يا أمير المؤمنين، السَّداد: القَصْد في الدين والسبيل والطريق، والسِّداد للثُّلْمة. وكلّ ما سَددْتَ، فهو سِداد بالكسر. قال: وفي العرب من يقول ذلك؟ قلت: نعم. هذا العَرْجيُّ يقول:

أضاعوني وأي فتىً أضاعوا لِيوم كريهةٍ وسِداد ثَغْرِ

قال: قبّح الله اللحن. قُلتُ: يا أمير المؤمنين، إنَّما لحن هُشيم[2]، وكان هُشيم لحّاناً، فاتبعَ أمير المؤمنين لفظَه، وقد تُتْبع ألفاظُ العلماء"[3].

ويُبدي المثال المُتقدِّم كياسة النضر وحصافته في تجنُّب غضب الأمير، إذ أورد الحديث بإسناد مُختلِف، مُتذرِّعاً بلحن هُشيم، فألصق الخطأ به، ولو كان الحديث بإسناد واحد؛ لاختلق النضر عُذراً آخر، إذ لم يذكُر أهل الجرح والتعديل هُشيماً لحّاناً، لكن مُدلِّساً، فكأنّه أفاد من هذه المَثلَبَة بأن جعلَ اللحن في أثنائها حين صحَّحَ ما وقع فيه هُشيم، لا ما وقع فيه الأمير، وأنّ ألفاظ العلماء قد تُتبَع بغير

---

(1) الحديث في الجامع الصغير، ج1، رقم 522.

(2) هُشيم بن بشير السلمي، أبو معاوية: نبّه الترمذي إلى أنَّ هشيم هذا كان لحّاناً، جاء في تحفة الأحوذي: أنّ هشيماً بن بشير مشهور بالتدليس، يُنظر: تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، كتاب الصلاة عَنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم. 124 - بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعَشَاءِ وَالسَّمَرِ بَعْدَهَا، الحديث رقم: 168. وقال الذهبيّ فيه: ".. حافِظٌ حجّةٌ مُدلِّس"، يُنظر: فيض القدير، الجزء الأول. حرف الهمزة.الحديث رقم: 792.

(3) مجالس العلماء ص152. والبيت في ديوان العرجيّ، ص35. وقد طغى الشاهِد في الشهرة، حتى أتت على ذِكْرِه أغلب كتب الأدب.

قصد، ثِقةً بعدالتهم وصدقهم.

ولِوقوع أمثلة المُناظرات الأولى كثيرةً، وفي أزمنةٍ مُتقاربةٍ، يصعُب تحديد أُولاها على سبيل الفَرْض؛ لأنّ مظاهر النقد التي تقدّم ذِكرُها مُحدّدَةً في صدر الإسلام، قد سبقتها مُلاحظات نقديّة كثيرة في الجاهليّة، كذلِك؛ لا يُمكن الجزم أنّ مناظرةً ما قد وقَعت، ولم تَقَع في الوقت نفسه مُناظرة أخرى تُشبِهُهَا، أو قريبة إلى معناها، وهذه الأمور تجري في كلّ حين، وعلى أية حال، تكاد الأخبار تتواتر على عددٍ مِنها، لِتأخذ شُهرتها في المرويات القديمة، ومِنها ما ذَكروه في المَثَل: "استنوق الجمل"، المنسوب إلى طَرَفة بن العبد، وذلك حين وفَدَ على بعض الملوك، إذ كان المُسَيَّبُ بن عُلَس يُنشِد شِعراً في وصف جَمل، فَحَوَّله إلى ناقة، فَقَال طرفة: "قد استَنْوَقَ الجمل". وقالوا: إنّ المُنشد كان المُتلمِّس، إذ أنشد في مجلس لبنى قيس بن ثعلبة، وكان طرفة يلعب مع الصبيان، ويتسمَّع:

وَقَدْ أتَنَاسَى الهمَّ عِنْدَ احْتِضَارِهِ بِنَاجٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مكدم

كُمَيْتٍ كَنَازِ اللَّحْمِ أوْ حَمِيَرية مُوَاشِكَةَ تَنْفِي الحَصَى بِمُلَثَّمِ

كأن على أنْسَائِهَا عِذْقَ خَصْبَةٍ تَدَلَّى مِنْ الكَافُورِ غَيْرَ مُكَمَّمِ

والصّيعريّة: سِمَة تُوسَمُ بها النوقَ باليمن، فلمّا سمع طَرَفة البيتَ، قَال: استنوقَ الجمل. قالوا: فدعاه المُتلمس، وقَال له: أخْرِجْ لسانَكَ، فأخْرَجَه، فإذا هو أسْوَد، فَقَال: وَيْلٌ لهذا من هذا[1].

ويقول الدكتور طه عبد الحميد: "وبعض المصادر الأخرى، لا تعزو السببَ

---

(1) يُنظر: مجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني، الجزء الثاني، الباب الحادي والعشرون، فيما أوله قاف.الفصل: 2846 - قد استَنْوَقَ الجَملُ ص94. وذكر صاحب اللسان أنّ الأبيات للمسيب بن علس، وأشار إلى أنّها تنسب أيضاً للمتلمس.يُنظر [صعر]. الكُميت: لون بين السواد والحمرة، يكون في الخيل والإبل وغيرهما. حميرية: نسبة إلى حمير. مواشكة: سريعة. أنشد ابن الأعرابي: مواشكة تستعجل الركض.. أي مسرعة. وتنفي الحصى بملثم: نقذف بخفها الحصى جانباً عند الجري، لقوتها وسرعتها. أمّا البيت الأخير؛ فقد وجدته منسوباً إلى الأعشى في مجمع الأمثال ج1، الباب13 فيما أوله شين. ونسبته في اللسان إلى بشر بن أبي خازم. خصبة: النخلة كثيرة الحمل.

إلى حادثة خاصة، بل تعدّه نتيجة لازمة لتلك الحوادث، ما ذُكِرَ منها، وما لم يُذكَر، وهي حوادث مُلتفٌّ بعضها على بعض، منسوبة إلى أزمان مختلفة وأناس مُختلفين[1]، ولعلّ هذا الرأي أقرب إلى الصواب؛ لأنّه من غير المعقول أن يكون هذا المجهود الجبّار من أجل حادثة فرديّة"[2].

ويذهبُ أكثرُ العلماء إلى أنّ حرص المُسلمين على دينهم الجديد، وخوفهم عليه من فشو اللحن فيه، كان الدافع الأول لوضع النحو، وكان هذا الحرص من الشِّدّة بحيث أدى إلى اتساع حلقة النحو في مذاهب، فضلاً عن اتساعها بالخلافات بين أصحاب المذهب الواحد، كاختلافهم في أصول بعض الأفعال مثل (يدع) أو اختلافهم فيما تُمال فيه الألفات، وغير ذلك مِمّا كان يُمثِّلُه القُرّاء قبل نشأة المذهب الكوفيّ، فضلاً عن مُناظرات الشعراء والنحويين التي ذاع صِيتُها، كمُناظرة ابن أبي إسحاق كُلاًّ من بلال بن بردة، ويونس بن حبيب. ومناظرته أيضاً الفرزدقَ في قوله المشهور: "وعينان قال الله كونا فكانتا"، وإنكار أبي عمرو قولَ عيسى بن عُمر: "هؤلاء بنيّ هُمْ ماذا؟" وذلك لوقوع الفصل بين الحال وصاحبها؛ لأنّ الحال نكرة، وضمير الفصل لا يقع إلّا بين معرفتين، على أنّ بعض الباحثين، علّلَ ردّ أبي عمرو بن العلاء عدداً من القراءات بالتشكيك في نقلها أو روايتها[3]، واتسعت حلقة النحو أيضاً باعتراض المُتأخِرين على عدد من آراء المُتقدِّمين، إذ أسهم هذا في إثراء الدرس النحويّ بالرد على النحاة والتصنيف في مسائل الخلاف، ومن ذلك: خلافُهُم في "ماذا صنعت" بكونها اسميّة؛ قُدِّم خبرُها عند الأخفش، ومبتدؤها عند سيبويه[4]، أو مُخالفة المُبرّد سيبويه في "اللهم"، إذ يرى سيبويه أنّ أصلها "يا الله" حُذِفَ منها حَرْفُ النِّداءِ، وعُوِّضَ منه الميمُ المشَدَّدَةُ، ولا يجوز وصفها في قوله

---

(1) سيأتي بيان هذه الخلافات في قابل صفحات الدراسة.

(2) يُنظر: النحو نمط من التفكير العربي الخاص، د.طه عبد الحميد طه، مجلة كلية الآداب، جامعة عين شمس، مجلد 10، ص203 – 239.

(3) يُنظر: البحر المحيط 246/5 – 247، ويُنظر أيضا المفصل في تأريخ النحو العربي، للدكتور عفيف دمشقية، ص189 – 190.

(4) يُنظر التفاصيل في المغني: 335/2.

تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ [الزمر: 46] وإنّ (عالِم) نِدَاءٌ آخر، وخَالفَهُ المبرِّدُ، ورأى أنَّه يُوصَف والآيةُ دليله[1]. ويبدو لي أنّ الطرفين قد أبعط في المرام وتكلّف؛ لأنّ الدعاء بهذا اللفظ قديم، فهو مِما تشترك فيه اللغات الساميّة؛ فضلاً عن عالميّته ما يُضاهيه شيوعاً وقِدَماً مِن ألفاظ الدُّعاء، كـ(آمين) المشهور في لغات العائِلة الساميّة، ولُغات العائِلَة الهندأوربية، ولِذا؛ إنّ عدداً مِن هذِه الخلافات، وهي مِمّا حفلت به كتب النحو والمُجالسات، يعوزها التحقيق والنظر على وفق المنظور التأثيليّ[2].

وهكـذا؛ إنّ المُناظـرات الأولـى اِتَّـسَمَت باليُـسر؛ لِـبُعدِها عـن تعقـيدات المُتكلِّمين، وتقعيداتِهِم، فهي - في الأعمّ الأغلب - لا تعدو المرويات التي تقدّم ذِكرُها.

(1) يُنظر: مُعجم القواعد العربيّة، لعبد الغني الدقر، إصدار المُحدِّث، بَابُ الفَاء. وقال الرضي: لا يوصف (اللهم) عند سيبويه، كما لا يوصف أخواته؛ أي الأسماء المختصة بالنداء، وأجاز المبرد وصفه؛ لأنه بمنزلة يا الله، واستدل بنحو اللهم فاطر السماوات والأرض، وهو عند سيبويه على النداء المستأنف. يُنظر: فيض القدير، الجزء الرابع. حرف القاف. الحديث رقم: 6135، ويُنظر الجامع لأحكام القرآن، ج4 سورة آل عمران. الآية: 26 ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ ...﴾.

(2) والمشهور عند الغرب بـEtemology علم اللغة الاشتقاقي، أو عِلم اللغة التأصيلي. وينظر: إنكارنا اصطلاح (التأثيل) في كتابنا، ينبوع اللغة ومصادر الألفاظ، دار صادر، 2011، ص8.

ب - أسبابُ نشوء المُناظرات

تَقدَّمَ أنّ المُناظرة نشَأَت بدوافع مُختلِفة، أسهمت مُلتبسَةً بِبَعضِها في تطور منهجها وتنوّعه، ويمكن إجمال هذه الدوافِع (مع الظروف التي أحاطت بِها) في الآتي:

الدافع الدينيّ:

يَتمثَّلُ هذا الدافع في أشكال المُناظرات التي لَعِبت دوراً في إيضاح الأهداف السامية لدين الإسلام وتعاليمه وتكاليفه في النواحي المُختلفة بأسلوب دقيق ومُنظَّم، فكان العلماء يجمعون ما فيها في كتب؛ فيرى الفقيه آراء غيره مُدَوَّنة مبسوطة فيقرؤها ويدرسها وينقدها، ويقبل ما يراه أقرب إلى الكتاب والسُّنّة. وقد بيّنَ تعالى في كتابه العزيز أهمية الحِوار في الدعوة إلى الإسلام بقوله ﷻ ﴿ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾ [1]، قال الحُسين بن فهم: "سمعت يحيى بن أكثم يقول: كان للمأمون - وهو أمير إذ ذاك - مجلس نظر، فدخل في جملة الناس رجل يهوديّ، حسن الثوب، حسن الوجه، طيّب الرائحة، قال: فتكلّم فأحسن الكلام والعبارة، قال: "فلمّا تقوَّضَ المجلس، دعاه المأمون، فقال له: إسرائيليّ؟ قال: نعم. قال له: أسلِمْ حتى أفعل بك وأصنع، ووعده. فقال: ديني ودين آبائي! وانصرف. قال: فلمّا كان بعد سنة، جاءنا مُسلِماً، قال: فتكلّم على الفقه فأحسن الكلام، فلمّا تقوَّض المجلس، دعاه المأمون، وقال: ألست صاحبنا بالأمس؟ قال له: بلى. قال: فما كان سبب إسلامك؟ قال: انصرفتُ من حضرتك، فأحببتُ أن أمتحن هذه الأديان، وأنت تراني حسَن الخَطِ، فعمدتُ إلى التوراة، فكتبتُ ثلاث نسخ، فزِدتُ فيها ونقّصت، وأدخلتها الكنيسة فاشتُريت منّي، وعمدتُ إلى الإنجيل، فكتبت نُسَخاً، فزِدتُ فيها ونقّصت، وأدخلتها البيعة، فاشتُريت منّي، وعمدتُ إلى القرآن، فعملت ثلاث نسخ، وزِدتُ فيها ونقّصت، وأدخلتها الوراقين فتصفَّحوها، فلمّا أن

---

(1) سورة النحل، الآية: 125.

وجدوا فيها الزيادة والنقصان، رَمَوا بها فلم يشتروها، فعلِمتُ أنّ هذا كتاب محفوظ، فكان هذا سبب إسلامي. قال يحيى بن أكثم: فحَججتُ تلك السنة، فلقيت سُفيان بن عُيينة، فذكرتُ له الخبر، فقال لي: مِصداقُ هذا في كتابِ الله عزّ وجلّ. قال: قُلتُ: في أي موضع؟ قال: في قول الله تبارك وتعالى في التوراة والإنجيل: ﴿ بِمَا ٱسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾[1]، فجعل حفظه إليهم فضاعَ، وقال عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝ ﴾"[2].

ولِمصداق كتاب الله العزيز شَعَرَ المسلمون بضرورة النظر في آياته والتدبُّر في قراءاته، قال الرسولﷺ: "أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه"[3] ففي الحديث تصريح بأهميّة النحو والإعراب، وقال الرشيد: "النحو يستفرغني، أستدِلُّ به على القرآن والشعر."[4] فالقرآن سابق للفقه والنحو وسائر العلوم الأخرى، وأمّا قراءاتُه؛ فمَروِيّة قبل نشأة الدراسات المُختلفة في النحو واللغة، والذي يتحصل لا يكون إلّا بفهم النحو، قال ابن خلدون في علوم اللسان العربيّ: "أركانه أربعة، ومعرفتها ضروريّة على أهل الشريعة، إذ مأخذ أحكام الشريعة كلّها من الكتاب والسُّنّة، وهي بِلُغَةِ العرب، ونَقَلتُها مِنَ الصَّحَابة والتابعين عربٌ، وشَرْحُ مشكلاتِها مِن لُغاتِهم، فلا بد من معرفة العلوم المُتعلِّقة بهذا اللسان لِمن أراد علم الشريعة... والذي يتحصل أنّ المهم منها هو النحو؛ إذ به يتبيَّن أصل المَقاصِد بالدلالة، فلذلك كان علم النحو أهمّ من اللغة؛ إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة، وليس كذلك اللغة"[5].

---

(1) سورة المائدة، الآية: 44

(2) سورة الحجر، الآية: 9، وعن قتادة عن نصر بن عاصم الليثي عن عبد الله بن فطيمة عن يحيى بن يعمر قال: قال عثمان: "إن في القرآن لحنا وستقيمه العرب بألسنتها." يُنظَر: كنز العمال للمُتقيّ الهنديّ، المجلد الثاني؛ جمع القرآن؛ الحديث رقم: 4786.

(3) يُنظر: الجامع الصغير، المجلد الأول، الحديث رقم: 1149. أخرجه ابن أبي شيبة، والحاكم في المستدرك، والبيهقي في شُعب الإيمان عن أبي هريرة، وسكت عنه السيوطيّ، ويُنظر ما أورده الدكتور إبراهيم رفيدة في كتابه (النحو وكتب التفسير) 35/1.

(4) مجالس العلماء ص 196 وانظر طبقات الزبيدي: 138، وإرشاد الأريب: 175/13.

(5) مُقدِمة ابن خلدون، 352/1.

وقال أبو العبّاس ثعلب: "لا يصحّ الشعر، ولا الغريب، ولا القرآن إلّا بالنحو، النحو أعلى ميزان هذا كلِّه. وقال: تعلَّموا النحو، فإنّه أعلى المراتب"[1].

وقد تقدّمت في أول الدراسة أمثلة نقديّة مُتعدِّدة تعكس حرص المُسلِمين على لُغة القرآن، واستحيائهم من الوقوع في اللحن، ولاسيّما الأمراء وأولو الأمر؛ إذ كانوا يعدّون اللحن جُرْماً لا يُغتَفَر، فالحرص على اللغة يعني الحرص على الدين، حتى أنّ بعضهم كان يحتال لأخطائِه.. قال الزَّجاجيّ في ذكره مجلس محمد بن سُليمان الهاشميّ[2] مع الأخفش (سعيد بن مسعدة): "حدثني المازنيّ، قال: غلِط محمد بن سُليمان يوماً، فقرأ على المنبر: "إن اللهَ وملائكتُه يصلون على النبيّ"[3] (برفع الملائكة) ثم استحيا أن يرجع، فأرسل إلى النحويين، فقال: احتالوا لي.

فقالوا: عطَفْتَ (ملائكته) على مَوضِع (الله)، وموضعه الرفع، فأجازهم. ولم تزل قراءتَه حتى مات، وكَرِه أن يرجع عنها فيُقال: إنَّ الأميرَ لَحَن[4].

وقال أيضاً: "حدثني الأخفش الكبير مثله، وقال: كان أمير البصرة يقرأ: "إنّ اللهَ وملائكتُه" بالرفع، فيلحن، فمضيتُ إليه ناصحاً له، فزبَرني وتوعدَّني وقال: تُلحِنُون أُمراءَكم؟ ثم عُزِل ووُليَ مُحمد بن سُليمان، فكأنَّهُ تلقّاها من المعزول، فقلتُ في نفسي: هذا هاشميٌّ ونصيحته واجبة، فجَبُنتُ أن يلقاني بما لقيَني مَن قبله، ثُمّ حملتُ نفسي على نصيحته، فصِرتُ إليه وهو في غرفة ومعه أخوه، والغلمان على رأسه، فقلتُ: أيها الأمير، جئتُ لنصيحة. قال: قُلْ. قلتُ: هذا - وأومأت إلى أخيه - فلمّا سمع ذلك، قام أخوه وفرّقَ الغلمان على رأسه وأخلاني، فقلتُ: أيها الأمير، أنتم بيتُ الشَّرف، وأصلُ الفصاحة، وتقرأُ: ﴿إنّ اللهَ وملائكتُه﴾ بالرفع، وهذا غير جائز! فقال: قد نصحتَ ونبَّهت فجُزيت خيراً، فانصرِفْ مشكوراً. فلمّا صرِتُ

(1) مجالس ثعلب: 310/1.

(2) محدِّث، لم يُعرف عنه من جهة الرواية إلّا القليل، قال ابن قطّان: "وسليمان، لا يُعرف حاله في الحديث، وكان أمير البصرة". فيض القدير، ج2، حرف الهمزة، الحديث: 1645.

(3) الأصل أن تكون بالفتح، معطوفة، سورة الأحزاب، الآية: 56.

(4) يُنظر: إنباه الرواة 43/2 ومجالس العلماء، ص44.

في نصف الدرجة إذا الغلام يقول لي: قِفْ مكانك، فقعدتُ مروَّعاً، وقُلتُ: أحسب أنّ أخاه أغراه بي. فإذا بغلةٌ سَفْواء[1] وغلامٌ وبَدرَةٌ[2] وتَختٌ وثياب، وقائل يقول: البغلةُ والغلامُ والمال لك، أمَرَ به الأمير. فانصرفتُ مُغتبِطاً بذلك كلّه[3].

وقد نبّه المُتقدمون على خطر اللحن؛ أنّه قد يجرّ إلى فساد المُعتَقَد، قال ابن جِنّي: "ولو كان لهم أُنسٌ بهذه اللغة الشريفة، أو تصرّف فيها، أو مُزاوَلَة لها، لَحَمَتْهُم السعادة بها ما أصارتهم الشِّقوة إليه بالبعد عنها... ولذلك ما قال رسول الله ﷺ لرجلٍ لحن: أرشدوا أخاكم فقد ضلّ. فسمى اللحن ضلالاً. وقال - عليه الصلاة والسلام: رحم الله امرأً أصلحَ من لِسانِهِ. وذلك لِمَا عَلِمَه ﷺ مِمّا يعقبُ الجهلُ لذلك من ضِدِّ السَّداد، وزيغِ الاعتقاد"[4].

لقد كان في مدة القرآن ما يُشجِّع على تفعيل الحوار العلميّ بين النحاة، ولاسيّما أنّ استنباط الأحكام الشرعيّة والفقهيّة منه مُعلَّقٌ على الإعراب، قال الزجاجيّ: حدّثنا الأحمر النحويّ، قال: دخل أبو يوسف الفقيه على الرشيد، وعنده الكسائيّ يُحدّثه، فقال: يا أمير المؤمنين، قد سَعِد بِكَ هذا الكوفيُّ وشَغَلَك. فقال الرشيد: النحو يستفرغني، أستدل به على القرآن والشعر. فقال الكسائيّ: إن رأى أمير المؤمنين أن يأمره بجوابي في مسألةٍ من الفقه. فضحك الرشيد، فقال: أبلغت إلى هذا يا كسائي؟! يا أبا يوسف أجِبْه. فقالَ: ما تقول في رجلٍ قال لامرأته: أنت طالقٌ إنْ دخَلْتِ الدار؟ قال: فقال أبو يوسف: إنْ دخَلَت فقد طلقت. فقال الكسائيّ: خطأ، إذا فتحت (أن) فقد وجب الأمر، وإذا كسرت فإنّه لم يقع بعد. فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو[5].

---

(1) السفواء: السريعة الخفيفة شعر الناصية، اللسان: [سفا].

(2) البَدْرَةُ: كيس فيه ألَف، أو عشرة آلاف. اللسان: [بدر]48/4.

(3) مجالس العلماء، ص44.

(4) الخصائص: 246/3.

(5) مجالس العلماء، ص196، وقد رُوي هذا الخبر من طرق مختلِفة، توافر على تناوله عدد كبير من العلماء، ولا يكاد يخلو منها كتاب تفسير، يُنظر مثلاً: القرطبي 274/6، والآلوسي 89/8.

وتَجدُرُ الإشارة إلى أثر الإعراب في مُصنّفات التفسير، وكتب الفقه[1]، وذلك

(1) أورد الدكتور محمد الحبش في مقدمة شرح المعتمد في أصول الفقه منظومة جميلة في الخلاف بين الفقهاء وحكمته وأسبابه، آثرتُ ذكرها هُنا؛ لأنها تحتوي على مُعطيات تكرّر ذكرها في مادة أصول النحو، مِمّا يدل على مبلغ الأثر الذي تركته مادة أصول الفقه في مادة أصول النحو:

جِـدْ عـنْ كـلامِ حاقـدٍ مغـرورِ ... وافهَـمْ مـن اختـلافِهِمْ تحريـري
فالخلـفُ فـي التَّشريعِ أمْـرٌ عـادي ... كالـنقدِ والقانـونِ والأعـدادِ
والخلـفُ بيـنَهم علـى الفـروعِ ... مـعَ الـوفاقِ فـي سِـوى الفُـروعِ
وإنْ جـرَى الخـلافُ فـي المَـصَادِرِ ... فغالـباً بـاللَّفْظِ والـنَّوَادِرِ
وَخلفُهـم مَنَحـنا المـرونَة ... ومـدَّنا بثـروةٍ ثميـنة
وخلفُهـم علـى الفـروعِ توسِـعَةْ ... لَـوْ أنَّهـم مـا اخـتلفوا لامتـنعا
ولـم يكـن خلافُهـم تَعـصُّباً ... أو للهَـوى أو يـشتهونَ الـرُّتَبَا
وانحـصر الخـلاف فـي المظـنونِ ... كخبـرِ الآحـاد لا اليقينـي
ومطلقـاً لـم يجـرِ عهـدَ المـصطفى ... فالوحـيُ والحـديثُ فـيهمُ قَـدْ كفـى
ورُبَّمـا حكـمَ فـي رأيَـيْنِ ... مختلفـينِ... جـوَّزَ الوَجْهَـينِ
وبعـدَما أدركـتَ حكمـةَ الخِـلافْ ... خـذْ واضحاً أسبابَ ذاكَ الاختلافْ
فاخـتلفوا فـي واقـعِ الجِـبِلَّةْ ... إذ لـم تقـيدِ العقـولَ المِلّـةْ
واخـتلفُوا فـي لغـةِ القـرآنِ ... كالقـرءِ والـنّكاحِ فـي البَـيَانِ
واخـتلفُوا فـي عَـصْرِهم ومِـصْرهم ... وحـالِهم وبـالِهم وعُـرْفِهم
واخـتلفوا فـي الفَهـمِ للمـرادِ ... بالـنَّصِ فـي سـبيلِ الاجـتهادِ
فهـذهِ الأسـبابُ لـن تباشـرَهْ ... وهـاكُمُ أسـبابَهُ المباشِـرَةْ
أَوَّلُهـا الخـلافُ فـي المـصَادِرِ ... مِـنْ كـلِّ مـا أتـى بـلا تواتُـر
وبعـدَهُ الخـلافُ فـي الحـديثِ ... مـصطلحاً كالجهـلِ بالحـديثِ
وعـدم الثـبوتِ عـند واحـدِ ... كـذاكَ فـي شـروطِ نقـلِ الـواحدِ
أو علمُـهُ بـواحدٍ مـنَ الـسَّنَدْ ... بـضعفِه كـذاكَ نـسيانُ الـسَّنَدْ
ثَالـثُها الخـلافُ فـي القـواعدِ ... كـضابطِ الإيجـابِ والتـباعُدِ
والخلـفُ فـي دلالـةِ الألفـاظ ... والعـامِ والخـاصِ مِـنْ الأَلفـاظ
والخلـفُ فـي قـواعدِ التَّـرجيحِ ... والنـسخِ والتخـصيصِ والتَّـصريحِ
كـذاكَ مـا شـذَّ مِـنَ الـرِّوايَةْ ... ومرسـلُ الحـديثِ فـي الدِّرايَـة
فخلفُهـم لعلـلٍ وَجِـيهَةْ ... بَيَّنـتُها فكُـنْ بِهَـا نَبـيها

لبيان الأغراض والمقاصد التي تضمنتها الآيات، وهي كثيرة بحيث لا تتسع هذه الدراسة لذكرها، ولكنّي سأكتفي بذكر مثل منها:

سألَ الأميرُ محمد بن عبد الله بن طاهر (نائب العراق أيام المُستعين بالله) أحمد بن يحيى ثعلب عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾[1] أليس (إذ) تكون لِما مضى؟ فقال: "حدثني سلمة عن الفرّاء، أنّ الأفعال الماضية تحل محل المُستقبِلة؛ لأنّ الله جلّ وعزّ، خاطَبَنا بلسان عربي مُبين، فمِن كلام العرب: "إذا جاء عمرو أُكرِمُ خالداً"، فتلخيص الآية في قول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾[2] لِما لَم يقع، فتقديره: إذا كان الإثمُ وقعت الأغلال في أعناقهم."[3]

(1) سورة غافر، الآية: 71

(2) سورة غافر، الآية: 70

(3) مجالس العلماء ص96، في أثناء الكلام على (إذ) - مجلس أبي العباس ثعلب مع محمد بن يزيد المبرد.

دوافع عصبيـة وسياسيّـة

يصعب، أحياناً، تَمييز الدوافع العَصبيّة والسِّياسيّة من شكل الخِطاب، أو مضمونه؛ لأنّ الأدلة قد يتداخل بَعضُها بِبَعض، فيعتقد كل فريق مُتأثِّراً بِما يعتقد، أنَّ من واجبه أن يتعصّب لبلده ومذهبه العلميّ، فضلاً عن اعتقاده أنّه قد خَبَّ ووضع، وأنّ على الآخر أن يعترف بسبقه وفضله فيما صنع. ويمكن مُناسَبَة المُناظرة الزنبوريّة مثالاً لِهذه العصبيّة، ولسوف يأتي ذِكرها، وتفصيل الكلام عليها في حينه، ولكن لا بأس من التذكير أنّ هذه المُناظرة قد رُوِيَت من طُرق مُختلفة، ويرى جمهرة العلماء أنّ يد السياسة قد لعبت دوراً كبيراً في رسم تفاصيلها، فحكمت بين البلدين، لا بين الرجلين، وما وافق العربُ الكسائيّ إلّا لعلمِهم أنّه ذو حظوة عند الرشيد وحاشيته، وهم على يقين من أنّ الحق مع سيبويه، على أنّهم قالوا: القول قول الكسائيّ، بإيعاز من رجال الدولة، فلم ينطقوا بالحق، قال الروداني[1]: "والذي لا ينبغي أن يُشَك فيه؛ أنّ ذلك لا يكون إذا تُرِكَ العرَبيُّ وسليقته، أمّا لو أراد النطق بالخطأ أو بِلُغةِ غيره، فلا يُشَكُّ في أنّه لا يعجز عن ذلك، وقد تكلَّمت العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانيّة وغيرها.."[2].

ولخطورة هذه المُناظرة أورَدَها أغلبُ المُصنِّفين في مُصنَّفاتهم، فقد ذكرَها الزجاجيُّ في أماليه، والزَّبيدِيُّ في طبقاته، وابن النديم في فهرسته، كما جاء ذكرها في نزهة الألبا، ووفيات الأعيان، وإرشاد الأريب، وإنباه الرواة، وقد ندَّدَ حازم الأنصاري القرطاجنّي في منظومته النحويّة المشهورة بغلبة الكسائيّ، وعرضَ لذكرها السيوطيّ في الأشباه والنظائر أول الفن السابع (فن المُناظرات

---

(1) هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن سليمان المغربي الروداني، توفى سنة أربع وتسعين وألف، ودفن بسفح جبل قاسيون من دمشق الشام، له مُصنفات قيمة في الفقه والحديث منها (صلة الخلف بموصول السلف) وكتاب جمع الفوائد من {جامع الأصول} و{مجمع الزوائد}، اشتمل على (الصحيحين) و(الموطأ) و(السنن الأربعة) و(مسند الدارمي) و(مسند أحمد) و(مسند أبي يعلى) و(مسند البزار) و(معجم الطبراني) الثلاثة.

(2) يُنظر: نشأة النحو، ص25، 53، 54.

والمُجالسات)..

ولا يخلو البحث في موضوع الدافع السياسي من التعقيد، كما تقدّم، إذ يبدو لي أنّ اختلاف نُحاة المِصرَين (الكوفة والبصرة) نشأ مِن اختلاف التكتُّلات التي أفرزتها العصبيّة التي يرجع تأريخها إلى وقعة الجمل.

لقد أُنشئت البصرة والكوفة على عهد عمر بن الخطاب، وانقضت سنون من عهد عُثمان والمصران كالبلد الواحد، ولِبَعضِ القبائل جماعات في كلّ منهما، فلمّا كان الشغبُ أيام عُثمان أسهم العراقيون فيه، وآلت الأمور إلى قتل الخليفة، وتلاحقت الفِتَن فيما بعد، وكان أن انضم البصريون في وقعة الجمل إلى عائشة وطلحة والزبير، وانضم الكوفيون إلى علي، وكانت الملحمة بينهما، واستحرّ القتل، وكان لكل فريق مجزرة هائلة في الفريق الآخر[1].

مِن هُنا بدأت العداوة والتخاصم والتنافس السياسيّ بين البلدين، فلمّا انقضى عهد القلاقل، خلف في أذهان الفريقين قصصاً وأدباً وشعراً ووقائع تذكر بالفخر تارة، وبالوجيعة تارةً أخرى، فنشأت المُناظرات، وأصبح لكل بلد علماء ومُناصِرون في مجالس الأمراء.

وقد تُلَخِّص المُناظرة النحويّة الوضع السياسيّ الذي كان عليه المُجتمع في عصر من العصور، ولكن يصعب الاعتماد - تماماً - على رواية واحدة في تفسير تداعيات مُعيَّنة ما لم تُآزر بِبَيانات أخرى مُعطاة، فما وُضِعَ لشيءٍ تُحمل مقاصدُه عند الدراسة على أنّه موضوع لغَرَضِهِ، ليس أكثر.

مِمّا تقدّم؛ يبدو أنّ العوامل العصبيّة والسياسيّة كان لها أثرها في صياغة المنهج الفكريّ، ولاسيّما المنهج الكوفيّ، فقد دفعتهم عصبيتُهم، ورغبتهم في الامتياز، إلى مُخالفة البصريين في أكثر التفصيلات، ومنها الاصطلاحيّة، فتميّزَ مذهبُهم عن المذهب البصريّ بفروقٍ كثيرة، أحصاها عدد من الباحثين، ومِنهم الدكتور شوقي ضيف في كتابه المَدارِس النَّحويّة، على ما سيأتي بيانه في (منهج المناظرة) قريباً، إن شاء الله.

(1) يُنظر: في أصول النحو، ص217.

دوافع اقتصاديّة:

لا يخلو أن يكون الطمع في نائل السلطان سبباً للمُناظرة، وقد عبّر المرحوم الأستاذ سعيد الأفغاني عمّا دارَ في قصور الحُكّام من هذه المُناظرات، بأنّه نوع من أنواع الدفاع عن القُوْت، قال: "أمّا هذه الأحداث التي كانت تكون بين كوفيّ وبصريّ في قصور الحُكّام؛ فنوع من الدفاع عن القوت"[1]، وهذا طرفٌ آخر مِن رواية يرويها لنا النَّضْرُ، فيقول: قال لي المأمون: "أفلا نُفيدك مالاً إلى مالك؟ قال: فقلتُ: إنّي إلى ذلك مُحتاج. فتناول الدواة والقرطاس ثم كتب شيئاً لم أدرِ ما هو، وقال: يا نَضْرُ، كيف تقول من التُّراب إذا أمرت أن تترّب كتاباً؟ قلتُ: أتربه. قال: هو ماذا؟ قلتُ: مُتْرَب. قال: فَمِن الطين؟ قلتُ: طِنْهُ. قال: هو ماذا؟ قلتُ: مَطِين. قال: فمن السَّحاة؟ قلتُ: اسحِهِ. قال: وهو ماذا؟ قلتُ: مسحيٌّ، ومسحوٌّ. قال: يا غُلام، أتربْ، واسحِ، وطِنْ. ثم قام فصلّى بِنا العِشاءَ الآخرة، ثم قال لِغُلامٍ فوق رأسه: تبلغ معه إلى الفضل بن سهل بهذا الكتاب. فلمّا دخلنا عليه، قال: يا نَضْر، إنَّ أميرَ المؤمنين قد أمر لك بخمسين ألف درهم، فما قصتك؟ فحدَّثْتُه الحديثَ ولم أكتُمْهُ شيئاً، فقال: لحَنت أمير المؤمنين؟ قلت: كلا، كلا، إنّما لَحَنَ هُشيم، فأدّى أميرُ المؤمنين لفظَه، وقد تُتبَعُ ألفاظ العلماء.

فأمر لي من عنده بثلاثين ألف درهم، فخرجتُ بثمانين ألف درهم من كلمات استفادها[2].

دوافع علميّة:

غايَتُها إثباتُ الحقائِق، وإرساءُ القواعِد، واستنباط الأحكام، فقد انمازت هذه اللغة ببيانِها الذي مِنه ما هو من السِّحْر، لقوله ﷺ: "إنَّ من البَيانِ لسِحْراً، وإِنَّ من الشِّعر لحِكَماً"[3]. فحريٌّ بهذا البيان أن يُستقرأ ويُحلّل، وهذا ما كان؛ إذ لم يدع

(1) في أصول النحو، ص216.

(2) يُنظر: مجالس العلماء، ص155. وسيأتي مثل هذه ذِكر مكافاة الرشيد المفضلَ الضبي.

(3) عن ابن عباس قال: جلس إلى رسول الله ﷺ الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهيم وقيس بن عاصم، ففخر الزبرقان فقال: يا رسول الله: أنا سيد بني تميم، والمطاع فيهم والمجاب أمنعهم من الظلم وآخذ منهم بحقوقهم، وهذا يعلم ذلك يعني عمرو بن الأهيم. فقال عمرو: =

العرب شيئاً من مسائل العربيّة في مجالسهم إلّا توفروا عليه بحثاً وتنقيراً، وأغلب ما ستتمثَّلُ بِهِ هذه الدراسة تقع مَقاصِدُه في هذا الباب، لكن رغبة الإنسان المُستمرة في طلب الحقيقة[1] لا تعني - على الرُّغم من أهميتها - أنّها الدافع الوحيد إلى المُناظرة، إذ قد تشترك معها دوافع أخرى ليس لها علاقة بِطلب الحقيقة، ويعكس عدد من المُناظرات انطباعاً مُخالفاً للدوافع التي تسبَّبَت في قيامِها، فالوقائع التي أورَدَتها جُملةٌ من التحقيقات تُثبت أن مُجريات المُناظرة الزنبوريّة كانت محفوفةً بدوافع سياسيّة وعصبيّة ليس لها علاقة بدافعٍ علميّ، أو موضوعيّ.

ويُطلُّ أثرُ العلماء وفضلهم برأسه في كلّ مناسبة، حتى سُئِل الخليل: "أيّهما أفضل؛ العلم أم المال؟ فقال: العلم. فقيل له: فما بال العلماء يزدحمون على أبواب الملوك، والملوك لا يزدحمون على أبواب لعلماء؟ فقالَ: لِمعرفةِ العُلماء بحقِّ الملوك، وجَهْلِ المُلوكِ بحقِّ العُلماء"[2].

=

إنه لشديد المعارضة، مانع لجانبه، مُطاع في إذنه. فقال الزبرقان: (("والله لقد علم مني أكثر ما قال ما منعه أن يتكلم إلا الحسد ". فقال عمرو: "أنا أحسدك، والله إنك للئيم الخال، حديث المال، ضيق العطن، أحمق الولد، والله يا رسول الله؛ لقد صدقت فيما قلت أولاً وما كذبت فيما قلت، لكنّي رجل إذا رضيت قلت أحسن ما علمت، وإذا غضبت قلت أقبح ما وجدت، ولقد صدقت في الأولى والأخرى جميعاً". فقال رسول الله ﷺ: الحديث (المُتقدّم). قال الميداني: "هذا المثال في استحسان النطق وإيراد الحجة البالغة، قال التوربشتي: "وحقه أن يقال إن بعض البيان كالسحر، لكنه جعل الخبر مبتدأ مبالغة في جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً." يُنظر فيض القدير، حرف الهمزة، الحديث رقم: 2456.

(1) والحقيقة عند المناطقة وأهل التفسير ثابتة، فنجتهد في تأويلها فتختلف الرؤى وينشب الخلاف، فعلاقة الإنسان بالأرض مثلاً حقيقة؛ فسّرها صاحب التفاحة بالجاذبية، لكنّ تفسيره لم يحظَ بالقبول أول الأمر، لكنّه ما لبث أن أصبح فيما بعد من المُسلّمات؛ إذ تكاثرت عليه الأدلّة الرياضيّة القاطِعة، والمناظرة من شأنها أن تؤدي إلى تقريب أوجه النظر، لكنّ الأمر فيها مُختلف بهذه الدراسة؛ لأنّ النحو ليس كالفيزياء والكيمياء، وسائر العلوم الفيزيقيّة.. وقد فطن إلى هذه المسألة بعض المُتأخِّرين، وأعني ابن مضاء القرطبيّ، إذ ردّ على النحاة كثيراً من تعليلاتهم، في كتابه (الرد على النُّحاة)، وستأتي الإشارة إلى ذلِك في مناسبة قادِمة، بإذن الله.

(2) العقد الفريد: 214/2.

ونقل الزجاجيّ في أماليه روايةً أوردها السيوطيّ في الأشباه، قال: "أخبرنا أحمد بن سعيد... قال المُفضّل الضَّبي: وجَّهَ إليَّ الرشيد، فما علِمت إلّا وقد جاءني الرُّسُل ليلاً، فقالوا: أجِبْ أمير المؤمنين، فخرجتُ حتى صرتُ إليه، وهو متكئ، ومحمد بن زُبَيدة عن يساره، والمأمون عن يمينه، فسلّمتُ، فأومى إلي بالجلوس، فجلست، فقال لي: يا مفضّل. قُلتُ: لبيك يا أمير المؤمنين. قال: كم في ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ من اسم؟ فقلتُ: ثلاثة يا أمير المؤمنين. قالَ: فما هي؟ قلتُ: الياء لله - عزّ وجلّ - والكاف الثانية لرسول الله ﷺ، والهاء والميم والواو في الكُفّار. قال: صَدَقت، كذا أفادنا هذا الشيخ تقيّ الدين الكسائيّ، وهو إذن جالس، ثم قال: فهمت يا محمد؟ قال: نعم. قال: أعِد المسألة. فأعادها كما قال المُفضّل، ثُمّ التفت، فقال: يا مفضّل: عندك مسألة تسأل عنها؟ قلتُ: نعم يا أمير المؤمنين، قول الفرزدق:

أخــذنا بآفــاق الــسماء علــيكم لــنا قمــراها والــنجوم الطوالــع

قال: هيهات، قد أفادنا هذا مُتقدِماً قبلك هذا الشيخ، قال لنا: قمراها: يعني الشمس والقمر، كما قالوا: سُنّة العُمَرين؛ يريدون أبا بكر وعمر، قلتُ: ثم زيادة يا أمير المؤمنين في السؤال. قال: زِدْ، قلتُ: فلِمَ استُجيز هذا؟ قال: لأنّه إذا اجتمع اسمان من جنس واحد، وكان أحدهما أخفّ على أفواه القائلين، غلّبوه فسمّوا الآخر باسمه، فلمّا كانت أيام عمر أكثر من أيام أبي بكر، وفتوحه أكثر، غلّبوه فسمّوا الآخر باسمه، وقال تعالى: ﴿ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ ﴾[1] وهو المشرق والمغرب.

قلتُ: قد بقيت مسألة أخرى، فالتفت الكسائيّ، وقال: أفي هذا غير ما قلت؟ قلتُ: بقيت الغاية التي أجراها الشاعر المُفتخِر في شعره. قال: وما هي؟ قلتُ: أراد بالشمس إبراهيم؛ خليل الرحمن، وبالقمر محمداً ﷺ، وبالنجوم الخلفاء الراشدين. قال: فاشرأبّ أمير المؤمنين، ثم قال: يا فضلُ، إليه بمائة ألف درهم، ومائة ألف لقضاء دينه"[2]. فيتَّضِحُ بهذه الرواية شغف الأمراء بالعلم، ومنزلة العلماء عندهم.

(1) سورة الزخرف، الآية: 38.

(2) الأشباه والنظائر، للسيوطيّ: 3/116 - 117.

ويجدر في هذه المُناسبة التذكير بِما شَجَر بين القُرَّاء من خلافات في الإعراب، إذ يبدو أنّها أضرَمَت الرغبة في نفوس البصريين كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله، حتى يَتَبيَّنَ القارئ مواقِعَ الكَلِم في آيِ القُرآن، قال شوقي ضيف: "وكان القرآنُ الكريم مَدَداً لا ينضب لِقَواعِدِهِم، وتوقَّف نَفَرٌ مِنهُم إزاء أحرُفٍ قليلة في القِراءات، لا تتجاوز أصابعَ اليَد."[1]

ويؤدّي طلب الحقيقة إلى الخلاف المَوضُوعيّ أيضاً، وهو خلاف محمود؛ لتعدّد الوجوه في المسألة الواحدة على سبيل السَّعة والتخيير، وهذا يسري في حكمه، ليس على المقاصد الشرعيّة فحسب، بل على المسائل النحوية أيضاً؛ إذ قد يُوجِّه العالِمُ جوابه عن المسألة الواحدة بأكثر مِن وجه، طلباً للحقيقة، وقد مرَّ بنا قول ابن جنّي إنّ "العالِمَ قد يُجيب في الشيء الواحد أجوبةً، وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القوي من إجازة الوجه الآخر... فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه؛ فلأنّه وضع يده على أظهرها عنده."[2] فلا يبعد، لِذلك؛ أن يكون الجواب عن مسائِل الفقه، والتفسير، ومُشكلاتهما، خاضِعاً لقياسات معلومة في النحو وقواعِده، فبالإعراب تستبين الغايات، وتتّضِح المَقاصِد.. سُئِل الخليل بن أحمد يوماً عن قول الله جلّ وعزّ: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾[3]، فقال: هذا على الحِكايَة، كأنّه قال: ثم لَننزِعَنّ مِن كُلّ شِيعة الذين يُقال: أيُّهم هو أشدُّ عِتِيّا. فقال سيبويه: هذا غلط، وألزمه أن يُجيز لأضْرِبَنَّ الفاسقُ الخبيثُ، بالرفعِ، على تقدير لأضربنَّ الذي يُقال له هو الفاسق الخبيث بالرفع، وهذا لا يُجيزُه أحد. وقال يونس بن حبيب: الفعل مُلغى، وأيّ مرفوع بالابتداء، وأشدُ خبرُه، كما يُقال: قد عَلِمتُ أيُهم عندك.

قال سيبويه: وهذا أيضاً غلط؛ لأنّه لا يَجُوزُ أن يلغى إلّا أفعال الشّك واليَقِين، نحو: ظننتُ وعَلِمتُ، وبابهما. وهو كما قال.

---

(1) يُنظر: المدارس النحويّة، ص19.

(2) الخصائص: 2/491، 492.

(3) سورة مريم، الآية: 69.

وقال الفرّاء: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ...﴾ أي لننزعن بالنداء فننادي: أيُهم أشدّ على الرحمن عِتيًّا.

وله فيه قول آخر، وهو أنّه قال: يجوز أن يكون الفعل واقعاً على موضع مِن، كما تقول: أصبتُ مِن كلّ طعام، ونِلتُ من كل خير، ثم تُقدِّر: ننظر أيّهم أشدّ على الرحمن عِتيًّا.

وله فيه قول ثالث، قال: يجوز أن يكون معناه: ثم لننزعن من الذين تشايعوا؛ ينظرون بالتشايع أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتيًّا، فتكون (أيّ) في صلة التشايع. قال: وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه، والقول الأخير من قول الفرّاء، ففي الآية سِتّة أقوال: ثلاثة للبصريين، وثلاثة لأهل الكوفة.

قال سيبويه: (أيُّهم) هاهنا بتأويل الذي، وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه، ولكنّه يُبنى على الضّم؛ لأنّه وصل بغير ما وصل به الذي وأخواته؛ لأنّه وصل باسم واحد. فلو وصل بجملة؛ لأعرب. فـ(أشدّ) خبر ابتداء مُضمر، تقديره: هو أشدّ، و(عِتيًّا) منصوب على التمييز. فلو أظهر المُبتدأ لنصبت (أيّ)، فقيل: لننزِعنّ من كلّ شيعة أيَّهم هُوَ أشدّ[1].

إنّ ما ذَكرناه من مُختلف التأويلات، يعني أنّ العربيّة لم تخضع يوماً لِكهنوت المُعتقد، بل إلى حُريّة الفِكْرِ والتَّدَبُّر، ومَهْمَا يَكُن من شيء، إنّ هذه الاختلافات لم تصرِف عُلماء المَدرَسَتين من الانتفاع بعلم بعضهم، وحسبُك أن تعلمَ أنّ الفرّاء مات، وتحت رأسه كتاب سيبويه، وأنّ الكسائيّ وَهَبَ الأخفش خمسين ديناراً ليقرأ عليه كتاب سيبويه، وأنَّه سلخ كتاب معاني القرآن من كتاب الأخفش، وأنّ الجاحظ لمّا عدّد مفاخر البصرة على الكوفة، قال: "وهؤلاء يأتونكم بفلان وفلان، وبسيبويه الذي اعتمدتُم على كتبه وجحدتم فضله.."[2] ولمّا اشترى الجاحظ كتاب سيبويه من ميراث الفرّاء، رآه أثمن ما يهدي إلى محمد بن عبد الملك الزيّات، فلمّا دخل عليه

(1) مجالس العلماء، ص231.

(2) بغية الـوعاة للسيوطيّ، مطبعة السعادة بمصر ص358، ويُنظر ما قاله الأخفش في إنباه الرواة، 37/2.

وقد افتصد[1]، سألَه: ما أهديت لي يا أبا عثمان؟ قال: أطرفُ شيء، كتاب سيبويه، بِخَطِّ الكسائيّ، وعَرْض الفرّاء[2]..

وأمثلة هذه الرواية كثيرة في كتب الأخبار، وهذه الكَثْرَة تُشير إلى مِقدار النفع الذي جناه العلماءُ من تلك المُناظرات، فقد رُوِيَ أنّ الزيّات رأى أبا محمد يحيى بن المُبارك يوماً بمكة، فسألَه عن شيء كان قد أقلقه وشغله عن النوم، فلمّا استمع إلى الجواب، قال له: جزاك الله خيراً يا أبا محمد، فقد فرّجت عنّي بما شرحتَ لي، ولأُفيدنّك كما أفدتني. فقال أبو محمد: فحدّثني عن النبي ﷺ أنّه كان أكثر دعائه: "اللهم إنّي أسألُك اليقين والعفو والعافية، وتمام النعمة في الدُّنيا والآخرة، يا أرحم الراحمين"[3].

وقد يكون الدافع إلى المُناظرة رِياضة الفكر، روى ابن القاسم عن مالك، أنّه قال: "قيل لأم الدرداء: ما كان أكثر شأن أبي الدرداء؟ قالت: كان أكثر شأنه التفكّر. قيل له: أفَتَرى التفكّر عمل من الأعمال؟! قال: نعم، هو اليقين."[4]. وقال ابن جِنّي: "وهذا، ونحوه، إنّما الغرض فيه الرياضة به، وتدرُّب الفِكْر بتَجَشُّمِه، وإصلاح الطبع لما يعرض في معناه وعلى سمته... ولو كان لا يخاض في عِلْمٍ مِنَ العُلُومِ إلّا بِما لا بُدّ لَه مِنَ وقوع مَسائِلِه، مُعيّنةً مُحصَّلة، لم يتم عِلْمٌ على وجهٍ، ولَبَقِيَ مَبهُوتاً بِلا لَحْظٍ، ومخشوباً بِلا صَنْعَة، ألا ترى إلى كثرة مسائل الفقه والفرائض والحساب والهندسة وغير ذلك من المُركَّبات المُستصعَبات، وذلِك إنّما يمُرُّ في الفَرْط [الحين] مِنها الجزء النادر الفرد، وإنّما الانتفاع بها من قِبل ما تقنيه النفس من الارتياض

---

(1) الفَصْدُ قطع العُروق. وافْتَصَدَ فلانٌ إذا قطعَ عرْقَه فَفَصَد، وقد فَصَدَتْ وافْتَصدَتْ. لسان العرب [فصد]336/2.

(2) في أصول النحو، ص217.

(3) يُنظَر المجلس في الزجّاجيّ، ص228، وسيأتي الكلام عليه أيضاً في أطوار المناظرات. والحديث أورده الطبراني في المعجم الكبير: (53/7) من طريق أبي فَروة الرهاوي، عن ياسين الزيات، عن أبي سلمة الحِمْصي، عن يحيى بن جابر، عن سلمة بن نفيل مرفوعًا.

(4) الجامع لأحكام القرآن، ج4، سورة آل عمران، الآية: 191.

بِمُعاناتِها"[1]، وقد أخذ الدافع العلميّ بُعداً آخر، يُمكن مُلاحظتُه في مُصنّفاتِهِم ومُجالساتِهِم التي عقدوها في باب الأحاجي والمُعَمَّيات[2].

إنَّ رغبة الإنسان الدائمة في إثبات تَفَوُّقِهِ، دَفَعَتْهُ إلى استظهار إمكاناته العقليّة بالحِوار، قال الخليل: "اجعل تعلُّمك دِراسةً لِعلمِك، واجعل مُناظَرةَ المُتعلِّم تنبيهاً على ما ليس عِندَك"[3]

ولا تخلو المُناظَرة من المُلحة والنادِرة، فيكون الدافع لها آنئذٍ المُتعة وقضاء الوقت، وإراحة الفِكْرِ مِن قُيود انشغالِهِ بأمور الحياة ومُشكِلاتِها، بل أكثر من ذلك؛ تلبيته احتياجات التعبير التي لا يُمكِنُ الوصول إليها بالجواب التقليديّ، لتتولى الفُكاهة مهمتها في هذا الأمر، فقد ذكر الأدباء أنَّ الناس كانت تقصد الخليل بن أحمد من كل حَدَب وصَوب، فدخلَ عليه يوماً رجلٌ ومعه ابنه، فقال: "أيّها الشيخ، جئتُك مِن سَفَرٍ بعيد، فأدِّب ابني شيئاً من علم النجوم، والنحو، والطب، وفرائض الفقه. والحمار بالباب! فقال الخليل: "اعلم أنَّ الثريا في وسط السماء، وأنَّ الفاعل مرفوع، وأنَّ الأهليلج دافع للصفراء، وإن مات أحد وترك ابنين؛ فالمال بينهما سواء. فقال الرجل لابنه: يا بني قُمْ، فأنت عالم بالفنون"[4]، فالحِكمَة في هذه الحِكاية جليّة القسمات؛ ومغزاها أنّ العلمَ لا يُستَعجَل، ولا يُدرك إلَّا بالصبر والأناة.

دوافع نفسيّة واجتماعيّة:

تتنازع العوامل النفسيّة والاجتماعيّة، مُمَثَّلةً بِحُبِّ الذات، والاعتداد بالنفس، أدوارَها في نشوب المُناظرات؛ وذلِك من خلال الرغبة في إظهار النبوغ والتفوق على الأقران، إذ ينقل الرواة أنَّ سيبويه أقبلَ على تَعَلُّم العربيّة استحياءً وحَرَجاً من مُمليه حَمَّاد، إذ خطَّأه يوماً في أحد المجالس، قال الزجاجيّ: "حدّثنا حمّاد بن

(1) الخصائص، 92/3 - 93. ويُنظر قول شوقي في المدارس، ص19.

(2) يُنظر مثلاً: الأشباه والنظائر، الفن الخامس (الطرازُ في الألغاز)، والمُعمَّيات للجاحظ.

(3) البيان والتبيين: 258/1.

(4) روضات الجنّات، 301/3، ومثل ذلِك ما نقله ابن نباتة في "شرح العيون" ص270، أنّ الخليل دخل يوماً على مريض يعوده، فقال أخو المريض: افتح عيناك (برفع المثنى)، فإنّ أبو عبد الرحمن قد حضر(برفع اسم أنّ). فقال الخليل: ما داء أخيك إلَّا مِن كلامِك.

سَلَمة، فقال: جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث، فكان فيما أمليت ذكر الصفا عن رسول الله ﷺ فقلتُ: "صعد رسول الله ﷺ الصفا، وهو الذي كان يستملّ فقال: صعدَ النبي ﷺ الصَّفاءَ. فقلت: يا فارسيُّ، لا تقُلْ: الصفاء؛ لأنّ الصَّفا مقصور. فلمّا فرغَ من مجلسه، كسَرَ القلم، وقال: لا أكتب شيئاً حتى أُحكمَ العربيّة.

وأمّا محمد بن يزيد؛ فقال: حدَّثني غير واحد من أصحابنا، قال: كان سيبويه مُستَملياً لحمَّاد بن سلمة، وكان حمّاد فصيحاً، فاستملاه يوماً قول رسول الله ﷺ: "ليس من أصحابي أحدٌ إلَّا من لو شئتُ لأخذت عليه، ليس أبو الدرداء. فصاح به حمّاد: لحنتَ يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنّما هو استثناء. قال سيبويه: لا جرمَ، والله لأطلُبنَّ عنماً لا تُلحِّنني معه. فمضى، ولزم مجلس الأخفش مع يعقوبَ الحضرميّ والخليل وسائر النحويين."[1]

لقد كَرِه أهلُ النظر أن يكون الاعتداد بالنفس والعصبيّة وحُبّ الشهرة بالمُخالَفة من سِمات المُناظِر، مُتمثلين في ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ﴾[2].

ويَتبيَّن الاعتداد بالنفس في المُخالفة أيضاً بقولِهم: "خالِف تُذكر"، قال المُفضّل بن سلمة: "أول من قال ذلك الحُطَيئة"[3]، ومن صُوَر الإعجاب بالنفس ما

---

(1) مجالس العلماء، ص118.

(2) سورة البقرة، الآية: 206، والعزة: القوة والغلبة، من عزه يعزه؛ إذا غلبه، ومنه: "وعزني في الخطاب" وقيل: العزة هنا الحَمِيَّة، ومنه قول الشاعر:

أخذته عزة من جهله ... فتولى مغضبا فعل الضجر

وقيل: العِزة هنا: المَنَعة وشدةُ النفس، أي اعتز في نفسه وانتحى، فأوقعته تلك العِزّة في الإثم حين أخذته وألزمته إياه. يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص23.

(3) وكان قد ورَد الكوفة، فلقي رجلا، فقال: دُلَّني على أفتى المصر نائلا، قال: عليك بعُتَيْبَةَ بن النَّهاس العِجْلي، فمضى نحو داره. فصادفه، فقال: أنت عتيبة؟ قال: لا، قال: فأنت عَتَّاب؟ قال: لا، قال: إن اسمك لشَبِيه بذلك، قال: أنا عتيبة، فمن أنت؟ قال: أنا جَرْوَل، قال: ومن جَرْوَل؟ قال: أبو مُلَيكة، قال: والله ما ازْدَدْت إلّا عَمًى، قال: أنا الحُطَيئة، قال: مرحَباً بك، قال الحُطَيئة: فحدِّثْنِي عن أشعر الناس مَنْ هو، قال: أنت، قال الحُطيئة: خالِفْ تُذْكَرْ، بل أشعر مني الذي يقول:

=

رواه الزّجاجيّ، قال: اجتمع الكسائيّ واليزيديّ عند الرشيد، فَجَرَت بينهما مسائل كثيرة، فقال له اليزيديّ: أتجيز هذين البيتين؟:

مـــا رأيـــنا خـــرباً نقْــــ قَـــر عــــنه البـــيض صـــقرُ
لا يكـــون العيـــر مُهـــراً لا يكـــون المُهْـــرُ مُهْـــرُ

فقال الكسائيّ: يجوز على الإقواء، وحقّه لا يكون المُهْرُ مُهْراً، فقال له اليزيديّ: فانظر جيداً، ثم أعاد القول، فقال اليزيديّ لا يكون المُهْرُ مُهْراً محالٌ في الإعراب، والبيتان جيدان، وإنّما ابتدأ، فقال: المُهْرُ مُهْرُ، وضرب بقلنسُوتِه على الأرض، أنا أبو محمد، فقال له يحيى بن خالد: خطأ الكسائيّ مع حُسْنِ أدبِهِ أحبّ إلينا من صوابك مع سوءِ أدبك، أتكتني قُدام أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟ فقال: إنّ حلاوة الظَفَر وعِزّة الغَلَبة أذهبا عني التحفُّظ"[(1)].

وفي حُبِّ الذات أيضاً، قال الفرّاء يحيى: "مَدَحَني رجلٌ من النحويين، فقال لي: ما اختلافُك إلى الكسائيّ وأنت مثله في العِلْم؟ قال: فأعجبتني نفسي. قال: فناظرتُه وسايلتُه[(2)]، فكأنّي كنتُ طائراً يغرفُ من بحر."[(3)]

وقال إسحاق الموصليّ: "سألت الأصمعيّ يوماً عن مسائل، فأجاب فيها،

=

ومَنْ يَجْعَلِ المَعْرُوفَ من دون عِرْضِهِ يَفِرْهُ، ومَنْ لا يَتَّقِ الشتمَ يُشْتَمِ
ومن يَكُ ذا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بفَضْلِهِ على قومِهِ يُسْتَغْنَ عنه ويُذْمَمِ

قال: صدقت، فما حاجتُك؟ قال: ثيابُك هذه، فإنها قد أعجبتني، وكان عليه مُطْرَف خزّ وجبة خزّ وعمامة خزّ. فدعا بثيابٍ فلبسها ودفع ثيابه إليه، ثم قال له: ما حاجتُك أيضاً؟ قال: مِيرَةُ أهلي من حَبٍّ وتمر وكسوة، فدعا عَوْناً له، فأمره أن يَمِيرَهم وأن يكسو أهله، فقال الحُطيئة: العَوْدُ أَحْمَدُ، ثم خرج من عنده وهو يقول:

شئِلْتَ فلم تَبْخَلْ ولَمْ تُعْطِ طَائِلاً فسِيَّانِ لا ذَمٌّ عَلَيْكَ ولا حَمْدُ

يُنظَر مجمع الأمثال، ج1، ص233: الباب السابع، فيما أوله خاء. - خالف تذكرْ.

(1) التصحيف والتحريف، لأبي أحمد العسكريّ، بتحقيق عبد العزيز احمد. ط الحلبي، 1388. - ما وَهَم فيه الكسائي، والحادِثة مذكورة في إرشاد الأريب، ترجمة الكسائيّ، وفي الوفيات: ترجمة اليزيديّ، وفي شرح درة الغواص: الوهم: 35.

(2) كذا وردت، أي ساءلته.

(3) مجالس العلماء، ص206.

فأحسَنَ جداً، فأعجبَتْهُ نفسُه، فقال لي: أسألتَ مثلي؟ فقلتُ له: وسألك مثلي"؟![1]

دوافِع عَقَدِيّة وفَلسَفِيّة:

نَشأتْ في بلاد العرب، بعد ظهور الإسلام، مذاهبُ كثيرة، استَمَدَّت أفكارَها مِن إرث الأُمَمِ المُجاوِرَة، فضلاً عن الأُمَمِ القاصِيَة الزاخِرة بالفلسفات والعقائِد، فسرى أثرُ ذلِك كُلِّه على مسائل الإسلام وقضاياه، ومنها مسألة خلق القرآن، ثم استشرى لِيصِلَ إلى مسائل العربيّة، فتأثَّرت نتائج الفكر النحويّ بصورة مِن صور المنطق المُتمَثِّلَة بالفكر المُعتزِلي، قال ابن الحَصّار[2]: "وإنّما ظَهَرَ التلفُّظُ بها في زمن المأمون بعد المائتين، لمّا تُرجِمت كُتب الأوائل، وظَهَرَ فيها اختلافهم في قِدَم العالم وحُدُوثِهِ، واختلافِهم في الجوهر وثُبُوتِه، والعرض وماهِيَّتِهِ، فسارع المُبتدِعون، ومَن في قَلبِهِ زَيْغٌ، إلى حفظ تلك الاصطلاحات، وقصدوا بها الإغراب على أهل السُّنَّة، وإدخال الشُّبَه على الضُّعفاء من أهلِ المِلَّة، فلم يَزَل الأمرُ كذلك، إلى أن ظهرت البِدعَة، وصارَت للمُبتدِعَة شِيعَة، والتبس الأمرُ على السُّلطان، حتى قال الأمير بخلق القرآن، وجَبَر الناس عليه، وضرب أحمد بن حنبل على ذلك.

فانتُدِبَ رجالٌ من أهل السُّنة، كالشيخ أبي الحسن الأشعريّ، وعبد الله بن كلاب، وابن مجاهد، والمُحاسبيّ، وأضرابهم، فخاضوا مع المُبتَدِعَة في اصطلاحاتِهم، ثم قاتلوهم، وقتلوهم بِسِلاحِهِم، وكان مَن دَرَجَ مِنَ المُسلمين من هذه الأُمة مُتمسكين بالكتاب والسُّنة، مُعرِضين عن شُبَه المُلحِدين، فَلَم ينظروا في الجوهر والعرض، وعلى ذلك كان السلف.

قلتُ: ومَن نَظَر الآن في اصطلاح المُتكلمين حتى يناضل بذلك عن الدين، فمنزلته قريبة من النَّبيين. فأمّا من يهجن من غلاة المُتكلمين طريق من أخذ بالأثر من المؤمنين، ويحضّ على درس كُتُب الكلام، وأنّه لا يعرف الحق إلّا من جهتها بتلك الاصطلاحات، فصاروا مذمومين لنقضِهم طريق المُتقدِّمين من الأئمة

(1) مجالس العلماء، ص264.

(2) ابن الحَصّار: كُنيتُه: أبو الحسن، له كتاب شرح السُّنّة، غير الكتاب المشهور لأبي عبد الله البغويّ. ذكره القرطبي مراراً في تفسيره (يُنظر: ج6، سورة المائدة – الآية: 48).

الماضِين، والله أعلم. وأمّا المُخاصمة والجدال بالدليل والبرهان؛ فذلك بيّنٌ في القرآن..."[1]، فإنّ هذه المُعتقَدات شجَّعَت على إذكاء المُناظرات بِسُبُلٍ جديدة من التفكير لم يألفها العرب.

والأمثلة التي يتبيَّنُ بِها أثر الفكر الفلسفيّ في الفكر النحويّ كثيرة، مِنها تعليل البصريين رفضهم قول الكوفيين: إنَّ المبتدأ والخبر يترافعان؛ لأنّ ذلك يقود إلى الدوران في المُحال، وأنّ التسليم بالترافع يَؤُول أيضاً إلى أن يرتفع المُبتدأ بشيء يجري على اللسان قبل النطق به[2]، ومن المُناظرات المُناسِب ذِكرُها في أثر المنطق الغربيّ في الفكر العربيّ، المُناظَرة التي جرت في مجلس المازنيّ، قالَ أبو جعفر أحمد بن محمد بن رُستم الطَّبَريّ: "حضرتُ مجلس المازنيّ، وقد قيل له: لِمَ قلَّت روايتك عن الأصمعيّ؟ فقال: رُميتُ عنده بالقدر والميل إلى مذاهب أهل الاعتزال. فجئتُه يوماً، وهو في مَجلِسِهِ، فقالَ لي: ما تقول في قول الله - عزّ وجلّ -: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾؟[3] فقلتُ: سيبويه يذهب إلى الرفع[4] فيه أقوى من النصب في العربيّة؛ لاشتغال الفعل بالمُضمر؛ لأنّه ليس هاهنا شيء هو بالفعل أولى، ولكن أبَتْ عامة القُرّاء إلّا النَّصب، ونحن نقرؤها كذلك اتباعاً؛ لأنّ القَراءَة سُنَّة. فقالَ لي: ما الفرقُ بين الرفع والنصب في المعنى؟ فعلمتُ مُراده، وخشيت أن يغري العامة بي، فقلتُ: الرفع بالابتداء، والنصب بإضمار فعل. وتعامَيتُ عليه. فقال: حدّثني جماعة من أصحابنا، أنّ الفرزدق قال يوماً لأصحابه: قوموا بِنا إلى مَجلِسِ الحَسَنِ البَصرِيّ[5] فإنّي أريد أن أطلِّق النوّار، وأُشهِدُه على نفسي. فقالوا له: لا تفعل، فلعلّ

---

(1) الجامع لأحكام القرآن، ج2، سورة البقرة، الآية: 170.

(2) يُنظَر: كتاب الإنصاف، المسألة 5، ج1.

(3) سورة القمر، الآية: 49. والنصب قراءة الجمهور، وقرأ السموأل، وقومٌ من أهل السُّنَّة بالرفع.

(4) الكتاب: 148/1.

(5) كنيته أبو سعيد، واعظ ومقرئ ومحدثٌ، اشتهر بزهده وورعه، ذُكِر في طبقات الصوفيّة، وقلّل بعضهم من أن يكون قد التقى بعلي رضوان الله عليه، إذ ضَعَّف حاجي خليفة ما نقله القُشيريّ وآخرون، قال: "ويذكرون حكايات مُرسلة، بعضها: صحيح، وبعضها: باطل قطعا. مثل ذكرهم: أن الحسن البصري، كان يقص، ودخل عليه علي بن أبي طالب - رضي الله =

نفسَك تتبعُها وتندم. فقالَ: لا بُدّ من ذلك. فمضوا معه، فلمّا وقف على الحَسَن، قال له: يا أبا سعيد، تعلَم أنّ النّوار طالقٌ ثلاثاً؟ قال: قد سَمِعت. وتَتَبَّعَتْها نفسُه بعد ذلك، فأنشأ يقول:

نَـــدِمتُ نَدامَـــة الكُـــسعيّ لمّـــا ... غَـــدَت مِنّـــي مُطلقـــةً نَـــوَارُ[1]
وكانـــت جَنَّتـــي فخـــرجتُ مـــنها ... كـــآدم حـــين أخـــرجَه الـــضرار
ولـــو أنّـــي ملكـــتُ يـــدي ونفـــسي ... لكـــان علـــيَّ للقـــدر الخـــيار[2]

=

تعالى عنه - وأنه صحب عليا، وقد اتفق أهل المعرفة أن الحسن لم يلقَ عليا، وإنّما أخذ عن أصحابه كالأحنف بن قيس." يُنظَر: كشف الظنون: باب الكاف = كتاب الزهد. ويُنظَر أيضاً ما رواه ابن كثير عنه في البداية والنهاية، ج9. سنة عشر ومائة من الهجرة النبوية..

(1) ديوان الفرزدق، ط الصاوي.1354، ص363، والأغاني: 9/18.

(2) في الديوان: "ولـو رضيت يداي بها وقرَّت" وفي الأغاني: "ولو أني ملكت يدي وقلبي". والكُسعيّ، من كُسَع، واسمه محارب بن قيس، وقال غيره: هو من بني كُسَع، ثم من بني مُحارِب، واسمه غامد بن الحارث، ومن حديثه أنّه كان يرعى إبلاً له بِوادٍ مُعشب، فبينا هو كذلِك، أبصر نبعة في صخرة فأعجَبَتْه، فقال: ينبغي أن تكون هذه قوساً، فجعل يتعهّدها ويرصدها، حتى إذا أدركت قطعها وجفَّفَها، فلمّا جفَّت، اتخذ منها قوساً، وأنشأ يقول:

يـــا رب وفقنـــي لـــنحت قوســـي ... فإنهـــا مـــن لذتـــي لنفـــسي
أنفـــع بقوســـي ولـــدي وعرســـي ... انحـــتها صـــفرا مـــثل الـــورس
صفراء ليست كقسي النكس

ثم دهنها وخطمها بوتر، ثم عمد إلى ما كان برايتها، فجعل منها خمسة أسهم، وجعل يقلبها في كفه ويقول:

هـــن وربـــي أســـهم حـــسان ... تلـــذ للرامـــي بهـــا البـــنان
كأنمـــا قـــوامها ميـــزان ... فأبـــشروا بالخـــصب يـــا صـــبيان
إن لم يعقني الشؤم والحرمان

ثم خرج حتى أتى قترة على موارد حمر، فكمن فيها فمر قطيع منها، فرمى عيراً منها فأمخطه السهم، أي أنفذه فيه وجازه، وأصاب الجبل فأورى ناراً فظن أنه أخطأه، فأنشأ يقول:

أعـــوذ بـــالله العزيـــز الـــرحمن ... مـــن نكـــد الجـــد معـــاً والحـــرمان
مـــا لـــي رأيـــت الـــسهم بـــين الـــصوان ... يـــوري شـــراراً مـــثل لـــون العقـــيان
فأخلف اليوم رجاء الصبيان

ثم مكثف على حاله فمر قطيع آخر، فرمى منها عيراً فأمخطه السهم وصنع صنيع الأول،

=

ثُمّ قال: والعربُ تقول: "لو خُيِّرتُ لاختَرْت"، تُحيل على القدر، وينشدون:

هـي المَقادِيـرُ فلُمني أو فَـذَرْ إن كنت أخطأتُ فما أخطأ القَدَر

ثُم أطبقَ نعليه، وقال: نِعمَ القناع للقَدَريّ، فأبطلتُ غشيانه بعد ذلك[1].

=

فأنشأ يقول:

لا بارك الرحمن في رمي القتر أعوذ بالخالق من سوء القدر
أأمخط السهم لإرهاق البصر أم ذاك من احتيال ونظر

ثم مكث على حاله فمر قطيع آخر، فرمى منها عيراً فأمخطه السهم فصنع صنيع الثاني، فأنشأ يقول:

ما بال سهمي يوقد الحباحبا قد كنت أرجو أن يكون صائبا
وأمكن العير وولى جانبا فصار رأيي فيه رأياً خائبا

ثم مكث مكانه فمر به قطيع آخر فرمى عيراً منها فصنع صنيع الثالث، فأنشأ يقول:

يا أسفي للشؤوم والجد والنكد أخلف ما أرجو لأهل وولد

ثم مر به قطيع آخر، فرمى عيراً منها فصنع صنيع الرابع، فأنشأ يقول:

أبعد خمس قد حفظت عدها أحمل قوسي وأريد وردها
أخزى الإله لينها وشدها
والله لا تسلم عندي بعدها ولا أرجي ما حييت رفدها

ثم عمد إلى قوسه فضرب بها حجراً فكسرها، ثم بات، فلما أصبح نظر فإذا الحمر مطروحة حوله مصرعة، وأسهمه بالدم مضرجة، فندم على كسر القوس فشد على إبهامه فقطعها وأنشأ يقول:

ندمت ندامة لو أن نفسي تطاوعني إذن لقطعت خمسي
تبين لي سفاه الرأي مني لعمر أبيك حين كسرت قوسي

وقال الفرزدق حين أبان النوار زوجته، وقصته مشهورة:

ندمت ندامة الكسعي لما غدت مني مطلقة نوار
وكانت جنتي فخرجت منها كآدم حين لج به الضرار
ولو ضنت بها نفسي وكفي لكان علي للقدر اختيار

يُنظَر: مجمع الأمثال، 1/ 349.

(1) يُنظر: إرشاد الأريب 125/7، ومجالس العلماء، ص224. أمّا الأبيات؛ فلم أجد نسبتها، لكنّي وجدت نظيرها من قول الواثق؛ قال:

هي المقادير تجري أعنتها فاصبر فليس لها صبر على حال

=

ولقد يسألُ سائل أنّ الفلسفة والمنطق قد يكونان من وسائل التحاج والاحتجاج في المُناظرة، فكيف يكونان دافعاً لها؟!

فأقول: لا شكَّ أنّ هذه الأفكار قد أثّرت في نتائج الفِكْرِ العربيّ من طُرق مُختلفة، إذ لا أستبعِدُ، مثلاً، أن تكون قد بَسَطَتْ نفوذَها مُتلَبِّسةً بِدرسٍ مِن دروس القُرآن، وما يتعلّق به من التفسير، والفِقه، وأصول العقيدة، فالعِلّة النحويّة، وأقسامها، ليست - في الحقيقة - إلّا من أشكال المنطق المُستورَد، "فإنّ من قال: إنّ الاسم مُشتقٌ من العلو، يقول: لم يزل الله سبحانه موصوفا قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنائهم، ولا تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته؛ وهذا قول أهل السُّنّة. ومن قال: إنّ الاسم مُشتقٌّ من السِّمة، يقول: كان الله في الأزل بلا اسم ولا صِفة، فلَمّا خلَقَ الخَلْق جعلوا له أسماء وصفات، فإذا أفناهم بقي بلا اسم ولا صِفَة؛ وهذا قول المُعتزلة[1] وهو خلاف ما أجمعت عليه الأُمّة، وهو أعظم في الخطأ من قولهم: إنّ كلامَه مَخلُوق - تعالى الله عن ذلك - وعلى هذا الخلاف وقع الكلام في الاسم والمسمى، فذهب أهلُ الحق فيما نقل القاضي أبو بكر بن الطيب إلى أن الاسم هو المُسمى، وارتضاه ابن فورك[2]، وهو قول أبي عبيدة وسيبويه. فإذا

=

يُنظَر: البداية والنهاية: 340/10.

(1) من أعلام النحو المعتزلة ابن عمر بن محمد بن عمر أبو القاسم الزمخشري (ت 528هـ) صاحب الكشاف في التفسير والمفصل في النحو وغير ذلك من المصنفات المفيدة، قال ابن كثير ((.... وكان يُظهر مذهب الاعتزال ويصرح بذلك في تفسيره ويناظر عليه)) البداية والنهاية - ترجمة الزمخشري. وقال ابن خلكان: "وكان الزمخشري، معتزلي الاعتقاد، وأول ما صنف (كتاب الكشاف) كتب استفتاح الخطبة: الحمد لله الذي خلق القرآن. فقيل له: متى تركته على هذه الهيئة هجره الناس! فغيره بقوله: الحمد لله الذي جعل القرآن. وجعل عندهم، بمعنى: خلق. انتهى.." يُنظر كشف الظنون، باب الكاف - الكشاف عن حقائق التنزيل.

(2) ابن فورك: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني. المتوفى: سنة ست وأربعمائة. مُحدِّث ومُفسِّر وفقيه، نقل ابن مضاء كثيراً من آرائه وأقواله؛ وله عدد من المُصنفات ذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون، مثل: أوائل الأدلة في أصول الدين، وكتاب طبقات المتكلمين، وله تفسير في القرآن أيضاً عرفه حاجي خليفة بتفسير ابن فورك.يُنظر: كشف

=

قال قائل: الله عالم. فقوله دالّ على الذات الموصوفة بِكَونِه عالِماً، فالاسم كونه عالِماً، وهو المُسمّى بعينه. وكذلك إذا قال: الله خالق؛ فالخالق هو الرَّبُ، وهو بعينه الاسم. فالاسم عِندَهُم هو المُسمّى بعينه من غير تفصيل."[1].

لقد انماز نُحاةُ البصرة - عموماً - بأنّهم مَناطِقة، أو أنّهُم ميّالون في تفكيرهم إلى المَنطِق، يتَصَدَّرُهُم في المُقدِّمة الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وأمّا الكوفيون؛ فقد عُرِفَ الفرّاء من بينهم - وبحسب ما جاء في ترجمتهم له - بأنّه "كان يتفلسف في تآليفه ومُصنَّفاتِه، يعني يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة"[2].

ولقد يَعتَرِضُ مُعترِضٌ على أولوليّة الدوافع المَذكُورَة، وتَرتيبِها، والرأي آنئذٍ لا يَضَعُ، بطَبيعةِ الحالِ، مِن قيمةِ أحَدِها، إن تقدَّم، وإن تأخّر، وإنّما خَطَرَ لَنا ذِكْرُه مُتقدِّماً؛ لِكثرة الأدِلّة عليه.. والله أعلَم.

=

الظنون/ باب التاء: تفسير ابن فورك.

(1) الجامع لأحكام القرآن: 101/1.

(2) الفهرست، أخبار الفرّاء، ص99.

ثانياً
أطوار المُناظرات النحويّة والصرفيّة
وأشهر أعلامها
(مع نصوص من مناظراتهم ومجالساتهم)

إنّ مَلامِحَ المُناظَرة في هذه الدِّراسَة هِيَ مَلامِحٌ افتراضيّة (مُفترضَة)، لِذا؛ إنّ الشكلَ الذي ستبدو بِه هو شَكلٌ تقريبيّ، تمّ رَسْمُه على وفق المُعطيات المُتوافرة في مُصنَّفات المجالِس، فضلاً عن المُصنَّفات الأخرى التي أتينا على ذِكْرِ عَدَدٍ مِنها في المُقدِّمة، وتُقسَم هذه المُعطيات على قِسمَين، (أحدهما): جَماهِيريّ (فلكلوريّ)، مُكَوِّنُه خليطٌ من الحقيقة والخيال، تتناقله الناس مُشافَهةً وكِتابَةً، فَتَواتُرُه أقرب إلى المَعنَويّ؛ فلا يُعتدُّ به في التوثيق العلميّ إلّا بالقدر الذي تَسمَحُ به ضَوابِطُ التحقيق، إذ قد يُستأنَس بِذِكْرِهِ متى تطلّبَت المُناسبةُ ذلِك، (والآخر): فَلما ذَكَرناه، وسَنَذكره في قابِل رحلتنا مع مباحِث هذا الكتاب.

وعلى هذا الأساس؛ تترتّب صعوبة تقدير الوقت الذي انفصلت به أطوار المُناظرات، أو معرفة أيّها منها القديم، وأيّها مِنها الأقدَم، شأنها في ذلك النحو، إذ إنّ ضوابطه قد سَرَت من سابقه إلى لاحِقِه، فاختلَط الأول بالآخِر، ولِكَي تنماز الأطوار التي مَرَّت بها المُناظرات - المُفترضَة - رأينا تصنيفها بالطريقة التي صَنَّف بِها المُحدَثون أطوارَ النحو، وذلك بتحديد العُلماء في كل طبقة بزمانها، فإذا افترضنا أنّ أطوار النحو أربعة، وهيَ:

أ - طور الوضع والتكوين (بَصريّ)

ب - طور النشوء والنمو (بَصريّ كوفيّ)

ج - طور النضج والكمال (بَصريّ كوفيّ)

د - طور الترجيح والبسط في التصنيف (بغداديّ أندلسيّ مِصريّ شامِيّ)

والأخير لا يعنينا كثيراً؛ لأنّه يخرج بنطاق البحث من الزمن الذي تحدّدت بِه

الدِّراسة، عَلِمنا أنّ المُناظرة الأولى كانت بصريّة بصريّة، إذ لم يكن هناك ما يُنتمى إليه مَذهباً، لكِنّ ذلِكَ لا يعني أنّ أصحابَ الفكر الواحِد لا يختلِفون، أو لا يلتقون للتَّناظُر في مسائِل العربيّة المُختلِفة، والحقائق التي جاءت بها الأخبار تُثبِت كيف تحوّل الخلاف الداخليّ إلى خلاف خارجيّ، وقد أتيتُ، حين تحدّثت عن المُناظرة الأولى، على ذِكر شيءٍ من المُناقشات النقديّة، فإذا ما افترضنا أنّ هناك روايات أقدم من تِلكَ التي تقدّم ذِكرُها، فلعلّها مِمّا طارَت به عواصف الأيام، فلم تصل إلينا.

1 - مُناظرات الطور الأول
أو مُناظرات طور الوضع والتكوين (بصريّة)

وهي مُناظرات بَصْريّة، استأثر بها البصريون كما استأثروا بوضع النحو حين تَعهَّدوه في نشأته والكوفة مُنصرِفَةٌ إلى رواية الشعر والأخبار والنوادر زهاء قرن..

يبدأ طورها من زمن أبي الأسود إلى أول عصر الخليل بن أحمد، في عصر بني أمية، وينقسم على طبقتين:

● **الأولى:**

يتصَدَّرُها أبو الأسود الدؤلي(ت69هـ)، ونصر بن عاصم الليثيّ(ت89هـ)، وعنبسة بن معدان الفيل (ت100هـ)، وميمون الأقرن[1]، وعبد الرحمن بن هُرمُز(ت 117هـ)، ويحيى بن يعمر العدوانيّ (ت129هـ). وأغلب الظن أنّ ما تَكَوَّنَ في هذه الحقبة، فضلاً عن قلَّتِه، كان أشبه برواية المسموع، فأصحابها، كما يقول الشيخ محمد الطنطاويّ: "لم تنبت بينهم فكرة القياس، ولم ينهض ما حدث في عهدهم من أخطاء إلى إحداث ثغرة خلاف بينهم؛ لِقُرب عهد القوم بسلامة السليقة، كذلك لم تقوَ حركة التصنيف بينهم، فلم يؤثَر عنهم إلَّا بعض نتف في مواطن مُتفرِّقة من الفن، لم تبلغ حد الكُتُب المُنَظَّمة، إذ كان جُلّ اعتمادهم على حفظهم في صدورهم، ورواياتهم بلسانِهم، وزَعَمَ بَعضُ المُؤرِّخين أنّ أستاذهم أبا الأسود قد وضع مُختصراً على ما تقدّم بيانه"[2]. لِذا؛ يبدو أنّ هذه الحقبة لم تشهد - ما عدا ما تقدّم من مُلاحظات نقديّة مُختلفة، ورِوايات - حدوث مُناظرات نحويّة بالمعنى العلميّ.

---

(1) وأمّا ميمون؛ فرأس الناس بعد عنبسة، وقيل: إنّ "أول من وضع العربية أبو الأسود، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل." يُنظَر: أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي المطبعة الكاثوليكية، ببيروت - د.ت، ص25. ولم أعثر على سنة وفاتِه.

(2) نشأة النحو، ص37، 38.

● **الثانية:**

الرِّجالُ في هذه الطبقة أكثر عدداً، نَضَجَت في حقبتِهم القواعدُ وتوسّعَت، فازدهرت لِذلك المجالس، ونشطت حركةُ النقاش، فجدَّ أعلامُهم في تتبُّع النصوص واستخراج الضوابط، ومن أشهرهم: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت 117هـ) الذي قالوا فيه: إنّه أعلم عُلماء البصرة وأعقلهم، وأنّه فرَّع النحو وقاسه[1]، واشتهر عبد الله بتخطيئِهِ الفرزدق كثيراً حتى هجاه، واشتهر في هذه الطبقة أيضاً، عيسى بن عمر الثقفي(ت149هـ)، صاحب كتابَي الجامع والإكمال، وأبو عمر بن العلاء(ت 154هـ)، صاحب المُصنَّفات الكثيرة، وقد أظلَّت الدولة العباسيّة رِجال هذه الطبقة جميعاً، خلا عبد الله بن أبي إسحاق.

المُناظرات المشهورة في هذا الطور، مُرتبة بحسب وفيات المُناظرين:

أ - أبو الأسود ظالم بن عمر الدؤلي[2] (ت69هـ):

احتجَّ على مُعاويةَ بالقرآن، وذلك حينما ردّ على أصهاره بني قُشَير الذين كانوا عثمانيّة، وهو من المَشهورين بالتشيع لعليّ ﷺ بأبيات منها:

أُحِبُّ مُحمَّداً حُباً شديداً ... وعبّاساً وحمزةَ أو عليّا

فإن يك حُبُّهم رشداً أُصِبْه ... ولَسْتُ بِمُخطئٍ إن كان غيّا

فكَتَبَ معاوية إلى زياد كتاباً، وقال للرسول: إنّك سترى إلى جانبه رجلاً... فقال له: أمير المؤمنين يقول لك: قد شككت في قولك:

وعبّاساً وحمزة أو عليّا..

فأجاب أبو الأسود: لا علم لك بالعربيّة، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[3]، فسكتَ معاوية لمّا بلغه ذلِك، وهو يريد: أترى أنّ الله

(1) خزانة الأدب 15/1 - 16 ووردت في المزهر "أنقلهم" وفي كتاب "يونس البصري" للدكتور أحمد مكي الأنصاري " أعظمهم" ص71.

(2) الدؤليّ: نسبةً إلى الدُّئِل، بضمّ فكسر، بَطْنٌ في كنانة. وقد تَقدّم ذِكْرُ فَضلِهِ في وضع النحو.

(3) سورة سبأ، الآية: 24.

شكّ؟[1].

وتنقل كُتب الأدب عنه أخباراً مُتفرِّقة[2]، غير ما تقدّم ذِكره في وضع النحو، وإليه نسبوا البيت المشهور:

لا تنه عن خُلُقٍ وتأتي مثله ... عارٌ عليك إذا فعلت عظيم[3]

ب - **يحيى بن يعمر الليثي العدوانيّ**: تقدّم ذِكرُ خبره مع الحَجّاج أول هذه

---

(1) أورد القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، الجزء الأول، سورة البقرة، في شرح الآية74: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾. فقال: قيل: (أو) في قوله تعالى: "فهي كالحجارة أو أشد قسوة" بمعنى الواو كما قال: "آثما أو كفورا" [الإنسان: 24]. "عذرا أو نذرا" وقال الشاعر:

نال الخلافة أو كانت له قدرا

أي وكانت. وقيل: هي بمعنى بل، كقوله تعالى: "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون" [الصافات: 147] المعنى بل يزيدون. وقال الشاعر:

بدت مثل الشمس في رونق الضحى ... وصورتها أو أنت في العين أملح

أي بل أنت وقيل: معناها الإبهام على المخاطب، ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

أحب محمدا حبا شديدا ... وعباسا وحمزة أو عليا

فإن يك حبهم رشدا أصبه ... ولست بمخطئ إن كان غيا.

قال القرطبي: "ولم يشك أبو الأسود أنّ حبهم رشد ظاهر، وإنّما قصد الإبهام. وقد قيل لأبي الأسود حين قال ذلك: شككت؟ قال: كلا، ثم استشهد بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: 24]..."

وقد أغفل الأستاذ مفتاح رجب الخلاب حينما ترجم لأبي الأسود في كتابه (القياس النحوي) ذكر الشاهد، فأركب القارئ متن عمياء؛ إذ راح يشرح شاهداً ليس له أثر على الصفحة!! فذكر البيت الثاني وهو ليس بشيء، وأسقط البيت الأول (.. وحمزة أو علياً.) وهو الشاهد المقصود بالحكم.. يُنظر كتابه، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط 1، 1996 ف، ص29. وتُنظَر الآية عند البغويّ، قال: "وقال بعضُهم: (أو) بمعنى (الواو)، والألف فيه صلة، كأنّه قال: وإنّا وإياكم.. ولم يذكر البيضاويّ هذا المعنى، يُنظر شرحهما على الآية: 24، في سورة سبأ.

(2) يُنظر: العقد الفريد: 584/2.

(3) مُختلَفٌ في نسبة البيت، بين أن يكون للمتوكل الليثي، او للأخطل، وعن صاحب اللسان أنّه يُروى عن أبي الاسود. - ينظر: اللسان [عظظ] 447/7.

الدراسة.

ج - **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ**: عُرف عنه شدّة تجريده للقياس والعمل به، ويُنسَبُ إليه الفضلُ أيضاً في تأسيس النحو، قال ابن سلَّام: إنَّه أول مَنْ بَعَجَ النحو، ومدَّ القِياسَ، وشَرَحَ العِللَ. وقد سُئِل عنه يونس يوماً، فقال: هو والنحو سواء. وقال أبو عمرو: ما ناظَرَني أحدٌ إلَّا غلبته وقطعته، إلَّا ابن أبي إسحاق، فإنّه ناظَرَني في مجلس بلال بن أبي بُردة في الهمزة فقطعني، فجعلتُ إقبالي على الهمز حتى ما كُنتُ دونه[1].

وعن يونس أيضاً، أنّه ناظر عبد الله بن أبي إسحاق يوماً، فقال: مَضَيتُ إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، فقلتُ له: كيف تقرأ: ﴿ فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ۝٧ ﴾[2]؟ فقال: فإذا برَقَ البصر، وفتح الراء. فقُمْتُ من عنده إلى أبي عمرو، فقال: من أين بك؟ قلتُ: من عند عبد الله بن إسحاق الحضرميّ، سألته كيف تقرأ: (فإذا بَرِق البصر)، فقال: (فإذا بَرَق البصر) بفتح الراء، فقال أبو عمرو: يُقال: برَقَت السماءُ وبرَقَ النَّبتُ، وبَرَقت الأرض، فأمّا البَصَر؛ فبرِقَ، كذا سَمِعنا[3].

ورُوي عن محمد بن أبي سعيد ابن الرُّوميّ مثل ذلِك: "بلغني عن الخليل بن أحمد وهارون أنّهما اجتمعا، فقال أحدُهما: بَرِقَ البصرُ، وقال: الآخر: بَرَق. فطلع عليهما أعرابي من بني فزارة، فسألاه، فقال: لا أقول شيئاً مِمّا قلتُما، ولكنّي أقول: بَلَق البصرُ. وقد سمِعتُها باليمن من غير واحد... يقولون: بَلَقَ الباب، إذا فَتَحَ[4][ها]، وقرأ أبو السَّمَّال العَدَويّ[5]: (فإذا بَلَق البصر) باللام بدلاً من الراء. ورُوِيَ عن

---

(1) يُنظَر: مجالس العلماء، ص185.

(2) سورة القيامة، الآية: 7.

(3) قرأ نافع وأبو داود بفتح الراء والباقون بكسرها، يُنظر: إتحاف فضلاء البشر، ص428، وغريب القرآن للراغب الأصفهاني، كتاب الباء - برق.

(4) في تاج العروس، خِلاف ذلِك: بلق الباب، إذا أغلقها. يُنظر: التاج (بلق).

(5) هو قَعْنَبُ بن هلال، مُقْرِئُ، وقولهم: أبو السمّاك تحريف، صوابه كما جاء لسان الميزان: 4/ 475، وانظر المجالس ص188.

يعقوب أنّ بعضَهم قرأ: (فانْفَلَقَ فكان كل فِلْقٍ)[1] وقد تُبدِل العربُ اللام من الراء في كثير من كلامِهم، فيقولون: مَتاعٌ رَثيد ولَثيد، وقد رَثَدْتُه ولَثَدْتُه، أي نَضَدْته، ويُقال: ردَّم ثوبَه ولدَّمه، أي رَقَعَه. واعرَنكَس واعلَنكَس، إذا تراكب وكثر. وهَدَلَ الحمامُ وهَدَرَ هَدِيلاً وهَدِيراً. ويُقال للظُلمة: طرمساء وطلمساء. ويُقال للدرع: نثْرة ونثْلة، ويُقال: جَلَمَه وجَرَمَه، إذا قطَعَه، ويُقال: سهم أملَط وأمرَط، إذا لم يكن عليه ريش. وقد تَمَلَّطَ وتَمَرَّطَ، وكذاك كلّ ذي شَعَرٍ من الدَّوَاب، وكذلك أشباهه في كلامهم"[2].

ومن مُناظرات ابن أبي إسحاق المَشهُورَة المُناظرة التي جرت بينه وبين الفرزدق، وقد أوردَها ثعلب في مجالسه:

قال: انشدَ الفَرزدَقُ:

"يا أيها المشتكي عُكلاً وما جرمت إلى القبائل من قتل وإبآس
إنا كذاك إذا كانت همرجة[3] نسبي ونقتل حتى يسلم الناسُ

قالَ: قُلْتُ له: لِمَ قُلْتَ: "مِن قَتْلٍ وإبآسُ"؟ فقالَ: ويحك، فكيف أصنع، وقد قُلتُ: "حتى يُسلَم الناسُ".؟ قال: قُلْتُ: فبِم رفعته؟ قال: بِما يسوؤك وينوؤك[4]. قال أبو العبّاس: "وإنّما رفعه؛ لأنّ الفعل لم يظهر بعده، كما تقول: ضربت زيداً وعمرٌو، لم يظهر الفعل فرفعت"، وكما تقول: "ضربت زيداً وعمرو مَضروبٌ "[5].

ونقلَ الزجّاجيّ رواية الأصمعيّ، أنَّ الفرزدق حضَرَ مجلس ابن أبي إسحاق،

(1) في سورة الشعراء، الآية: 63، وَرَدَت (فِلْق) برواية حفص بالراء (فِرْق)، وعليها في كُتُب التفسير أقوال وتعليقات، وقراءة الجمهور: "كُلّ فِرْق". والفِرْق والفِلْق بمعنى، فالفِرْقُ: الفِلْق من الشيء إذا انْفَلَقَ منه. يُنظر: اللسان {فرق}.

(2) مجالس العلماء، 188 - 189.

(3) الهمرَجَة: الاختِلاط والفِتنة.

(4) لم يتبين هنا صاحب الحديث مع الفرزدق، ومبلغ الظن أنّه عبد الله بن أبي إسحاق، وقد روي له هذا الحديث مع الفرزدق، في نزهة الألبا، 24 - 25، مبنيّاً على اعتراضه لقول الفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلفُ

إذ رفع (مجلف)، ويؤولونه بتقدير فعل نحو "لم يبق إلا مجلف".

(5) مجالس ثعلب: 40/1 41.

فقال ابن أبي إسحاق للفرزدق: كيف تنشد هذا البيت:

وعَيـــنانِ قـــال اللهُ كـــونا فكانـــتا فعُـولانِ بالألـبابِ مـا تفعـلُ الخمـرُ

فقال الفرزدق: كذا أنشده. فقالَ ابن أبي إسحاق: ما كانَ عليك لو قُلتَ فعولين؟". فقالَ الفرزدق: لو شئتُ أن أُسبّح لسبَّحت، ونهضَ، فلم يعرف أحدٌ في المجلس قوله "لو شئت أن أُسبّح لسبَّحت"، فقال ابن أبي إسحاق: لو قال فعولين؛ لأخبر أنّ الله خلقَهُما وأمَرَهُما، ولكنّه أرادَ أنّهما يفعلان بالألباب ما تفعلُ الخَمرُ[1].

ومِمّا يُنقل عنه في موضوع القياس إجابته يونس بن حبيب حينَ سأله: "هل يقول أحد الصويق؟يريد السويق، فأجابه: نعم. قبيلة عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا؟! عليك بباب من النحو يطَّرِدُ ويَنقاس"[2].

د - **عيسى بن عمر الثقفي البصريّ**: مِن موالي آل خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنُسِبَ إليها، وكانت وفاته في سنة 149هـ، وأثِرُ عنه كتابا الجامع والإكمال. قال ابن الأنباريّ: "وهذان الكتابان لم نرهما، ولم نرَ أحداً رآهما"[3].. نهَجَ منهجَ أستاذه الحضرميّ، إذ تَذكرُ المصادر[4] أنَّه كان يَطعنُ على العرب مخالَفتها القياس، كمخالفة النابغة الذبياني حين قال:

فــبِتُ كأنّـــي ســـاورتني ضـــئيلة مـن الـرقش فـي أنـيابها الـسم ناقـع

إذ رفَعَ (ناقع)، وحقّها النصب على الحال[5].

(1) مجالس العلماء، مجلس: 38، ص66، ويُنظر تعليق ابن الأعرابي على هذه المناظرة، وتتمة المجلس، وغير ذلك من تفصيلات وتعليقات في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

(2) يُنظر: إنباه الرواة: 108/2.

(3) نزهة الألبا، ص15.

(4) يُنظر: طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، شرح محمود محمد شاكر، مط: المدني بالقاهرة، 16/1. وقد أورد ابن قتيبة في مقدّمة أدب الكاتب، أنَّ عيسى كان مولعاً بالغريب والتشادق به، استودعه بعض أصحاب خالد القسري - والي العراق لهشام بن عبد الملك - وديعة، فأنكرها، ولمّا اشتد عليه ضرب السياط، جعل يقول: والله إن كانت إلا أثياباً في أسيفطاء، قبضها عشّاروك.

(5) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين، ص35، وبغية الوعاة، ص270.. ساورتني: واثبتني. ضئيلة: دقيقة، ويريد أفعواناً. الرقش: الأفاعي التي يختلط في جلدها نقط سود وبيض. ناقع: قاتل.

وهو مِن شواهِد سيبويه في باب "ما ينتصب فيه الخبر" على جواز إلغاء الجار والمجرور في أنيابها، وجعله ظرفاً غير خبر، وجعل الاسم هو الخبر، وهو توجيه قوي أردفه سيبويه بنظائر[1]. وجاء في مناظرته أبا عمرو بن العلاء ما ذكره أبو محمد اليزيديّ، قال: "جاء عيسى بن عُمَر إلى أبي عمرو بن العلاء، ونحن عِندَه، فقال: يا أبا عمرو، ما شيءٌ بَلَغني أنَّك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني انّك تجيزُ "ليسَ الطِّيْبُ إلَّا المسكُ" بالرفع. قال: فقال له أبو عمرو: نِمْتَ يا أبا عمر وأدلَجَ الناسُ، ليس في الأرض حجازيٌّ إلَّا وهو ينصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلَّا وهو يرفع. قال اليزيديّ: ثم قال أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى، وتعال أنت يا خَلَف - الأحمر - إذهَبا إلى أبي المَهديّ، فَلَقِّناه الرفعَ، فإنَّه لا يرفع، واذهبا إلى المُنتجِع التميميّ، ولقِّناه النصبَ، فإنّه لا ينصب. قال: فذهبتُ أنا وخلَفٌ وأتينا أبا المهديّ، فإذا هو يُصلّي، وكان به عارِض، وإذا هو يقول في الصلاة: إخسأنانِّ عنّي. قال: ثم قضى صلاته وانفتل إلينا، فقالَ: ما خطبُكما؟ قُلنا: جِئنا نسألُك عن شيءٍ من كلامِ العرب، فقالَ: هاتيا. فقُلتُ له: كيف تقول: ليسَ الطيبُ إلّا المسكَ؟ فقال: أتأمرانّي بالكذب على كَبْرة سِنّي؟. فأين الجاديّ؟[2] قال ابن حبيب: وحكى ابنُ الأعرابي: فأين بَنَّة الإبلِ؟[3] وأين كذا؟ وأين كذا؟قال اليَزيديّ: فقالَ له خَلَف: ليسَ الشرابُ إلّا العَسَلَ. قالَ: فما يصنع سُودان هَجَر، ما لهم شرابٌ إلَّا هذا التمر. قالَ اليزيديّ: فلمّا رأيت ذلك منه، قُلْتُ له: ليسَ مِلاكُ الأمرِ إلا طاعةُ الله والعملُ بها. قال: فقال: هذا كلامٌ لا دَخَل فيه[4]، ليس مِلاكُ الأمرِ إلَّا طاعةَ الله والعملَ بها. فنصَب. قال اليزيديّ:

(1) يُنظر: الكتاب 89/2. والبيت في ديوان النابغة، ص51.

(2) الجَادِيُّ: الزعفران. نسبة إلى قرية بالشام ينبت فيها الزعفران. يُنظر: اللسان [جدا]134/14.

(3) البَنَّة: الريح الطيِّبة، كرائحة التُّفّاح ونحوها، وجمعُها بنانٌ، تقول: أجِدُ لهذا الثوب بَنَّةً طيِّبة من عَرْف تفاح، أو سَفَرْجَل. قال سيبويه: جعلوه اسماً للرائحة الطيبة - اللسان [بنن]. وهذا اللفظ شائعٌ في الاستعمال اليوم بِمعناه في شمال إفريقيا، فيقولون: بنّة، للرائِحة الزكيّة، وصنّة، للكريهة.

(4) الدَّخَل: العيب والريبة، في اللسان [دخل]: الدَّخَل، بالتحريك: العيب والغِشُّ والفَساد...

=

فقلتُ له: ليس مِلاكُ الأمرِ إلا طاعةُ الله والعملُ بها. ورفعتُ. فقال: لا، ليس هذا من لحني، ولا مِن لحن قومي. قالَ: فكتبنا ما سَمِعنا منه. قالَ: فقالَ: ألا أنشدكما أبياتاً قلتُها، حين سمعتُ تراطُنَ هذه الأعاجم حولي؟ قلنا: بلى. فأنشَدَنا:

يقولون لي شَنْبِذْ ولستُ مُشنْبِذاً　　طَوالَ اللَّيالي أو يزولَ ثَبيرُ

ولا قائلاً زوذاً لأُعجِلَ صاحبي　　وبِسْتَانُ في صَدري عليَّ كبيرُ

ولا تاركاً لحني لِأُحسِنَ لحنَكُمْ　　ولو دار صَرفُ الدهرِ حيثُ يدورُ

قالَ: فكتبنا هذه الأبياتَ ثم أتينا المُنتجِعَ، فأتينا رجلاً يَعقِل، فقالَ له خَلَف: ليسَ الطيبُ إلّا المسكَ، قال: فرفع، ولقّنّاه وجهدنا به في ذلك، فلم ينصبْ، وأبَى إلّا الرفع.

قالَ: فأتينا أبا عمرو، فأعلمناه، وعنده عيسى بن عُمر لم يبرحْ، قال: فأخرجَ عيسى خاتَمَه من يده، ثم قال: لَكَ الخاتمُ، بهذا، واللهِ، فُقْتَ الناسَ(1).

هـ - **أبو عمرو بن العلاء:** يجدُر بِنا إذ تقدم طرفٌ من أخباره، أن نذكرَ مَناقِبَه وأفضالَه، فقد اشتهر بعلو كعبه في الرواية، والقراءات، وسائر علوم العربيّة، وذلك؛ لأنّه جاورَ البَدوَ أربعين سنة، قال أبو محمد اليزيديّ: "وكنت جالساً مع الفضل بن

=

والدَّخْل: العيب والرِّيبة؛ ومن كلامهم: تَرَى الفِتْيانَ كالنَّخْل، وما يُدْريك بالدَّخْل وكذلك الدَّخَل، بالتحريك؛ قال ابن بري: أي ترى أجساماً تامة حَسَنة، ولا تدري ما باطنُهم. ويقال: هذا الأمر فيه دَخَل ودَغَلٌ بمعنًى: دخل.

(1) مجالس العلماء، ص3. والحيوان: 309/5 و210/7، وأمالي القالي: 39/3. وأمّا أبو مهديّ المذكور؛ فهو أعرابيٌّ كان أهلُ البصرة يَروون عنه. واسمه أبو المهدي الكلابي محمد بن سعد بن ضمضم، شاعر فصيح، مدح عبد الله بن طاهر، توفي سنة 280هـ، (معجم الشعراء للمرزبانيّ: 373) وذُكِر في عدد من المصادر أنّه أبو مهديّة (المُزهر: 90/1)، وهو في هذه الأبيات يذمُّ الأعجميّة، وينفيها عن نفسه، وأمّا الـ(مشنبذ) فاسم الفاعل مِن اللفظ الأعجميّ: (شون بوذي)، وأما زوذ؛ فمعناه: عجّل، (المعرّب للجواليقيّ، بتعليق: خليل عمران المنصور، دار الكتب العملية، بيروت، 1998، ص89) وورد في اللسان [هلل]: أن أبا عبيدة سمع أبا مهديّة الأعرابي يدعو بالفارسية رجلاً يقول له: زوذ، فقال: ما يقول؟ قلنا: عجّل. وورد أيضاً في آخر [حيا]211/14.

الربيع، فدخل علينا عليٌّ الأحمر، فجلسَ إلى الفَضْل، فقال لي الفضلُ: مَنْ كان أعلم بالنحو، الكسائيُّ أو أبو عمرو بن العلاء؟ وكان أبو عمرو أستاذ أبي محمد. قال: قلتُ له: أصلَحَكَ الله، لم يكن أحدٌ أعلمَ من أبي عمرو. فقال: الأحمر لم يكن يعرف التصريف! فقلتُ له: ليس التصريف من النحو، إنّما هو شيءٌ ولَّدناه نحنُ واصطلحنا عليه. وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيما وَلَّد الناسُ. قال: ولِمَ؟ قلتُ: لأنّه جاوَرَ البَدوَ أربعين سنة، ولم يُقِم الكسائيُ بالبدو أربعين يوماً"[1].

وقال الأصمعيّ: "كان أبو عمرو بن العلاء يُحسِنُ علوماً، إذا أحسنَ إنسانٌ فنّاً مِنها قال: مَن مثلي؟! ولا يعتدُّ أبو عمرو بذلك، وما سمِعته يتمدَّح قطُّ، إلّا أنَّ إنساناً لاحاه مرةً، فقال له: والله يا هذا، ما رأيتُ أحداً قطُّ أعلم بأشعارِ العرب ولغاتِها مِنّي، فإن رضيتَ ما قلتُ لك، وإلّا فأوجدْني عمَّن تروي"[2].

وقالَ: "سألت أبا عمرو عن ثمانية آلاف مسألة[3] مِمّا أحصيت عددها من أشعار العرب ولغاتها غير ما لم أُحصِ، فكأنّه في قلوب العرب"[4]. وكان عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، يرويان عن أبي عمرو بن العلاء.

وقد أشرنا فيما مضى إلى رفض أبي عمرو تخطئة ابن أبي إسحاق بعضَ ما أنشده الفرزدق.

وهذه أخرى مُخالفة لِتلك، إذ يُروى أنّ رَجُلاً من أهل المدينة أنشدَه يوماً قولَ ابن قيس:

إِنَّ الحَوَادثَ بالمَدينَة قَدْ ... أَوْجَعْنَني وقَرَعْنَ مَرْوَتِيَهْ[5]

فانتهره، وقالَ: مالنا ولهذا الشعر الرخو؟! إنّ هذه الهاء لم تدخل في شيء من

---

(1) مجالس العلماء، ص130.

(2) مجالس العلماء، ص184.

(3) قال عبد السلام هارون: في الأصل (ثمانون ألفاً).

(4) مجالس العلماء، ص184.

(5) ديوان ابن قيس الرقيات، ت: محمد يوسف نجم. بيروت.د.ت. ص98، الشعر والشعراء: 525، والموشح: 187.

الكلام إلّا أرخَتْه. فقال المَدنيّ: قاتلكَ اللهُ، ما أجهلكَ بكلام العرب! قالَ الله جلّ وعزّ في كتابه: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾ ﴾[1]، و ﴿ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ ﴾[2] وتَعِيبُه؟! فانكسرَ أبو عمرو انكساراً شديداً. وقال أبو هِفّان[3]: وانشدَ هذا الشعر عبد الملك بن مروان، فقالَ: أحسنتَ يا بن قيس، لولا أنّك خنَّثتَ قوافيَه! فقالَ: يا أميرَ المؤمنين، ما عَدَوتُ قولَ الله تعالى في كتابه: ﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾ ﴾. فقالَ له عبد الملك: أنتَ في هذا أشعر مِنكَ في شعرِك[4].

أمّا فيما عدا تلك الحِكايات؛ فإنّ أبا عمرو مشهور بِمتانةِ الرواية، وحصافة الرأي، وقد امتلأت بأخباره كُتبُ الأدبِ وأصولُ النحو، إذ سأَل أبو عمرو أبا خَيْرَةَ يوماً عن قولِهم: استأْصلَ الله عِرْقاتِهم، فنصَبَ أَبو خيرة التاء من عِرْقاتِهم، فقال له أَبو عمرو: هَيْهات أَبا خيرة، لانَ جِلْدُكَ[5]، وذلك أَنّ أَبا عمرو استضعف النصب بعدما كان سَمِعَها منه بالجرّ، والحقّ أنّه لم يكن نحويًّا بالمعنى الدقيق، وإنّما كان لُغويّاً، وراويةً ثِقَةً من رُواةِ الشعر القديم، إذ سمع عن العرب، فأكثرَ مِنهُم السماع[6]. ولم تَزَل العلماءُ تَعرِف فضلَه حتى ائتمَّت به في القراءة، قال أبو سفيان بن عُيينة:

---

(1) سورة الحاقة، الآيتان: 28 - 29.

(2) سورة الحاقة، الآيتان: 25 - 26.

(3) ابن حرب بن خالد أبو هفان المهزميّ اللغوي الشاعر، أخذ عن الأصمعي وروى عنه يموت بن المزرع، وكان متهتكاً مقتراً ضيق الحال، شرّاباً للنبيذ، وله كتاب أخبار الشعراء، وكتاب صناعة الشعر. مات سنة خمسٍ وتسعين ومائةٍ. يُنظر: تاريخ بغداد 370/9، وبغية الوعاة: 277.

(4) مجالس العلماء، ص144، في موضوع هاء السكت.

(5) لسان العرب: [عرق]، والخصائص: 13/2، ومجالس العلماء: ص 6. ولا تضعنّ هذه الرواية مِن مكانة أبي خير'(نهشل بن زيد)، إذ امتلأت بأخباره الكتب والآثار.. يُنظَر مثلاً: اللسان [كمأ، ثعب، ذبب، سبسب، عرقب، كلب، كثث، حندج].

(6) يُنظَر المدارس النحوية، ص28.

"رأيتُ رسولَ الله ﷺ في المَنام، فقلتُ: يا رسولَ الله، قد اختلفَت عليَّ القراءات، فبقراءة من تأمرني أن أقرأ؟ قال: اِقرأ بقراءة أبي عمرو"[1].

(1)السبعة في القراءات، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ص82.

2 – مُناظرات الطور الثاني
أو مُناظراتُ طور النشوء والنمو
(بصريّة كُوفِيّة)

وَهِـيَ مُناظـراتٌ بـصريّة كوفـيّة، يـبدأ طَـورُها مـن عـصرِ الخليل (ت175هـ) إلى أول عصر المازنيّ (ت249هـ)، وتُعدُّ مُناظراتُ هذا الطور مبدأ الاشتراك بين البلدين في النهوض بفن النحو، والمُنافسة في الظفر بشرفه، فقد تلاقَتْ فيه الطبقة الثالثة البصريّة بِرياسَة الخليل، مع الأولى الكوفيّة بِزَعامَة الرؤاسيّ، تَبِعها بعد ذلك لقاءات مثَّلَتْها الطبقةُ الرابِعة مِن البَصرَة بِرياسَةِ سيبويه، مع الطبقة الثانية من الكوفَة بِرياسَة الكِسائيّ، ثُمَّ الخامسة فالسادِسَة مِنَ البَصرَة، معَ الثالثة فالرابِعة مِنَ الكُوفَة، فوثَبَ هذا الفن وَثْبَةً قوية، في زمن أسميتُهُ "طَوْر النشوء والنمو". وطبقاتُه كالآتي:

أولاً:

الثالثة من البصريين	الأولى من الكوفيين
ويمثِّلها في المُقدِّمة الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت175هـ)، والأخفش الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (ت177هـ)، ويونُس بن حبيب(ت182هـ).	ويُمَثِّلُها في المُقَدِّمة أبو جعفر محمد بن الحَسَن الرؤاسيّ (ت170هـ).

ثانياً:

الرابعة من البصريين	الثانية من الكوفيين
ويُمَثِّلُها في المُقدِّمَة سيبويه (ت180هـ) ثم اليزيديّ يحيى بن المبارك (ت202هـ)، وأبو زيد الأنصاري (ت 215هـ).	ويُمثِّلُها أبو الحسن علي بن حمزة الكسائيّ (ت189هـ).

ثالثاً:

الخامسة من البصريين	الثالثة من الكوفيين
ويُمَثِّلُها قُطرب محمد بن المستنير (ت206هـ)، وسعيد بن مسعدة الأخفش(ت215هـ).	ويُمَثِّلُها أبو الحسن الأحمر (ت194هـ) وأبو زكريا الفراء (ت207هـ) واللِّحيانيّ أبو الحسن علي بن المبارك (ت220هـ).

رابعاً:

السادسة من البصريين	الرابعة من الكوفيين
ويُمَثِّلُها أبو عمر صالح الجرميّ (ت225 هـ) وأبو محمد عبد الله بن محمد التِوَزِّيّ (ت238 هـ) وأول عصر المازنيّ أبو بكر عثمان بن محمد (ت249هـ على الأشهر).	ويُمَثِّلُها أبو جعفر محمد بن سعدان (ت231هـ) وأوائل عهد الطوّال (ت243هـ) ويعقوب بن السكيت (ت244هـ).

المُناظرات المَشهُورَة في هذا الطَّوْر، مُرتَّبَة بحَسْبِ وَفيات المُناظِرين:

أ - الخليل بن أحمد الفراهيدي: عربيّ من أزد عُمان، يُتقِنُ أغلبَ فنون العربيّة، ويُعدُّ مُعجَمُ العين مِن أجلّ أعمالِه، رتَّبَ موادَه على وفق نظام صوتيّ لم يسبقه إليه أحد، حقق جزأه الأول د. عبد الله درويش، ثم حقّقه كامِلاً الدكتور مهدي المخزوميّ، والدكتور إبراهيم السامرائيّ - رحِمهما الله، وطُبع عِدّة مرّات، مِن أهمّها طبعة بغداد 1985، وإليه يعود الفضل في وضع عِلْمَ العروض، وأفضالُه وجهُوده مَبسُوطَتان في كل التراجم(1).

عُرِف الخليل بِالفِطنَة والذكاء وقوة الحُجّة مُذ كان صبياً، وذَكَر أبو الطيب في مراتب النحويين أنَّ الأصمعيّ قال: سَمِعتُ الخليل يقول مَرّة: "مَرّ بِنا الفرزدقُ

(1) يُنظر ترجمته عند أبي الطيب، ص27، ومُقدمة تهذيب اللغة للأزهري، وإنباه الرواة: 341/1، وغيرها.

ونُحن صبيان نَلعَب، وقد انصرَف مِنَ المهالِبة، وهو على بَغلَتِهِ، وكان قبيح الوجه، قصيراً، فجعلنا ننظُر إليه، فوقَف، فقالَ:

نظـروا إلـيك بأعـيُنٍ مُحمَـرّة نَظـرَ التـيوس إلـى مـدى القـصّاب

فقالَ له بعضُنا: نظرنا إليك لأنّك مليح، كما يُنظر إلى القِرد؛ لأنّه مليح، فضرب وجه بغلته وانصرف.. قال أبو العيناء: الخليل قال هذا وهو صَبِي، ولكِنّه لم يُحب أن يحكيه عن نفسه[1].

"وسُئِل عن الرفع، لم جُعِل للفاعل؟ فقال: الرفع أول حركة، والفاعل أول مُتحَرّك؛ فجعلوا أول حركة لأول مُتَحَرِّك."[2]

وقال الليثُ بن المُظفَّر: سألْتُ الخليل عن العشرة، فقُلْتُ: إذا قُلنا خَمسة قُلنا خَمسين، وإذا قُلنا سبعة قلنا سَبعين، وإذا قلنا عشرة قُلنا عشرين، لِمَ كُسِرت العين من عِشرين ولم تكسر السين من سبعين والخاء من خمسين؟ فقال: لأنّ العشرين مأخوذٌ من العِشر لا من العشرة. قال: فقلتُ له: أليس العِشْر ظِمء تسعة وفي العاشر ترد الماء؟! فإنْ كان الأمر كما قُلت، فالعِشْر تسعة أيام والعِشر الثاني تسعة أيام، فذلك ثمانية عشر يوماً، وليس هذا بعشرتين؟! فقالَ: أخذتُ هذا من قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾[3] ثم قال: كم أشهر الحَج؟ فقلتُ: شوال، وذو القعدة، وعشرة من ذي الحِجة. فقالَ: قد سمّى الله - جَلّ وعَزّ - شهرين وعشرة أيام أشهراً. وقال أبو حنيفة[4]: إذا قال الرجل لامرأته: قد طلّقتك تطليقتين وثلاثاً طَلُقت ثلاثاً، من ها هنا قلتُ: إنّ العِشْرين، هي مِن عِشْر وعِشْر.

وقال غيرُه من النحويين: أهلُ الحِجاز يقولون: إحدى عَشَرَة، وتميمٌ تُسكِّن

(1) يُنظر: مراتب النحويين، ص103.

(2) مجالس العلماء، ص193.

(3) سورة البقرة، الآية: 197.

(4) أبو حنيفة: الإمام النعمان بن ثابت، مؤسس المذهب الحنفي، ولد سنة 80 هـ، وبلغ منزلة رفيعة في التقوى والزهد، وبرز في العلوم الفقهية، عُرِضَ عليه القضاء مرات فرفض، وكان يُضرَب ويُعذَّب في كل مرّة فيصر على الرفض، مات في سجنه لرفضه القضاء سنة 150هـ. يُنظر: كتاب التذكرة لمحمد خليل باشا، ص402.

الشين، فتقول: إحدى عشْرة. وقد قُرِىء بِهِما، فلَمّا قالوا: عِشرين، كَسَروا العين من عشرين؛ لأنّهم يقولون في المؤنث: عَشْرة وعَشْرة، فجعلوا عشرين فيها علامةً للشيئين؛ الكَسْرة للتَّأنيث، والواو والنون للتَّذكير، وهذا قياسٌ وفِطنة[1].

ب - **يونس بن حبيب**: مولىً من موالي بَنِي ضَبَّة، لَحِقَ الحضرميّ وروى عنه، واختَلَفَ إلى حلقات عيسى بن عمر، ولازَمَ أبا عمرو طويلاً. مات في سنة اثنتين وثمانين ومائة، وذَكَرَ الزجاجيّ أنَّ الكسائيّ لمّا دخَلَ البصرة أول دخلةٍ، جلس في حلقة يونس بن حبيب ينتظر خروجه، فسأله ابن أبي عُيينة عن (أولق) ينصرف أو لا ينصرف. فقال: أوْلَق: افْعَل، لا ينصرف. قال ابن أبي عُيَينة: خطأ والله، وخَرَج يونس، فَسُئِل عن (أولق)، فقال: هو (فَوعل)، وليس بـ(أفعل)؛ لأنّ الهمزة فاء الفعل؛ لأنّك تقول رَجُلٌ مألوق، فتُثبِتُ الهمزة. وكذلك أرنب، ينصرف؛ لأنّه (فعْلَلُ)؛ لأنّك تقول: أرض مُؤرنَبة[2] فتُثبِتُ الهمزة. والمألوق: المجنون[3]. وكان يُونُس يُجِلُّ الكسائيّ ويحترمه، قال أبو العبّاس: "أخبَرَني المازنيّ أنّ مروان بن سعيد بن عَبّاد بن حبيب بن المُهلب بن أبي صُفرة[4]، سأل الكسائيّ بحضرة يونس:

---

(1) يُنظَر: مجالس العلماء، ص190، وما يشبه ذلك في العين: 285/1، 286. واختلف النحويون في هذه المسالة، فقالوا: العِشرون تثنية عشرة، وكسَروا أوّلَها كما كسَروا أول اثنين، وجعلوه مجموعا بالواو والنون؛ ليكون على منهاج ما بعده، وإنّما صلحت عشرون ونحوها للمُذَكَّر والمؤنث؛ لأنّهم جعلوها اسما لِعَددٍ بعينه، ثم جئت بالمعدود بعد. فإن قِيلَ: ما بالُهم قالوا: ثلاثمائة وما أشبه ذلك، فميَّزوه بالواحد، وقالوا ثلاثة آلاف ونحوها فميّزوه بالجمع؟ قِيلَ: ثلاثمائة، وما أشبه ذلك من جنسِها مُضارعة لعشرين وثلاثين؛ لأنّك تجيء بتعشيرِها على غير لفظ ما تقدَّم، فتقول: ألف، كما تقول في تعشير عشرين وثلاثين، فلمّا اشتبها، جعلَ تمييزها بالواحد، ولم يكن هذا في ثلاثة آلاف؛ لأنّك تقول في تعشيرها عشرة آلاف، كما تقول عشرة أثواب، فهذا الفصل بينهما.. وسيأتي التعليق على هذه المسألة في أثناء الكلام على تطور منهج المناظرة بعد نشأة المذهب الكوفي، إن شاء الله.

(2) أَرضٌ مُرْنِبَة ومُؤَرْنِبَة، ومُؤَرْنَبَة، بكسر النونِ، الأَخيرة عن كُراع: كثيرةُ الأَرانِبِ. يُنظر تعليق عبد السلام هارون على هذه المسألة في مجالس العلماء، ص194.

(3) يُنظر: مجالس العلماء، ص194.

(4) وهو أحد أصحاب الخليل المُبرَّزين في النحو، وإليه ينسب بعض النحويين البيت المشهور:

ألقى الصحيفة كي يُخفِّفَ رحلَه ... والزاد حتى نعله ألقاها

أي شيءٍ تشبّه أيٌّ من الكلام؟ فقال: ما، ومَن. فقال: كيف تقول: لأضْرِبنَّ مَن في الدار؟ قال: لأضرِبَنَّ مَن في الدار. قالَ: فكيف تقول لأركبنَّ ما تركبُ؟ قال: لأركبَنَّ ما تَركَبُ. قالَ: فكيف تقول: ضربتُ مَن في الدار؟ قالَ: ضَرَبتُ مَن في الدار. قال: فكيف تقول ركبتُ ما ركبتَ؟ قالَ: ركبتُ ما ركبتَ. قال: فكيف تقول لأضرِبنَّ أيّهم في الدار؟ قال لأضرِبَنَّ أيُّهم في الدار. قالَ: فكيف تقول: ضربتُ أيَّهم في الدار؟ قالَ: لا يجوز. قالَ: لِم؟ قالَ: أيٌّ هكذا خُلِقَت.. قالَ: فغَضِبَ يونُس، وقال: تؤذون جليسنا، ومؤدِّبَ ولَدِ أمير المؤمنين؟!(1).

ج - **أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسيّ**: أول من وضع النحو من الكوفيين. توفي في حدود سنة سبعين ومائة. له من الكُتُب: الإفراد والجمع، التصغير، معاني القرآن، الفيصل، وكتاب في الوقف والابتداء صغير، وآخر مِثلُه كبير. هو زعيم الطبقة الأولى في الكوفة، وله الفضل في تأسيس النحو، نشأ في الكوفة، وَوَرَدَ البصرة، فأخذَ عن عيسى بن عُمَر، وأبي عمرو ابن العلاء، وآخرين من علماء الطبقة الثانية هناك، ثُم قَفَلَ إلى الكوفة ثانية ليشتغل فيها بالنحو مع عمِّه معاذ وغيره. توفاه الله في الكوفة في عهد الرشيد، ويُعَدُّ كتابُه (الفيصل)، أول كتاب في النحو بالكوفة(2).

وضعَّف شوقي ضيف مِمّا ذهبَ إليه السيوطيّ، إذ بنى على بعض الأخبار أنّ الرؤاسيّ يُنسب إليه الفضل في وَضعَ عِلْم التصريف؛ لأنّ الأخبار التي اعتمد السيوطيّ عليها لا يسندها دليل قوي، إذ لم يؤثَر عن الرؤاسيّ كتابٌ أو مُصنّف.

وتأتي إفادة شوقي مُضطربة؛ لأنّه يذكر فيما بعد، أنّ كتاب سيبويه زاخرٌ بِما لا يُحصى من أمثلته وأبنيته، ومنه لَخَّصَ المازنيّ كتابَه المشهور بـ(التصريف)(3). وتَذكُرُ المَصادِرُ أنّ الرؤاسيّ كانَ رجُلاً صالِحاً، بَعَثَ إليه الخليل يطلب كتابه، فبعث به

(1) (أيّ) وحكمها، مجالس العلماء، ص186، (مجلس مروان بن سعيد مع الكسائيّ بحضرة يونس).

(2) يُنظر: نشأة النحو، ص115، وفي الكتاب، إذا قال سيبويه: قال الكوفي عنى الرؤاسي، وزعم جماعة غير ذلِك، ويُنظر مراتب النحويين، ص23. ويُنظر: هديّة العارِفين، للباباني: 447/1.

(3) تُنظر عِبارتُه في المدارس النحويّة، ص154.

إليه، فقرأه ووضع كتابه، وفي كتاب سيبويه، قال الكوفيّ يعني الرؤاسيّ.. ذلِك ما تذكُرُه المَصادِر(1).

د - **سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر**: إمامُ النحويين، وزعيم المُصنِّفين، ومُبدِع الكِتاب؛ قرآن النحويين، ومناظراته كثيرة، وفضله بَيِّن، وجهوده مبسوطة في كتب الأدباء والنحويين، وتقدَّمت حكايتُه مع حَمّاد بن سَلَمَة، والأثر الذي تركته أحداثُها في مسيرتِهِ العِلميّة(2).

قال ابن كثير: "ولُقِّبَ سيبويه لِجَمالِه، وحُمرة وجنتيه، حتى كانتا كالتفاحتين. وسيبويه في لغة فارس رائحة التفاح، وهو شيخ النحاة من لدن زمانه إلى زماننا هذا، والناسُ عِيالٌ على كتابه المشهور في هذا الفن، وقد شُرِح بشروح كثيرة، وقلّ من يحيط علما به. أخذ سيبويه العلم عن الخليل بن أحمد ولازمه، وكان إذا قَدِمَ يقول الخليل: مرحبا بزائر لا يُمَل، وأخذ أيضا عن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبي زيد الأنصاريّ، وأبي الخطّاب الأخفش الكبير، وغيرهم. قَدِمَ من البصرة إلى بغداد أيام كان الكسائيّ يُؤدِّب الأمين بن الرشيد، فجمع بينهما فتناظرا في شيء من مسائل النحو.. ورحل عن بغداد (بعد مناظرته الكسائيّ) فمات ببلاد شيراز في قرية يُقال لها: البيضاء، وقِيلَ: إنه ولد بهذه، وتوفي بمدينة سارة في هذه السنة، وهو بعمر اثنين وثلاثين، وقرأ بعضُهُم على قبره هذه الأبيات:

ذهبَ الأحِبةُ بعد طول تزاور ... ونأى المزار فأسلموك وأقشعوا
تركوك أوحش ما تكون بقفرة ... لم يُؤنِسُوك وكُربةً لم يدفعوا
قضى القضاءُ وصِرتَ صاحِبَ حُفرَةٍ ... عَنْكَ الأحِبَةُ أعرضُوا وتَصَدّعُوا(3)

وقال أبو العبّاس: قالَ بعضُهم لسيبويه: كيف تنشد:

يا صاح يا ذا الضامر العنس ... والرحل ذي الأقتابِ والحِلْسِ

(1) يُنظر: الفهرست - الفن الثاني من المقالة الثانية، ص96.
(2) يُنظر: المبحث السابق.
(3) يُنظر: البداية والنهاية: 81/11. الأبيات في وفيات الأعيان: 464/3، ونسبها لسليمان بن يزيد العدويّ.

قالَ: فرفع.

قال: فقلتُ له: فأيشٍ تصنع بقوله: والرَّحْلِ؟

قال: مِن ذا أفِرُّ. وصعد في الدرجة.

قال: الشعرُ معناه: يا صاحب العنْس الضَّامر والرَّحْلِ، فقالَ: "يا صاحِ يا ذا الضامرِ العَنْسِ"[1].

أمّا أشهرُ مُناظرات سيبويه على الإطلاق؛ فهي المُناظرة الزنبوريّة:

من مجلس سيبويه مع الكسائيّ وأصحابه، بحضرة الرشيد:

قال الزجاجيّ: "حَدَّثني... قالَ الفرّاء: قَدِم سيبويه على البرامِكة، فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائيّ، فجعل لذلك يوماً، فلمّا حضر، تقدَّمتُ والأحمر فدخلنا، فإذا بمثالٍ في صدر المجلس، فقعد عليه يحيى، وقعد إلى جانب المثال[2]، جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم، وحضَرَ سيبويه، فأقبلَ عليه الأحمرُ، فسأله عن مسألة أجاب عنها سيبويه، فقال له: أخطأْتَ. ثم سأله عن ثانية فأجابه فيها، فقال له: أخطأت. ثم سأله عن ثالثة، فأجابه فيها، فقال له: أخطأت. فقال له سيبويه: هذا سوءُ أدب. قال: فأقبلتُ عليه، فقُلتُ: إنَّ في هذا الرجل حِدَّةً وعَجَلة، ولكِن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أَبونَ، ومررتُ بأبينَ؟ وكيف تقول مثال ذلك من وأَيت أو أَويت؟ قال: فقدَّر فأخطأ. فقلتُ: أعِد النظر فيه، فقدَّرَ فأخطأ. فقلتُ: أعِد النظر، ثلاث مرات يجيبُ ولا يُصيب. قالَ: فلمّا كثُرَ ذلك، قالَ: لَسْتُ أكلِّمكُما أو يحضر صاحبُكما حتى أُناظره. قال: فَحَضَرَ الكسائيّ، فأقبَلَ على سيبويه، فقالَ: تسألني أو أسألُك؟ فقالَ: لا، بل سَلني أنت. فأقبل عليه الكسائيّ، فقالَ له: ما تقول، أو كيف

---

(1) مجالس العلماء، ص88، ومجالس ثعالب: 275/1، مع اختلاف يسير، ويُنظر الخزانة: 230/1. وفي الكتاب: 190/2، نسب سيبويه البيت إلى ابن لوذان السّدوسيّ، وذَكَرَ عبد السلام هارون أنّه يُنسب أيضاً إلى خالد ابن المهاجر. العنس: الناقة الشديدة الصلبة. الحِلْس: كلّ شيء وَلِي ظهر البعير أو الدابة تحت الرحل والقَتَبِ والسَّرْج وهي بمنزلة المِرشَحة تكون تحت اللِّبْدِ وقِيل: هو كساء رقيق يكون تحت البرذعة، والجمع: أحْلاس، وحُلُوسٌ، وأمّا قوله: إيش؛ فيعني: أي شيء.

(2) الفراش، أو ما يفترش من مفارش الصوف المُلوَّنة.

تقول: قد كنتُ أظنُ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور، فإذا هو هي؟ أو فإذا هو إياها؟ فقالَ سيبويه: فإذا هوَ هيَ. ولا يجوز النصب. فقال له الكسائيّ: لَحَنتَ. ثم سألَه عن مسائلَ من هذا النوع، خرجتُ فإذا عبد الله القائمُ، أو القائمَ؟ فقال سيبويه في كل ذلك بالرفع دون النصب. فقالَ الكسائيّ: ليس هذا كلام العرب، العربُ ترفع في ذلك كلّه وتنصب. فدفَعَ سيبويه قوله، فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتُما وأنتُما رئيسا بلديكما، فمن ذا يحكُم بينَكُما؟ فقال الكِسائيّ: هذه العربُ بِبابِك، قد جمعتهم مِن كل أَوب، ووفدتْ عليك من كل صُقع، وهُمْ فصحاءُ الناس، وقد قَنع بِهِم أهلُ المِصرَين، وسَمِعَ أهلُ الكوفة وأهلُ البصرة مِنهُم، فيُحضَرون ويُسألون. فقالَ يحيى وجعفر: لقد أنصفتَ. وأَمَرَ بإحضارِهِم، فدخلوا، وفيهم أبو فَقْعَسٍ، وأبو زياد، وأبو الجَرَّاح، وأبو ثَرْوان، فسُئلوا عن المَسائِل التي جرَت بين الكسائيّ وسيبويه، فتابعوا الكسائيّ وقالوا بِقَولِهِ. قال: فأقبَلَ يحيى على سيبويه، فَقالَ له: قَد تسمع أيُّها الرجل. قال: فاستكانَ سيبويه، وأقبل الكسائيّ على يحيى فقالَ: أصلحَ الله الوزير، إنَّه قد وفَد عليك من بلده مُؤمِّلاً، فإن رأيت ألَّا تردَّه خائباً. فأمرَ له بعشرة آلاف دِرهَم، فخرَجَ، وصيَّر وجهه إلى فارس، فأقام هناك حتى مات، ولم يَعُد إلى البصرة.

قال أبو العبّاس: وإنّما أدخلَ العِمَاد في قوله: فإذا هو إياها؛ لأنّ "فإذا" مُفاجأَة؛ أي فوجدتُه ورأيتُه. ووَجَدْتُ، ورأيْتُ، تنصبُ شيئين، ويكونُ معه خبر، فلذلك نصبَت العرب."[1].

وتَجدُر الإشارة إلى أنّ حَلَقَة الخِلاف بين سيبويه والنحويين لم تكن بَصريّة كُوفيّة فحسب؛ لأنّ الأخفش اختلف معه في "ماذا صنعت" اسميةً، قُدِّم خبرُها، وليس مبتدؤها، كما يرى سيبويه[2]، وكذا خالَفه المُبرِّد في "اللهم"، إذ يرى سيبويه أنّ أصلها "يا الله" حُذِفَ منها حَرْفُ النِّداءِ، وعُوِّضَ مِنه الميمُ المُشَدَّدَةُ. ولم يجوِّز

(1) مجالس العلماء، ص 9و10، ويُنظَر: إرشاد الأريب، 185/13، 119/16.

(2) التفاصيل في مُغني اللبيب: 435/2.

وصفها، وقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾[1] إنّما هو نِدَاءٌ آخر، في حين يرى المبرّدُ أنَّه يُوصَف، والآيةُ دليله[2].

ورَدّ عددٌ مِن العُلَماء الأبياتَ التي استشهد بها سيبويه، إذ رأوا أنّ أكثرها موضوع، أو مجهول القائل، فلا يَصحّ الاستدلال بها، ومن هؤلاء المُنكِرين ابن قُتيبة، والمُبرِّد، والعَسكريّ، وإنّي لذاكر من ذلك بيتين على سبيل التمثيل:

معاوي إنّنا بشرٌ فاسجح   فلسنا بالجبال ولا الحديدا[3]
أديروها بني حرب عليكم   ولا ترموا بها الغرض البعيدا

استشهد سيبويه بهذا البيت على جواز الإجراء على الموضع، فإنّ قوله

(1) سورة الزمر، الآية 46.

(2) يُنظَر: معجم القواعد، بَابُ الفَاء، والجامع لأحكام القرآن، ج4 سورة آل عمران. الآية: 26. وتجدر الإشارة إلى أنّ (اللهم) من لغات العالم السامي، فإن أردت التقعّر بعيداً عن المنهج الوصفيّ الذي يسود على طابع هذه الدراسة، ونهجت منهج المؤثِّلين رَفَضت كثيراً مِمّا قاله علماءُ العربيّة، إذ ليس للتوجيهات الواردة عنهم أساسٌ فيما هو معروف في أخوات العربيّة، كالعبرانيّة، والسُّوريانيّة، والحَبَشيّة، وغيرها.

(3) البيت الثاني كما يرى ابن قتيبة، لا صلة له بالأول، فهو من مرثية في يزيد، رويت مع أبيات منصوبة وأبيات مجرورة، وعند تحقيق البيت تبيّن أنّه منسوب لعبد الله بن همام البلوي، وقبله:

تلقاها يزيد عن أبيه   فدونكما معاوي عن يزيدا

يُنظر: البداية والنهاية، 299/8، أمّا البيت الأول؛ فنَسَبَه سيبويه في الكتاب(67/1) إلى عقبة الأسديّ، وكذا هو في اللسان ([غمز]388/5).. ولعل الصواب ما ذهب إليه محمد محي الدين في تعليقه (الشاهد 207 - 332/1) وهو عن رأي نقله عن بعض العلماء، قال: "وقال الأعلم: 'استشهد به على جواز المعطوف على موضع الباء، وما عملت فيه؛ لأن معنى لسنا بالجبال ولسنا الجبال واحد." ونقل عن الأعلم أيضاً: أنّ سيبويه ربما لم يكن مهتماً بما نقله راوِيه عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو أن يكون مُنشِدُه قد رَدّه إلى لُغتِهِ، فقبله منه سيبويه، فيكون الاحتجاج بلغة المُنشِد، لا بقول الشاعر. وأنا أقول: "لازلتُ أكاثر بين الرأي والرأي، لكن نفسي تنزع إلى ما نقله سيبويه، فالإقواء من عيوب الشعر. وتجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه استشهد بالبيت الأول على العطف في أربعة مواضع من كتابه، 67/1، 292/2، 344/2، 91/3. واستشهد به المُبرِّد في العطف على الموضع أيضاً، (المقتضب: 338/2، 112/4، 371/4).

"الحديدا" معطوف على محل المجرور قبله في قوله: "بالجبال"؛ لأنّ الباء زائدة.

وخَطّأ ابن قتيبة في أواخر مُقدِّمة الشعر والشعراء هذه الرواية، زاعماً أنّ الصواب الجرّ، والبيت الثاني لا صلة له بالأول، لكنّ العُلماءَ المُنتصِرين لِسيبويه، وفي مُقدّمتهم ابن الأنباريّ في كتابه "الإنصاف"[(1)]، قالوا: إنّ البيت رُوِيَ مع أبيات منصوبة، وأخرى مجرورة، واستشهاد سيبويه منوط بالرواية الأولى، فصَحَّ الاعتماد عليها[(2)].

وقال أبو العبّاس ثعلب: "قال سيبويه: احتبى[(3)] ابن جُوَيَّة اللحن، في قوله ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[(4)]؛ لأنّه يذهب إلى أنّه حال. قال: والحال لا يدخل عليه العِماد[(5)]. وذهب أهلُ الكوفة، الكسائيّ والفرّاء، إلى أنّ العِمادَ لا يدخل مع (هذا)؛ لأنّه تقريب[(6)]، وهُمْ يُسمّون (هذا زيد القائمَ) تقريباً، أي قُرِّبَ الفِعلُ به. وحُكي: (كيف أخاف الظُلم وهذا الخليفةُ قادماً)، أي: (الخليفةُ قادم). فكُلّما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد؛ فهو تقريب. (مَنْ كانَ مِنَ الناسِ مَرزُوقاً؛ فهذا الصياد محروماً)، (والصياد محروم) بإسقاط (هذا) بمعنىً، فقد دَخَلَت لِتُقرِّب الفعل، مِثْل كان. والتقريب على هذا كله. فـ(كان) جوابٌ لتقريب الفعل، والعِمادُ جوابٌ للمعهود، و(كان) مُخالِفٌ لـ(هذا)، فلم يجتمع هو وهو. وقال: هذا توكيد لهذا، وهذا توكيد لهذا. أ.هـ"[(7)]

هـ - **أبُو مُحمَّد يَحيَى بنُ المُبارك اليَزيدِيّ:** قرأ على أبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، واتصل بخال المَهدِيّ يزيد بن منصور الحميريّ، فأدَّب أولادَه،

---

(1) الإنصاف، 332/1، الشاهد 207.

(2) يُنظر الشاهد الرابع والعشرين بعد المائة في الخزانة، والكتاب: 34/1، 352، 375، 448.

(3) تربَّعَ.

(4) سورة هود، الآية: 78.

(5) العِماد: اصطلاح كوفي، وهو ضمير الفصل عند البصريين، في مثل "محمد هو الشاعر ".

(6) التقريب: اسم الإشارة، وقد اختص به الكوفيون، في مثل "هذا زيد قائماً"، وجعلوه من أخوات كان، أي أنّه يليه اسم مرفوع، وخبر منصوب.

(7) مجالِس ثعلب: 2/ 359 - 360.

وإليه نسب فقيل: "اليزيديّ"، وله صولات مع الكسائيّ، روى الزَّجاجيّ أنَّه اجتمع بأبي عُبيد الله[1] والكِسائيّ[2]، قالَ: قالَ أبو محمد يحيى بن المُبارَك: وسألني أبو عبيد الله: ما تقول يا أبا محمد في الشِّراء، مقصور أو ممدود؟ قلتُ له: ممدود. قال: فسأل الكسائيّ، فقالَ: مقصور. قلتُ: أخطأ الكسائيّ. قال: وكيف ذاك؟ قُلتُ له: كيف تجمع شِرى؟ قال: أشْرِية. قلتُ: فإن هذا دليل على أنّ شراء ممدود؛ لأنّ كل ممدود جماعُه بالهاء، مثل قولك: كساء وأكسية، وبناء وأبنية، وسماء وأسمية، وفناء وأفنية. فقالَ الكسائيّ: ما سمعتُ أعرابيّاً إلّا وهو يقصُره. فقلتُ: برح الخَفَاءُ، ادعُ بالأعراب، فَهُم ها هنا حولك - وقد كانت أصابتهم مجاعة - فدعا مِنهُم بعدَّةٍ فدخلوا عليه. قال أبو محمد: فكلّمتُ الأعراب الفُصحاء، وناشدتُهُم الشِّعْر حتى عرفنا مذاهِبَهم في العِلم، ثم قلتُ للكسائيّ: ترضى أن يكونوا بيننا وبينك؟ قالَ: نعم. فقلتُ لِأفصحهم: كيف يقول في الكلام: أكتب هذا في شِراكَ. قال: سُبحان الله، أكتب هذا في شرائك، فمدَّ. فخجل الكسائيّ[3].

ومِن مجلسِه مع يس الزيّات، أنَّه قال: إنّي لأطوف غداة يوم بمكة، إذ لقيني يس الزيّات، فقالَ لي: يا أبا محمد، أنا مُنتظرك عند المقام، فرأيك في المسير إلي إذا فرغت من الطواف. فصِرْتُ إليه، فقال لي: يا أبا محمد، ما نمتُ البارحة لشيء اختلج في صدري منعني الفكرُ فيه النومَ، وما كنت أوّدُ إلّا أن أُصبِحَ لألقاك. قُلتُ: وما ذاك؟ قال لي: يجوز في كلام العرب أن يقول الرجل: أُرِيدُ أن أفعلَ كذا وكذا لِشيءٍ قد فعله؟ فقلتُ: ذلك غير جائز، إلّا على ضَرْبٍ من الحكاية أفسِّره لك. قال:

---

(1) معاوية بن عبد الله الأشعريّ، وزير المَهديّ. يُنظَر: التنبيه والإشراف، ص297.

(2) والأخير هذا كان مُؤدِّباً للأمين، في حين كان اليزيديّ مؤدِّباً للمأمون.

(3) مجالس العلماء، ص129، ويروى في باب اللحن أنّ الكسائي جاء يوماً، وقد مشى حتى أعيا، فجلس إلى قومٍ فُهَّمٍ فُضَّل، وكان كثيراً فقال: قد عييت فقالوا له: كيف تجالسنا وأنت تلحن؟ فقال: كيف لحنت؟ فقالوا له: إذا كنت أردت من التعب فقل: أعييت، وإن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل: عييت مُخففةً، يُنظر: المعنى والإعراب عند النحويين، ونظرية العامل للدكتور عبد العزيز عبدة أبو عبد الله 767/2. ط ليبيا.

فما تقول في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا ﴾[1] إلى أن بلغ إلى قوله: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾[2] فخاطب بهذا محمداً ﷺ وقد فعل ذلك قبل. قُلتُ: هذا من الحكاية التي ذكرتها لك؛ لأنّه قال: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[*] كأنّ تقدير الكلام: وكان من حِكمَتِنا يومئذ أن نمنَّ على الذين استضعفوا في الأرض، فحكى ذلك لِمُحمّد ﷺ، كما قال في قصة يحيى: ﴿ وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾[3]؛ لأنّ تقدير الكلام: وكان من حُكمنا سلامٌ عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يُبعثُ حيّاً، فحكى ذلك لمحمد ﷺ. فقال لي: جزاكَ اللهُ خيراً يا أبا مُحمَّد، فقد فرّجت عنِّي بما شرحتَ لي، ولأُفيدنّك ما أفدتني. قال أبو محمد: فحدَّثني عن النبي ﷺ أنّه كان أكثر دعائه: "اللهم إنّي أسألُك اليقين والعفو والعافية، وتمام النعمة في الدُّنيا والآخرة، يا أرحم الراحمين"[4].

وقال الزجاجيّ: اجتمع الكسائيّ واليزيديّ عند الرشيد، فجرت بينهما مسائل كثيرة، فقال له اليزيديّ: أتجيز هذين البيتين؟:

مــا رأيــنا خــرباً نقْــ قَــر عــنه البــيض صَــقْرُ[5]
لا يكــون العيــر مُهْــراً لا يكــونُ المُهْــرُ مُهْــرُ

فقال الكسائيّ: يجوز على الإقواء، وحقّه لا يكون المُهْرُ مُهْراً، فقال له اليزيديّ: فانظُر جيداً، ثم أعاد القول، فقال اليزيديّ: لا يكون المُهْرُ مُهْراً مُحالٌ في الإعراب، والبيتان جيدان، وإنّما ابتدأ فقال: المُهْرُ مُهْرُ، وضرب بقلنسوتِهِ على الأرض، أنا أبو مُحمَّد، فقال له يحيى بن خالد: خطأ الكسائيّ مع حُسْنِ أدبه أحبُّ

(1) سورة القصص، الآية: 4.
(2) سورة القصص، الآية: 5. (*) سورة القصص، الآية: 4.
(3) سورة مريم، الآية: 15.
(4) مجالس العلماء، ص228، والأشباه والنظائر: 107/3، مع اختلاف يسير.
(5) الخرب: ذكر الحبارى. وسيأتي التعليق عليه في المباحث القادمة.

إلينا من صوابِك مع سوءِ أدبِك، أتكتني قُدام أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟! فقال: إنّ حلاوةَ الظَّفرِ وعِزّة الغَلَبَة أذهبا عني التَّحفُّظ(1).

و - **أبو زيد بن أوس الأنصاريّ:** آخر أعلام الطبقة الرابعة من البصريين - الفِئَة الثانية على الجدول - روى الزجاجيّ أنّه قال: العوَّا مقصور مؤنث، اسم كوكب، لا يمدُّ. فأنشدني عُمارة بن عقيل بن بلال بن جرير شعراً له فمدَّ العَوّا، فرددته عليه، ولم أقبله منه، ولم أثق بعلمه في ذلك، وذاك أنّه أنشدني شعراً فيه الأرياح، فقلتُ: إنّما هي الأرواح. فقال: أما ترى أنَّ في المُصحَف: ﴿ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ﴾(2) فأخذ طريق القياس فأخطأ، فقلتُ: الشعراء كُلُّهُم يقلون الأرواح، وجدُّك مِنهُم، وأنشدتُه:

إذا هبَّ أرواحُ الشِّتاء الزعازعُ*

وقلتُ له في الرياح: إنّما قُلِبَت الواو ياءً للكسرة التي قبلها في الراء، والأصل الرِّواح. فلم يفهم، وقال: إنّما الأرواح جمع الرُّوح. فعلمتُ أنّه ليس يعتمد عليه في اللغة. وأنشدتُهُ قول الراعي(3):

ولم يُسكنوها الجر(4) حتى أظلَّها ... سحابٌ من العوّا تثوب غيومها

---

(1) نشأة النحو، ص56، 57. والحادثة مذكورة في إرشاد الأريب، ترجمة الكسائي. وفي الوفيات ترجمة اليزيدي، وفي شرح درة الغواص: الوهم35، ويُنظر أيضاً كتاب التصحيف والتحريف، ما وهم فيه الكسائي.

(2) سورة البقرة، الآية: 164، والجاثية، الآية: 5.

(*) تمام البيت الذي ورد في قوله: إذا هبَّ الزعازع:

(ومنا الذي اختير الرجال سماحة ... وجودا، إذا هبَّ الرياح الزعازع)

الزعازع: شدائد الدهر؛ اللسان {خير} واللسان {زعع} - البيت للفرزدق، ويُنظر جامع البيان ج9، سورة الأعراف، الآية: 155، والجامع لأحكام القرآن ج7، الآية نفسها، أمّا قول الحطيئة: ولو بلغت.. فينسب أيضاً إلى للفرزدق. اللسان {عوي}.

(3) هو عبيد النميريّ، شاعر مُبرَّز، إليه ينسب البيت المشهور:

وما هجرتك حتى قلت معلنة ... لا ناقةَ لي في هذا ولا جمل

(4) الجرُّ: موضع بالحجاز، في ديار أشجع، كانت فيه بينهم وبين بني سُلَيم بن منصور وقعة. يُنظر: مُعجم البلدان: 124/2.

ولم يقلْ: "مِنَ العَوّاء". وقال الحُطيئة:

ولو بلغَتْ عَوّا السِّماك قبيلةٌ ... لَزادَت عليها نَهْشَلٌ وتَعَلَّتِ[1]

وقال الفرزدق:

هنأناهُم حتى أعانَ عليهمُ ... من الدَّلو أو عَوَّا السِّماكِ سِجالُها[2]

وقال الراجِزُ:

سقى الإِلهُ دارَها فروَّى ... نجم الثُّريا بَعد نجم العَوّا[3]

ز - الكسائيّ أبو الحسن علي بن حمزة: إمامُ الكوفيين ومُقدَّمُهم في الطبقة الثانية - سُئِل عن سبب تلقيبه بالكسائي، فقال: لأنّي أحرَمتُ في كِساء. وله غير ما تقدّم مع سيبويه مُناظرات أخرى مع البصريين، وهو أعجميّ الأصل، أخذَ عن يونس، وجلس في حلقة الخليل، وأخذ عن الأعراب في بوادي نجد والحجاز وتهامة، وقيل: إنَّه أنفدَ خمسَ عشرةَ قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ. فقدِم البصرة فوجد الخليل قد مات وفي موضعه يونس، فجرت بينهما مسائل أقرَّ له فيها يونس، وصدَّره في موضعه. انتقل إلى بغداد فعاش في قصر الرشيد مؤدِّباً للأمين والمأمون، ونالَ الحظوة وأقبَلَت عليه الدنيا يخدمه وَلِيّا العهد، ويُعنى به ويعوده الرشيد نفسه، ولمّا خرج الرشيد إلى الري اصطحبه هو ومحمد بن الحسن الشيبانيّ، فاتفق أن ماتا سنة 189هـ في يوم واحد، فقال الرشيد: "دفنتُ الفقه والنحو في يوم واحد"[4]. أمّا مجلسه المشهور مع الأصمعيّ عند الرشيد؛ فقد ذكره الزجاجيّ عن أحمد بن يحيى، قال: اجتمع الكسائيّ والأصمعيّ عند الرشيد، وكانا معه يُقيمان بمقامه ويظعنان بظعنه، قال: فانشد الكسائي يوماً لأُفنون التغلبيّ:

أنَّى جَزَوْا عامراً سَوْءاً بفعلهمُ ... أم كيف يَجْزُونَنِي السَّوْأى منَ الْحسَنِ

أمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ به ... رِئْمَانَ أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

فقال الأصمعيّ: رئمانُ أنفٍ. فأقبل عليه الكسائيّ، فقالَ له: اسكت، ما أنت

---

(1) ديوان الحطيئة، ص92.

(2) ديوان الفرزدق، ص620، و"هنأناهم" أي طليناهم بالقطران.

(3) يُنظر: مجالس العلماء، ص148، 149.

(4) يُنظر: في أصول النحو، ص174.

وهذا؟! يجوز رئمانُ، ورئمانَ، ورئمانِ. ولم يكن الأصمعيّ صاحب عربيّة[1].

ويعدُّ الكسائيّ مِن القُرّاء السّبعة المشهورين، فضلاً عن كونِهِ نحويّاً، امتدحه الفرّاء يوماً، فقال: لم نرَ مثلَه، ولا نرى أبداً.. أبداً.. كُنّا نظنُّ إذا سألناه عن التفسير أنّه لا يجيب فيه الجواب الثاقِب، فإذا سألناه عنه أقبل يرمينا بالشُّهْبان.

لقد أثَّر الكسائيّ تأثيراً بالِغاً في المَحافِل الأدبيّة، ولاسيّما التي كان يُقيمها الرشيد ويحرص المَهدي على إدارتها في قصره، فضلاً عن المجالس الأخرى التي كانت تجمعه بمُعاصِريه في مُختلف المُناسبات، ولِتَعَدُّد ما سيأتي ذكره ومناقشته مع الإشارة إليه، سأكتفي بما ذكرت اقتصاداً وإنصافاً لِمَن سيأتي ذكرهم مِمّن لهم ما له من الشأن الرفيع، والمَكانة العالية، وقد جَمَعَتْهُم به هذِه المُناظرات..

ح - **أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش**: أوسط الأخافش الثلاثة المشهورين، قبله أبو الخطاب الأخفش الأكبر، الذي تقدّم الكلام عليه، وبعده أبو الحسن الأخفش الأصغر؛ تلميذ المُبرِّد وثعلب[2]، وهو فارسيّ الأصل مثل سيبويه، وقد لزمه وتلمذ له، وأخذ عنه كل ما عنده، وهو الذي روى عنه كتابه، بل كان الطريق الوحيدة إليه، إذ لا يُعرَفُ أحد سواه، قرأه على سيبويه أو قرأه سيبويه عليه، ويروى عنه أنّه كان يقول: كُنتُ أسأل سيبويه عمّا أشكل عليَّ منه، فإن تصعَّب الشيء منه قرأته عليه[3]، ويُعدّ أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، ويرى بعضُهم أنّه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعدّ لتنشأ - فيما بعد - مدرسة الكوفة، ثم المدارس الأخرى المُتأخرة[4].

قال أبو يعلى: حدّثني أبو عثمان المازنيّ، قال: سألَ مروان [بن سعيد النحويّ] مرةً الأخفش فقالَ: إذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ أفليس قد علمت أنّ ثَمَّ كوناً ثابتاً، ولكن لا تدري من أيّهما هو؟ قال: بلى. قال: فإذا قلت: قد علمت أزيد

(1) يُنظر: مجالس العلماء، ص35، وسيأتي ذكر التفاصيل لاحقا إن شاء الله.

(2) ننشاة النحو، ص104.

(3) المدارس النحوية، ص94، وله ترجمة ضافية عند أبي الطيب اللغويّ، يُنظر المراتب، ص68.

(4) يُنظر: المدارس النحوية، ص95.

عندك أم عمرو، أفليس قد علمت ما جهلت؟ قال: بلى. قال: فلم جئت بالاستفهام؟ قال: جئت به لألبس على المُخبر من علمت. فقال له مروان: إذا قلت قد علمت من أنت، أردت أن تلبس عليه؛ لأنه لا يعلم نفسه. قال: فسكت.

قال أبو عثمان: عندي أنّه إذا قلت: قد علمت من أنت، فهو لا يريد أن يلبس عليه؛ لأنّه لا يعرف نفسه، ولكنّه أراد قد علمت من أنت أخير أمرك أم شر، كما تقول: قد علمت أمرك، وكقولك: ما أعرفني بك، أي قد علمت ما تذكر به، أو تثلب به[1].

وجاءَ في مجلسٍ، أنّ مروان بن سعيد سألَ الأخفش: أزيداً ضربته أم عمراً؟ فقال: أي شيء تختاره فيه؟ فقال: أختار النصب؛ لِمجيء ألف الاستفهام. فقالَ: ألست إنّما تختار في الاسم النصب إذا كان المُستَفهَم عنه الفعل، كقولك: أزيداً ضربته، أعبد الله مررت به؟ فقال: بلى. فقال له: فأنت إذا قلت: أزيداً ضربته أم عمراً، فالفعل قد استقر عندك أنّه قد كان، وإنّما تستفهم عن غيره، وهو مَن وقع به الفعل، فالاختيار الرفع؛ لأنّ المسؤول عنه اسم، وليس بفعل. فقال: له الأخفش: هذا هو القياس. قال: أبو عثمان: وهو أيضاً القياس عندي، ولكنّ النحويين اجتمعوا على اختيار النصب في هذا لَمّا كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل[2].

وقال أبو يعلى: حدّثني أبو عثمان قال: قال لي الأخفش في الجزاء: انجزم الفعل الأول بحرف الجزاء ما كان، وانجزم الآخِر بالفعل الأول، كما تقول: زيد مُنطَلِق، فرفع زيداً الابتداءُ، ورفع مُنطلقٌ زيدٌ. فقلتُ: لا أقول ذا، ولكنيَ أقول: إنّما انجزم الفعلان في الجزاء؛ لامتناع وقوع الأسماء فيه؛ لأنَّ الفعل لا حظَّ له في الإعراب، وإنّما حظُّه السكون، فأُعرِب الفِعلُ لمّا حلَّ محلَّ الاسم، فإذا امتنع الاسم من ذلك المحل، رجع الفعلُ إلى أصله.

قال: والأخفش يذهب إلى أنّه لمّا كان القول الأول يحتاج إلى ثواب؛ صار

(1) في موضوع الاستفهام، مجالس العلماء، ص67.

(2) مجالس العلماء، ص248، والأشباه والنظائر 112/3.

كخبر الابتداء؛ لأنّه لا يَبين أحدُهما عن صاحبِه.

قال أبو عثمان: والنحويون يقولون: إنّما يعمل في الجزاء ما عمل الجزاءُ فيه، نحو أيًّا تضرب أضرب.

فقلتُ: لِمَ لا يكون الجواب هو العامل في أيّا؟ فقال: لا يكون؛ لِمَجِيء الفعل الأول معنىً؛ لأنّه إنّما يقع الأول بسبب الآخِر. قلتُ له: فقول النحويين لا يعمل الجزاء إلّا فيما عمل هو فيه، لِمَ ذاك؟ قال: لأنّه يكون خبراً له، إذا قلنا أيٌّ تضرب أضرب، فيعمل فيه كما يعمل زيد في مُنطلِق. قلتُ: فَمُنطلِق لم يعمل في زيد، ويضرب يعمل في أيّ؟ فقال: إنّما عمل؛ لأنّ له معنىً إذا عمل. ولو عمل مُنطلِقٌ في زيد، لم يكن له معنىً.

قال أبو عثمان: أتذكر إذ تقول: إذ لِما مضى كيف أضافها إلى مستقبل؟ فقال: لأنّه حكى ما مضى. قال: فلمّا جعلوا للماضي ما يدلُّ عليه، جعلوا إذا للمستقبل. وقال الأخفش: يجوز في قولك إذا قلت: بينما يمشي، فإذا زيدٌ مُنطلِق، أن يكون مُفاجأة، ويجوز أن يكون وقتاً، كأنّه قال: فوقت انطلاق زيد موجود.

قال أبو عثمان: فليس ها هنا شيء إلّا أن يُقال له: رأيت إذا تصرَّف هذا التصرّف اسماً؟ أي إنّه لا يتصرّف هذا التصرّف، أي لا يُضمر لما يجيء؛ لأنّ قولك: فإذا زيد مُنطلِق، إذا مُضافَة إلى زيد مُنطلق، وليس قبلها شيء يعمل فيها، فتكون ظرفاً له، فليس لها وجه إلّا أن تكون مُبتدأة، ويُضمرَ لها حرف على قول الأخفش.

قال أبو عثمان: تكون ها هنا حرف المُفاجأة، ولا تكون وقتاً.

وقال أبو عثمان: اسم، والدَّليلُ على ذلك أنّها تُبنى على الابتداء في قولك: القتال إذا يأتيك زيد، وكان القتال إذا أتاك أخوك. ولا يقولون: يُعجبُني إذْ كان ذاك، ولا يُعجبني إذا يكون ذاك؛ لأنّهما لم يتصرّفا في الأسماء أن يكونا فاعِلَين ولا مُبتدأَين[1].

وجاء في تثنية (كساء) و(حمراء)، أنَّ المازنيّ قال: قال لي الأخفش سعيد بن مسعدة يوماً: على أي وجه أجاز سيبويه في تثنية كساء كساوان بالواو؟ فقلتُ:

---

(1) مجالس العلماء، ص 68 و69.

بالتشبيه بقولهم: حمراوان وبيضاوان؛ لأنّها في اللفظ همزة، كما أنّها همزة. فقال لي: فيلزمه على هذا أن تجيز في تثنية حمراء حمراءان على التشبيه بقولهم كساءان؛ لأنّك إذا شبّهت الشيء، فقد وجب أن يكون المُشبّه به مثله في بعض المواضع. فقلتُ: هذا لازم لِسيبويه، ثم فكّرت، فقُلت: لا يلزمه هنا. فقال لي: أليسَ لمّا شبّهنا (ما) بـ(ليس)، فأعملناها عمل ليس، فقُلنا: ما زيدٌ قائماً كما نقول: ليس زيدٌ قائماً، شبّهنا أيضاً (ليس) بـ(ما) في بعض المواضع فقلنا: ليس الطِّيبُ إلا المسكُ، ومثل هذا كثير. ومِنهُم من يقول: ليس الطِّيبُ إلَّا المسكَ، فنصبَ، فإنّهُ لزم الأصْل؛ وذلك أنّ خبر ليس منصوبٌ، منفيّاً كان، أم موجباً؛ لأنّها أختُ كان، والمَنفِيُّ قولُك: ليَس زيدٌ قائماً، والموجب قولك: ليس زيدٌ إلَّا قائماً، وما كان زيدٌ إلّا قائماً. وأمّا من رفع، فقال: ليس الطِّيبُ إلَّا المِسكُ، ففيه وجهان: أحدُهما هو الأجود؛ أن يُضمر في ليس اسمها، ويجعل الجملة خبرها، كما قال هشام أخو ذي الرمّة:

هي الشفاءُ لدائي إن ظفرتُ بها … وليس منها شفاءُ الداء مبذولُ[1]

التقدير: ليس الأمر شفاء الداء مبذول منها. ولكنّه إضمار لا يظهر؛ لأنّه أُضمِر على شريطة التفسير، وتكون إلَّا في المسألة مؤخرة، وتقديرها التقديم حتى يصحّ الكلام؛ لأنّها لا تقع بين المبتدأ والخبر، فيكون التقدير: ليس إلَّا الطِّيبُ المِسكُ، ومثله: ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾[2] تقديره: إن نحنُ إلَّا نظنُ ظنّاً.

والوجه الآخر: أن تجعل ليس بمنزلة ما [الحجازية]، فيلغى عملها لدخول إلّا في خبرها[3]، كما يلغى عمل ما إذا دخلت إلّا في خبرها، كما حملوا ما على ليس

(1) قال السيوطي: وهذا البيت منقول برمته من قصيدة كعب بن زهير، أغار عليه هذا الشاعر.. يُنظر الشاهد: 489 في المغني، 325/1، بتحقيق: محمد محي الدين، العصرية، بيروت، 1992. وشرح شواهد المغني للسيوطي: 240.

(2) سورة الجاثية، الآية: 32.

(3) لأنّ من شروط عمل ما الحجازية أن لا ينتقض نفي خبرها بإلَّا، ولذلك وجب الرفع في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾ سورة القمر، الآية: 50، وتجدرالإشارة إلى أنَّ ما هذه سميت حجازية؛ لأنّ الحجازيين أعملوها في المعرفة والنكرة، وبلُغَتِهم جاءِ التَّنْزِيل، قال تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ سورة يوسف، الآية: 31 ، و ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ سورة

=

فنصبوا خبرها؛ لأنه ليس في العربيّة شيئان تضارعا فحُمِل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال.

فقلتُ: أليس هذا مثل ذاك؟ وذاك أنّه لو أجاز سيبويه في تثنية حمراء حمراءان؛ لجعل علامة التثنية غير مُتطرِّفة على صورتها وهي مُتطرفة، فهل وجدت أنتَ علامة التأنيث مُتوَسِّطة على صورتِها مُتطرِّفة؟ فسكت، ثم قال لي: لم أجدْ ذلك، ولا يلزم سيبويه ما قُلنا، وما أحسَنَ ما احتججتَ له[1].

=

المُجادَلَة، الآية: 2، وذهب البصريون مذهبهم، فعدوا لإعمالها شروطاً أربعة: الأول: تقدم ذكره، والثاني: ألَّا يقترن اسمُها بـ"إن" الزَّائدة، وإلَّا بَطَل عَملها كقوله:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ... ولا صَرِيفٌ ولَكِنْ أنْتُم خَزَفُ

برفع "ذهب" على الإهمال، ورواية ابن السكيت "ذهباً" بالنصب، وتخرَّج على أن "إنْ" النَّافِية مؤكدة لـ "ما" لا زَائِدة، و"غدَانة" هي من يربوع، الصَّرِيف: الفضة الخالصة. الخَزَفُ: كُلُّ ما عُمِلَ من طين وشُوِي بالنَّار حتى يكونَ فخّاراً. والشرط الثالث: ألَّا يَتَقَدَّم الخبرُ على الاسم وإن كان جَارًّا ومَجروراً، فإن تَقَدَّمَ بَطَل كقولهم "ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ" (فـ"مسيء" خبر مُقدَّم و"مَن" مبتدأ مؤخر، وحكى الجرمي "ما مُسِيئاً من أعتب" على الإعمال، وقال: إنّه لُغة، والمعتب: الذي عاد إلى مَسرَّتِك بعدَما سَاءك). أمّا الشرط الرابع: فألَّا يَتَقَدَّمَ معمولُ خَبَرها على اسْمِها، فإن تقدَّم بَطَلَ عَمَلُها، كقول مُزَاحَم العُقَيلي:

وقالوا تَعرَّفْها المَنَازِلَ مِن مِنىً ... وما كُلَّ مَنْ وَافَى مِنىً أنا عارِفُ

"تَعَرَّفَها": يُقال: تَعَرَّفتُ ما عِندَ فلان: أي تطلبت حتى عرفت. "المَنازِل": مَفْعول فيه، أو منصوب بنزع الخَافِض. "كل": مفعول "عارف"، فبطل عمل "ما" لتقدم معمول الخبر على الاسم، فـ"أنا عارف" مبتدأ وخبره، إلَّا إن كانَ المعمولُ ظرفاً أو مجروراً، فيجوزُ عَمَلُها، كقول الشاعر:

بأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإنْ كُنتَ آمِناً ... فما كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوالِي مُوالِيا

فـ"ما" نافية حجازية. "من توالي" اسم موصول اسمها. "موالياً" خبرها منصوب. "كل حين" ظرف زمان منصوب بـ"موالياً". والأصْلُ: فَمَا مَنْ تُوَالِي مُوالياً كُلَّ حين. ويكثر زيادة ما في خبرها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ سورة آل عمران، الآية: 99. أمّا الكوفيون؛ فلم يعملوها، وما بعدَمَا عندهم مبتدأ، والاسم بعده خبر، كما أهملوا ليس حملاً عليها، فقالوا: ليس الطيبُ إلا المِسْكُ. يُنظَر: معجم القواعد - باب الميم - ما الحجازية.

(1) مجالس العلماء، ص241، وانظر ما ورد في الأشباه والنظائر 109/3، 110.

ط - أبو الحسن علي بن الحسن، المعروف بالأحمر: كوفيّ، موضعه مِن موضع الأخفش - آخر أعلام هذا الطور من البصريين - كان جُندِيّاً سَمَت نفسُه إلى العلم، فلزم طريق الكسائيّ، وسار في رِكابِهِ، ومع حاشيتِهِ حتى استخلفه في تأديب أبناء الرشيد بعد أن أصيب بالوَضح[1].

قالَ الزجاجيّ: حدَّثني أحمد بن الحارث الخَزّاز[2]، قالَ: حدَّثني من حضر الفضل بن الربيع وعنده أبو عبيدة، والأحمر، فسأله عن قول عمر: "كدت أن ينشق مريطاؤك"[3]، فمدَّ أبو عبيدة وهمزها، وقَصَرها الأحمر ولم يهمزْها، فدخل الأصمعيّ، فسُئل، فقال بقول أبي عبيدة، وردّ عليه الأحمر، ولم يزل الأصمعيُّ يحاجُّه حتى قَهَره[4].

ي - **أبو زكريا يحيى بن زياد الفَرّاء:** يأتي بعد الأحمر من الكوفيين، لُقِّبَ بذلِكَ؛ لأنّه كان يفري الكلام[5]، ويُروى أنّه ترك كُتباً تدور حول مسائل في اللغة

(1) الوضَح: البرص، والوضح في اللغة: البياض من كل شيء، ومنه الحديث (جاء رجل بكفه وضح) أي برص. النهاية في غريب الأثر: 196/5، 197.

(2) أبو جعفر احمد بن الحارث بن المُبارك، مولى المنصور. بغداديٌّ، كبير الرأس، طويل اللحية، حسن الوجه، كبير الفم، ألثغ. خضب قبل موته بسنة خضابا قانيا، فسئل عن ذلك، فقال بلغني أنّ منكرا ونكيرا إذا حضرا ميتا فرأياه خضيبا، قال منكر لنكير تجاف. توفي في ذى الحجة، سنة ثمان وخمسين ومائتين، وكان منزله بباب الكوفة ودفن في مقابرها. له كتُبٌ كثيرة، عدَّدَها صاحِبُ الفهرست. يُنظر: الفهرست117/1.

(3) قاله لأبي محذورة المؤذن، وكان قد رفع صوته بالأذان. المُريطاء: ما بين الصدر إلى العانة. وردت هذه الحادثة في كتب الحديث، وكتب اللغة، يُنظر مثلاً: الجامع لأحكام القرآن، الجزء: 14، سورة لقمان، الآية: 19، والنهاية في غريب الحديث والأثر للإمام ابن الأثير: المجلد الرابع، حرف الميم، باب الميم مع الراء، {مرط}. والمُخصص، 113/1. وهي في الفائق، باب الميم مع الراء، 425/1.

(4) مجالس العلماء ص 147 - مدّ المريطاء.

(5) هو يحيى بن زياد بن عبد الله، من أصل فارسي، من الديلم، ولد بالكوفة سنة 144هـ، وأخذ عن أبي بكر بن عياش، وسفيان بن عيينة، واختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام، وأكثر من الاختلاف إلى حلقة أبي جعفر الرؤاسيّ، أتقن العربية، وتعمق بدراسة القرآن وقراءاته، صنف "معني القرآن" وإليه تنسب أكثر المُصطلحات التي اشتهر بها الكوفيون، وقد روي أنَّه مات وتحت رأسه كتاب سيبويه. يُنظر ترجمته في الزبيدي، ص143،
=

والنوادر والصرف والنحو والقرآن، أمّا كتابه الكبير في النحو المُسمى بـ(الحدود)؛ فقد ذكروا أنّه يشتمل على ستة وأربعين حَدّاً في الإعراب، ويعنينا منه هنا قصته، فهي تدل على بدع عجيب عُرف به بعضُ النحاة، إذ أثَّرَ في سيرة هذا العالم أثراً سيئاً، ذلك هو الإغراب والتعقيد، قالوا: كان السبب في إملائه الحدود أنّ جماعة من أصحاب الكسائيّ صاروا إليه، وسألوه أن يملي عليهم أبيات النحو، ففعل، فلمّا كان المجلس الثالث، قال بعضهم لبعض: إن دام هذا على هذا علم النحو الصبيان، والوجه أن نقعد عنه، فقعدوا، فغضب، وقال: سألوني القعود، فلمّا قعدت تأخروا، والله لأُملِيَنّ النحو ما اجتمع اثنان. فأملى ذلك ست عشرة سنة[1].

من مجلسه مع الأصمعيّ:

قال عُمَر بن شبَّة: حدّثني الخليلُ بن عمرو، قال: لقيَ الأصمعيّ الفرّاء على الجسر بِبَغدادَ، فقال له: أسألك؟ فقال: سَلْ يا أبا سعيد. فقالَ: ما معنى قول الشاعر:

أَصَمَّ دُعاءُ جارتنا تَحَجَّى ... لآخِرنا وتَنْسى أَوَّلينا[2]

فقال الفرّاء: صادفتُ قوماً صُماً، كما قال الشاعر:

فأصممتُ عُمَراً وأعمَيتُه ... عن الجُودِ والمَجدِ يومَ الفخارِ

أي صادفْته أعمى. قال: وحكى الكسائيّ: دخلتُ بلدة فأعمرتُها: وجدتُها عامرة، ودخلتُ بلدةً فأخربتُها، وجدتُها خراباً. فقال الأصمعيّ للفرّاء: أنت أعلم الناس. ومضى ولم يكلِّمْهُ بعدُ[3].

واشتُهِر عن الفرّاء، وأتباعه، أنَّ أداة الاستثناء (إلّا) مُركَّبة مِن (إنَّ) و(لا)، قال

=

وما أورده شوقي في ترجمته ص192 - 223 من كتابه المدارس النحوية.

(1) يُنظر أخبار الفراء في الفهرست، ص99.

(2) (المخصص، باب المقصور والمهموز، 4/91) وفي رواية: (عاذِلتي) بدلاً من (جارَتِنا)، و(بِآخِرِنا) بدلاً من (لِآخِرنا)، كما في اللسان [صمم]. والمعنى: يدعو عليها أي لا جعلها الله تدعو إلّا أصَمَّ. يُقال: ناديت فلاناً فأصْمَمْتُه، أي أصَبْتُه أصَمَّ، وقوله: تَحَجَّى بآخِرنا: تَسْبقُ إليهم باللَّوْمِ وتَدَعُ الأَوَّلينَ، وأَصْمَمْتُه: وَجَدْتُه أصَمَّ. ويُنظر اللسان [حجا] أيضاً، فقد تكرر الشاهد فيه مرتين.

(3) مجالس العلماء، ص136، موضوع المناظرة: أفعله بمعنى صادفه.

ابن الأنباريّ: "وذهب الفرّاء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أنَّ "إلَّا" مُركّبَة من "إنَّ" و"لا"، ثم خُفِّفت (إنَّ) وأدغمت في (لا)، فنَصَبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإنَّ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا..."[1] وتمسَّكَ الفرّاء بأن قال: "إنّما قُلنا: إنَّه [المُستثنى] منصوب بإلَّا؛ لأنّ الأصل فيها "إنَّ"، و"لا"، فزيدٌ [في جملة قام القوم إلا زيداً] اسم "إنَّ"، و"لا" كَفَتْ من الخبر؛ لأنّ التأويل: إنَّ زيداً لم يقُمْ، ثُمَّ خُفِّفَت "إنَّ" وأدغمت في "لا" ورُكِّبَت معها، فصارتا حرفاً واحداً، كما رُكِبت "لو" مع "لا" وجُعِلا حرفاً واحداً [لولا]"[2]. وذهب الكوفيون إلى أنّها مركّبة من (إن) التي تفيد النفي، و(لا)، فصارتا حرفاً واحِداً[3].

وتجدُر الإشارة إلى أنّ الفرّاء، والأحمر، هُما مَنْ ناظرَ سيبويه قبل أن يُناظِرَه الكسائيّ في المسألة الزنبوريّة.

ك - **أبو عمر صالح بن إسحق الجرمي**: مِن بني جرم، من قبائل اليمن، دأب منذ صغره على الاختلاف إلى حلقات علماء البصرة، لَزِمَ الأخفش، ويُقال: إنّه لم يلقَ سيبويه، "كان لَسِناً قوي الحُجَّة، عالي الصوت في مُناظراتِهِ، ولذلك؛ سمي النَّبَّاج أي شديد الصياح، ويُقال: إنّه تعرَّض للأصمعيّ، فسأله كيف تصغِّر مُختاراً، فقال الأصمعي: مُخَيْتير، فقال له الجرميّ: أخطأت، إنّما هو: مُخيِّر؛ لأنّ التاء فيه زائدة"[4]. وحين نزل بغداد، ناظرَ الفرّاء مُناظرة دوَّت شهرتُها في الأوساط العلميّة، وكان موضوعها: ما يراه سيبويه من أنّ العامل في المبتدأ هو الابتداء، وما يراه الفرّاء وغيره من الكوفيين من أنّ العامل في المبتدأ هو الخبر، والمُناظرة مَروِيّة على هذه الصورة: "اجتمع أبو عمر الجرميّ وأبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، فقال الفرّاء للجرميّ: أخبِرني عن قولهم: "زيدٌ مُنطلِقٌ"، بِمَ رفعوا زيداً؟ فقالَ له الجَرميّ: بالابتداء. قال له الفرّاء: ما معنى الابتداء؟ قال: تعريتُه من العوامل. قال له الفرّاء:

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 261/1 مسألة: 34.

(2) يُنظر تتمة التأويل في م.ن.

(3) يُنظر: الاستثناءات في التراث النحويّ والبلاغيّ، للدكتور كاظم إبراهيم، دار عالم الكُتب، بيروت، ص130، وما بعدها.

(4) المدارس، ص112.

فأظهِرْهُ. قال له الجرميّ: هذا معنى لا يظهَر. قالَ له الفرّاء: فمَثِّلْه إذاً، فقال الجرميّ: لا يتمثَّل. فقالَ الفرّاءُ: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهَر ولا يتمَثّل! فقالَ له الجرميّ: أخبرني عن قولِهم: "زيدٌ ضربتُه" بِمَ رفعوا زيداً؟ فقالَ: بالهاء العائدة على زيد. فقالَ الجرميّ: الهاء اسم، فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفرّاء: نحن لا نبالي مِن هذا، فإنّا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت: "زيدٌ مُنطلِقٌ" رافعاً لصاحبه، فقال الجرميّ: يجوز أن يكون كذلك في "زيدٌ مُنطَلِقٌ"؛ لأنّ كل اسم مِنهُما مرفوع في نفسه، فجاز أن يرفع الآخر، وأمّا الهاء في "ضربته"؛ ففي محل النصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقالَ الفرّاء: لا نرفعه بالهاء، وإنّما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرميّ: ما معنى العائد؟ قال الفرّاء: معنى لا يظهر، قال الجرميّ: فأظهره. قال الفرّاء: لا يُمكِن إظهاره. قال الجرميّ: فمَثِّله. قال: لا يتمثل. قال الجرميّ: لقد وقعتُ فيما فَرَرْتَ منه. فَحُكِيَ أنه سُئِل الفرّاء بعد ذلك، فَقِيلَ له: كيف وجدت الجرميّ؟ فقال: وجدتُه آية. وسُئل الجَرميّ، فقيل له: كيف وجدت الفراء؟ فقال: وجدته شيطاناً[1].

ونقلَ بعضُهم أنّ الفرّاء ذكر عشرة أوجه في رافع المُبتدأ[2].

وللجرميّ تعليل ظريف يربط به علم الفقه بأصول النحو، إذ كان يوماً في

---

(1) الإنصاف: 49/1، المسألة: 5. ونقل الزجاجي رواية أحمد بن محمد بن رستم الطبريّ، قال: "جاء رجل معتوه إلى مجلس أبي حاتم، فوقف يسمع كلام أبي حاتم، فقال له رجل: يا أبا حاتم، لم نصبوا ما لا ينصرف من الأسماء في موضع الجر؟ فقال: شبهوه بالفعل، والفعل لا يدخله الجر. فقال المعتوه: يا أبا حاتم، القياس على ما يُرى أسهل أم على ما يسمع؟ فقال أبو حاتم: على ما يرى أسهل. قال المعتوه: ما يشبه هذا؟ واخرج يده، وقد ضمَّ بين أنامله، فقال أبو حاتم: لا أدري. قال: فأنت لا تحسن أن تشبِّه هذا الذي تراه بشيء، فكيف تشبه ما لا ترى بما لا ترى؟ وأخرج يده الأخرى مضمومة الأنامل كما فعل بالأخرى، وقال: يا غليظ الفطنة، يا بعيد الذهن، هذا يشبه هذا. فخجل أبو حاتم، وبقي أصحابُه مُتعجِّبين. فقال أبو حاتم: لا تعجبون [هكذا وردت فتكون على النفي المراد به النهي] من هذا، أخبرني الأصمعيّ أنَّ معتوهاً جاء إلى أبي عمرو بن العلاء، فقال: يا أبا عمرو، لم سُميت الخيل خيلاً؟ فبقي أبو عمرو ليس عنده جواب، فقال: لا أدري. فقال: لكني أدري. فقال: علِّمنا نعلمْ. قال: لاختيالها في المشي. فقال أبو عمرو لأصحابه بعد ما ولّى المجنون: اكتبوا الحكمة وارووها ولو عن معتوه. يُنظَر: مجالس العلماء، ص187.

(2) الجملة الاسميّة في القرآن الكريم. د. كاظم إبراهيم، مجلة الدعوة، العدد: 15.

مجلسه، وبحضرته مِنَ الفقهاء، فقال لهم: سلُوني عما شئتم من الفقه، فإنّي أجيبكم على قياس النحو. فقالوا له: ما تقول في رجل سها، فسجد سجدتي السهو، فسها؟ فقال: لا شيء عليه. قالوا له: من أين قلت ذلك؟ قال: أخذتُه من باب الترخيم؛ لأنّ المُرَخَّمَ لا يُرَخَّم[1].

وأُثِرَ هذا التعليلُ أيضاً مَنسُوباً إلى الفرّاء، في روايةٍ ثانية، سنأتي على ذِكرِها في حينِه.

ل - **أبو محمد عبد الله بن محمد التَّوَّزِيّ**: مِن تَوَّز، بلدة بفارس[2]، له مع أبي حاتم سهل بن محمد [السَّجستانيّ] مُناظرة جَرَت في مجلس الأخفش، قال أبو حاتم سهل بن محمد: "كنتُ عند أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، وعنده التَّوّزيّ، فقال لي: يا أبا حاتم، ما صنعتَ في كتاب المُذكَّر والمُؤنَّث؟ قُلْتُ: قد عملت في ذلك شيئاً. قال: فما تقول في الفردوس؟ قُلْتُ: مُذكر. قال: فإن الله يقول: ﴿ وَهُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾(*). قلتُ: ذهب إلى الجنة، فأنَّث. فقال: لي التَّوَّزيّ: يا غافل، أما تسمع الناس يقولون: أسألك الفِردَوس الأعلى. فقلت له: يا نائم، الأعلى ها هنا أفعَلُ وليس بفَعْلَى[3].

م - **أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان، وأبو عبد الله محمد بن أحمد الطوّال**: في صدر أعلامُ الطبقةِ الرابعةِ الكوفيّة[4]، نَشَآ في الكوفة، واشتغلا بالعربيّة،

---

(1) يُنظر: مجالس العلماء، ص192.

(2) بفتح الأول وتشديد الثاني وفتحه. (*) سورة البقرة، الآية: 25.

(3) مجالس العلماء، ص41، وأمالي الزجاجي: 117 - 118، والأشباه والنظائر: 22/3. ومما يروى عن أبي حاتم {سهل بن محمد توفي سنة 250 وقيل 255} في قراءة طوبى: أنَّ ابن جني قال: وحكى أبو حاتم سهلُ بن محمد السِّجِسْتاني، في كتابه الكبير في القراءَات، قال: قرأ عليَّ أعرابي بالحرم: طِيبَى لهم، فأَعَدْتُ فقلتُ: طُوبى، فقال: طِيبى، فأَعَدْتُ فقلت: طُوبى، فقال: طِيبَى. فلما طال عليَّ قلت: طُوطُو، فقال: طِي طِي. قال الزجاج: جاءَ في التفسير عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أَن طُوبى شجرة في الجنة. وقيل: طُوبى لهم حُسْنَى لهم، وقيل: خَيْر لهم، وقيل: خِيرَةٌ لهم. وقيل: طُوبى اسم الجنة بالهِنْدية، وأخذاً برأي الصاغاني؛ إن أصل طوبى: توبى، ثم عربت، فإنه ليس في لغة الهند طاء. يُنظر: اللسان، [طيب].

(4) وتقابلها الطبقة السادسة من البصريين، يُنظر: الجدول.

وأكثر آرائهِما، بخاصة ابن سعدان، مُتعلِّقٌ بِالرِّوايَة والحديث والقراءات[1]، ولم يُؤثَر عنهما الكثير في النحو، بالقياس إلى أقرانِهِما البصريين.

(1) ترجمَ النديم لابن سعدان ترجمة قصيرة، يُنظر الفهرست، المقالة الثانية، الفن الثاني، قال: "له من الكتب كتاب القراءة وكتاب مختصر النحو، وله قطعة حدود على مثال حدود الفرّاء لا يرغب الناس فيها.".

3 – مُناظرات الطور الثالث
أو مُناظرات طَور النُّضج والكمال (بَصريّ كُوفيّ)

وهي مُناظراتٌ بَصريّة كوفيّة، يبدأ طَورُها من عهد المازِنّي البَصريّ، إمام الطبقة السادِسَة، ويعقوب السِّكِيت الكُوفيّ إمام الرابعة، إلى أواخِر عصر المُبرّد البصريّ شيخ السَّابِعة، وثَعلَب الكُوفيّ شيخ الخامِسَة، وأعلام هذا الطور مُوَزَّعُون في الطبقتين الأخيرتين كالآتي:

أولاً:

السادسة من البصريين	الرابعة من الكوفيين
المازنيّ أبو بكر عثمان بن محمد (ت249هـ)، والسجستانيّ أبو حاتم (ت 250هـ)، والرِّياشيّ العبّاس بن الفرج (ت 257هـ).	الطوّال(ت243هـ)، ويعقوب بن السِّكِّيت(ت244هـ)، وابن قادم (ت 251هـ)، وآخرون.

ثانياً:

السابعة من البصريين	الخامسة من الكوفيين
ويُمثِّلها المُبرّد أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت285هـ) إلى آخر عصره.	ويمثلها ثعلب أبو العبّاس أحمد بن يحيى (ت291هـ).

يُضاف إلى هذه القائمة أعلام آخرون تنوَّعت ميولُهم آنذاك، مِن مُؤيّد للبصريّ، ومن مُؤثِر للكوفيّ، إلى مازِجٍ بين المذهبين، وإن قلّ هؤلاء، تمكّنوا من تأسيس امتدادات منهجيّة جديدة، لم تَلقَ رَواجاً كبيراً، وذلِك بعد أن قضى المُجتهِدون نَحبَهُم في أواخر القرن الثالث الهجريّ، وأُسدِل الستار عليهم، وانكسَرت حِدّة النَّعرَة الحِزبيّة، إذ عَرَضَ مَن خَلَفَهُم ما وصل إليه المَذهبان على بساط البحث والنقد، فاستعرضوا دعائم القواعد، وراجعوا المجالس والمُناظَرات، فنخلوها، وأعادوا تصنيف فِئات العُلماء بِمذَاهِبِهم، فأسفَرت هذه الجهود عن فئة

جديدة هي امتداد للبصريّ، وأخرى امتداد للكوفيّ، وفئة ثالثة أخذت عن الفريقين.

وقد قَسَّم ابن النديم في الفهرست، المقالة الثانية، هذه الفئات إلى فنون ثلاثة: الأول: في البصريين، والثاني: في الكوفيين، والثالث: في الخالِطين بين المَذهَبَين.

أمّا الخَالِطين بين المَذهبين؛ فمِنهُم مَن غَلَبَت عليه النزعة البَصرِيّة، ومِنهُم مَن غلَبَت عليه النزعة الكوفيّة، ومِنهم من جمع بين النَّزعَتين.

أمّا أشهر علماء الطائفة التي غلبت عليها النزعة البصريّة؛ فَهُم[1]:

1 - الزجّاج[2] (ت310هـ)

2 - ابن السرّاج (ت316هـ)

3 - الزجّاجيّ (ت316هـ)

4 - مَبْرَمان[3] (ت345هـ)

5 - ابن دَرَسْتَويه[4] (ت347هـ)

وأمّا مَنْ غَلَبَت عليهم النزعة الكُوفيّة؛ فأشهرهم:

1 - أبو موسى الحامض (ت305هـ)

---

(1) مَسرَدُ الأعلام هذا على وفق ما في نشأة النحو، ص170، 178، والفهرست: الفن الثالث من المقالة الثانية.

(2) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجّاج، صاحب معاني القرآن، وقد كان أول أمره يخرط الزجاج، فأحَبّ علم النحو فذهب إلى المُبرّد، وكان يعطي المُبرّد كل يوم درهما ثم استغنى الزجّاج، وكثر ماله، ولم يقطع عن المبرد ذلك الدرهم حتى مات، وقد كان الزجّاج مؤدِّبا لقاسم بن عبيد الله، فلمّا ولي الوزارة كان النّاس يأتونه بالرقاع ليقدمها إلى الوزير، فحصل له بسبب ذلك ما يزيد على أربعين دينار. توفي في جمادى الأولى، وعنه أخذ أبو علي الفارسيّ النحويّ، وابن القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ. نُسِبَ إليه لأخذه عنه. وهو صاحب كتاب الجمل في النحو. يُنظر: البداية والنهاية: 169/11.

(3) أبو بكر محمد بن علي العسكري، سمع المبرد، وأكثر الأخذ من الزجّاج، ويُحسب على المذهب البغداديّ ممن غلبت عليهم النزعة البصريّة. توفي في 345هـ. يُنظر: نشأة النحو، ص174.

(4) لدرستويه ضبط آخر، راجعه في وفيات الأعيان.

2 - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباريّ (ت327هـ)

وأمّا من جمع بين النزعتين؛ فأشهرُهُم:

1 - ابن قتيبة (ت276هـ)

2 - ابن كيسان (ت299هـ)

3 - الأخفش الصغير[1] (ت315هـ)

4 - ابن شقير (ت317هـ)

5 - ابن الخيّاط (ت320هـ)

6 - نفطوَيه (ت223هـ)

ونستطيع أن نزيد على هؤلاء أعلاماً آخرين، كَكِلاب بن حمزة العُقَيليّ[2] (ت 230هـ) وأبي بكر محمد بن الحسين البغداديّ(ت317هـ)، وأبي عبد الله الكرمانيّ (ت329هـ)، وآخرين.

وللكشيّ[3] كتاب (تخليط المَذهَبين)، والطابع البصريّ أغلَب على المَذهبِ البغداديّ في الجملة، كما هو الشأن في بقية الأمصار، ولا عَجَب في ذلك، فإنّ الأصالة التي فيه فرضَت نفسَها، كما يقولون، وكان ما أُخِذَ من المَذهَب الكُوفيّ في مسائل اتجهوا فيها اتجاهاً اصَحّ وأيسر[4]. وسيأتي إيضاح ذلِك في منهج المُناظرة مُفصَّلاً في الفصل القادم، إن شاء الله.

---

(1) أبو الحسن علي بن سليمان.

(2) وكنيته: أبو الهيذام، من أهل حران، أقام بالبادية، وقيل: إنه كان معلماً، ودخل الحضر أيام القاسم بن عبيد الله بن سليمان ومدحه، وكان عالماً بالشعر، وخطه معروف، وخلط المذهبين.

(3) أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكشيّ (الكجيّ) بفتح الكاف وشدة الجيم نسبة إلى الكج، وهو الجص. قيل له ذلك؛ لأنّه كان يبني داراً في البصرة، وكان يقول هاتوا الكج، وأكثر منه، فقيل له ذلك. أو هو نسبة إلى جده الأعلى. عاش كثيراً حتى روى عنه القطيعي، وغيره.

(4) يُنظر: في أصول النحو، ص231. وما قاله ابن النديم في الفهرست، ص115. ونشأة النحو، ص172، 178.

المُناظرات المشهورة في هذا الطور، مُرتبة بحسب وفيات المُناظِرين:

1 - أبو عثمان بكر بن مُحمَّد المازنيّ: مِن بني مازن بن شيبان؛ فنُسِبَ إليهم.. لَزِمَ الأخفش، وله مُصنَّفات، أشهرها كتاب التصريف، وقد تقدّم طرفٌ مِن مُناظراته، وهذا طرفٌ آخرٌ منها:

مِن مجلِسِه مع جماعة من النحويين، قالوا: إذا قلتَ: زيد قائم: زيد ابتداء، وقائم خبره. قالوا: فإذا قلت: إنَّ زيداً قائمٌ، عملت إنَّ في الابتداء وبقي الخبر على حاله؛ لأنَّ إنَّ لا تعمل في الخبر، فَخَبَرُها خَبَرُ الابتداء. وهذا مذهبُ الكسائيّ. قالَ أبو عثمان: هذا خطأ. ثم سألهم، فقال: أخبروني عن إنَّ، لِمَ نصبَتْ عندكم؟ قالوا: لأنّها مُشبّهة بالفعل. قال لهم: فإذا قُلتُم: إنَّ زيداً قادمٌ، زيد عندكم إنَّه ماذا؟ قالوا: عندنا أنَّهُ مفعولٌ مُقدَّم. قال: فما الفعل فيه؟ قالوا إنَّ. قال: فبَينَ إنَّ وبين قادِم سبب؟ قالوا: لا. قال: فهل رأيتم فعلاً قطُّ نصبَ ولم يرفع شيئاً؟ قالوا: هذا مُحال؛ لأنّ الفعل إذا لم يرفع خلا من الفاعل. قال: فالشيء إذاً شبّه بالفعل؛ فلا ينبغي أن يَنصب فقط، ولا يَرفع؛ لأنّه إن كان كذلك؛ فليس هو مُشبَّهاً بالفعل؛ لأنّه لا فعل في الكلام نصَبَ ولم يرفعْ. قالوا: أجل كذا يجب. قال لهم: فيجب في الحرف المُشبَّه بالفعل أن يكون الاسم المنصوب بعده بمنزلة المفعول، ويكون الخبر بمنزلة الفاعل، حتى يكون هذا الحرف مُشبَّهاً، وإلّا فليس هذا مُشبَّهاً. فألزمهم أنَّ (إنَّ) وأخواتها تعمل في الاسم والخبر؛ الاسمُ بمنزلة المفعول المُقدَّم، والخبر بمنزلة الفاعل. فلم يجد النحويون عن تقديره مَحيصاً، ولزمهم الكلام. وهذا مذهب الخليل، فإنّه كان يقول: إنَّ نصَبَت الاسم ورفَعَت الخبر؛ لأنّها عملت عمل الفعل، فكان الأوّل كالمفعول، والثاني كالفاعل[1].

وفي ذِكْرِ العوامِل، قالَ المازنيّ: قالَ أبو الحسن: إنَّ "منذُ" إذا رفعت بها كان اسماً، وما بعده خبرُه، وإذا جَرَرتَ بها كان حرفاً جاء لمعنىً. فقال له الرياشيّ: فَلِمَ لا يكون في حال ما ترفع وتجرّ جميعاً اسماً، كما تقول: ضاربٌ زيداً، وضاربُ زيدٍ، فقد رأينا الاسم ينصب الاسم ويجرّ. فلم يأت الأخفش بِمُقنِع. فقالَ: أبو عثمان:

---

(1) مجالس العلماء، ص103.

أقول أنا: إنّه لا يُشبه الأسماء، وذلك أنّي لم أرَ الأسماء على هذه الهيئة. قد رأينا الأسماء المُبتدأة تزول عمّا هِيَ عليه، ولا تلزم موضعاً واحداً، لا تغيّر[1] عن مكانه الذي هو عليه، وإنّما هو الحرف الذي جاء لمعنىً، فهو حرف جاء لمعنىً مثل أين، وكيف، ولزم شيئاً واحداً. قال أبو يعلى بن أبي زُرعة: فَقُلْتُ لأبي عثمان: حرفٌ جاء لمعنىً.. هل رأيته قط يعمل عملين؛ جَرّاً ورَفعاً؟ فقال: وقد رأيته يعمل عملين ينصب ويجر، مثل قولك: أتاني القوم خلا زيدٍ، وخلا زيداً. قالَ أبو عثمان: أقول: العوامل هي الأفعال، إنّما ترفع الشيء الواحد، ولم أرَها رفعت شيئين إلّا بحرف عطف، مثل قام زيدٌ وعمرٌو. قالَ: ولا يجوز أن تَرفع بالابتداء المُبتدأ وخبره. قُلنا له: فإنّ الصفة هو مُرتفِعٌ أيضاً، إذا قلت: قام زيدٌ العاقل، فقد رفعت شيئين بغير حرف عطف. فقال: الموصوف قد اشتمل على الصفة. قال أبو عثمان: ألا ترى أنّك لو حمَلت كوزاً وفيه ماءٌ، ما كنت قد حملتَ الماء؟ قالَ: وأهل بغداد يقولون: إنّ زيداً مُنطلِقٌ، إنّه نصب زيداً بأنّ، ومُنطلِقٌ لم تعمل فيه إنّ شيئاً. والحُجّة في ذلك أن تقول: إنَّ زيداً لَمُنطَلِقٌ. وهذه اللام لا تدخل إلّا على ما تعمل فيه إنّ[2].

2 - **أبو الفضل العبّاس بن الفرج الرياشيّ**: لُقِّبَ بِلَقَبِه هذا؛ لأنَّ أباه كان عبداً لِرَجُلٍ مِن جذام اسمه رياش، وله مع ثعلب والمازنيّ مُناظرات:

قال أبو العبّاس ثعلب: قَدِم الرياشيّ بغداد في سنة ثلاثين ومائتين، فنزلَ دربَ الأَزَج، أو دربَ الزُّنوج، فأتيتُه لأكتب عنه، فقالَ: أسألُك عن مسألة؟ قُلْتُ: سَلْ. قالَ: نِعمَ الرجلُ يقوم. قلتُ: الكسائي يُضمر رجلٌ يقوم، والفرّاءُ لا يُضمر؛ لأن نِعْمَ عنده اسم، وعند الكسائيّ فِعْل، ويقومُ من صلة الرجل. وسيبويه يقول: ترجمة[3]. قال: صدقت. قُلت: فتقول: يقوم نِعمَ الرجلُ؟ قالَ: نعم. قُلتُ: هذا مُخالفٌ لِقولِ صاحِبك، والكسائيُ والفرّاءُ يُجيزانه؛ لأن الترجمة إذا تقدَّمت فسد الكلام؛ لأنّه إنّما

---

(1) ذكر عبد السلام هارون أنّها في الأصل "ولاتغيّر" والوجه كما قال المُحقّق بحذف الواو، كما في إنباه الرواة.

(2) يُنظر: مجالس العلماء، ص53.

(3) البدل عند البصريين، أراد ثعلب هذا المعنى بلفظهم.

أتى بها في آخره ليظهر معنى الكلام. فقال: أنا تاركٌ للعربيّة، فاقصدْ لما أتيتَ له. ثم قال لي: إني سائلُك عن مسألةٍ سألنا عنها الأخفش: لِمَ قالت العربُ: نِعمَ الرجُلان أخواك، فثنَّوا الرجلَ، وهو جنس من الرجال على أخواك، والمُعبّر عن الجنس لا يُثنّى، ولا يُجمَع. فقلتُ له: لَمّا صُرِف الفعل إلى الرجل جرى مُجرى الفاعل، فثُنِّي وجُمِعَ لِذلِك. فقالَ: هكذا قال لنا الأخفش. فقلتُ له: وجالست الأخفش؟ قال: نعم. وأنا أَرى أنّي أَعلم منه. فما أعجبتني هذه الكلمة منه؛ لِأنّي وجدتُه أفرطَ فيها. فجاريتُه الأخبارَ والأشعارَ وأيامَ الناس ففجرتُ به ثَبَجَ[1] بحر[2].

3 - يعقوب ابن السِّكِّيت: (الطبقة الرابعة - الفئة الأولى من الطور الثالث)، ترجمتُه ضافية في كتب الأعلام ومُصنّفات النحو، كان مؤدِّباً لولد المُتوكِّل، عالِماً مُتصرِّفاً في أنواع العلوم، يُكنّى بأبي يوسف، وهو مِن أصحاب الكسائيّ، مات سنة أربعين ومائتين. قال أبو القاسم الزجاجيّ: أخبرنا أبو إسحاق الزجّاج، قال: أخبرنا أبو العبّاس محمد بن يزيد عن أبي عثمان، قال: جمعني وابن السكيت بعض المجالس، هو مجلس محمد بن عبد الملك الزيّات[3]، فقال لي بعض من حضر:

---

(1) ثبج كل شيء: معظمه ووسطه وأعلاه، ومنه حديث الزُّهريّ: كنتُ إذا فاتَحْتُ عُرْوَةَ ابن الزُّبير فَتَقْتُ به ثَبَجَ بحرٍ. وثَبَجُ البحر، وثبج الليل: مُعْظَمُه. اللسان: [ثبج]219/2.

(2) مجالس العلماء، ص48.

(3) يُنظر ترجمته في الفهرست، ص108. وطبقات الزبيديّ، 222، وإنباه الرواة: 250/1، والأشباه والنظائر: 108/3. وفي اللسان، أنّ المناظرة جرت في مجلس المتوكل، قال: إن ابن سيده ذَكَر في خُطْبَة المُحكم، مِمّا قَصَدَ به الوَضْعَ من ابن السكيت، فقال: وأَيُّ مَوْقِفةٍ أَخْزَى لِواقِفِها من مقامة أَبي يوسف يعقوب بن إِسحق السكيت مع أَبي عثمان المازنيّ بين يدي المتوكِّل جعفر؟ وذلك أن المتوكِّل قال: يا مازني سل يعقوب عن مسأَلة من النحو، فتَلَكَّأَ المازنيّ عِلْماً بتأَخر يعقوب في صناعة الإِعراب، فعَزَم المتوكل عليه وقال: لا بدَّ لك من سؤاله، فأَقبل المازنيّ يُجْهِد نفسه في التلخيص وتَنَكُّب السؤال الحُوشِيّ العَوِيص، ثم قال: يا أَبا يوسف ما وَزْن نَكْتَلْ من قوله عز وجل: فأَرْسِلْ معنا أَخانا نَكْتَلْ، فقال له: نَفْعَل؛ قال: وكان هناك قوم قد علموا هذا المِقْدار، ولم يُؤْتَوْا من حَظّ يعقوب في اللغة المِعْشار، ففاضوا ضَحِكاً، وأَداروا من اللهْو فَلَكاً، وارتفع المتوكِّل وخرج السِّكِّيت والمازني، فقال ابن السكيت: يا أَبا عثمان أَسأْت عِشْرَتي، وأَذْويْتَ بَشَرتي، فقال له المازني: والله ما سأَلْتُك عن هذا حتى بحثت فلم أَجد أَدْنى منه مُحاوَلاً، ولا أَقْرَب منه مُتَناوَلاً." اللسان: [كيل]604/11.

سله عن مسألة. وكان بيني وبين ابن السكيت ودٌّ، فكرهت أن أتهجَّمه بالسؤال؛ لِعلمي بضعفه في النحو، فلما ألَّحَ عليَّ، قلتَ له: ما تقول في قول الله جل وعزَّ: ﴿ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ ﴾[1] ما وزن نكتل من الفعل؟ ولـمَ جَزمه؟ فقال: وزنه (نَفعَل)، وجَزمه؛ لأنّه جواب الأمر. قلتُ له: فما ماضيه؟ ففكّر وتشوَّر، فاستحييت له، فلمّا خرجنا، قال لي: ويحك ما حفِظت الودّ، خجّلتني بين الجماعة. فقلتُ: والله ما أعرف في القرآن أسهل منها. قال: وزن نَكْتَل نفتَعِل، من اكتالَ يَكتالُ، وأصله نَكتَيِل، فقُلِبَت الياء ألفاً لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذِفت الألف لسُكونِها، وسكون اللام فصار نَكتَل[2].

4 - **محمّد بن عبد الله ابن قادم النحويّ، المُكنّى بأبي جعفر**، كان حسن النظر في علل النحو، ومؤدِّباً لِولد سعيد بن سلم بن قتيبة الباهليّ، وهو من أعيان أصحاب الفرّاء، وأخَذَ عنه أحمد بن يحيى ثعلب، وكان مُعلّماً لِلمُعتز قبل الخلافة، فلمّا ولي الخلافة، بعث إليه فجاءه الرسول وهو في مَنزِلِه شيخٌ كبير، فقال له الرسول: أجب أمير المؤمنين، فقال أليس أمير المؤمنين ببغداد؟ - يعني المُستعين - قال: لا، قد ولي الخلافة المُعتَز، وكان المُعتز قد حقد عليه بطريق تأديبه، فخشي من بادِرَتِه، فقال لِعيالِه: السلام عليكم، وخرج فلم يرجع إليهم، وله كتاب الكافي في النحو وكتاب غريب الحديث وكتاب مُختصر في النحو[3].

رُوِيَ أنّه قال: كتب فلان إلى المأمون كتاباً فيه: وهذا المال مالاً من حاله كذا. فكتب إليه: أتكاتبني بكاتب يلحن في كلامه؟! فقال: ما لحنت، وما هو إلّا الصواب. قال ابن قادم: فدعاني المأمون، فلمّا أردت الدخول عليه، قال لي: ما تقول لأمير المؤمنين إذا سألك؟ قال: قلت: أقول له: الوجه ما قال الأمير، وهذا الوجه جائز. قال: فلمّا دخلت، قالَ لي: ما تقول في هذا الحرف؟ قالَ: فقلتُ: الرفع أوجه، والنصبُ جائز. قال: فقال لي: مرَّ كلّ شيءٍ عندكم جائز. ثمّ التفت إلى ذلك،

(1) سورة يوسف، الآية: 63.

(2) مجالس العلماء، ص230.

(3) يُنظ: الوافي بالوفيات، للصفدي، 417/1.

فقال: لا تكتُبنّ إلي كتاباً حتى تعرضه[1].

5 - أبو العبّاس مُحمَّد بن يزيد المُبرّد: آخِر البصريين في هذه الطور (الطبقة السابعة البصرية - الفئة الثانية مِن الطور الثالث). هو مِن بني ثمالة[2]، وُلِدَ في البصرة، وسُمي بالمُبرِّد كما قال ياقوت؛ لأنَّ المازنيّ لَمّا صَنَّفَ كتاب الألف واللام، سأله عن دقيقة مِن دقائقه، فأجابه بأحسن جواب، فقالَ له المازنيّ: قُمْ، فأنت المُبرِّد، أي المُثبت للحقّ، فحرَّفه الكوفيون وفتحوا الرّاء. أخذَ عن الجرميّ، والمازِنيّ، وأبي حاتم، إلّا أنّ أغلب تلقّيه كان عن المازنيّ، انتهت إليه الرِّياسَة، وله خِلافات ومُناظرات مع النحويين، مرَّ بنا بعضُها، ولاسيّما مع مُعاصِرِه ثعلب.

6 - أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب: إمام الطبقة الخامسة الكوفيّة (الفئة الثانية مِن الطور الثالث)، يغلب أن يكون فارسيَّ الأصل، فهو مولى بني شيبان. عُرِفَ بِحافظتِهِ القويّة، إذ حَفِظَ كُتُبَ الكسائيّ والفَرّاء، واتصل بالخلفاء والأمراء، فأدّب ابن المُعتَز، وأخذ عن كثيرين. وُلِدَ ببغداد سنة 200هـ، وتوفاه الله سنة 291[3].

قال أبو العبّاس ثعلب: دخلتُ يوماً إلى محمد بن عبد الله، فإذا عنده أبو العبّاس محمد بن يزيد، وجماعة من أسبابِهِ وكُتّابه، وكان محمد بن عيسى وصفه له، فلمّا قعدتُ، قال لي محمد بن عبد الله: ما تقول في بيت امرئ القيس:

لهـا مَتنـتانِ خَظَاتـا كَمَـا ... أكـبَّ علـى سَـاعِدَيه النَّمِـرْ[4]

قالَ: قُلْتُ: الغريب أنّه يُقال: لحم خَظا بَظا، إذا كان صلباً مُكتنزاً. ووصفه بقوله: "كما أكبَّ على ساعديه النمر" إذا اعتمد على يديه. والمَتْنُ: الطريقة المُمتَدَّة عن يمين الصَّلب وشِماله. وما فيه من العربيّة أنَّهُ خَظَتا، فلمّا تحرَّكَت التاء أعاد الألف من أجل الحركة والفتحة. قال: فأقبل بوجهه

(1) يُنظر: مجالس ثعلب: 12/1.
(2) بطنٌ مِن أزد شنوءة.
(3) يُنظر: مُقدّمة عبد السلام هارون على مجالس ثعلب.
(4) قال بعض النحويين: مذهب الكسائيّ في "خَظاتا" أَقيس عندي من قول الفرّاء؛ لأَنّ حذف نون التثنية شيء غير معروف، والجمع خَظَوات، وقال ابن الأنباري: العرب تصل الفتحة بألف ساكنة، فقوله لها: مَتْنَتان خَظَاتا، أراد خَظَتا، من خَظَا يَخْظُو... أراد خَظَتا، فمدَّ الفتحة بألف.

على محمد بن يزيد، فقال له محمد: أعزّ الله الأمير، وإنّما أراد بخَطاتا الإضافة، أضاف خطاتا إلى كما. قال: فقلت له: ما قال هذا أحدٌ. قال محمد بن يزيد: بلى، سيبويه يقوله. فقلت لمحمد بن عبد الله: لا والله، ما قال هذا سيبويه قطّ، وهذا كِتابُه، فليُحضَر، ثم أقبَلتُ على محمد بن عبد الله، فقلتُ: وما حاجتُنا إلى كتاب سيبويه، أيُقال: مررتُ بالزَّيدين ظريفي عمرو، فيُضاف نعت الشيء إلى غيره؟ فقال محمد: لا والله، ما يُقال هذا. ونظر إلى محمد بن يزيد، فأمسَك ولم يَقل شيئاً. وقُمنا وتَملَّص المَجلِسُ[1].

وحُكِيَ أنّ بعضَ الأكابر من بني طاهر سأل أبا العباس ثعلباً أن يكتُبَ له مُصحَفاً على مذهبِ أهلِ التحقيق، فكتب (والضحى) بالياء، ومذهب الكوفيين أنّه إذا كان كلمة من هذا النحو، أوّلُها ضمّة أو كسرة، كُتِبَت بالياء وإن كانت من ذوات الواو. والبصريون يكتبون بالألف. فنظَرَ المُبرّد في ذلك المُصحَف فقال: "ينبغي أن يُكتب (والضحا) بالألف؛ لأنّه من ذوات الواو، فجمع ابن طاهر بينهما، فقال المُبرّد لثعلب: "لم كتبت (والضحى) بالياء؟ فقال: لِضمة أوله. فقال له: ولِمَ إذا ضُم أوله وهو من ذوات الواو تكتبه بالياء؟ فقال: لأنّ الضمّة تُشبِه الواو، وما أوله واو يكون آخره ياء، فتوهّموا أنّ أوله واو. فقالَ المُبرّد: أفلا يزول هذا التَّوَهُّم إلى يوم القيامة؟![2]

وفي دخول (الكاف) على (مِثْل):

قال ثعلب: دخلتُ دار مُحمد بن عبد الله بن طاهر في يوم من الأيام، فوجَدْتُ في الدار محمدَ بن يزيد، وعليّ بن عبد الغفّار، فقالَ علي: قد اجتمعتُما،

(1) مجالس العلماء، ص86، 87 في إضافة نعت الشيء إلى غيره، ويُنظر: طبقات الزبيدي: 160، وإنباه الرواة: 145/1، وياقوت: 111/5، والأشباه والنظائر: 94/3. ومختلف الآراء والأقوال الواردة في هذا الموضوع، الفصل الأخير من هذه الدراسة. خطا: الخاظي: الكثيرُ اللَّحمِ(اللسان: [خظا]). والأبيات في ديوان امرئ القيس، ص164.

(2) إرشاد الأريب، 118/19.

وأريدُ أن أسألَ عن مسألة. فقلتُ له: سَلْ. فقالَ: ما معنى قول الله جل وعز: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾[1]؟ فقُلتُ: معناه ليس مثله، وليسَ كَمِثْلِهِ، المعنى فيه واحدٌ، والعربُ تُدخل الكاف لِيُعلَمَ أنّها كالأسماء، ومِثْلُ مِثْل. فالتفتَ إلى محمد بن يزيد، فسَألَه، فقالَ: هذا جوابٌ مُقنِعٌ، ولكن إذا دخلنا الساعة إلى الأمير فسلْني عنها بحضرته حتى أُخبِرُكَ بما بقي فيها. فقالَ له: مجلسُ الأمير لا يُمكِن أن يجري فيه شيءٌ بغير إذنِهِ، ولكن تخبرني الآن. فقال له: أنا أكثُرُ عندك، وأَصيرُ إليك.

وحَدَّثَني أبو الحَسَن، قالَ: سألتُه: أيُّ شيءٍ بَقِيَ في المسألة؟ فقال: الذي بقي فيها التأكيد.[2]

(1) سورة الشورى، الآية: 11.

(2) مجالس العلماء، ص91.

الفصل الثاني
منهج المناظرة النحويّة والصرفيّة وتطوّرها

وفيه:

أولاً - مفهوم المنهج

ثانياً - السمات العامة لمنهج المناظرة من الناحية الأخلاقيّة والموضوعيّة

ثالثاً - منهج المناظرة قبل نشأة المذهب الكوفي

رابعاً - منهج المناظرة بعد نشأة المذهب الكوفي

خامساً - منهج المناظرة بين المدرستين

أولاً: مفهوم المنهج

يَجدُر بِنا، ونَحنُ نتكلَّمُ على المُناظَرَة، أن نُبَيِّنَ معنى المَنهَج تَوطِئةً للتفصيلات اللاحِقة، وأمّا التفصيلات؛ فتحتوي على السِّمات العامة التي انمازت بِها ثقافة التحاور عند المُفكِّرين العرب عبر القرون الثلاثة الأولى، ثم السمات التي تميَّزَ بِها كلّ مذهب بعد التطوّرات التي شَهِدها الفكر النحويّ بعد نشأة المذهب الكوفيّ، ولِذا؛ إنّ التسلسل المَنطقيّ لإيضاح هذه التفصيلات يقضي بِذِكْرِ السمات العامة ثم الخاصة، وذلِك، من حيث الطبيعة الأخلاقيّة التي أملَتها مجموعة التقاليد والأعراف، كالشِّدة، واللين، والتسامُح، والتعصُّب، والمُصانَعة، والمُهادَنة، والتَّريُّث..إلخ... ومن حيث الموضوعية، كالنقل، والقياس، والتعليل، والتقدير، والتوجيه، والنقد، ووضع المُصطَلَح، وصياغة القاعِدة..

وأما الآراء المُناصرة، والمُعترِضَة، والمُقرِّبة التي أتَتْ على ذِكرِها المُصنَّفات النحويّة، والصرفيّة، قديمها وحديثها؛ فسيكون مكانُها في الفصل الثالث من هذه الدراسة؛ كلّ ذلك، وغيره، سأعتمد في بيان تفصيلاتِهِ على مُعطياتِ الدِّراسَة الوصفيّة التحليليّة لنصوص المُناظرات المجموعة.. فَأرجو مِن الله السَّداد والتوفيق..

عَرَّف العُلماء (المنهجَ) بتعريفات كثيرة، تباينت صياغةً وأسلوباً، واتفقت مَعنىً ومَضمُوناً، ومن هذه التعريفات أنّ المنهج: علم التفكير، أو طريقة كسب المعرفة، أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراستهِ مُشكلةً ما للوصول إلى الحقيقة، أو هو الخطوات المُنظَّمة التي يتبعها الباحث في مُعالَجة الموضوعات التي يقوم بدراستها، أو هو فن التنظيم الصحيح لِسِلسِلة من الأفكار المُتعدِّدة؛ إمّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها حين نكون بها عارِفِين[1].

---

(1) يُنظَر: منهج البحث في العلوم الإسلامية، للدكتور محمد الدسوقي، دار الأوزاعيّ، ط 1. 1404هـ. ص43.

ثانياً: السمات العامة لمنهج المناظرة

الجانب الأخلاقيّ Morally:

طُبع منهج المُناظرة في الإسلام بطابع مُمَيَّز، استوحى مضامينه من روح الدين الجديد، ولَمّا كان الأصل في المُناظرة، بحسب المنظور الإسلاميّ، الجدل من أجل إظهار الحق، فإنّ هذا الأصل لا يسري بِحُكمِهِ فقط على المُناظرات الدينيّة والفقهيّة التي اهتم العلماء بتدارس قواعدها وأحكامها قبل أن يدرسوا النحو ويصنِّفوا فيه، بل على المُناظرات النحويّة التي كان التصنيف في موضوعِها تالياً للتصنيف في الفقه، ولا يَفرُق الأمرُ إن قلت: المُناظرة قبل نشأة المذاهب النحويّة، أو بعدها؛ لأن الطابع الذي أتكلم عليه، غَلَبَ على جميع المرافق الحيويّة والفكريّة في الحاضرة الإسلامية، وبالنظر إلى الأحكام والوصايا التي شدَّدَ عليهما الدينُ الجديد؛ إنّ المُتأمِّل في الأمثلة والنصوص الآتية يتلمس من مغزاها الضوابط التي أسهَمَت في تشكيل منهج المُناظرة عموماً، والمُناظرة النحويّة والصرفيّة على وجه الخصوص، فضلاً عن السمات الخُلُقيّة التي ميَّزَت مجالسَها:

أ - الإعراض عن الجاهل صَوناً للنفس عليه، ورَفْعَاً للشأنِ عن مُجاوَبَتِهِ.. قال تعالى: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ ﴾[1] قال القُرطُبِيّ: "قوله تعالى: "وأعرِض عن الجاهِلين" أي إذا أقمتَ عَليهِم الحُجَّة وأمرتَهُم بالمعروف فجهلوا عليك، فأعرِض عنهم؛ صيانةً له عليهم، ورفعاً لقدرِهِ عن مُجاوبَتِهم[2]. وقال النبيُّ ﷺ: وكفى بالمرء جَهْلاً إذا أعجب برأيِهِ، وإنّما الناس رجُلان: مُؤمنٌ، وجاهِلٌ، فلا تُؤذِ المُؤمِن، ولا تُحاوِر الجاهِل[3].

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 199.

(2) تفسير القرطبي - الجزء 7، سورة الأعراف، الآية: 199

(3) الجامع الصغير، باب القاف، الحديث رقم: 6150 - أوله: قليل الفقه خير من كثير العبادة، وكفى بالمرء فقها إذا عبد الله، وكفى بالمرء جهلا... الخ، أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر.

ب - المُجادَلة بالحُسنى، ففي الحُسنى واللين تدريب للآخر على قبول النتائج بِلا عنت، قال تعالى: ﴿ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾[1] وعلى المُناظر أن يُراعي في المُخاطَبِ وعيَه وإدراكَه، فيتلمّس إليه الوسيلة في حدود ما يعيه ويفهمه، قال علي (عليه السلام): "حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ..."[2]، قال أبو العبّاس محمد بن يزيد: كان محمد بن عبد الله بن طاهر رجلاً لا يقبل العلوم إلا حقائقها، وإنّه رام نحو هؤلاء الكوفيين، وإنّهم يحصلون على الرواية، فإذا اختلفوا رجعوا إلى الكتب، فقيل له: اجمع بين أحمد بن يحيى وبين هذا البصريّ، فوعدنا يوم الخميس، فبكّرت، وإذا بعض الناس - يعني أحمد بن يحيى - قد سبقني، وعلى الباب علي بن الغفّار الضرير، فقال: بعضُ الناس: مَنْ هذا؟ فقيل: هذا الذي يجمع بينك وبينه لتناظره. فكان أول ما بدأني به أن قال: ما يقول سيبويه في كذا وكذا؟ فقالَ: ليس كما قلت. فسكت. قال: فقال لي علي بن عبد الغفّار: ما لك قد سكت؟ قلتُ: وما عسيت أن أقول، رجل يقول: ليس الأمر كما قلت. أفأُهاتِره. فجادَلَه بعد ذلك فأحسَنَ جِدالَه[3].

ومن ذلك أيضاً ما نقله ابن الأنباريّ، قال: أرادَ الأصمعيّ أن يقرأ العروض على الخليل، وشرع في تعلّمه، فتعذّر عليه، فيئس الخليل منه، فسأله عن معصوب الوافر، فقال له: يا أبا سعيد، كيف تقطع قول الشاعر:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوِزْه إلى ما تستطيع

فَعلِمَ الأصمعيّ أنَّ الخليل قد تأذى ببعده عن علم العروض، فلم يُعاوده[4].

---

(1) سورة النحل، الآية: 125.

(2) صحيح البخاري، كتاب العلم.. تتمته: أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُه؟!

(3) مجلس العلماء، ص95.

(4) نزهة الألبا، ص115. وفي وفيات الأعيان، لم يسمِّ أحداً، وأشار بقوله: "شخص". ترجمة الخليل. والبيت للعمر بن معديكرب؛ ذكره ابن كثير في تعداد محاسن الخليل، (ج10 خلافة هارون الرشيد) وأول القصيدة كما في الإصابة، لابن حجر (ج4، ص3):

أمن ريحانة الداعي السميع يؤرقني وأصحابي هجوع

والعَصْب: إسكان الخامس المتحرك من (مفاعلَتن)، والوافر: مفاعلتُن مفاعلتُن فعولُن.

ج - الإخلاص في العلم طَمعاً في مرضاة الله ﷻ، فقد أولى العُلماء الاشتغال بالقرآن والسُّنَة عناية فائقة، لدرجة أنّ بعضَهم أَسِفَ على انصرافه إلى العلوم الأخرى، فقد روى الخطيب البغداديّ في تأريخه، أنّ أبا العبّاس ثعلب مع اشتغاله بعلوم العربيّة، كان به حنين يُنازعه إلى علوم الدين، قال أبو بكر بن مُجاهد: كنتُ عند أبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب، فقال لي: يا أبا بكر، اشتغل أصحابُ القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا، واشتغلتُ أنا بزيدٍ وعمرو، فليت شعري ماذا يكون حالي في الآخرة. فانصرفتُ من عنده، فرأيت تلك الليلة النبي ﷺ في المَنام، فقال: أقرئ أبا العبّاس مني السلام، وقُلْ له: إنّك صاحبُ العِلم المُستطيل"[1].

وروى المُحدِّثُون أنّ أبا عثمان المازنيّ عفت نفسه عن تعليم كتاب سيبويه لأحدهم بأجر؛ لأجل ما في الكتاب من القرآن، فعوَّضَه الله عن ذلك بأن وصله الخليفة الواثق بألف دينار في مناظرة جرت في حضرته، قال ابن كثير فيه: "كان شبيها بالفقهاء، وَرِعاً، زاهِداً، ثِقَةً، مأمُوناً. روى عنه المُبرِّد أنَّ رجلاً من أهل الذمة، طلب منه أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، ويعطيه مئة دينار، فامتنع من ذلك، فلامه بعض الناس في ذلك، فقال: إنّما تركت أخذ الأجرة عليه، لِما فيه من آيات الله تعالى، فاتفق بعد هذا أنّ جارية غنَّت بحضرة الواثق:

أظلومُ إن مُصابَكُم رجُلاً ردّ السلام تحية ظلم[2]

---

(1) مجالس ثعلب: 12/1، وأراد بالعلم المستطيل العربيّة، لأنّ الكلام به يكمُل، والخطاب به يجمُل، وأنّ جميع العلوم مفتقرة إليه. ويُنظر: تأريخ الخطيب، مطبعة دار السعادة، د.ت.5/ 205. أمّا أبو بكر بن مجاهد؛ فمُقْرِئ من أهل العراق، من الأثبات المُتْقِنِين.

(2) البيت منسوب إلى الحارث بن خَالِد المَخْزُومي، قال:

أَسُلَيْمَ إنَّ مُصابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدَى السَّلامَ، تحيَّةً، ظُلْمُ
أَقْصَدْتِه وأَرادَ سِلْمَكُمُ، ... إذْ جاءَكُمْ، فَلْيَنْفَعِ السِّلْمُ

قال ابن بري: هذا البيت ليس للعَرْجِيّ، كما ظنّه الحريريّ، إذ قال في دُرَّة الغواص: هو للعَرْجِيّ. وصوابه: أَظَلَيْم. وظُلَيم: ترخيم ظُلَيْمة، وظُلَيْمة: تصغير ظَلُوم تصغير الترخيم. ويروى: أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكم. يُنظر: دُرّة الغوّاص، 24/1، ولسان العرب، 534/1.

فاختلف من بحضرة الواثق في إعراب هذا البيت، وهل يكون رَجُلاً مرفُوعاً، أو منصُوباً؟ وبِمَ نُصِب؟ أهو اسم، أو ماذا؟ وأصرَّت الجارية على أنَّ المازنيّ حفَّظَها هذا، فأرسل الخليفة إليه، فلمّا مثُل بين يديه، قال له: أنت المازنيّ؟ قالَ نعم. قالَ مِن مازِن تميم، أم مِن مازن ربيعة، أم مِن مازن قيس؟ فقالَ: مِن مازن ربيعة. قال: فأخذ يُكلِّمني بِلُغَتي، فقال: باسمك؟ - وهم يقلبون الباء ميماً، والميم باءً - فكرِهت أن أقول: مكر، فقلتُ بكر، فأعجبه إعراضي عن المَكر إلى البَكر، وعرف ما أردت، فقال: علامَ انتصب رجلاً؟ فقلت: لأنّه معمول المصدر بِمُصابِكم. قال ابن كثير: فأخذ اليزيديّ يُعارِضه، فَعَلَاهُ المازنيّ بالحُجّة، فأطلق له الخليفة ألف دينار إلى أهله مُكرَّماً، فعوَّضه الله عن المئة الدينار - لما تركها لله سبحانه، ولم يمكن الذميّ من قراءة الكتاب؛ لأجلِ ما فيه من القرآن - ألف دينار عشرة أمثالها.

وروى المُبرّد، قال: أقرأتُ رجُلاً كتابَ سيبويه إلى آخره، فلما انتهى إلى آخره، قال لي: أمّا أنت أيها الشيخ؛ فجزاك الله خيراً، وأمّا أنا؛ فَوَ الله ما فَهِمْتُ مِنهُ حَرْفاً[1].

وتنقل الأخبار أيضاً تواضُع العلماء والمُتعلِّمين مِمَن كانوا أقطاباً في المُناظرات، ومِنهُم الخليل بن أحمد؛ ففي الوقت الذي عُرِف فيه عصرُه بكثرة اللغويين النابِهين من أهل البصرة والكوفة، المُؤدِّبين لأولاد علية القوم، وبكثرة النُّدَماء والمُجالِسين للوزراء والأمراء والمُلوك، مثل المُفضّل الضبّي والأصمعيّ، وغيرهما، أقام الخليل في خُصٍّ من أخصاص البصرة وتَقَشَّف، قال ابن خلكان: "أقام الخليلُ في خُصّ من أخصاص البصرة، لا يقدر على فِلسَين، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال"[2].

د - إلزام النظير بالحُجَجِ والبراهين، قطعاً للشَّكِ، وتأكيداً لليقين، قال تعالى:

---

(1) البداية والنهاية، الجزء العاشر، ترجمة المتوكل على الله، وذكر ابن النديم أيضاً هذه الحادثة. يُنظر: أخبار المازنيّ في المقالة الأولى، الفن الأول، ص85، طبعة سوسة.

(2) وفيات الأعيان، ص163.

﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾[1]، وقال: ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَـٰنٍ ﴾[2] أي من حُجَّة، وقال تعالى أيضاً: ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ حَـٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[3].

قَال الشَّعبيُّ في كلامٍ له في مَجلِسِ عبدِ الملك بن مَرْوان: "رَجُلان جَاؤوني"، فقال عبد الملك: "لَحَنْت يا شَعْبيّ. قال: يا أمير المؤمنين، لَمْ ألحَنْ مَع قولِه عزّ وجلْ: ﴿ ۞ هَـٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِى رَبِّهِمْ ﴾[4]، فقال عبد الملك: "لله دُرُّك يا فقيه العِرَاقين، قد شَفَيتَ وكَفَيت، فأجرى المُثنى مُجرى الجمع، وأَغْنَى عن المُتَعَاطِفِينَ، أي إنّ قولك: "محمدون" يغني عن محمد، ومحمد، ومحمد...[5] وقال أبو عثمان المازنيّ: قال لي أبو عبيدة: ما أكذب النحويين! فقُلْتُ لـه: لِمَ قُلتَ ذلك؟ فقال: يقولون إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث، وأنّ الألف التي في (عَلْقى) ملحقةٌ، وليست للتأنيث. قالَ: فقُلتُ: وما أنكرتَ من ذلك؟ قالَ: سَمِعتُ رؤبة ينشد:

فَحَطَّ في عَلْقَى وفي مُكورِ[6]

---

(1) سورة البقرة، الآية: 111.
(2) سورة يونس، الآية: 68.
(3) سورة آل عمران، الآية: 66.
(4) سورة الحج، الآية: 19.
(5) معجم القواعد، بابُ الجِيْم، جَمْعُ المُذَكَّرِ السّالم.
(6) الشطر للعجاج، (ديوانه، ص29) يصف فيه ثوراً، وتمامه:*بينِ تواري الشمس والذَّرور*، عن ابن جنّي أنّ الألف في عَلْقاة ليست للتأْنيث؛ لمجيء هاء التأنيث بعدها، وإنّما هي للإلحاق ببناء جعفر وسلهب، فإذا حذفوا الهاء من عَلْقاة، قالوا: عَلْقَى غير منون؛ لأنَّها لو كانت للإلحاق لَنُوِّنت، كما تنون أَرْطًى، أَلا ترى أَنّ مَنْ أَلحق الهاء في عَلْقاةٍ اعتقد فيها أَنّ الأَلف للإلحاق، ولغير التأْنيث؟ فإذا نزع الهاء صارَ إلى لغة من اعتقد أَنّ الأَلف للتأْنيث، فلم ينوّنها، ووافقهم بعد نزعِهِ الهاءَ من عَلْقاة على ما يذهبون إليه مِن أَنّ أَلف عَلْقَى للتأْنيث. يُنظر: الخصائص1/272، 3/309. ووردت الرواية بلفظ: (يَسْتَنُّ في علقى وفي مكُورِ) يُنظر: الكتاب3/212. وتفسير البيت: أنّ العجّاج يصف ثوراً يرتعي في ضروب مِنَ الشجر. اللغة: العلقى: شجر له أفنان طِوال دِقاق، وورق لِطاف. المُكُور: جمع مَكَر، بالفتح، نبتة مليحاء
=

هـ - التواضُعُ والحِلْم، فلا يغترّ المُناظِرُ بِعلمِهِ، قال النبي ﷺ: "وكفى بالمرء جهلاً إذا أعجب برأيه، وإنّما الناس رجلان... (الحديث)[1] .

وقال الهيثم بن جميل[2]: "شهِدتُ مالك بن أنس، سُئِلَ عن ثمان وأربعين مسألة، فقال في اثنتين وثلاثين منها: لا أدري"[3].

وقال أبو عمر الجرميّ يوماً في مجلس الأصمعيّ: أنا أعلمُ الناس بالنحو. فسكت عنه الأصمعيّ ساعة، قال: قال له: يا أبا عُمر، كيف تُنشِد:

قد كُنَّ يُكنِنَّ الوجوه تَستُّراً ... فالآن حين بَدَيْنَ للنُّظّارِ[4]

كيف تقول: بدين أو بدأن؟ قال أبو عمر: بَدَأن. فقال له الأصمعيّ: يا أبا عُمر، أنت أعلم الناس بالنحو - يمازِحُه - وإنّما هو بَدَوْن؛ لأنّه من بدا يبدو، أي ظَهَرْنَ[5].

ودارَت بين ثعلب والرياشيّ مُناظرة في أحد المجالس، فاستنكرَ ثعلب ادعاء الرياشيّ تفوُّقَه على الأخفش، إذ قال الرياشيّ: "... وأنا أرى أنّي أعلم منه، فقال ثعلب: فما أعجبتني هذه الكلمة منه.."[6].

وقال أبو إسحاق الزجّاج: كنتُ في ابتداء أمري قد نظرت في علم الكوفيين وانقطعت إليه، فاستكثرتُ منه حتى وقع لي أنّي لم أترك منه شيئاً، وأنّي قد استغنيت به عن غيره، فلمّا قَدِم محمد بن يزيد بغداد، قصدتُه يوماً وأنا عندي أنّه إن ناظرني قطعته لا أشك فيه، فدخلت إليه، فلمّا قعدت، قلت له: كيف تقول ما أحسن زيداً؟ فقال: ما أحسن زيداً. قلتُ: زيد، بأي شيء تنصبه؟ فقال: التقدير: شيءٌ حَسَّنَ زيداً،

إلى الغبرة، لها ورق، وليس لها زهر. يستن: يرتعي. والشاهد فيه في تأنيث (علقى) إذ لم تُنَوَّن.

(1) الجامع الصغير، باب القاف، الحديث رقم: 6150، وقد مرّ بنا تخريجه.

(2) الأنطاكيّ، مُحدثٌ، روى عن حمّاد بن سلمة، وآخرين.

(3) الجامع لأحكام القرآن، الجزء الأول، سورة البقرة، الآية: 3.

(4) البيت من أبيات للربيع بن زياد العبسيّ، في الأغاني 27/16.

(5) مجالس العلماء، ص111.

(6) مجالس العلماء، ص48.

فما اسم مبتدأ، وأحسن خبره، وفيه ضمير الفاعل، وزيداً مفعول به، والمعنى معنى التعجّب. فذهبتُ أتخطّى المسألة، فقال لي: على رِسْلِك، أقنعك الجواب؟ قلتُ: ما تركت فيه شيئاً. قال: فإنها تنتقض عليك. قُلتُ: من أين؟ قال: كيف جاز أن تكون ما اسماً بغير صلة، وإنّما تكون اسماً تاماً في الجزاء، نحو: ما تصنع أصنعْ، أو في الاستفهام نحو: ما صنعت يا رجل؟ وما عندك؟ فهي ابتداء، وما بعدها خبرها، فكيف جاز أن تكون في غير هذين الموضعين اسماً بغير صلة، وأنت لو قلت: رأيت أو أعجبني ما، لم يكن كلاماً حتى تقول: رأيت ما صنعت، أو أعجبني ما عندك، ونحو ذلك مِمّا يكون صِلَة للذي؟ فلم يكن عندي لِهذا جواب. فقالَ: الجواب عن السؤال أن يُقال: إنّما صلح أن تكون ما في الاستفهام اسماً بغير صلة؛ لأنّها لو وُصِلت عُلِمَتْ، وإنّما يسأل السائل عمّا يجهل، كما تقول: مَن أبوك؟ فلو قلت: مَن في الدار أبوك، كنت مُخبِراً لِما علمته، وغير مُستخبر عمّا جهلته. وكذلك في الجزاء هي؛ لأنّها هناك شائعة مُبهمة، تقول: ما ركبتَ ركبتُ، فذلك واقع على كل مركوب. وكقولك: مَنْ يأتني آتِه. فهذا واقع على الناس. وأنتَ إذا قلت: ما أحسن زيداً! فقد تعجّبت من حُسنِه، ولم تصف أنّ الذي حسّنه شيء بعينه، فلذلك لزمها أن تكون مُبهمة غير مخصوصة، كما تقول: شيء جاء بك، أي ما جاء بك إلّا شيء. وكذلك: "شَرٌ أهَرَّ ذا ناب" أي ما أهره إلّا شر. ومثله: إنيّ مما أن أفعل كذا وكذا، يريد من الأمر أن أفعل كذا وكذا، فلمّا كان الأمر مجهولاً، كانت ما لإبهامها بغير صلة. قال: فذهبت أتجاوز، واستحسنتُ ما سَمِعت. فقالَ لي: أقنعك هذا؟ فقلتُ: لا أعلم فيه شيئاً غيره. قال: فإن قيل لك: إذا قلت: شيءٌ أحسنَ زيداً، فقد أخبرت ولم تتعجّب، فإذا وضعت "ما" في موضع شيء، أين وقع التعجب؟ قال: فبقيت، ولم يكن عندي جواب. فقال: الجواب في ذلك أنّ ما إنّما صلح ذلك فيها لإبهامها وتصرُّفِها. ألَا ترى أنّك تقول: ما أقمتَ أقمتُ، فتكون مؤقّتة، وحقيقتها أنّها وصِلتَها مصدرٌ. وكذلك ما صنعتَ يَسُرُّني، فإن شئت كانت في معنى الذي، وإن شئت كانت والفعل مصدراً، وتكون استفهاماً وتكون جزاءً، وتكون خبراً، وتكون نكِرة في مثل قوله:

ربما تكره النفوسُ من الأمـ ـر ....[1]

وتقعُ لذات غير الآدميين، ولنعوت الآدميين، كقولك: ما عبدُ الله؟ فيُقال: شريفٌ أو وضيعٌ، أو غنيٌّ أو فقير. فقلتُ: فكيف تقول: ما أعظمَ اللهَ! وما أحلَمَ اللهَ! فقالَ: أقول: ما أعظمَ اللهَ. فقلتُ: كذا تقول؟ فقال: كذا أقول، وكذا يقول عُقلاء الناس. قلتُ: بأي شيءٍ ينتصب اللهَ؟ وهل يجوز أن يكون شيءٌ عظّمَ اللهَ وحلَّمَه؟ فقالَ: نعم. هذا المعنى أنّه إنّما هو انتباهك على ما لم تزل تعلم أنّه وَصْفه جلّ وعزّ عند الشيء تصادِفه مِنْ تَفَضُّلِه، فأنت الذاكر له بالحلم عندما رأيتَه عياناً. وهذا الذي كنت تَعْلمه قبل المُشاهدة، فأنت ذلك الشيء الذي ذكرناه بالحلم والعظمة عند هذه المشاهدة. فأنعِم النظر - عافاك الله - فيما ذكرنا، فإنّك تجده لازماً لا يجوز غيره. فقلت في نفسي: هذا هو الحقُّ، وما سوى ذلك باطل. وانصرفت من عنده، ثم بكَّرتُ إليه كالمُعتَذِر، ولزمتُه[2].

وجاء في حِلْمِ الكسائيّ ذِكرُهُم استشخاص سيبويه تلميذه الأخفش، وهو في طريقه إلى الأهواز، حينما قفل راجعاً بعد خذلانه في المُناظرة المشهورة مع الكسائيّ، إذ شكا إليه بَثّه وحُزْنَه مِمّا هاضَه، فأرادَ الأخفشُ التحرُّش بالكسائيّ ثأراً لِمُعلِّمِهِ، فصلّى خلفه الغداة في مسجده، ثم سأله أمام تلامذته الفرّاء والأحمر وغيرهما، وخطّأه في إجابته، حتى همَّ تلامذته بالوثوب عليه، فمنَعَهُم الكِسائيّ وقال له: "بالله، أما أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة؟ فقال: بلى. فقام إليه وعانقه وأجلسه بجنبه، وأكرم مثواه. فاستحال تحرّشه محبةً له، وأقامَ عنده ينعم بالحياة السعيدة الجديدة، وبقي في جواره ببغداد بقية حياته، وصار مؤدب أولاده، وقرأ له كتاب سيبويه سِرّاً، وقد تغيّرَت لذلك عصبية الأخفش، حتى وافقَ الكوفيين كثيراً في آرائِهِم، فكان أكثر البصريين موافقةً لهم[3].

(1) البيت لأمية بن أبي الصلت. وتمامه: - له فرجة كحل العقال - يُنظر: ديوانه، ص50، والبيت مذكور في الكتاب: 270/1، والخزانة: 543/2، ولسان العرب [فرج]، والحيوان: 49/3، ومغني اللبيب: 326/1، الشاهد: 492، "أي رب شيءٍ تكره النفوس".

(2) مجالس العلماء، ص125، مجلس محمد بن يزيد مع أبي إسحاق الزجّاج.

(3) يُنظر: نشأة النحو، 105 - 106.

وتتطلَّبُ المُناظرة في الإسلام أن تكون غايتها خالصة للحق، وأن تُسَوّي بين جلَّاسها، لا تفرّق بينهم، أغنياءً كانوا، أم فقراء، جاء في تفسيرهم لِمعنى قوله تعالى: ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴿٢٨﴾ ﴾[1]: ""تريد زينة الحياة الدنيا": أي تتزين بِمُجالَسَة هؤلاء الرؤساء الذين اقترحوا إبعاد الفقراء من مِجلِسِك[2].

و- قبول النتائج بشرط التكافؤ، قال القُرطُبيّ: "وَرَدَ الأمرُ بالجدال لِمَن عَلِم وأيقَن"[3]. وقال المزنيّ صاحب الشافعيّ: "لا تصُحّ المُناظرة ويظهر الحق بين المُتناظِرين، حتى يكونوا مُتقاربين أو مستويين في مرتبة واحدة من الدين والعقل والفهم والإنصاف، وإلَّا فهو مِراءٌ ومُكابَرة"[4] وحاورَ أبو حاتم أبا زيد الأنصاريّ في

(1) سورة الكهف، الآية: 28.

(2) يُنظر: شرح القرطبي، سورة الكهف، الآية: 28. وعن مقاتل بن صالح صاحب الحميديّ، قال: دخلت على حماد بن سلمة، فبينا أنا عنده إذ دق داق الباب، فقال: يا صبية، انظري من بالباب، قالت: رسول محمد بن سليمان الهاشمي. قال: قولي له: ليدخل وحده. فدخل وسلم - ومعه كتاب - ثم ناوله الكتاب، فقال لي: اقرأ. فقرأت: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد بن سليمان إلى حماد بن سلمة، أمّا بعد؛ صبحك الله بما صبح به أولياءه وأهل طاعته، وقعت مسألة ائتنا نسأل عنها. فقال لي: اقلب الكتاب واكتب بسم الله الرحمن الرحيم، وأنت صبحك الله بما صبح به أولياءه وأهل طاعته، إنا أدركنا أقواما لا يأتون أحدا، فإن كان لك حاجة، فأتنا واسألنا عمّا بدا لك، فإن أتيتني فلا تأتني إلَّا وحدك، ولا تأتني بخيلك ورجلك، فلا أفضحك ولا أفضح نفسي، والسلام، فبينا أنا عنده إذ دق داق الباب، فقال: يا صبية، انظري من بالباب، قالت: محمد بن سليمان الهاشمي، قل: قولي له: يدخل وحده، فدخل وحده فسلّم، ثم جلس بين يديه، فقال له: يا أبا سلمة، ما لي إذا نظرت إليك امتلأتُ رُعبا؟ فقال له حمّاد: لأنّي ثابت البناني، يقول: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنّ العالم إذا أراد بعلمه وجه الله، هابه كلُّ شيء، وإذا أراد بعلمه الكنوز هابَ من كل شيء. يُنظر: كنز العمّال، للمُتّقي الهِنديّ، ج16، حديث رقم: 46131 - {مُسند أنَس}.

(3) الجامع لأحكام القرآن، سورة آل عمران، الآية: 66.

(4) الجامع لأحكام القرآن، الجزء 3، سورة البقرة، الآية: 258.

مسألة مِن مسائل الصَّرف، إذ كان أبو زيد لا يجيد شيئاً أكثر مِن الرواية، قالَ أبو حاتم: ".. فَلَم يَفهَم.. فعلِمتُ أنّه ليس يُعتَمَدُ عليه في اللغة"[1]. وقال أبو العبّاس أحمد بن يحيى: أتيت محمد بن حبيبَ[2] وقد كان بلغني أنَّه يُملّ شعر حسان بن ثابت، فلمّا عرف موضعي، قطع الإملاء، فترفقتُ به فأملَّ. وكان لا يقعد في المسجد الجامع، فعذلته على ذلك فأبى، فلم أزل به حتى قعد في جمعةٍ من الجُمَع واجتمع الناس، فسأله سائلٌ عن هذه الأبيات:

أَزُحْنةَ عنّي تطردين تبدَّدَت بلَحمِكِ طَيرٌ طِرْنَ كلَّ مَطيرِ
قِفي لا تَزلِّي زلَّة ليس بعدَها جُبورُ، وزلّاتُ النساءِ كثيرُ[3]
فإنّي وإيّاه كرجلَيْ نعامة على كل حالٍ من غنىً وفقير[4]

ففسَّر ما فيه من اللغة، فقيل له: كيف قال: "من غنىً وفقير"، وإنّما كان يجب أن يقول: من غنىً وفَقْرٍ؟ فاضطربَ. فقلتُ للسائل: هذا عربيّة، وأنا أنُوبُ عنه. وبيَّنت العلَّة، فانصرف، ثم لم يعُدْ بعد ذلك لِلقُعود، وانقطعت عنه[5].

ز – من آداب المجالس: حقّ الجالِس في مَجلسِهِ، والعودة إليه إذا ما قام مِنه، روى مُسلِم عن أبي هُرَيرَة، أنّ النبي – صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قام أحدُكُم مِن

(1) وقد مرّت بنا الحكاية، ويُنظر مجالس العلماء، ص148.

(2) قال القفطيّ: وحبيب، اسم أمه في أكثر الروايات، وبعضهم يصرفه بناء على أنّه اسم أبيه، يُنظر هامش المجالس، ص75.

(3) وَرَدَ البيت الأول في مجمع الأمثال دون أن يذكر الميداني نسبته، قال: يقال هذا [تبدد بلحمك الطير] عند الدعاء على إنسان، – مجمع الأمثال (نسخة المحدِّث) ج1، فيما أوله تاء، ص 700.

(4) لم أجد نسبة البيت، ووجدت شبيهه في اللسان عن أحمد بن عبيد أنَّ الأصمعي قال:

باتا كرجلي بنت أدحية [كنية النعامة] يرتجلان الرجل بالنعل
فأصبحا، والرجل تعلوهما تزل عن رجلهما القحْلْ

قال ابن منظور: لأنّه إذا انكسرت إحداهما، بطلت الأخرى. =اللسان: [دحا]، ويُنظر المجلس في إرشاد الأريب: 114/18، وإنباه الرواة: 120/3.

(5) مجالس العلماء، ص75، في موضوع المصادر ونيابتها عن الأسماء، ونيابة الأسماء عنها.

مَجْلِسِهِ، ثُمّ رَجِعَ إليه، فَهُوَ أحقّ به"[1]، قالَ علماؤنا: هذا يدلّ على صحة القول بوجوب اختصاص الجالس بموضعه إلى أن يقوم منه؛ لأنّه إذا كان أولى به بعد قيامه، فقبله أولى به وأحرى. وقد قيل: إنّ ذلك على النّدب؛ لأنّه موضع غير مُتمَلَّك لأحد، لا قبل الجلوس، ولا بعد. وهذا فيه نظر، وهو أن يُقال: سلّمنا أنّه غير مُتمَلَّك، لكنّه يختص به إلى أن يفرغ غرضه منه، فصار كأنّه يملك منفعته، إذ قد منع غيره من يزاحمه عليه. والله أعلم."[2] وعن معاذ بن أنس عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنّه قال: حُقّ على من قام على جماعة أن يُسلِّم عليهم، وحُقّ على من قام من مجلس أن يُسلِّم، فقام رجلٌ، ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتكلَّم، فلم يُسلِّم، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: ما أسرع ما نَسِي[3].

وقال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَـٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝ ﴾[4].

وجاءَ في الحديث عن صِفَة المَجلِس قوله ﷺ: "خيرُ المَجالِسِ أوسعُها"[5]. وجاءَ أيضاً: "ما ضاقَ مجلس بمتحابين"، ومن ثُمَّ قِيلَ: سَمّ الخياط مع المحبوب ميدان، قال الأصمعيّ: دخلت على الخليل وهو قاعد على حصير صغير، فأومأ لي بالقعود فقُلتُ: أضيق عليك. قال: مَهْ؟! إنّ الدنيا بأسرها لا تسع مُتباغِضين، وإن شبراً في شبر يسع مُتحابّين، ولكن من آداب الجلوس ما قاله سُفيان الثّوريّ: ينبغي أن يكون بين الرَّجُلَين في الصف قدر ثُلثَي ذِراع، أي في غير الصلاة[6]، وقال ﷺ:

(1) صحيح مسلِم: 160/11. وفي صحيح البخاريّ، الحديث: 5798 "لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ".

(2) الجامع لأحكام القرآن، الجزء 17، سورة المجادلة، الآية: 11.

(3) رواه أحمد، والطبرانيّ.

(4) سُورة المُجادلة، الآية: 11.

(5) رواه أحمد في مسنده، والبخاري في الأدب، والحاكم في المستدرك، والبيهقي في شعب الإيمان. يُنظر: الجامع الصغير، المجلد الثالث، حرف الخاء. حديث رقم 4029.

(6) فيض القدير، الجزء الخامس. ص403، حرف الميم، الحديث رقم: 7929، ويُنظر كشف =

"مَنْ أحبّ أن يتمثل له الرجال قياماً، فليتبَوأ مَقعَدَه من النار"[1]. أي أن يأمرهم بذلك ويلزمهم إياه على طريق الكبر والنخوة، ومعنى يتمثّل: يقوم وينتصب بين يديه. وقد ألّف الإمام النوويّ في ذلك تأليفا مختصرا نافعاً، ذكَرَ فيه الأحاديث الواردة في ذلك والآثار، وحاصل ما ذكره أنّ القيام لأهل الفضل ونحوهم كالأصل مندوب إليه، ومُرغوب فيه؛ إذا كان على سبيل التوقير والاحترام، لا على سبيل الافتخار والاعتظام، وذكر فيه بيتين لِبَعضِهم، وهُما:

قِيامِي والعزيزِ إليكَ حَقّ ... وتَرْكُ الحقِ ما لا يَستقيمُ
فهَلْ أحدٌ لَهُ لُبٌّ وعَقْلٌ ... ومَعرِفَةٌ يراكَ ولا يَقُومُ

وقلتُ في ذلك مع زيادة:

قِيامِي على الأقدام حَقٌ وسَعيها ... للُقياكَ يا فردَ الزمانِ أكيدُ
فقد أمرَ المُختارُ أنصاره به ... لَسَعدَ الذي قد ماتَ وهو شهيدُ[2]

ويقولون في المجالس: "فلان أدلى بدلوه" إذا أدلى برأيه. قاله أبو منصور[3]

الخفاء، حرف الميم، الحديث رقم: 2217. خط الحديث عن أنس بن مالك، ورواه عنه الديلميّ بلا سند.

(1) يُنظر: كشف الخفاء، حرف الميم، الحديث رقم: 2350، والحديث رواه الإمام أحمد، والطيالسي في مسنديهما، والترمذيّ، وآخرون.

(2) كشف الخفاء، حرف الميم، الحديث رقم: 2350، ولم يَنسِب المُصنّف البيتين لقائلهما، واكتفى بقوله: "وقال بعضهم.

(3) أبو منصور الجبان الرازي، واسمه محمد بن علي، كنيته أشهر من اسمه، شيخ وقته في اللغة، وكتابه {الشامل في اللغة} كثر فيه الألفاظ اللغويّة، وقابل الشواهد، وهو كتاب كبير في ثلاثة عشر مجلدا، رتّبه على الحروف، كان يجالس علاء الدين ابن بويه، تعاصر مع ابن سينا، واجتمعا في مجلس العلاء. يُنظر: إنباه الرواة 176/4، وإرشاد الأريب 260/18، وبغية الوعاة 185/1 - قال تعالى: ﴿فأدلى دلوه﴾ [يوسف/19]، واستعير للتوصل إلى الشيء، قال أبو الأسود الدؤلي:

وليس الرزق عن طلب حثيث ... ولكن ألق دلوك في الدلاء

ويُنظر: البصائر، لأبي حيان التوحيديّ البغداديّ. ط الهند. د.ت. 606/2، والمحاسن والمساوئ، للبيهقيّ، ص286، وتفسير الراغب؛ ورقة 126.

في الشامل.

وقال يزيد بن الوليد بن عبد الملك:

إذا ما تَحَدَّثْتُ في مَجلِسٍ تناهى حَدِيثي إلى ما عَلِمْتُ
ولم أعد عِلمِي إلى غيره وكان إذا ما تناهى سَكَتُ[1]

---

(1) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، الجزء: 1، سورة البقرة، الآية: 32، وجاء في تواضع العلماء، وأدبهم في طلب العلم، والجدل فيه، أنَّ الشافعي كان يتجه في طلبه إلى الطريق المستقيم، فإذا اصطدم إخلاصه مع ما يألفه الناس من آراء، أعلن آراءه في جرأة وقوة، وقد بلغ من زهده في جاه العلم، وإخلاصه لطلب الحق، أنّه كان يقول: "وددتُ أنّ الناس تعلّموا هذا العلم، لم ينسب إلي شيء منه فأوجر عليه، ولا يحمدوني" وما كان يغضب في جدال، ولا يستطيل بحدّة لسان؛ لأنّه يبغي الحق في جدله، يقول: "ما ناظرت أحدا قط على الغلبة، ووددتُ إذا ناظرت أحدا أن يظهر الحق على يديه" وقال مالك بن أنس: "سمعتُ ابن هرمز يقول: ينبغي للعالم أن يورث جلساءه من بعده (لا أدري) حتى يكون أصلا في أيديهم، فإذا سئل أحدهم عما لا يدري، قال: لا أدري.
قلتُ: ومثله كثير من الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين. وإنّما يحمل على ترك الرياسة وعدم الإنصاف في العلم. قال ابن عبد البر: من بركة العلم وآدابه الإنصاف فيه، ومن لم ينصف لم يفهم، ولم يتفهم. روى يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت ابن وهب يقول: سمعت مالك بن أنس يقول: ما في زماننا شيء أقل من الإنصاف.
وقلتُ: هذا في زمنهم، فكيف في زماننا اليوم، الذي عمّ فيه الفساد وكثر فيه الطغام! وطلب فيه العلم للرياسة، لا للدراية، بل للظهور في الدنيا، وغلبة الأقران بالمراء والجدال الذي يقسي القلب ويورث الضغن، وذلك مِمّا يحمل على عدم التقوى، وترك الخوف من الله تعالى." يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، الجزء الأول، سورة البقرة، الآية: 3، ومن جميل ما رواه السديّ في فضائل الصاحبة رضوان الله تعالى عنهم، إقرارهم بخطئهم، قال: 'خرج عمر بن الخطاب، فإذا هو بضوء نار، ومعه عبد الله بن مسعود، فاتبع الضوء حتى دخل دارا، فإذا بسراج في بيت: فدخل وذلك في جوف الليل، فإذا شيخ جالس وبين يديه شراب وقينة تغنيه، فلم يشعر حتى هجم عليه عمر، فقال عمر: ما رأيت كالليلة منظرا أقبح من شيخ ينتظر أجله، فرفع رأسه إليه، فقال: بلى يا أمير المؤمنين، ما صنعت أنت أقبح، تجسّست، وقد نهى عن التجسس، ودخلت بغير أذن، فقال عمر: صدقت، ثم خرج عاضاً على ثوبه يبكي، وقال: ثكلت عمر أمه إن لم يغفر له ربه، نجد هذا كان يستخفي به من أهله فيقول: الآن رآني عمر فيتتايع فيه (تتايع بتاءين وبعدهما ألف وبعد الألف ياء: إشاعة الأخبار الفاحشة)، وهجر الشيخ مجلس عمر حينا، فبينا عمر بعد ذلك جالس إذ قد جاء شبه المستخفي، حتى جلس في أخريات الناس، فرآه عمر، فقال علي بهذا الشيخ، فأتى، فقيل له: أجب. فقام، وهو يرى
=

وفي هَيبةِ المجالس ومكانَتِها عند أهل البسط من العلوم، قال الفرغانيّ: كان يخشى مجلسَ الجُنَيدِ أهلُ البَسْط من العلوم، وكان يخشاه ابن كيسان النحويّ، وقال الفرغانيّ: "وكان ابن كيسان رجلاً جَلِيلاً، فقال يوماً: ما تقول يا أبا القاسم في قول الله تعالى: "سنقرئك فلا تنسى"؟ فأجابه مُسرِعاً، كأنّه تقدّم له السؤال قبل ذلك بأوقات: "لا تنسى العمل به". فقالَ ابن كيسان: لا يفضض الله فاك، مثلك من يصدر عن رأيه. وقوله "فلا": للنفي، لا للنهي."[1].

وفي حقوق المجالس، وهيبَتِها، ذكر الشَّعبِيّ ما وقع له من زلّات في مجلس عبد الملك بن مروان، قالَ: "دخلتُ على عبد الملك بن مروان، فصادفتُه في سِرار مع بعض من يقرب منه، فوقفتُ ساعة لا يرفع إليّ طَرفه، فقلتُ: يا أميرَ المؤمنين، عامرٌ الشَّعبِيّ. فقال: لم نأذن لك حتى عرفنا اسمك. فقلتُ: نقدةٌ، والله، من أمير المؤمنين. فلمّا فرغ مِمّا كان فيه، وأقبل على الناس، رأيتُ في المجلس رجلاً ذا رُواءٍ وهيئة لم أعرفه، فقلتُ: مَن هذا يا أمير المؤمنين؟ قال: الخلفاء تَسألُ ولا تُسأل، هذا الأخطل الشاعر. قلتُ في نفسي: هذه أخرى.

قال: وخُضنا في الحديث، فمرَّ له شيءٌ لم أعرفْه، فقلتُ: أكتبنيه يا أمير المؤمنين. فقال: الخلفاء تَستكتِب، ولا تُستَكتب. فقلتُ: هذه ثالثة. وذهبتُ لأقوم، فأشار إليّ بالقعود، فقعدتُ حتى خَفَّ من كان عنده، ثُم دَعا بالطعام، فقُدِّمَتْ إليه المـــائدة، فرأيتُ عليهـــا صفحةً فيها مُخّ، وكذا كانت عادته أن يُقدَّم إليه قبل كلّ شيء، فقـــلتُ: هذا يا أمير المؤمنين كما قال الله جل وعزّ: ﴿ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ

=

أنّ عمر سيسوؤه بما رأى منه، فقال عمر: أدن مني، فما زال يدنيه حتى أجلسه بجنبه، فقال: أدن مني أذنك، فالتقم أذنه، فقال: أما والذي بعث محمداً بالحق رسولاً ما أخبرت أحداً من الناس بما رأيت منك، ولا ابن مسعود، فإنه كان معي، فقال يا أمير المؤمنين، أدنُ مني أذنك، فالتقم أذنه، فقال: ولا أنا، والذي بعث محمدا بالحق رسولاً، ما عدت إليه حتى جلست مجلسي هذا، فرفع عمر صوته يكبر، فما يدري الناس من أي شيء يكبر" (كنز العمال، المجلد الثالث، أدب الأمر بالمعروف، الحديث رقم: 8485).

(1) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، الجزء: 20، سورة الأعلى، الآيات: 6 – 8.

رَّاسِيَـٰتٍ ﴾[1]، فقالَ: يا شَعبِيُ، مازَحْتَ من لم يُمازِحْك. فقلتُ: هذه، والله، رابعة. فلمّ فرغ من الطعام وقعد في مجلسه واندفعنا في الحديث وذهبتُ لأتكلّم، فما ابتدأت بشيء من الحديث إلّا استلبه مِنِي، فحدَّثَ الناس به، ورُبّما زادَ على ما عندي، ولا أنشدتُه شعراً إلّا فعلَ مثل ذلك. فغمّني ذلك وانكسر بالي له. فما زِلنا على ذلك بقية نهارنا. فلمّا كان آخر وقتنا، التفتَ إليّ، فقال: يا شَعبي، قد والله تبيّنتُ الكَراهة في وجهك لِما فعلت، وتدري أيُّ شيءٍ حَمَلني على ذلك؟ قلتُ: لا يا أمير المؤمنين. قال: لِئَلا تقول: لَئِنْ فازوا بالمُلك أولاً، لَقَدْ فُزنا نحنُ بالعِلْم، فأردتُ أن أعرِّفك أنّا فُزنا، وشارَكْناك فيما أنتَ فيه. ثم أمرَ لي بمال، فقمتُ من عنده، وقَدْ زَلَلتُ أربَعَ زَلّات[2].

ومِن مَشهُور ما تناقلوه في الأمثال، وتَصُحُّ مُناسبَتُه لِآداب المجلس، قولهم: "في بيته يؤتى الحكم"[3]. إذ يعكس هذا المثلُ صورة من صور الأعراف التي كانت

---

(1) سورة سبأ، الآية: 13.

(2) مجالس العلماء، ص159.

(3) وجاء في كشف الخفاء: "العلم يسعى إليه" قال ابن الغرس هو من قول مالك، وقال في المقاصد هو معنى قول الإمام مالك 'العلم أولى أن يوقر ويؤتى'، قاله للمهدي العباسيّ حين استدعى به لولديه ليسمعا منه. ويروى بلفظ "العلم يزار ولا يزور، ويؤتى ولا يأتي"، وأنه قال [لعله "قاله"] لهارون الرشيد. وفي لفظ أنّه قال له: "أدركت أهل العلم يؤتون، ولا يأتون، ومنكم خرج العلم، وأنتم أولى الناس بإعظامه، ومن إعظامكم له أن لا تدعوا حملته إلى أبوابكم'. وقال له أيضا حين التمس منه خلوة للقراءة: "إن العلم إذا منع من العامة لأجل الخاصة لم تنتفع به الخاصة". ذكر ذلك كله القاضي عياض في كتابه المدارك في ترجمة الإمام مالك.
ونُقِل عن البخاريّ أنه قال: العلم يؤتى ولا يأتي. وفي رواية: العلم يُصغَى إليه. وفي أمثال العرب: في بيته يؤتى الحكم.(انظر كشف الخفاء: حرف العين المهملة، حديث رقم1759).
وقال الميداني في مجمع الأمثال عن هذا في هذا المثل: "هذا مِمّا زعمت العرب عن ألسُنِ البهائم، قَالوا: إن الأرنب التقطتْ ثمرةً، فاختلسها الثعلب فأكلها، فانطلقا يختصمان إلى الضب، فَقَالت الأرنبة: يا أبا الحِسْل، فَقَال: سميعاً دَعَوْتِ، قَالت: أتيناك لنختصم إليك. قَال: عادِلاً حَكَّمْتُما. قَالت: فاخرج إلينا، قَال: في بيته يُؤتى الحكم. قَالت: إني وجدت ثمرة، قَال: حُلْوَة فكُلِيها، قَالت: فاخْتَلَسَها الثعلب. قَال: لنفسه بغَى الخَيْرَ. قَالت: فَلَطَمْتُه. قَال: بحقِّكِ
=

سائِدة آنذاك في ثقافة التحاور.

الجانب الموضوعيّ (Objectivity):

المَوضُوعيّة: الالتزام بحدود المنهج الذي يسلكه الباحث بعيداً عن أيّة مؤثِّرات وهي - في المُناظَرَة - عِبارة عن الأساليب المُتاحة في العرض، والبيان، والتحليل، والتعليل، والتوجيه، والنقد، والقدح... ووسيلتُها إلى ذلِك كُلّه هو (الدليل)، ويُقسم على قِسمَين: (**أحدهما**): عَقليّ، (**والآخر**): نَقليّ، و(عِلمِيّة) المُناظرة و(موضوعيتها) بمعنىً، وخير ما يَتَمَثَّلُ بِه مقصدهُما في المُناظرة حديث رسول الله ﷺ الذي نقله البخاريّ، ومُسلِم، وآخرون، أنَّ رجُلاً أتاه، وقد أنكر ولده، فقال: يَا رَسُولَ اللهِ، إنّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلاماً أَسْوَدَ، وَإِنّي أَنْكَرْتُهُ، فَقَالَ لَهُ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم: "هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: فَأَنّى هُوَ؟ قَالَ: لَعَلّهُ، يَا رَسُولَ اللهِ يَكُونُ نَزَعَهُ عِرْقٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النّبِيّ صلى الله عليه وسلم: "وَهَذَا

=

أخَذْتِ. قَالت: فَلَطَمَنِي. قَال: حُرٌّ انتصر. قَالت: فاقْضِ بيننا. قَال: قد قَضَيْتُ، فذهبت أقواله كلها أمثالاً. قلتُ: ومما يشبه هذا ما حُكي أنّ خالد بن الوليد لمّا توجّه من الحجاز إلى أطراف العراقَ، دخل عليه عبد المسيح بن عمرو بن نُفَيلَة، فقَال له خالد: أين أقصى أثرِكَ؟ قَال: ظَهْرُ أبي، قَال: من أين خرجت، قَال: من بطن أمي. قَال عَلَامَ أنت؟ قَال: على الأرض. قَال: فيمَ أنت؟ قَال: في ثيابي. قَال: فمن أينَ أقبَلْتَ؟ قَال: من خَلْفي. قَال: أين تريد؟ قَال: أمامي. قَال: ابنُ كمْ أنت؟ قَال: ابن رَجُلٍ واحد. قَال: أتعقل؟ قَال: نعم وأقيّد. قَال: أحَرْبٌ أنت أم سَلْمٍ؟ قَال: سَلْم. قَال: فما بال هذه الحصون؟ قَال: بنيناها لسفيه حتى يجيء حليم فينهاه. ومثل هذا أن عَدِيَّ بن أرْطَاةَ أتى إياسَ بن مُعاوية قاضيَ البصرة في مجلس حكمه، وعَدِيٌّ أمير البصرة، وكان أعرابيَّ الطبع، فقَال لإياس: ياهناه، أين أنت؟ قَال: بينك وبين الحائط. قَال: فاسْمَع مني. قَال: للاستماع جَلَسْتُ. قَال: إني تزوجْتُ امرأة. قَال: بالرِّفَاء والبَنين. قَال: وشَرَطْتُ لأهلها أن لا أخرجها من بينهم. قَال: أوْفِ لهم بالشرط. قَال: فأنا أريد الخروج. قَال: في حفْظِ الله. قَال: فاقضِ بيننا. قَال: قد فعلْتُ. قَال: فَعَلى مَنْ حكمت؟ قَال: على ابن أخي عمك. قال بشهادة مَنْ؟ قَال: بشهادة ابن أختِ خالتك. (يُنظر: مجمع الأمثال، المثل رقم 2742).

لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزَعَهُ عِرْقٌ لَهُ[1].

قال القُرطُبي، بعد أن عرض لهذا الحديث في أثناء شرحه إحدى الآيات: "وهذا حقيقة الجدال، والنهاية في تبيين الاستدلال من رسول الله صلى الله عليه وسلم"[2].

وتعكس المُحاورة التي جرت بين عبد الله بن إدريس ويحيى بن آدم جانباً من هذه الموضوعيّة، قال أبو سعيد الأشج: "كان عبد الله بن إدريس الوديّ يذهب إلى تحريم النبيذ من بين أهل الكوفة، فقال ذات يوم: وددت أنّي وجدتُ فقيها يحاجُّنِي ألزمه الحُجَّة في تحريمه. فحضره يحيى بن آدم، فناظَرَه في ذلك، وكان يحيى يذهب إلى تحليله، فقال له ابن إدريس: نترك الحديث، فإنّك تُعارض بأحاديث التحليل، ولكن هلمَّ النظَر، ألست تقول: إنّما يَحرُم السُّكر؟ قال: كذاك أقول. قال: يَحرُم القَدَحُ الذي منه يسكر الإنسان؟ قال: نعم. قال: فما تقول في رجل شرب تسعة أقداح من نبيذ، فلم يسكر؟ قال: هذا حلال. قال: فإن شرب عاشراً فسكر؟ قال هذا حرام، ولو لم يتقدّم العاشرَ تِسعةُ أقداح قبله ما سكر منه. قال: قال: فما تقول أنت في رجل له أربع نسوة، أيتزوج أخرى؟ قال: لا. قال: وما تقدّم حلال؟ قالَ: نعم. قال: فلولا الأربع، لم تحرم الخامسة. فقال: خدعتني. فقال له يحيى: قال رسول الله ﷺ: "الحَرْبُ خُدعَة"[3]

---

(1) صحيح مسلم بشرح النووي - باب اللعان - واللفظ لحرملة، والسائِل: ضمضم بن قتادة. أورق: بزنة أحمر: الذي في لونه سواد ليس بحالك. ويُنظر: سبل السلام - شرح بلوغ المرام للصنعانيّ، باب اللعان. وروى الحديث الترمذي وابن ماجة والنسائي وأبو داود وأحمد.

(2) الجامع لأحكام القرآن، سورة آل عمران، الآية: 66.

(3) صحيح البخاري: 227/10. وقال رسول الله ﷺ: "ما أسكر كثيره، فقليله حرام". رواه أبو داود وابن ماجة وأحمد. قال النسائي: وفي هذا الحديث دليل على تحريم السكر قليله وكثيره، وليس كما يقول المخادعون بتحريمهم دون ما تقدمها، إذ لا خلاف بين أهل العلم، أنّ السكر بِكُلِّيَتِهِ لا يحدث عن الشربة الأخيرة فقط دون ما تقدمها. وانظر نصب الراية للزيلعي، كتاب الأشربة. وقد حُرِمَت الخمر في السنة الرابعة من الهجرة في أثناء غزوة بني النضير. انظر: محمد ﷺ، لمحمد رضا، الإصلاح الاجتماعي.. وقال الطبريّ: يُقال لهم: أخبرونا عن الشربة التي يعقبها السكر، أهي التي أسكرت صاحبها دون ما تقدمها من الشراب، أم =

وفي إطار المعنى المُتقدِّم، يُمكِنُ تلخيص السِّمات العامة التي انمازَت بها المُناظرة (مَوضُوعِيّاً)، قبل نشأة المذهب الكوفيّ، وبعدَه، في الآتي:

● **الاستدلال بالقرآن والقِراءات:** لم تتغيّر أدلة الاحتجاج كثيراً في القرون الثلاثة الأولى، فالقُرآن هو الأصل الأول فيها، وسنّ القوانين، وخِدمَة النحاة واضحة في كتب إعرابه، وكتب معانيه، فكان من الطبيعيّ أن ينمو النحو في رحابه، ويعيش.

ومِن طريف ما أورَدَهُ المُحَدِّثُون، أنّ ابن عطيّة قال: "ورأيت في بعض التواريخ أنّ إبراهيم بن المهدي - وكان من المائِلين على علي بن أبي طالب رضي الله عنه - قال يوماً بحضرة المأمون، وعنده جماعة: كنتُ أرى علي بن أبي طالب في النوم، فكنتُ أقول له من أنت؟ فكان يقول: علي بن أبي طالب. فكنتُ أجيء معه إلى قنطرة، فيذهب فيتقدّمني في عبورها، فكنت أقول: إنّما تدَّعي هذا الأمر بامرأة، ونحن أحق به منك. فما رأيتُ له في الجواب بلاغة، كما يُذكر عنه. قال المأمون: وبماذا جاوبك؟ قال: فكان يقول لي سلاماً. قال الراوي: فكأن إبراهيم بن المهدي لا يحفظ الآية، أو ذهبت عنه في ذلك الوقت، فنبّه المأمونَ على الآية من حَضَرَه، وقال: هو والله يا عم علي بن أبي طالب، وقد جاوبك بأبلغ جواب، فخزي إبراهيم واستحيا. وكانت رُؤيا لا محالة صحيحة"[1].

لقد انمازت القرون الثلاثة الأولى بكثرة القُرّاء، وهؤلاء في الغالب نُحاة سليقيون بِعلمِهم وتَحصِيلِهِم، لم يَتسرَّب الفَسادُ في مَلَكاتِهم، فمِنهُم نصر بن

أسكرت باجتماعها مع ما تقدَّم، وأخذت كل شربة بحظها من الإسكار؟! فإن قالوا: إنّما أحدث له السكر الشربة الآخرة التي وجد خبل العقل عقبها، قيل لهم: وهل هذه التي أحدثت له ذلك إلا كبعض ما تقدّم من الشربات قبلها في أنّها لو انفردت دون ما قبلها كانت غير مُسكِرَة وحدها، وأنّها إنّما أسكرت باجتماعها، واجتماع عملها، فحدث عن جميعها السكر. يُنظر: عون المعبود، شرح سنن أبي داوود. للآباديّ، كتاب الأشربة، باب ما جاء في السكر. الحديث رقم: 3685.

(1) تفسير القرطبي، 71/13.

عاصم، ويحيى بن يعمر، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ الذي أخذ القراءة عنهما، ونافع، وابن عامر، والأعرج، والأعمش، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ثُمَّ الأخفش، والخليل، ويونس، والرؤاسيّ، والكسائيّ، والفرّاء، ومَن تبِعَهُم. ولكنّ شهرة أعلام القرن الأول طَغَت من حيث القِراءَة، إذ إنّ عهدها أقربُ إلى عهد نزول القرآن، والذي يعنينا مِن هذا المَبحَث ذِكْر الصفات المُشتركة التي انماز بها المَنهَجُ مِن نشأة النحو إلى نِهاية المئة الثالثة للهجرة.

واعتمدَ النُّحاةُ على القراءات في الاستدلال النحويّ وإثبات القواعد الكليّة، فقد حفلت مُصنَّفات التفسير، وكتب العربيّة، بالكثير من المسائل والشواهد، لكنّ بعضَها ظلّ في دائرة الخلاف، فقد أجاز الكوفيون مثلاً العطف على المُضمَر المخفوض مع القبح استدلالاً بقراءة حمزة (والأرحامِ) في قراءته ﴿تَسَاءَلُونَ به والأرحامِ﴾ قال الزجاجيّ: "واعلم أنّ الأسماء كلَّها يعطف عليها إلَّا المُضمَر المخفوض، فإن العطف عليه غير جائز إلَّا بإعادة الخافض، كقولك: مررت بك وبزيد، ودخلت إليه وإلى عمرو. ولو قلت: مررت به وزيد، كانَ غير جائز عند البصريين البتة، إلّا في ضرورة الشِّعر. وقد قبّحَه الكوفيون وأجازوه مع قبحه. قرأ حمزة: ﴿ وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ بالخفض عطفاً على المُضمر المخفوض. والقرّاء غيره قرءُوا بالنصب، عَطفاً على الله عزَّ وجلَّ."[1]

(1) من مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان، مجالس العلماء، ص245، في موضوع عطف الأسماء على المضمر المخفوض، والآية المذكورة الأولى من سورة النساء، واختُلِف في تساءلون، جاء في اللسان: "مَنْ نَصب أَراد: واتقوا الأَرحامَ أَن تقطعوها، ومَنْ خَفَض أَراد: تَساءَلون به وبالأَرْحام، وهو قولك: نَشَدْتُكَ بالله وبالرَّحِمِ.[رحم]. وتوفر القرطبي على ما ورد في هذه الآية من قراءات وأحكام، فقال: وقرأ أهل المدينة "تسّاءلون" بإدغام التاء في السين. وأهل الكوفة بحذف التاء؛ لاجتماع تاءين، وتخفيف السين؛ لأن المعنى يعرف، وهو كقوله: ﴿ولا تعاونوا على الإثم﴾ [المائدة: 2] و"تنزل" وشبهه. وقرأ إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمزة "الأرحام" بالخفض. وقد تكلم النحويون في ذلك. فأمّا البصريون، فقال رؤساؤهم: هو لحن، لا تحل القراءة به. وأمّا الكوفيون؛ فقالوا: هو قبيح. ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علة قبحه. وقال سيبويه: لم يعطف على المُضمر المخفوض؛ لأنّه بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه. وقال جماعة:
=

وقال الزجاجيّ: "حدّثني بعض إخواننا، قال: حدّثني أبو جعفر محمد بن رستم، قال: "حدّثني أبو حاتم السجستانيّ، قال: كان جُزئي على يعقوب[1] ومنزلتي

هو معطوف على المكني؛ فإنهم كانوا يتساءلون بها، يقول الرجل: سألتك بالله والرحم؛ هكذا فسره الحسن والنخعي ومجاهد، وهو الصحيح في المسألة، على ما يأتي. وضعفه أقوام منهم الزجاج، وقالوا: يقبح عطف الاسم الظاهر على المضمر في الخفض إلا بإظهار الخافض؛ كقوله ﴿فخسفنا به وبداره الأرض﴾ {القصص: 81 } ويقبح "مررت به وزيد". قال الزجاج عن المازنيّ: لأنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان. يحل كل واحد منهما محل صاحبه، فكما لا يجوز "مررت بزيدوك" كذلك لا يجوز 'مررت بك وزيد". وأمّا سيبويه؛ فهي عنده قبيحة، ولا تجوز إلّا في الشعر، كما قال:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

عطف "الأيام" على الكاف في "بك" بغير الباء للضرورة. وكذلك قول الآخر:

نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب مهوى نفانف

عطف "الكعب" على الضمير في "بينها" ضرورة. وقال أبو علي: ذلك ضعيف في القياس. وفي كتاب التذكرة المهديّة عن الفارسي أنّ أبا العباس المبرد قال: لو صليت خلف إمام يقرأ "ما أنتم بمصرخي" [إبراهيم: 22] و"اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" لأخذت نعلي ومضيت. قال الزجّاج: قراءة حمزة مع ضعفها وقبحها في العربية خطأ عظيم في أصول أمر الدين؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تحلفوا بآبائكم) فإذا لم يجُزْ الحلف بغير الله، فكيف يجوز بالرحم؟! ورأيت إسماعيل بن إسحاق يذهب إلى أنّ الحلف بغير الله أمر عظيم، وأنّه خاص لله تعالى. قال النحاس: وقول بعضهم "والأرحام" قسم خطأ من المعنى والإعراب؛ لأنّ الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، يدل على النصب. وروى شعبة عن عون بن أبي جحيفة عن المنذر بن جرير عن أبيه قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم، حتى جاء قوم من مضر حفاة عراة، فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم، يتغير لما رأى من فاقتهم؛ ثم صلى الظهر، وخطب بالناس، فقال: (يا أيها الناس اتقوا ربكم، إلى: والأرحام)؛ ثم قال: (تصدق رجل بديناره. تصدق رجل بدرهمه. تصدق رجل بصاع تمره...) وذكر الحديث. فمعنى هذا على النصب؛ لأنّه حضهم على صلة أرحامهم. وأيضا فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم (من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت). فهذا يردّ قول من قال: المعنى أسألك بالله وبالرحم. وقد قال أبو إسحاق: معنى "تساءلون به" يعني تطلبون حقوقكم به. ولا معنى للخفض أيضا مع هذا. {تفسير القرطبيّ، الجزء الخامس، سورة النساء، الآية: 1}.

(1) يعقوب بن يزيد بن عبد الله بن إسحاق الحضرميّ، وكان من القرّاء، توفي سنة 205، بغية

عنده فيمن يقرأ أن أجلس إلى جنب من يقرأ عليه، فإذا فرغ أخذت من الموضع الذي يتركه فأقرأ عليه، فجئت ذات يوم ورجل يقرأ عليه من سورة البقرة حتى انتهى إلى قوله: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ ﴾[1] فابتدأت من هذا المكان حتى انتهيت إلى قوله: ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[2]، فَحصَبَني، [3] وقال لي: أحسِنْ أحسِنْ. فأعدتُ الحرف من غير إدغام فيه، وقد كنت قرأت عليه بالإدغام مِراراً كثيرة، فقلتُ له: هذا لا يجوز الإدغام فيه... وحدَّثني غير واحد عن أبي عمرو أنّه كان يُدغِم، فقلت له: أَتَّهِمُ الرواة فإنَّهم لم يضبطوا عنه. فقال: وحدَّثني، فأكثر منه، فقلتُ: هذا لا يجوز؛ لأنّ بينهما واواً، وكيف يدغم الحرف في الحرف وبينهما حرف آخر؟! فقالَ: اقرأ. فقرأت، وكان الأخفش النحويّ يجلس خلف أُسْطُوانة يعقوب، فصِرتُ إلى الأخفش فسلَّمتُ عليه، فقال لي: يا رأس البغل، لَعَنَكَ اللهُ، تأبى إلَّا أن تعلّم ما يعلّم المشايخ، والله لا قرأ يعقوب بعدها إلَّا كما قُلت. قال أبو حاتم: فما قرأ بعدها إلَّا كما قُلت[4].

واستدلّوا بآي القُرآن الكريم في الموضوعات الصرفيّة، قال أبو يعلى بن زُرعة: حدّثنا أبو عثمان المازنيّ، قالَ: حدثنا الأصمعيّ، قال: قلتُ للكسائي: "طَيْفٌ مِن الشيطان"[5]، ما هو مِنَ الفعل؟ قال: فَيْعِل، ولكنّه حذف كما قِيل: مَيّت، ومَيْت، وهيّن، وهَيْن.

الوعاة: 418.

(1) سورة البقرة، الآية: 247.

(2) سورة البقرة، الآية: 249.

(3) حَصَبَه: رجمه بالحصباء. من باب حصَبَ يحصِبُه حصْباً. وفي حديث ابن عمر: أنّه رأى رَجلين يَتَحدّثان، والإمامُ يَخْطُب، فَحَصَبَهما، أي رَجَمَهُما بالحَصْباءِ لِيُسَكّتَهُما.

(4) إدغام الحرف في مثله من كلمتين، مجالس العلماء، ص51، أمّا (اصطوانة) بالصاد؛ فقد وردت كذلك في المصدر.

(5) في القرآن، قِراءة حفص: ﴿ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾، سورة الأعراف، الآية: 201. وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والكسائيّ، ويعقوب.

قال أبو عثمان: وكان عند الكسائيّ أنه طيِّف، فحذف، فقال طَيْف.

قال أبو عثمان: وهذا اعتلال نحويّ، ولكنّ الاشتقاق يردّه. قال الأصمعيّ: فقلتُ له: أخطأت. فقالَ: ما يُدريك؟ فقلتُ: يُقال: طاف يطيف طَيْفاً، إذا ألَمَّ، مثل باع يبيعُ بَيْعاً. ثم أنشدتُه، فقلتُ: أنشدني ابن أبي طرفة الهذليّ:

مــا لِذُبــيَّة مــنذ الــيوم لــم أرَهُ وسـط النـدى فلـم يُلمِـمْ ولـم يَطِـفِ

قال أبو عثمان: ففي هذا القول هو فَعْل، مثل بَيْع[1].

وسألَ المازنيُّ مَنْ حضر مَجلِسَ الواثق: ما تقولون في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾[2]: لِمَ لَمْ يقلْ: (بَغيّة)، وهي صفة لمؤنث؟ فأجابوا بجوابات غير مُرضِيَة. فقال لي [الواثق]: هات.

قلتُ: "لو كان (بَغِيّ) على تقدير (فعيل) بمعنى (فاعِلة) لَلَحِقتها الهاء، مِثْل كريمة، وظريفة، وإنّما تحذف الهاء إذا كانت في معنى مفعولة في نحو امرأة قتيل، وكفٌّ خضيب، و(بغيّ) ها هنا ليس بفعيل، إنّما هو(فعول)، لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث نحو: امرأة شَكُور، وبِئر شَطُون، إذا كانت بعيدة الرشاء، وتقدير (بغيّ): بَغَويّ، قُلِبَت الواو ياءً، ثُمَّ أُدغِمَت الواو في الياء، فصارت ياءً ثقيلة، نحو سَيِّد، ومَيِّت، فاستَحسَن الجواب[3].. وقال الطَّبريّ: ولم يقُلْ [تعالى]: بغِيّة؛ لأنّ ذلك مِمّا يُوصَف به النساء دون الرجال، فجرى مُجرى امرأة حائض وطالق، وقد كان بعضُهُم يشبه ذلك بقولهم: مِلحَفة جديد، وامرأة قتيل[4]. وقال القُرطبيّ: وكل ما صرفته عن جهته بَخَسْتَه من إعرابه؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾، لم يقل بَغِيَة؛ لأنه صرفها عن باغية؟![5]

---

(1) مجالس العلماء، ص55.

(2) سورة مريم، الآية: 28.

(3) طبقات النحويين واللغويين، ص95.

(4) البيان عن تأويل آي القرآن للإمام الطبري، ج16، سورة الكهف، القول في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ ﴾

(5) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، ج20، سورة الفجر، الآية: 4، وكذا: ج15 منه سورة يس، الآية:
=

واستدلّ ابن جنّي بالقراءات، فعدّها جميعاً حُجّة، بِلا قَيد أو شرط، وقد ألّف كتابه (المُحتسِب) لذلك، فجمع فيه مِن شواذ قراءاته ووَجَّهَهَا، واستشهد لها.

● وأمّا **الحديثُ الشَّريف**؛ فقد احتجّ المناظرون به في مُناظراتِهم، على أنّ موقفهم منه كان معروفاً، إذ مع إجماعهم على أنّ النبي ﷺ هو أفصح العرب قاطبة، وأنّ الحديث لا يتقدّمه شيء في باب الاحتجاج، إذا ثبت لهم أنّه لفظ النبي نفسه، انقسموا فيما يروى منه على فريقين: (**أحدهما**): غلَّب على ظَنِّه أنّه لفظُه - عليه الصلاة والسلام - فأجاز الاحتجاج به، (**والآخر**): غلَّب على ظَنِّه أنّه مروي بالمعنى، لا باللفظ، وإذاً؛ لا يُجيز الاحتجاج به.

قال شوقي ضيف: "إنّ الواضعين الأولين لِعلم النحو، المُستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل ابن أحمد، وسيبويه، من أئمة البصريين. والكسائيّ، والفرّاء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، مِن أئمة الكوفيين، لم يحتجّوا بالحديث، وتَبِعَهُم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين"[1]. على أنّ ما ذكره قد يضعُفُ إزاء ما أفاده الإمام السُّهيليّ حين قال: "لا نعلمُ أحداً من علماء العربيّة خالف في هذه المسألة، إلّا ما أبداه الشيخ أبو حيّان [الأندلسيّ(745هـ)] في شرح التسهيل، وأبو الحسن الضائع (680هـ) في شرح الجُمَل، وتابعهما على ذلك السيوطيّ(911هـ)"[2].

● وأمّا **كلامُ العرب - شعره ونثره** - وهو القسم الثالث من أدلة الاحتجاج؛ فحاله في المُناظرة مِن حالِه في الدرس المكتوب، فالبصريون قِياسِيُون

78، قال: أسقط الهاء؛ لأنّها مصروفة عن باغية. وقاس على هذه الآية: "قال من يُحي العظام وهي رميم" أي بالية. رم العظم فهو رميم ورمام. وإنّما قال: رميم. ولم يقل: رميمة؛ لأنّها معدولة عن فاعلة، وما كان معدولاً عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن إعرابه، كقول: "وما كانت أمك بغيا"=م.ن.

(1) المدارس، ص19.

(2) يُنظر: في أصول النحو، ص49. ولِمن أراد المزيد؛ فعليه بكتاب الدكتورة خديجة الحديثي (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث) منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقيّة، 1981.

مُتشَدِّدُون لا يحتجُّون إلَّا بكلام من وثقوا بفصاحته من القبائل العربيّة، فقد احتجّوا بكلام القبائل الضاربة في وسط الجزيرة، كأسد، وقيس، وتميم، وهذيل، وقبِلوا الاحتجاج بأقوال الجاهليّة وفصحاء الإسلام حتى مُنتصف القرن الثاني الهجريّ، سواء أسكنوا الحضر، أم البادية.

وأمّا الشعراء، وهم على أربعة أصناف: إمّا جاهليين لم يدركوا الإسلام، أو مُخضرَمين أدركوا الجاهليّة والإسلام، أو إسلاميين لم يدركوا من الجاهليّة شيئاً، ومُحدَثين؛ أولهم بشار بن برد، فإنّ شِبْه الإجماع قد انعقد على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأُولَتين، واختلفوا في الطبقة الثالثة، وذهبَ عبد القادر البغداديّ في الخِزانة إلى جواز الاستشهاد بها(1)، وأمّا الطبقة الرابِعة؛ فلا يُستَشهد بكلامِها في العلوم، واللغة، والنحو، والصرف خاصة، وكان آخر من يُحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع إبراهيم بن هرمة الذي ختم الأصمعيّ به الشعر(2)، وهنا يحضر قول أبي عمرو بن العلاء: لا أقول قالت العرب إلّا ما سمعت من عالية السافِلة وسافِلة العالية(3).

---

(1) خزانة الأدب: 20/1.

(2) الاقتراح للسيوطي، ص22. وينظر تصنيف أبي نصر الفارابي في الاحتجاج، والذي أورده الأفغاني بكتابه ص21. أمّا ابن هرمة؛ فستأتي ترجمته لاحقاً إن شاء الله.

(3) أي ما بين نجد وجبال الحجاز، حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس. يُنظر: في أصول النحو، ص24، ومن طريف ما يروى عن الأعراب في ذم النحاة، واعتزازهم بسليقتهم، ما ورد في مجلس أبي مسلم صاحب الدولة مع معاذ بن مسلم.

قال الزجاجيّ: عن محمد بن أنس، قال: دخل أبو مسلم عبد الرحمن صاحب الدولة، قبل أن يرتفع حاله، إلى معاذ بن مسلم الهراء النحوي، فسمع معاذاً يناظر رجلاً في النحو، فقال لمعاذ: كيف تقول من ﴿ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ مريم: 83 يا فاعل افعل، وصِلها بيا فاعل [افعلْ] من إذا ﴿ ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ﴾ التكوير: 8، فأجابه الرجل، فسمع كلاماً لم يعرفْه، فقام من عندهم، وأنشأ يقول:

قد كان أخذُهُم في النحو يعجبني — حتى تعاطَوا كلام الزّنج والرُّوم
لما سَمِعتُ كلاماً لست أعرفُه — كأنّه زجلُ الغِربان والبومِ
تركتُ نحوَهم والله يَعصمني — من التقحُّم في تلك الجرائم

=

وكان البصريون يفخَرون على الكوفيين بأنّهم يأخذون عن الأعراب، أهل الشِّيح، والقَيصُوم، وحَرشَة الضِّباب، وأكَلَة اليرابِيع، ويقولون للكوفيين: "أخذتُم عن أكَلَةِ الشواريز وباعة الكَوامِيخ"[1] إذ كان الكوفيون مُجاوِرِين لأهل السواد، فأخذوا من قُضاعة، وغسّان، وإياد، وهؤلاء مُجاورون لأهلِ الشام، وأكثرُهُم نصارى، يَقْرَؤون بِصلاتهم بغير العربيّة، ومِن تَغلب المجاورة لليونانيين، ومِن بَكْر المُجاوِرَة للنبط والفرس، ومن عبد القيس الذين جاوروا سكان البَحرين الذين خالطوا الهِندَ والفُرسَ، ومِن أهلِ اليَمن المُجاورين للهِند والحَبَشة، ومن القَطيف والطائِف الذين خالطوا تُجّار الأمم المُقيمين عندهم[2].

وحكى الأصمعيّ عن عيسى بن عمر، والكسائيّ، أنَّ الحَسَن بِن قحطبة[3] قد جمع بينهما أول ما دخل بغداد. قال الكسائيّ: "فسألتُه عن "همَّك ما أهمَّك". قال: فذهب يقول: "يجوز كذا، ويجوز كذا. قال: فقلتُ له: عافاك الله، وإنّما أريد كلامَ

=

يُنظر: مجالس العلماء، ص145. وطبقات الزبيديّ، ص136.

وأورد ابن سلام الجمحي: كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصحّ منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهَت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مُدوَّن ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل. فحفظوا ذلك وذهب عليهم منه كثير. يُنظر: طبقات فحول الشعراء، بشرح محمود محمد شاكر، طبعة دار المعارف. ص22.

(1) أخبار النحويين البصريين، ص90. الأقتراح، ص100، ويأتي كلام ابن جني في باب (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) مُناسِباً لهذا العرض، إذ قال: علة ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتفاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يراد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه...الخصائص: 5/2.

(2) يُنظر: في أصول النحو، ص22.

(3) ابن شبيب الطائيّ، قائد المنصور، توفي سنة181هـ، وكان عمره 84 سنة.

العرب، ولم تجئ بكلام العرب. قال الأصمعيّ: تقول همّني: أذابَني. وأهمني: أقلقني، فكيف شئت، فقُلْ. وأنشد:

وانْهَمَّ هامُومُ السَّدِيفِ الوارِي [عن جَرَزٍ منه وجَوْزٍ عارِي][1]

قال أبو العبّاس: وليس يخطئ أحدٌ في هذه المسألة[2].

لقد عرف العربُ الشِّعرَ قبل أن يعرفوا القرآن، فردّوا لِذلِك كثيراً مِمّا أشكِلَ عليهم مِن نُصوصِه إليه، وقد أُثِرَ عن ابن عبّاس أنّه قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشِّعر، فإنّ الشعرَ ديوان العرب"[3].

وخُلاصَة القول؛ إنّ كلام العرب، شعره ونثره، يقع في القسم الثالث من الاحتجاج، ومن ينعم النظر في مُعجمات اللُغويين، وكُتبِ التفسير، يجد كمّاً كبيراً من الأدلة الشعريّة والنثريّة، لكِنّ الأدلة النثريّة أقلّ، بل يكاد النُّحاة في مُناظراتِهم ومُدوّناتهم يقتصرون على الشعر في الاحتجاج، ويستوي الأمر في جميع ذلك، قبل نشأة المذاهب، وبعدها.

● سعة المنهج النحويّ من حيث السماع، والقياس، والتعليل، والتوجيه، فقد ذكر الأصمعيّ براعة أبي عمرو في التأويل والتوجيه، قال: "سألت أبا عمرو عن

---

(1) البيت للعجاج، يُنظر: ديوانه، ص25، وهو في وصف جمل سمين فَضَخَه الحِمْلُ، وجَرَزُ الإنسان: صدرُه، وقيل: وسَطُه. وعن ابن الأعرابي الجَرَزُ: لحم ظهر الجمل، أراد أنّ القتل كالسُّم الجُرازِ، والسيف الجُراز. يُنظر: اللسان، [جرز]، وورد أيضاً في [همم]، [وري].

(2) مجالس العلماء، ص114.

(3) يُنظر: مجالس ثعلب317/1. وفي اللسان {شعر}: فإذا أُلْبِسَ عليكم شَيْءٌ من القرآن فالْتَمِسُوهُ في الشعر، فإنه عَرَبِيٌّ. وعن ابن عباس أيضاً، أنّه قال: إذا تعاجمَ شيءٌ من القرآن، فانظروا في الشعر، فإن الشعر عربي. ثم دعا أعرابياً، فقال: ما الحَرَجُ؟ قال: الضيق. قال: صدقت. جامع البيان، ج17: تأويل:﴿ وَجَـٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ﴾. إنّ الحديث في هذا الميدان واسع جداً، فقد حرص النحاة بالفعل على ردّ أكثر مسائلهم وقراءاتهم إلى الشعر، إذ لم يكن هناك شيءٌ يجيدونه أكثر منه. يُنظر القول في تأويل ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ الأنعام: 137وتصحيح القراءة بما جاء في الشعر. القرطبي، الجزء 7، سورة الأنعام، الآية: 137.

ألف مسألة، فأجابني بألف حُجّة[1].

ولقد يتسع منهج المُناظرة في الميادين المذكورة أكثر بعد نشأة المذهب الكوفيّ؛ إذ تأثّر بالآراء الفلسفيّة والعَقَديّة الوافِدة. ولَسوفَ آتي على ذكر ذلِك بشيءٍ من التفصيل مع أقوال المُتقدِّمين وآرائِهم الوارِدَة في هذا الموضوع، في المَباحِث القادِمَة، إن شاء الله.

• اِتّصف مَنهجُ المُناظرة عموماً بالقُدرة على احتواء الجُزئيات الكثيرة، حتى بعد انفصال المباحث وتطوّرها نحو الاقتصار والتَّخصُّص، فقد آثر بعضُ الأعلام أن يجعلوا مُناظراتِهم ومُجالساتِهم أشتاتاً مُتصلة من النحو واللغة والأدب والأخبار، ويطال هذا الاهتمام التأليف والتصنيف أيضاً، فالمُبرّد في كامِلِهِ، وثعلب في مَجالِسِهِ، وكثير من أصحاب الأمالي، لم يقتصروا على ذكر لون واحد من الفُنون، بل توافروا على ذكر النحو، والصرف، وأخبار الملوك، وأعلام الشعر والأدب والفلسفة، وسائر الفنون الأخرى.. وتبعهم في هذا النهج الكثير من العلماء في العصور اللاحقة، كابن الأنباري في كتابه (نزهة الألبا في طبقات العلما) والسيوطيّ في كتابه (المُزهِر في علوم اللغة) والقالي في كتابه (الأمالي)، وغيرهم مِمّن حفلت مُصنّفاتُهم بالعلوم المُختلِفة، حتى لَيَصعُب تصور انفصال بعضها مِن بعض مع بقاء التخصّص الذي عُرِف به كل واحدٍ مِنهم، إذ لا يُتَخيَّل أن يكون النحو مُنفصلاً مِنَ الفقه أو الصرف أو التفسير، وقد يأتي الخبر الذي رواه أبو حاتم عن انكار محمد بن أبي مسلم، عامل الخراج في الكوفة، على بعض النحويين البصريين اقتصارهم على نوع معين من المعرفة شاهداً مُناسباً في هذا الباب، إذ قال لهم بعد

(1) مرآة الجنان: 325/1. ولعلّه تحريف مِن: سُئِل عن مئة مسألة، فأجاب بألف حُجّة. إذ إنّ المقابلة بين السؤال والجواب تستدعي ذلك على سبيل التعجب والمبالغة؛ لأنّ الألف في السؤال بديهة لا يُقابِلها إلّا الألف في الجواب، فلا فائدة في الخبر، والله أعلم. ويذكر أن أبا مسحل عبد الوهاب بن حريش، كان يروي عن علي بن المبارك الأحمر أربعين ألف بيت شاهد في النحو. يُنظر: بُغية الوعاة، للسيوطيّ، ص282. و318 و334. ويُروى أيضاً أن أبا بكر الأنباري (ت328 هـ) كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن الكريم. طبقات الحنابلة، ص334.

أن لم يتمكَّنوا من جوابه؛ لاقتصار كل منهم على فنٍّ معين: "أنظر إليهم، قد أفنى كل واحدٍ مِنهُم ستين سنة في فنٍّ واحد من العلم، حتى لو سُئل عن غيره لساوى فيه الجُهّال، لكن عالمنا بالكوفة لو سئل عن هذا كله أصاب"(1).

وأمّا طرائِقُهُم في الاحتجاج؛ فهي، وإن كانت مُتفاوتة بين الفريقين، قد تطوَّرت كثيراً، وهذا يعود إلى تراكم خبراتهم واطلاعهم على ما تركه شيوخُهُم، وإلى ما تأثَّروا به مِن ثقافات الأمم القريبة، والبعيدة، فضلاً عن فِطنَتِهم، ومُسارعَتِهم إلى استثمار ما وفَدَ إليهم مِن تلك الأُمَم.

(1) يُنظر: المصون في الأدب، لأبي هلال العسكريّ، ص132، وكأن في الخبر المذكور إشارة إلى شمولية المنهج الكوفيّ، وامتيازه بالتعددية المعرفية، وذلِك لتساهل أهله في قبول المعارف من مختلف المصادر. وقوله: عالِمنا: أراد الكسائيّ. ولا يعني ذلك افتقار المذهب البصري لهذه الشمولية، لكن السمة العامة التي ميّزت نهجم المتشدِّد، قوض عندهم ما تميز به الكوفيون في الجانب المذكور.

ثالثاً: منهج المُناظرة قبل نشأة المذهب الكوفيّ

• لم تتميّز مَعالِم المُناظَرة في هذه الحقبة بالوضوح التام، وقد سَبقَت الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق، لكنَّ نتائج الفكر النحويّ تُشير أيضاً إلى تميُّز هذه المرحلة بعددٍ لا بأس به من الاستنباطات والقياسات، وهذا العدد على تواضعه أخذ شهرته مِن كثرة الترديد حينما أرادَ المتأخرون تأصيل النحو بذكر بداياته الأولى، فقد ذكروا أنّ أبا عمرو لم يمنعه اشتغاله بالرواية التدرُّبَ في موضوع القياس، إذ يُروى أنّ أسلوبه فيه يشبه أسلوب ابن أبي إسحاق[1]، وذكر ابن جِنّي روايات مماثة في هذا الباب، فقال: سمعت رَجُلاً من اليمن يقول: فلان لَغوبٌ، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلتُ له: أتقول جاءته كتابي؟! قال: نعم أليس بصحيفة؟ أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا، وتدرّبوا، وقاسوا، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً، يُعلِّل هذا الموضع بهذه العِلّة، ويحتجّ لتأنيث المُذكَّر بِما ذكره، فلا يهتاجواهم(كذا)[2] لِمثلِه، ولا يَسلُكوا فيه طَريقَتَه[3].

وحكى أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد قراءة عُمَارة: "ولا الليلُ سابقٌ النهارَ"[4]، فقالَ: "سمعتُ عُمارة بن عقيل بن بِلال بن جرير، يقرأ: "ولا الليلُ سابقٌ النهارَ"، فقلتُ له ما تريد؟ قال: أردتُ سابقُ النهارِ، فقلتُ له: فَهلَّا قُلْتَه؟ فقال: لو

---

(1) يُنظر: إنباه الرواة: 108/2.

(2) هكذا في الخصائص، وعلّق محمد علي النجار أنّها وردت بلفظ "يهتاجهم"، وقال: لم يُعرف اهتاج بالتعدي. ينظر: الخصائص: 249/1. لكن هاج - هاجه من باب (باع) يتعدى ويلزم. واهتاج في مختار الصحاح مثل هيَّج. قال الرازي: هَاجَ الشيء: ثار، وبابه (باع) وهِيَاجاً أيضا بالكسر، وهَيَجَاناً بفتحتين، واهْتَاجَ وتَهَيَّجَ مثله. وهَاجَهُ غيّره، من باب (باع) لا غير. يتعدى ويلزم، وهَيَّجَهُ تَهْيِيجاً، وهَايَجَهُ بمعنى. يُنظر مختار الصحاح [هيج]. أما العبارة بين القوسين (يهتاجواهم) بالألف فلعلها تصحيف من (يهتاجُهُم).

(3) الخصائص: 249/1.

(4) سورة يس، الآية: 40.

قُلْتُه لكان أَوْزَنَ [أَي أقوى]."[1].

وقد تقدَّمت حكايات في هذا الجانب عن ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، ويونس، وغيرهم مِمّن أسهموا في إثراء مباحث النحو بأقيسَتِهم، واستِنبَاطَاتِهِم.

● سَبَقَت الإشارة إلى أنّ أكثر نُحاة القرون الثلاثة الأولى، هُم في الحقيقة مِنَ القُرّاء، ولاسيّما نُحاة القرن الأول، وذلك لِقُربِ عصرهم من عصر الرسول محمد ﷺ، لكِنّ تفوّقهم عموماً في مجال القِراءَة، لا يعني أَنَّهم كانوا جميعاً مِنَ النُّحاة المُمَّيَزين، فقد تقدّمت الشواهد على تواضع أبي عمرو في النحو[2]، ويبدو أنّ عنايتَهم بالقرآن وقراءاته قد صرفتهم عن العناية بالنحو في أول الأمر، حتى قيل: إنّهم جمعوا كتاباً مِمّا أملاه ابن أبي إسحاق على تلاميذه في الهمز والقراءات[3].

---

(1) الخصائص: 249/1، ويُنظر التمهيد من هذه الدراسة، والآية الأربعون من سورة يس، في الجامع لأحكام القرآن: "ولا الليل سابقَ النهار" أي غالب النهار. يُقال: سبق فلان فلانا أي غلبه. وذكر المبرد: سمعتُ عمارة يقرأ: "ولا الليل سابقُ النهارَ"، فقلت: ما هذا؟ قال: أردتُ سابقٌ النهارَ، فحذفت التنوين؛ لأنّه أخفّ. قال النحّاس: يجوز أن يكون "النهار" منصوبا بغير تنوين، ويكون التنوين حذف لالتقاء الساكنين. والرواية مذكورة في اللسان{عرق}. ومثَّل القرطبي لهذه المسألة في إعرابه لـ(زهرة الحياة) من قول الله ﷻ في سورة طه، الآية: 131 ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴿١٣١﴾ ﴾ قال: والأحسن أن ينتصب على الحال، ويحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من الحياة، كما قرئ: "ولا الليل سابقٌ النهارَ" بنصب النهار بسابق على تقدير حذف التنوين؛ لسكونه وسكون اللام، وتكون "الحياة" مخفوضة على البدل من "ما" في قوله: "إلى ما متعنا به" فيكون التقدير: ولا تمدّن عينيك إلى الحياة الدنيا زهرة أي في حال زهرتها. يُنظر كامل المسألة في الجزء 11 من تفسير القرطبيّ، سورة طه، الآيتان: 131 - 132.

(2) يُنظر: الشاهد في المبحث السابق:

إنَّ الحَوَادثَ بالمَدينَة قَدْ أَوْجَعْنَني وقَرَعْنَ مَرْوَتِيَهْ...

(3) ذهب الأستاذ مفتاح رجب الخلّاب في كتابه القياس النحويّ، ص42، إلى أنّ بعضهم حمَّلَ هذه الرواية أكثر مما تحتمل. فقلتُ: لا أجد مسوّغاً لارتياب الخلّاب وتشكيكه فيما نسب لأبي إسحاق، فموضوع الهمز مُهِمٌّ ليُفرَد في مُصنَّف مُستقل، فضلاً عن أنّ أبا إسحاق يقوى على الكتابة فيه، وربّما سُبِقَ إليه، ثم تبعه مَن تبعه بعد ذلك، إذ ألّف أبو علي محمد بن المستنير، المعروف بقطرب النحويّ، المتوفى سنة 206 كتاب الهمز، وألّف أبو زيد سعيد بن أوس الخزرجيّ المتوفى سنة215 كتاب الهمزة وتخفيفها، وألَف أبو سعيد عبد الملك بن =

• لم تنفصل مباحث النحو في هذه المرحلة عن مباحث الصرف انفصالاً يَبِينُ به استقلال أحدهما عن الآخر بشكل صريح، إذ كان النحو يُطلَق على كلٍّ مِن النحو والصرف، وكأنّهما فَنٌّ واحِد. قال الطَّنطاويّ: جمع سيبويه في كتابه ما تفرّق من أقوال في عِلمَي النحو والصرف، إذ كان النحو في ذلك الحين يُطلَق عليهما، واسمه يَعُمُّهما[1]. ولم ينفصلا حتى بعد نشأة المذهب الكوفيّ في القرن الثاني، ولكِنَّهما انفصلا في القرن الثالث، كَما يظهر لنا ذلك في كتاب التصريف للمازنيّ، ومُصنَّفات أخرى سآتي على ذكرها عند ذكر منهج المُناظَرة بعد نشأة المذهب الكوفيّ، وإذا كان صاحبُ الفهرست قد أشار إلى بعض ما جرى مِن مُحاورات بين أبي مِسحَل والأصمعيّ في فنِّ الصرف، فإنّ إشارته هذه لم ترقَ إلى الحدّ الذي يُفهمُ منها استقلال الصرف عن النحو بشكلٍ تام.

• أخَذَت المُناظَرات الأولى على عاتِقِها دفع اللحن ظاهِرَةً غير مألوفة، ومع أنّها كانت تبدو أكثر تطوّراً في المراحِل القريبة اللاحقة، ظلّت تنزع إلى السليقة والفِطرَة البعيدة عن الصِّناعَة والتَّكلّف، فقد خالف أبو عمرو مُعاصِرَه ابن أبي إسحق الذي بدأت بوادر القياس تنضج معه شيئاً فشيئاً[2]، وخالف ابن أبي إسحاق الفرزدق، وخطّأه في بعض شعرِه، كما خطّأه الحَسَن البصريّ، وعبد الله بن شبرمة، وخطَّؤوا الكُمَيت، وذا الرمّة، وأمثالَهم في بعض ما أنشدوا، إذ كان مقياسهم في ذلِك المأثور المَسمُوع، فعدّوهم لِذلِكَ مُوَلَّدين، فقد قال أبو عمرو: "لقد أحسَنَ هذا المُولَّد، حتى لَقَد هَمَمتُ أن آمُرَ صبياننا برواية شعره"[3] يعني الفرزدق.

قُرَيب الأصمعيّ المتوفى سنة216 كتاب الهمزة.. يُنظر: المُزهر: 398/2.

(1) يُنظر: نشأة النحو، ص80.

(2) يقول الدكتور إبراهيم أنيس في تحديد مفهوم القياس، وحصراً في تحديد دلالته الأولى: "الدلالة الأولى، هي التي نلحظها بوضوح لدى المُتقدِّمين من علماء العربية... أرادوا بالقياس وضع الأحكام العامة للغة، أو وضع القواعد لهذه اللغة... وهو القياس الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي، ثم تطوّر على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ..." يُنظر: كتابه من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1975، ص8، 17، 18.

(3) خزانة الأدب: 3/1.

إنّ القياس في مراحِلِه الأولى لا يعدو في مفهومه وضع الأحكام العامة لهذه اللغة، ولا يعدو الملاحظات التي أُثرت عن أبي عمرو، إذ سأله بعض الأعراب، ما يصنع فيما خالَفَتْه فيه العرب، وهُمْ حُجّة؟ فقالَ: أعمل على الأكثر، وأُسمِّي ما دون ذلك لُغات، وهو المعنى الذي أورده ابن جِنّي فيما بعد في كتابه "الخصائص"، إذ قال: "فأمّا أن تقلّ إحداهُما جِدّاً، وتكثُر الأخرى جِدّاً؛ فإنّك تأخذ بأوسعِهما رواية، وأقواهما قِياساً"[1].

ولا يعدو في العموم أيضاً اعتراض عيسى بن عمر على قول النابغة المُتقدِّم في غير هذه المُناسَبة:

فبِتُّ كأنّي ساورتني ضئيلة   من الرُّقشِ في أنيابِها السّمُ ناقعُ

إذ رأى أنّ حقّ (ناقع) النصب على الحال؛ لأنّ الحال يجيء بعد تمام الجُملة بالمبتدأ والخبر، ولمّا كان (ناقع) مرفوعاً، وهو صِفَة للسم؛ فوجَبَ أن ينتصب على الحال؛ لأنّ الجملة استوفت رُكنَي الإسناد، ولا يَصِحّ أن يُعرب صِفةً لِلسُّم؛ لأنّه مَعرِفة[2].

وأمّا القياس بمفهومه المُتطَوّر؛ فلِما زِيدَ عليه من أحكام المنطق الجديد، وإنّما أقول: (المنطق الجديد) احترازاً مِمّا يُشاع أنّه بِجُملتِه من المنطق المُستورَد، وليس كذلِك؛ لأنّ الشعوب لا تنسجِمُ إلّا مع تُراثِها وفنونِها، فإن دَعتهم الضرورة إلى شيءٍ ليس لهم، أخَذوا منه بقدر احتياجِهم.

---

(1) يُنظر: الخصائص، ج2، ص12 - 14.

(2) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين، ص35.

رابعاً: منهج المُناظرة بعد نشأة المذهب الكوفي

● تَمَيَّزَ مَنهجُ المُناظرة بعد نشأة المذهب الكوفيّ بالتطوّر قياساً بالمائة الأولى للهجرة، إذ استوت المباحث العلميّة هُنا في قوالب مُتنوِّعة مُختلفة مَيَّزت صانعيها بطرائقهم، وأساليبهم، فانطلقت من هذا الاختلاف مُناظرات حقيقيّة عملت على إثراء الدرس النحويّ، إذ إنَّ المُناظرة، فضلاً عن كونها تعكس طبيعة ما تبنّاه كل فريق ومقداره من النتاج الفكريّ، هي أشبه بِالمَحكَمة، يَبِينُ بها الأصلح مِن هذا النِّتاج..

● أمّاَ منهجُ النحو؛ فقد تميَّز بِتأثُرِهِ بالعلوم الفلسفيّة الوافِدة من الأمم المُجاورة في القرنين؛ الثاني، والثالث، والحقبة الزمنيّة اللاحِقة التي تزعَّمها أبو علي الفارسيّ، وابن جنّي في القرن الرابع، وكذا أعلام الفقه، إذ صار النُّحاة ينتزعون العِلَلَ مِن مُصنَّفاتِهم، فيجمعون بعضها إلى بعض بالرفق والمُلاطَفة، بل إنَّ علل أكثر النحويين، ولاسيّما المُتقِنين والحُذّاق، أقرب إلى عِلَلِ المُتكلّمين منها إلى عِلَلِ المُتفَقِّهين. وِمنَ المَذاهِبِ التي اشتهرت في هذه المرحلة، فاستندت إلى تحكيم العقل مع المُحافظة على الدين المذهبُ المُعتزِليّ، فالاعتزال منهج في البحث والتجربة والاستدلال العقليّ، والشَّك والقياس.. وقد كان للمُعتزِلة أثرٌ كبير في وضع القياس في اللغة، كما يظهر مِن قولِهم: إنّ اللغة اصطلاحيّة من وضع البشر، لا توقيفيّة، وكما يظهر في تَحرُّر الجاحظ (ت255هـ) وأمثاله من المُعتزِلة في تشقيقهم الكلام، واستعمالهم المُولَّد مِن الألفاظ، بل الأعجميّ، فلمّا ذَهَبَت دولةُ المُعتزلة غَلَبَت دولة المُحافِظين في اللغة، كما هو الشأن في كل علم[1]. فإذا ما عرفت ذلك كلّه؛ أدركْتَ الأثرَ البعيد الذي تركته الثقافات الفكريّة والعقَدِيّة والفلسفات في تطوِّر الدرس النحويّ والمُناظرة، كذلك تأثّر منهجُ النحو بمنهج المُحدِّثين من حيث العناية بالسند ورجاله، وتجريحهم وتعديلهم، وطرق تَحمُّل

(1) يُنظر: مدرسة القياس في اللغة، محاضرة للأستاذ عبد الله أمين.

اللُغة، فكانت لهم نصُوصُهُم اللغويّة، كما كان لأولئك نصُوصُهُم الحَديثيّة، ولهم طبقات الرواة كما لأولئك، ثم احتذوا المُتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليل، ثم حاكوا الفُقهاء أخيراً في وَضعِهِم لِلنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلّموا في الاجتهاد فيه، كما تكلّم الفُقهاء، وكان لهم طُرُزُهم في بناء القواعد على السماع، والقياس، والإجماع، كما بنى الفُقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس، والإجماع، وذلك أثرٌ واضحٌ من آثار العلوم الدينيّة في علوم اللغة.

والطريف أنّهم سجّلوا للنحو شيئاً مِن ردِّ الدِّين، فهذا الفرّاء يُناظر محمد بن الحَسَن الشيبانيّ؛ صاحب أبي حنيفة قائلاً: قَلَّ رجل أنعم النظر في باب من العلم فأراد غيره إلّا سهل عليه.. امتحنه مُحمّد: ما تقول في رجل صلّى فسها، فسجد سجدتين للسهو فسها فيهما؟ ففكّر الفرّاء ساعة ثم قال: لا شيء عليه. فقال له مُحمّد: ولِمَ؟ قال: لأنّ التصغير عندنا لا تصغير له، وإنّما السجدتان تمام الصلاة، فليس للتمام تمام. فقال محمد: ما ظننت آدمياً يلد مثلك!"[1]

وكان صالح بن إسحاق الجرميّ، يدلّ بمعرفته في العربيّة، فقال أبو جعفر: "سمعت الجرميّ يقول: أنا مُذ ثلاثون(كذا)[2] سنة، أُفتِي الناسَ في الفقه من كتاب سيبويه. فحُدِّث بهذا محمدُ بن يزيد، وكان المُحدِّث له ابن شُقَير[3]، على سبيل التعجُّب والإنكار. فقال المُبرِّد: أنا سَمِعتُ الجرميّ يقول هذا. وذلك أنّ أبا عمر كان صاحب حديث، فلمّا عَلِمَ كتابَ سيبويه، تفقَّه في الدين والحديث، إذ كان ذلك

---

(1) وفيات الأعيان 227/5، وكذا أوردها الزجاجي في مجالس العلماء، ص192.. ورُوِيَ أنّ المناظرة كانت في حضرة الرشيد، بين الكسائيّ ومحمد بن الحسن الشيبانيّ. يُنظر: وفيات الاعيان 457/2. وأمّا التي ذكرتُها منسوبة للفرّاء؛ فأشهر.

(2) يُقال: ما رأيته مُذْ عامِ الأوّلِ. وقال العوام: مُذْ عامٍ أَوَّلَ. وقال أَبو هلال: مُذ عاماً أَول. وقال الآخر: مُذ عامٌ أَوَّلُ، ومذ عامِ الأَوَّلِ. وقال نجاد: مُذْ عامٌ أَوّلُ. وقال غيره: لم أَره مُذ يومان، ولم أَره منذ يومين. يرفع بمذ، ويخفض بِمُنذ. اللسان: [مذذ]508/3.

(3) وكنيته أبو بكر، هو عبد الله بن محمد بن شقير النحويّ، خلط بين المذهبين، وله عدد من المُصنّفات في النحو.= الفهرست، الفن الثالث من المقالة الثانية، ص123.

يُتعلم مِنه بِالنَّظَر والتفتيش."[1]

ومِن مُناظراتِهم المَشهُورَة في المسائِل (الفقهيّة النحويّة) مُناظرة أبي يوسف صاحب أبي حنيفة مع علي بن حمزة بحضرة الرشيد، وهي مثال يتَّضِحُ فيه أثر النحو في مقاصد المُتشرّعة، قال أبو العبّاس أحمد بن يحيى: "حدَّثني سَلَمَة عن الفَرّاء، قال: كتَبَ الرشيدُ في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف؛ صاحب أبي حنيفة: أفتِنا، حاطك الله، في هذه الأبيات:

فَـإِنْ تَرْفُقِـي يَـا هِـنْدُ فَالـرِّفْقُ أَيْمَـنُ   وَإِنْ تَخْرِقِـي يَـا هِـنْدُ فَالْخَـرْقُ أَشْـأَمُ
فَأَنْـتِ طَـلَاقٌ وَالطَّـلَاقُ عَـزِيمَةٌ   ثَـلَاثٌ وَمَـنْ يَخْـرِقْ أَعَـقُّ وَأَظْلَـمُ
فَبِينِـي بِهـا إنْ كُـنتِ غَيْـرَ رَفِـيقَةٍ   ومـا لامـرِئٍ بَعْـدَ الـثَّلاث مُقـدَّمُ[2]

فقد أُنشِدَ البيت: "عزيمةٌ ثلاثٌ" و"عزيمةٌ ثلاثاً" بالنصب، فَبِكَمْ تُطلَّقُ بالرفع؟ وبِكَمْ تُطلَّقُ بالنصب؟ قال: قال أبو يوسف: هذه مسألة فقهيّة نحويّة، إن قلتُ فيها بِظنّي، لم آمَن الخطأَ، وإن قلتُ: لا أعلم. قِيلَ لِي: كيف تكون قاضي القضاة، وأنت لا تعرف مثل هذا؟! ثم ذكرت أنَّ أبا الحسن علي بن حمزة الكسائيّ معي في الشارع [أي يقطن معه في شارعٍ واحد] فقلتُ: لِيَكُنْ رسولُ أمير المؤمنين بحيث يُكرَم، وقلتُ للجارية: خُذي الشمعة بين يديّ، فدخلتُ إلى الكسائي وهو في

(1) يُنظر: مجالس العلماء، ص191. وطبقات النحويين واللغويين، ص77. وجاء في المبسوط للإمام السرخسي قوله: "وحُكيَ أنّ محمداً رحمه الله تعالى، قال للكسائي، وكان ابن خالته: لم لا تشتغل بالفقه مع هذا الخاطر؟ فقال من أحكم علماً فذلك يهديه إلى سائر العلوم. فقال محمد رحمه الله تعالى: إني ألقي عليك شيئاً من مسائل الفقه، فخرّج جوابه من النحو. فقال: هات. فقال: ما تقول فيمن سها في سجود السهو؟ ففكّر ساعة. فقال: لا سهو عليه. فقال: من أي باب من النحو خرّجت هذا الجواب؟ فقال: من باب أنّ المُصغَّر لا يُصغَّر. فتعجّب من فطنته.(المبسوط – كتاب الصلاة، باب سجود السهو).

(2) يُنظر: مُغني اللبيب، الشاهد: 73 =64/1. المُناظرة والأبيات مذكورة من طريق آخر في المبسوط، كتاب النكاح. باب ما تقع به الفُرقة مِمّا يشبه الطلاق. ونظيرها أيضاً:

فأنـت طـلاق والطـلاق ألـيّة   *تـرى كـل مـا فيها وحاشـاك فانيا

يُنظر: فيض القدير، للإمام المناويّ، الجزء الأول. حرف الهمزة. حديث رقم: 1110 (اطلبوا العلم ولو بالصين) وشرحه، لكنّي لم أجد نسبةً للشواهد المذكورة.

فراشه، فأقرأتُهُ الرُّقعة، فقالَ لي: خُذ الدواة واكتب: "أمّا من أنشد البيت بالرفع، فقال: عزيمةٌ ثلاثٌ؛ فإنّما طَلّقها واحدة، وأنبأَها أنّ الطلاق لا يكون إلّا بِثلاثة، ولا شيء عليه. وأمّا من أنشدَ "عزيمةٌ ثلاثاً"؛ فقد طلّقَها، وأبانَها؛ لأنّه كأنَّهُ قال: "أنتِ طالقٌ ثلاثاً" وأنفذت الجوابَ، فحُمِلَت إليَّ آخر الليل جوائزُ وصِلاتٌ، فوجَّهتُ بالجميع إلى الكسائيّ.

شَرحُ هذه الأبيات على الحقيقة:

في قوله: "فأنت طَلاقٌ" وجهان: **(أحدُهما)**: أن يكون مصدراً في موضع اسم الفاعل، كما زيدٌ عَدْلٌ، أي عادِل، وصَوْمٌ، أي صائم، وجَوْرٌ، أي جائِر، وماءٌ غورٌ، أي غائِرٌ. قال الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾[1] فيكون التقدير: أنتِ طَالِقٌ.

(والوجه الآخر): أن يكون حَذَفَ المُضاف، وأقامَ المُضافَ إليه مقامَه، كما يُقال: صلَّى المسجد أراد أهل المسجد، وبنو فلانٍ يطؤهم الطريق، وكقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾[2] فيكون التقديرُ على هذا "أنتِ ذاتُ طلاق" كما قالت الخنساء:

تَرتعُ ما غفَلتْ حتى إذا ادّكَرَتْ ... فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ[3]

تريد: فإنَّها ذات إقبالٍ، وذات إدبار. وقوله: "ثلاثاً" تُروَى بالنصب، والرفع،

---

(1) سورة الملك، الآية: 30.

(2) سورة يوسف، الآية: 82.

(3) ديوان الخنساء: 78، والخزانة: 207/1، وتكرّر الشاهد في شرح القرطبيّ أربع مرات، ج2، سورة البقرة، الآية: 177، وج7، سورة الأعراف، الآية: 58، وج9، سورة هود، الآية: 46 و47 وج 9، سورة يوسف، الآية: 11و12، وورد أيضاً في فيض القدير، ج4 الحديث رقم 5090، ومجمع الأمثال، الجزء الأول، الباب الأول فيما أوله همزة، الفصل: 95 - (إِنَّهُ لَهِترُ أَهْتَارٍ)، والجزء الثاني. الباب الرابع والعشرون منه، فيما أوله ميم. الفصل: 3769 - (مَقْتَلُ الرَّجُلِ بَيْنَ فَكَّيْه)، وكذا في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، المجلد الثاني، حرف الخاء، باب الخاء مع الدال {خد}. والمجلد الثاني، حرف الراء، باب الراء مع الهاء{رهط}. وفي لسان العرب أربع مرات أيضاً: {لعب} و{خدج} و{رهط} و{سوا}. ومعجم القواعد، باب الميم.

فمَنْ نصبَ، أرادَ "فأنتِ طالقٌ ثلاثاً"، هذه تطلق، لا محالة، ويكون قوله: والطلاقُ عزيمةٌ ابتداءً وخبراً، ويكون التقدير: والطلاقُ عزيمةٌ من أمري، لا بهزلٍ، ولا لَعِبٍ.

ويدلُّ على هذا التأويل، قوله في البيت الآخر:

فبيِني بها إن كنتِ غير رفيقةٍ

ومَنْ رَفَعَ، فَقَالَ: "والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ". الطلاقُ رفع بالابتداء، وعزيمةٌ خبره، وثلاث خبر ثان. وإن شِئتَ، جعلتَ الثلاث مُوضِحاً عن العزيمة ومُترجماً عنها [بدل]، فيكون المعنى: والطلاقُ الذي يكون عزيمة من المُطلِّق هو ثلاث. فيحتمل أن يكون قال: أنت طالِق، ولم يقصد الثلاث، فتكون واحدة، ويكون قوله: "والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ مُنقطِعاً عن الأوَّل. وجائز أن يكون أراد بقوله: أنتِ طالق الثلاثَ؛ لأنّ له أَن ينوي ما أراد من ذلك، ثم فسّره بقوله: "والطلاقُ ثلاثٌ"، فكأنَّه قال: والطلاقُ الذي جرى ذكره ثلاث. ويجوز نصب "عزيمة" إذا رفع الثلاث، فيقول: والطلاقُ عزيمةً ثلاثٌ، كأنّه قال: والطلاق ثلاثٌ عزيمةً، أي عَزْماً، فينصب على المصدر، أو على إضمار أعزِم ذلك عَزماً، وعزيمةً.

وأمّا قولُه: "ومنْ يَخرق أعَقُّ وأَظلمُ؛ فمِن كلام الشعر خاصةً، ولا يجوز في منثور الكلام؛ لأنّه حذف الفاء التي هي جواب الجزاء، وحذف المبتدأ أيضاً، وذلك أنّه جزم يخرق على الشرط بمَنْ، فأراد أن يأتي بالفاء في الجواب، أو بفعل مجزوم، وكان سبيله أن يقول: ومن يَخرق يندمْ. ومن يخرق فهو أعقُّ وأظلمُ. ولكنّه حذَفَ، فهذا الحذف جائز في الشعر. وأنشدَ سيبويه في مثل ذلك:

مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها والشرُّ بالشرِّ عِندَ اللهِ مِثلانِ[1]

أرادَ: فالله يشكرها، فأضمر الفاء كما ترى، فهو جائز[2].

وقالَ عُمَرُ بن شَبة[3] في إحد مَجالِسِهِ: سمعتُ

(1) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت.العيني: 433/4، والبيت من شواهد اللسان [بجل]، وتفسير القرطبيّ، ج2، سورة البقرة، الآية: 180.

(2) مجالس العلماء، ص259. والخزانة، 70/2. ومغني اللبيب، في باب (أل)، وشرح شواهد المغني للسيوطي، ص61.

(3) عمر بن شبة بن عبيدة بن ريطة البصريّ، أبو زيد مولى بني نمير، وإنّما سُمِيَ شبة؛ لأن أمه =

أبا عاصم[1] قالَ لِعَبدِ الله بن المُثنى الأنصاريّ[2] ، وأبو عمر الضرير[3] عندَه: يا أبا عبد الله، ما تقول في رجل حضره الموت، فقال: يُقسَم عني ألفُ درهم من دار سليمان بن ثوابَه إلى دار بني عُمير، أترى الدارَين داخلة في هذه الصدقة؟ قال: لا أراها يا أبا عاصم، إنّما قال: من إلى. فقال أبو عاصم: لكنّي أراهُما داخلتين؛ لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[4]. ألا إنّ المِرفَقَينِ داخلان في الذراعين. فقال أبو عمرو: االقولُ ما قلت، وهو نضير قوله: أعطِه مِن دِرهَم إلى عَشرة دَراهِم، والدِّرهم داخل فيه[5].

● انماز منهج العربيّة، بعد نشاة المذهب الكوفيّ، بانفصال النحو عن الصرف، إذ صار كلّ منهما يُعرَضُ على نحو مُستقل، فهذه مُناظرات أبي مِسحل مع الأصمعيّ عبد الملك بن قُرَيب (215هـ) في التصريف مُستقِلَّةٌ، وهذه مُصنّفات الصرف كثيرة يُحصيها لنا ابن النديم في كتابِه الفهرست، وأقدمها يعود إلى تباشير المئة الثالثة للهجرة، وهي:

1 - كتابُ حَدّ المقصور والممدود، وكتاب حَدّ فعل وأفعل، وكتاب حَدّ

=

كانت ترقصه وتقول:

يا بأبي وشبا* وعاش حتى دبا*

شيخاً كبيراً خبا*

ماتَ لِستٍ بقين من جمادى الآخرة، سنة اثنتين وستين ومائتين للهجرة بسامراء، وبلغ من السن تسعين سنة، وكان أبو زيد راوية للأخبار، عالماً بالآثار، أديباً فقيهاً صدوقاً. يُنظر: معجم الأدباء، 214/2.

(1) لعلّه أحمد بن عمرو الشيبانيّ، المتوفى سنة 287هـ.

(2) مِن رجال البخاري، لكنّ الذهبيّ أورده في الضعفاء، فقال: ضعيف، وهو صدوق... قال الهيثميّ: رجاله رجال الصحيح. ا.هـ. ويُنظر فيض القدير، ج4.حرف القاف. الحديث: 6167.

(3) أبو عمر الضرير محمد بن عثمان بن سعيد الأمويّ الكوفيّ، مُحدِّث وفقيه. حدَّث عن يونس وحمّاد وآخرين.

(4) سورة المائدة، الآية: 6.

(5) يُنظر: مجالس العلماء، ص138.

التصغير، للفرّاء (ت207هـ)[1]

2 - كتابُ القلب والإبدال، وكتاب فعل وأفعل، للأصمعيّ (ت215هـ)[2]

3 - كتابُ فعلت وأفعلت، لأبي زيد النصاريّ (ت215هـ)[3]

4 - كتابُ الأبنية، وكتاب الأبنية والتصريف، للجرميّ (ت225هـ)[4]

5 - كتابُ فعلت وافتعلت، لعبد الله بن محمد بن هارون الثوري (ت238هـ)[5]

6 - كتابُ القلب والإبدال، لابن السكيت (ت244هـ)[6]

7 - كتابُ التصريف، الذي تقدَّم ذِكْرُه للمازنيّ (ت249هـ)[7]

8 - كتابُ التصريف، للمُبرّد (ت285هـ)[8]

9 - كتابُ التصغير، لثعلب (ت291هـ)[9]

10 - كتابُ التصريف، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن رُستم الطبريّ (ت304هـ)[10]

أمّا مباحث الصرف في المُجالسات؛ فكثيرةٌ ايضاً، فهاك جُزءاً مِمّا وقع منها فيها:

انحدرَ الكسائيّ إلى البصرة، فسأل عن عيسى بن عُمَر الثقفيّ، فَقِيل: هو عليل. فاستأذن فدخل، فألقى تحته وسادة، وقال: أنت الكسائيّ؟ فقالَ له: نعم. فقال له: كيف تقرأ هذه الحروف: ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا ﴾[11] ماذا؟ قال: "يَرتَعْ ويَلعَبْ". فقال

---

(1) يُنظر: مجالس العلماء، ص100.

(2) يُنظر: مجالس العلماء، ص82.

(3) يُنظر: مجالس العلماء، ص81.

(4) يُنظر: مجالس العلماء، ص84.

(5) يُنظر: مجالس العلماء، ص86.

(6) يُنظر: مجالس العلماء، ص108.

(7) مجالس العلماء، ص85.

(8) مجالس العلماء، ص88.

(9) مجالس العلماء، ص111.

(10) يُنظر: مجالس العلماء، ص89.

(11) سورة يوسف، الآية: 12.

له عيسى بن عمر: لِمَ لَمْ تقرأها "يرتَعي ويَلعَب"، فتثبِت الياء، أو تُشَيرَ إليها؟ فقالَ الكسائيّ: إنّما هِيَ مِن رَتَعْتَ، لا مِن رَعَيْتَ. فقال له عيسى بن عمر: صدقت يا أبا الحسن[1].

وقال الزجاجيّ: "حدَّثني بعضُ إخواني، قال: حضرتُ أبا إسحاق يوم الجمعة بعد الصلاة، فدسَّ إليه أبو موسى الحامض[2] رجلاً غريباً بمسائل، مِنها: كيف تجمع هَبَيٌّ وهَبَيَّة[3] جمع التكسير؟ فقالَ أبو إسحاق: أقول هَبَايٌّ كما ترى، فأُدغِم، وأصل الياء الأولى عندي السكون قولاً، ولولا ذلك لأظهرتُها. فقالَ له الرجل: فَلِمَ لا تصرِفه إذا كان أصله عندك السكون كما تصرف حِماراً؟ فقالَ: لأنّ حماراً غير مُكسَّر، وإنّما هو واحد، فلذلك صرفته، ولم أصرف هَبَايُّ؛ لأنّه مُكَسَّر. قال: وما أنكرت من أن يكونوا أعلُّوا العين في هذا الباب، وصحَّحوا اللام، فشبّهوا الياء ها هنا التي هي لام الفعل بعين المُعتل، ثم أعَّلُوا العين، مثل راية وغاية؟ فقال له: هذا مذهب، وهو عندي جائز. ثم قال له أبو إسحاق: أراك تسأل سؤال فَهِمٍ، فكيف تصغير هَبَيّ؟ فقال: أنا مُستَفهِمٌ، والجواب مِنكَ أحسن. فقال أبو إسحاق: يُقال في تصغير هَبَيّ هُبَيِّيٌّ، فتصحّح الياء الثانية في الأصل، وتدغم فيها الياء الأولى، التي هي لام الفعل، وتأتي بياء التصغير ساكنة، فلا يلزم حذف شيءٍ. والهَبَيُّ، والهَبَيَّة: الصَّبيُّ والصَّبِيّة. ثم قال له الرجل: كيف تبني من قضيت مثل جَحْمَرِش[4]، وهو العجوز؟ قال أبو إسحاق: أمّا على مذهب المازنيّ؛ فيُقال فيه: قَضْيَيٌّ؛ لأنّ اللام الأولى بمنزلة غير المُعتل؛ لسكون ما قبلها، فأشبهت ياء ظَبْي، فكأن ليس في الكلام إلّا ياءان، فصحَّحتُ الأولى من الأُخرَيين، وأعلَلْتُ الآخرة. هذا مذهبُ أبي عُثمان. والأخفش يقول فيها: قَضْيَا. قالَ: أحذف الآخرة، وأقلب الوسطى ألفاً؛ لانفتاح ما

(1) مجالس العلماء، ص201.

(2) سليمان بن محمد، لقب بالحامض لِشَراستِه. لازم ثعلباً زهاء أربعين حولاً، ثم خلفه بعد موته. شديد العصبية للكوفيين، مع أنّه يعدُّ من الجامعين بين النزعتين. توفي ببغداد سنة 305 هـ. يُنظر: الطنطاوي، نشأة النحو، ص175.

(3) الهَبَيّ: الصَّبيّ الصغير، والأنثى هَبَيَّة. جمع تكسير، اللسان: [هبا]350/15.

(4) هناك تفصيلات شائقة عن هذا الموضوع في كتاب الإنصاف: 226/1.

قبلها. فقالَ له الرجلُ: فكيف تقول منها من قرأت؟ فقال أبو إسحاق: يُقال قَرآء، مثل قَرقَاع، وأصله قرأئيٌ، وزنه قَرْعَيع، فاجتمعت ثلاث همزات، فقلبت الوسطى منهن ياءً؛ لاجتماع الهمزات، ثم قلبتها ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها. فقال له: فما وزن كينونة عندك؟ فقال: فيعلولة، وأصلها كَيْوَنُونَة، ثم قلبت الواو ياءً لسبق الياء لها ساكنة، وأُدغِمت الأولى في الثانية فصار كيّنونة، ثُمّ خففت، فقيل: كَيْنونة، كما قيل في ميّت، وهيّن، وطيّب: ميْت، وهيْن، وطيْب. قال: ما الدليل على هذه الدعوى، والفرّاء يَزعُم أنّها فعلولة؟ قال: الدليل على ذلك ثبات الياء؛ لأنّه كان أصلاً لزمه الاعتلال، لأنّه لا محالة من الكون، فكان يجب أن يُقال: كونونة، إن كان أصلها فَعْلولة، بإسكان العين. وإن كان أصلها فَعَلولة، بتحريك العين؛ فواجب أن يُقال: كانونة. فقال له الرجل: فما تقول في امرأة سُمِّيَت أرْؤُس، ثم خفّفت الهمزة، كيف تصغرها؟ فقالَ: أُرَيْس، ولا أزيد الهاء. فقال له: ولِمَ، وقد صار على ثلاثة أحرف، ألست تقول في تصغير هِنْدٍ: هُنَيدة، وعَيْن: عُيَيْنة؟ فقال الزجّاج: هذا مُخالف لذلك؛ فإنّي، ولو خفّفت الهمزة، فإنّها مُقدَّرة في الأصل، والتخفيف بعد التحقيق. قال: فلِمَ لا تلحقه بتصغير سَماء إذا قُلت سُميَّة؟ أليس الأصل مُقدَّراً؟ فقالَ: هذا لا يشبه تصغير سماء؛ لأنّ التخفيف في أرؤس عارِض، والتحقيق فيه جائز، وأنتَ في تحقير سماء، تكره الجمع بين ثلاث ياءات، وأنت لا تكره التحقيق في أرؤس، فلو حقّقته، صار على أربعة أحرف، وسماءٌ، الحذف لها لازم، فصار على ثلاثة أحرف، فلحقتها الهاءُ في التصغير. قال: ونظير الكُيْنونة في الوزن القَيْدُودة، وهِيَ الطُّول، والهَيْعوعة، وهي مصدر هاع الرجل، إذا جَبُن، هَيعوعةً، والطَّيرُورَة مِن الطَّيَران. كلّ هذا أصله عند البصريين فيعلولة، ثُمّ لحقَتْه ما ذكرتُ لك.. قال أبو إسحاق بعقب هذا المجلس: سألني مُحمّد بن يزيد يوماً، فقالَ: كيف تقول في تصغير أمويّ؟ فقلتُ له: أقول: أُمَيّيّ. فقالَ: لم طَرَحتَ ياء التصغير مِن أمويّ وأثبتها في هذا؟ فقلتُ: تلك لِغيرِهِ، تِلكَ لِلجِنس، وهذا له في نفسه، فلا يُطرح ما كان في نَفسِهِ حَمْلاً على ما كان للجِنس. فقال: أجدت أبا إسحاق[1].

---

(1) مجالس العلماء، 236 - 240.

وروى الزجّاجيّ أنَّ أبا العبّاس محمد بن يزيد المُبرّد، قال: إنّ علياً بن عبد الغفّار الضرير، جمع بينه، وبين أحمد بن يحيى ثعلب يوماً في أحد المجالس، فسألهما: خبّراني عن سماء، ما أصل ألفها؟ قال المُبرّد: قلتُ: أصلها "سماوٌ". قال: وما دَلِيلُكَ؟ قلتُ: سماوة، وسماوات. قال: فأنشدني في هذا بيتاً، فأنشدتُه:

واهتم سيار مع القوم لم يَدعْ تعرُّضَ آفاق السَّماوِ له ثغرا[1]

قال عليٌّ بن عبد الغفّار الضرير: فخَبّراني عن ضُحَى، ما وزنُها؟ فقالَ أحمد بن يحيى: على مثال بُشرى. فقلتُ: بُشرَى، وضُحَى: فُعَل، على مثال هُدى[2].

وفي وزن توراة، أنَّه قال: فخبّراني عن توراة، ما وزنُها؟ قالَ: ما تقول يا محمد؟ قلتُ: ليس في كلام العرب تفعَلة إلَّا قليل، نحو تتفلة [أنثى الثعلب]. قالَ: فما هي عندك؟ قلتُ: فوعلة، وأصله وَوْرية، ثم قُلِبت الياء ألفاً؛ لِتَحَرُّكِها، وانفتاح ما قبلها، فصارت ووراة، ثُمّ قُلِبَت الواو الأولى تاءً، كما قالوا: تُراث، وأصلُها وُراث، وتُخمة، وأصلُها وُخَمة. والتوراة مأخوذة من وري الزناد، وتقديرها أنّها توري الحكمة، أي تُضيء[3].

وسألَ أبو عُثمان المازنيّ الرياشيّ: الله ما أنكرَت أن يكون الإله، فخفف، فَقِيلَ: الِلاه، ثُمَّ أُدغِمَت اللام الأولى في اللام الساكنة، كما أجَزْتَ في الناس أن يكون تخفيف الأناس، ثم أدغمت. قُلْتُ له: مِن قِبَل أنَّ الناسَ على معنى الأناس. وكذلك كل شيء خُفِّفَت مِنه الهمزة، فهو على معناه مُخَفّفاً. وأنت إذا قلت اللَاه، فليسَ بِعَلَمٍ لله جل وعزّ. فَلَو كان الله هي الإله مُخَفَّفاً، لَبَقِيَ على معناه، فلمّا جاء الله على غير معنى الإله، عِلمنا أنّ هذا ليس مُخَفَّفاً[4].

وقال أبو العبّاس مُحمّد بن زيد: سمعتُ أحمد بن يحيى يقول: في أول ما التقينا عند الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر، ذكرَ سيبويه أنّ قولك أُخْت في وزن

(1) البيت لذي الرمة، في ديوانه، ص181.

(2) مجالس العلماء، ص96.

(3) مجالس العلماء، ص95.

(4) مجالس العلماء، ص56.

قُفْل، فأنكرت ذلك، فلم يزل يتردَّد فيه، حتى وقَفْتُه على ما قاله سيبويه: إنَّ وزن أُخْت فَعَلَة، ثم حُذِفَت فصارَت على حرفين، ثم أُلحِقَت بالتاء الزائدة بباب قُفْل، وأنَّ الإلحاق إنّما يقع بالزيادة، لتبلغ بها وزن الأصول[1].

وسمِعْتُه يقول: ألف ضُحى للتأنيث، كألف بُشرى؛ لأنّ ضُحى مُؤنَّثة[2].

وسأل المازنيّ الأخفشَ عن تصغير سماء، فقال الأخفش: سُميَّة. فقال المازنيّ: أليس هي محذوفة من سُمَيِّيَة؟ فقال: بلى. قالَ: قُلْتُ: فَلِمَ لا تحذف الهاء؛ لأنّك تنوي الياء التي حذفتها؟ فقالَ: ليس هذا مثل لَقَضْوَ الرَّجُلُ. قال: فسألتُه الفَصْلَ، فَلم يَكُن عِندَه شيءٌ، فسألتُ أبا عُمر الجرميّ فشغَّب عَلَيّ[3].

ومِن طريف تمرينات الكوفيين في الصرف، اختلافهم في (أمسِ). قالَ ثعلب: أمْسِ مبنيّة على الكسر، وُضِعَت مَوضِعاً واحداً. وقال الكسائيّ: إنّما كُسِرَت أمْسِ؛ مِن أجل أنّكَ تقول: أمسِ بخير. والفرّاء يقول: كُسِرَت؛ لأنّ السِّين يُتناولُ بِالكَسْر[4].

وقال محمد بن يزيد: إنّما كُسِرت؛ لأنّك تقوله لليوم الذي يلي يومك، فإذا مضى، صار قولك أمسِ لليوم الذي يلي يومك، فإذا مضى صار قولك أمس أمسِ

(1) مجالس العلماء، ص98.

(2) ضُحى، تذكر وتؤنث. فمن ذكر الضحى مُذكَّراً فَلِقوله ﷺ: "إنّه ضَحَّى بكَبْشَيْن مَوْجُوءَيْن"، وقال الطِّرِمَّاحُ:

واسْتَطْرَبَتْ ظُعْنُهُم لما احْزَألَّ بهم   آلُ الضُّحى ناشِطاً من داعِباتِ دَدِ

(لسان العرب: [طرب]) ومن ذكر الضحى مؤنثة؛ فَلِقول ذي الرمة: لَدُنْ غَدْوةً حتى إذا امْتَدَّتِ الضُّحَى... (اللسان: [شحح])، قال الجوهريّ: "الضُّحى مقصورة تؤنث وتذكر، فمن أنّث، ذهبَ إلى أنها جمع ضَحْوَةٍ، ومن ذَكَّر، ذهب إلى أنّه اسمٌ على فُعَلٍ مثل صُرَدٍ، ونُغَرٍ، وهو ظَرْف غير مُتَمَكِّن، مثلُ سَحَر، تقول: لقَيتُه ضُحىً، وضُحَى، إذا أَرَدْتَ به ضُحى يَوْمِكَ لم تُنَوِّنْه؛ قال ابن بري: ضُحىً مصروفٌ على كلِّ حالٍ. (اللسان: [ضحا]). ويُنظر نص المجلس عند الزجاجي: ص98.

(3) مجالس العلماء، ص46.

(4) في اللسان: قال الفرّاء: السين إنّما كُسِرَت؛ لأنّ السين من طبعها الكسر. وقال الكسائيّ: أصلها الفعل، أُخِذَ من قولك: أَمْسِ بخير، ثم سُمِيَ به، وقال أبو الهيثم: السين لا يلفظ بها إلّا من كسر الفم ما بين الثنية إلى الضرس، وكُسِرَت؛ لأن مخرجها مكسور في قول الفراء؛ وأنشد: "وقفيةٍ بين الثَّنِيَّة والضِّرْس"، يُنظر: نص المجلس كاملاً في مجالس العلماء، ص99.

اليوم، فضارع الحروف - يعني مَنْ وما شابهها - أي أنّها لا تقوم بأنفسها حتى تضيفها.

فكذلك أمسِ، احتاجت حينئذ إلى أن تكون إلى اليوم، فاحتاجت حينئذ إلى البناء، وعُدلت، وكُسِرَت لالتقاء الساكنين[1].

● ومِن مَظاهِر النُّضج في هذه المرحلة اتساعُ رُقعَة التوجيه، والتعليل، والقياس، فقد مَرّ بِنا قول ابن جنّي في جواز تعدّد الوجوه على المسألة الواحِدة، وأشار شوقي ضيف إلى إفراط سيبويه بإيراده إيّاها في الكتاب، فقال: يقول: في فواتح كتابه: وليس شيء يضطرون إليه، إلّا وهُم يحاولون به وجهاً[2].

وتجدُر الإشارة هُنا إلى علاقة الفقه - وغيره - بالنحو، إذ إنّ الأحكام في الفقه مُعلَّقة على الإعراب، ولِذا؛ اختلفت الأقوال في مُناظرة الطلاق، ومُناظَرة (ليس الطيبُ إلّا المِسك) اللتين مرّ بِنا ذكرُهُما[3].

ومِثْلُ ذلك ما أوردوه في مسألة الاستفهام والجزاء، وهو طرَفٌ مِن مجلس طويل بين أبي الحسن الأخفش وأبي عثمان المازنيّ، قال أبو يَعْلَى بن أبِي زُرْعَة: "حدّثني أبو عُثمان، قالَ: سألتُ الأخفش عن "أي مَن تضرِب أضرِب"، [أ]أستفهم بأيّ وأُجازي بِمَن؟ فقالَ: لا؛ لأنّ الاستفهام إنّما يُضاف إلى شيء معلوم هو بعضه، فيكون أيّ مخصوصاً، فإذا أضفته، ومَنْ شائِعٌ، كان البعضُ شائعاً، وليس ذا حدّ الاستفهام. قال أبو عثمان: والحُجّة عندي أن أيّاً استُفهِمَ به، وفيه معنى الجزاء، وكذا كلّ حروف الاستفهام يُستفهم بها، وفيها معنى الجزاء، فلو أضفتَه على هذه الهيئة، لكنت مُستفهِماً به وفيه معنى الجزاء كان مُحالاً؛ لأنّ مَنْ جزاء، وفي أيّ معنى جزاءٍ،

---

(1) مجالس العلماء، 99.

(2) المدارس النحويّة، ص22. ويُنظر: الكتاب: 6/1 هذا باب ما يحتمل الشعر اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام...

(3) يُنظر ما تقدّم مِن مناظرة الطلاق، ومناظرة (ليس الطِّيب إلا المسك) مِن المبحث السابق، والأخيرة فُصِّلت في ذيل الأمالي، ص39. وطبقات الزبيديّ=ترجمة أبي عمرو، ومغني اللبيب، مبحث (ليس)324/1، والأشباه والنظائر، الفن السابع، ومجالس العلماء: مجلس رقم 1 ص5.

فلا يجتمع حرفا جَزاءٍ فتصير مَن حينئذ خبراً، فيكون ما بعده صلة فيبطُل الجزاء. فإن قِيل: أثبِت معنى الجزاء في مَنْ واخلعْ معنى الجزاء في أيّ؛ لأنّ المُضاف إليه يُحدِث في المضاف معنى الجزاء، نحو غلامُ مَنْ هو؛ مَنْ [هو] المُحدِثُ في غلامٍ معنى الجزاء. قلتُ: متى خلَعْتَ معنى الجزاء خَلَعْتَ منه معنى الاستفهام؛ لأنَّه كذا وقع مُستفهَما به مُجازىً به، فيصير حينئذ خبراً، فيكون ما بعده صلةً له"[1].

ومِن تَوجِيهاتِهِم الحَسَنة في مسائلِ الشعر إضمارُهم فِعلَ الفاعِل:

مِن مَجلسِ الكسائيّ مع يونس، قال الزَّجّاجيُّ: حَدَّثني أبو الحَسَن علي بن سُليمان، قالَ: حَدَّثَني أبو العبّاس مُحمّد بن يزيد، قال: قال مُحمّد بن سلَّام الجُمَحِيّ: قَدِمَ الكسائي البصرة مع الرشيد، فجَلَسَ إلى يونس في حلقته، فألقى عليه بعضُ مَنِ حضر في المجلس بيت الفَرزدَق:

غداة أَحَلَّت لابنِ أصرمَ طعْنةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السَّدائفِ والخَمْرُ[2]

فأنشدَه هكذا، فقِيلَ للكِسائيّ: على أي شيءٍ رفعت؟ فقال أضمرتُ فِعلاً، كأنَّه وحَلّت لي الخمر. فقال يونس: ما أحسَنَ والله ما وجَّهتَه، غير أَني سَمِعتُ الفَرزدَق ينشده:

غداةَ أَحَلَّتْ لابن أصرَمَ ضَرْبَةٌ حُصَينٍ عَبِيطاتُ السدائِفِ والخَمْرُ[3]

جعَلَ الفاعِلَ مَفعُولاً، كما قال الحُطيئة[4]:

---

(1) مجالس العلماء، ص64.

(2) ديوان الفرزدق: 456/2.

(3) العَبِيطُ: اللحم الطري، والسدائف: سمين السنام وغيره مِمّا غلب عليه السمن، وكان حُصَين بن أصرم قد قُتِلَ له قريب، فحَرَّم على نفسه شرب الخمر، وأكل اللحم العبيط، حتى يقتل قاتله، فلمّا طعنه وقتله أحلت له الخمر، وأكل اللحم. وكان ينبغي أن يرفعها، وينصب العبيطات والخمر إلّا أنّ الشعر موفوع القوافي، فاضطر إلى قلب الكلام عن وجهه، والبيت من شواهد التوضيح، في باب الفاعل. وفي كتاب (الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل) أنّ الكسائيّ قال: أرفع الطعنة على القياس، وأنصب العبيطات، وأقطع الخمر، وأحمَلُها على المعنى، كأنه قال: والخمر حلّت له. فقال له يونس: ما أحسن ما قلت، ولكن الفرزدق أنشدنيه مقلوبا! يُنظر: 51/1 منه.

(4) الحُطَيئة: جرول بن أوس بن مالك من بني عبس. شاعِرٌ مُخضرم، تعلّق بكبار الناس، واحتال =

فلمَّا خَشِيت الهُونَ والعَير مُمْسِكٌ   على رغمه ما أمسَكَ الحَبلَ حافِرُه[1]

والقصيدة على الرفع، جعل الفاعل مفعولاً. فقال الكسائيّ: هذا على هذا وجه[2].

وفي حُسنِ تَوجِيهِهم أيضاً، أنّ علياً بن عبد الغفّار الضرير سأل مُحمّد بن يزيد، وأحمد بن يحيى ثعلب، فقالَ: خَبّراني عن هَمزة بَيْن بَيْنَ، ساكنة أم مُتحرِّكة؟ قالَ أحمدُ بن يحيى: لا ساكِنَة، ولا مُتحرِّكة. قال: ما تقول يا مُحمّد؟ قلتُ: قوله لا ساكنة قد أقرّ أنها مُتحرِّكة، وقوله: ولا مُتحرِّكة قد أقرَّ أنّها ساكِنة، فهي ساكِنة لا ساكنة، مُتحرّكة لا مُتحرِّكة. قال: فلِمَ سُميت بين بين؟ فقلتُ: لأنّها إذا خُفِّفَت، فقد جُعِلت بين الهَمزة، وبين ما مِنهُ حركتُها. قالَ: فكيف قرنتم إلى هؤلاء؟ قلتُ: كما قُرِنَ معاوية إلى علي. قالَ: نِعمَ العلم عِلمُكُما، إلَّا أنّك لا تجعل لأحد فضيلة. قلتُ: لا أتقلّدُ مَقالة، متى لزِمتْنِي حُجة، قلتُ: ما ذنبي؟ هكذا قالَ فلان. أنا كما قال الشاعر:

أَظلُّ مِن حبّها في بيت جارتها   مَنْ فاتَه العينُ لم يَستبعِد الأثرا

لرُبّما رَوَّأتُ[3] في الحرف سَنَةً لِتَضِحَ[4] لي حقيقته. فضمَّ أحمدَ بن يحيى إلى ولده، وضمَّ محمدَ بن يزيد إلى نفسه[5].

وقد اتسعت في هذه المرحلة رُقعة المباحث الصرفيّة، حتّى بلغَ عَدَدُها عدد

=

على الكسب. لا يُفرِّقُ بين حلال وحرام، وتقلَّبَ في حياته بين الكفران، والفسق، والعقوق، والبخل، والجشع. يجمع بين قبح المنظر ورثاثة الهيئة، تميَّز بمقدرته على التهكم والهجاء، فهجا أمه، وامرأته، وهجا نفسه، وله ديوان مطبوع، أعيد طبعه عدة مرات. يُنظر: التذكرة، ص 407.

(1) ديوان الحطيئة، ص10. من قصيدة يمدح فيها أخواله بني ضبة.

(2) مجالس العلماء، ص90.

(3) روأ: نظر في الأمر وتعقبه، اللسان: [روأ] 90/1.

(4) يعني: لِتَتَضِح.

(5) مجالس العلماء، ص96. ويُنظر ما أورده الأنباريّ في همزة بين بين، الإنصاف، ج2، ص726. المسألة: 105.

المُناظرات النحويّة، وهذا ما لم نكن نلحظه في مُناظرات الطور الأول:

جاء في تصغيرهم ما زادَ على الأربعة، أنّ أبا إسحاق قال يوماً في مجلسه: كيف تصغِّرون المُهوأَنَّ[1] مِن قول رُؤبَة:

قــد طــرقت أســمَا بلــيلٍ هاجعــاً
تطــوى إليــنا مهــوأنّاً واسِــعاً
فأرَّقَــتْ بــالحُلْم ولْعــاً والعــاً[2]

قالَ: المُهْوَأنّ: الواسِعُ من الأرض البعيد[3]. فخُضنا في تَصغِيرِه، فلم يرض ما جئنا به، فقالَ: الوجه أن يُقال: مُهَيّن، فاعلَمْ. وقياس ذلك أنَّ الاسم على ستة أحرف، وكل اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعه حرف مدّ ولين؛ فقياسه أن يُردّ إلى أربعة أحرف في التصغير، كما قالوا في سَفرْجَل: سُفَيرِج، وفي فَرَزدَق: فُريزد، وكذلك ما أشبهه، فوقعت ياء التصغير في مهوأنٍّ ثالثة ساكنة وبعدها واو، فوجب قلب الواو ياءً، وإدغام الأولى فيها، فصارَت بعد الهاء ياءً شديدة، وبعدها ثلاثة أحرف: همزة ونونان، فلو حذفت النون، بطل معنى الاسم، واختل، فحُذِفَت الهمزة وإحدى النونين، فقُلتَ: مُهَيِّنٌ، كما ترى، وإن شئت: مُهيْوِن، فأظهَرْتَ الواو؛ لأنّها

---

(1) كذا في الأشباه ط حيدر آباد، وقد وهم عبد السلام هارون في تحقيقه مجالس العلماء، ص 226، أنّ ابن منظور لم يذكر(المهوأن) في اللسان، وأنه اقتصر على ذكر (المهوئن) قال: واقتصر في اللسان على "المهوئن"، وفسّره بأنّه مِن نحو الهَجْل، والغائط، والوادي. والحقيقة أنّ المهوأن وردت في اللسان: [هأن]، قال: هأن: المُهْوَأَنُّ: المكانُ البعيد، وهو مثال لم يذكره سيبويه. قال ابن بري: لم يذكر الجوهريّ ترجمة هأن. وقد جاء منه مُهْوَأَنٌّ: للصحراء الواسعة، ووزنه مُفْوَعَلٌّ؛ قال: وذكره الجوهريّ في فصل هوأ، وهو غلط. ثم عاد فذكر المهوأن في باب [هوأ]، فقالَ: والمُهْوَأَنُّ، بضم الميم: الصَّحراءُ الواسعة... قال ابن بري: جَعْلُ الجَوْهَرِيِّ مُهْوَأَنًّا، في فصل هَوَأَ وَهَمٌ منه؛ لأَنَّ مُهْوَأَنًّا وزنه مُفْوَعَلٌّ. وكذلك ذكره ابن جِنّي، قال: والواو فيه زائدة؛ لأن الواو لا تكون أَصلاً في بناتِ الأَربعة... وقد ذكر ابن سيده الـمُهْوَأَنَّ في مقلوب هَنَأَ، قال: الـمُهَوَأَنُّ: المكان البَعِيدُ. قال: وهو مثال لم يذكره سيبويه.

(2) ديوان رؤبة، ط الإمارات، 1996، ص93. بعده:*أشعث مضبوحاً ونضواً ضارعاً*

(3) يُنظر: اللسان: [ولع] 410/8. والوَلْع: الكذب. ومنه قول الآخر:

لِخَلَّابَــةِ العَيْنَــيْنِ كَذَّابَــةِ المُنَــى   وهُــنَّ مِــن الإخْــلافِ والــوَلَعانِ

أي من أَهل الخُلْف والكَذِبِ، وجَعَلَهُنَّ من الإخْلاف؛ لمُلازمتهن له.

مُتحركة في الاسم قبل التصغير. وتقول في جَمعِهِ مَهاون.

قالَ: والقياسُ عندي فيه أن يُقالَ: هُوَيِّن، كما قِيلَ في تصغير مُقشعِر: قُشَيعِر، وفي مُطمَئِن: طُمَيئِن، هذا هو القياس، فاعلم ذلك[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّنا إذ نجد النزعة إلى تعميم القياس قد تطوَّرَت كثيراً في هذا العصر نجد إلى جانبها نزعةً مُحافِظة، يُمثِّلُها ابن قتيبة، وآخرون، فقد ذهب في مُقدِّمة كتابه (الشعر والشعراء) إلى أنَّه ليس لِمُتأخّر الشعراء أن يقيسَ على اشتقاقهم فيطلق ما لم يطلقوا، واستشهد لذلك برأي الخليل إذ أتاه رجل فأنشد للعجّاج:

ترافع العِزُّ بِنا فارْفَنْعَعَا

فقالَ الخليلُ: ليس هذا شيئاً. فقالَ الرجُل: كيف جاز لِلعجّاج أن يقوله، ولا يجوز لي؟![2]

• مِن مَظاهِر التطوّر في هذه المرحلة، كثرةُ تمثيلُهم المَعنَويَّ بالمحسوس، فقد فرَّق الأصمعيّ بين الجرِّ والخفض، بأن جعل الخفض كالشيء دون الشيء، فهو "كاليَد، إذا جعلتها تحت الرِّجل، والجَرّ أن تميل الشيء إلى الشيء، وتُقِيمَ شيئاً مُقامَ شَيء"[3]. وأمّا المازنيّ؛ فقد مرَّ بِنا تمثيله حين قال: "ألا ترى أنّك لو حمَلت كوزاً، وفيه ماءٌ، ما كُنتَ قد حملتَ الماء؟! قالَ: وأهلُ بغداد يقولون: إنَّ زيداً مُنطَلِقٌ، إذ عملت إنّ في زيد، ولم تعمَل في مُنطَلِق. والحُجّة في ذلك؛ أن تقول إنَّ

---

(1) مجالس العلماء: 226، 227.

(2) ويروى عن بشار، أنّه كان يقيس ما لم يرد على ما ورد، فرأى العرب صاغت (فعَلى) وصفا، فقالت: جمَزَى، وهو السرعة، فقاس هو أيضاً (فعلى)، فقال:

الآن أقصر عن سمية باطلي ... وأشار بالوَجَلى علي مشير

وقال:

على الغزلى مني السلام فربما ... لهوت بها في ظل مخضلّة زهر

فعابوه، وقالوا: لم يُسمَع من العرب وجلي، ولا غزلي. يُنظر: في أصول النحو، ص81، 82.

(3) يُنظر: مجالس العلماء، ص193.

زيداً لَمُنطَلِقٌ. وهذه اللام لا تدخل إلَّا على ما تعمل فيه إنّ[1]. ومِن تمثيلِهم أيضاً ما مَرّ بِنا من مَجلِس الجَرميّ والفرّاء في نظرية العامل[2]، وغير ذلك مِمّا سيأتي بيانه بِالَنقدِ والتحليل، وذلِك بعد بيان الأساليب التي انمازَ بها كُلُّ مَذهَب، في الفصل القادم، إن شاء الله.

(1) يُنظر: مجالس العلماء، ص53.

(2) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 49/1.

خامساً: منهج المُناظرة بين المدرستين

لِبيان منهج المُناظرة بين المدرستين - البصرة والكوفة - لا بُدّ من بيان العوامل والظروف التي أدّت إلى تميُّز بعضهما مِن بعض، وقد تقدّم بِشيءٍ من التفصيل الحديث عن هذا الموضوع أول هذه الدراسة، إذ ذَكَرنا أنَّ البصرة قد أُنشِئت على حرف البادية، فلم يمتد إليها نفوذ الأجنبي لِيأخُذَ مِن شكيمتِها، ولم يعْرُ العرب النازِلون فيها ما يُبَدِّل من صلابة نحيزتِهم، وقد تجلّى ذلك فيما حَفِظُوه مِنَ العلوم، والعادات، والتقاليد. أمّا الكوفة فقد أُنشِئَت على أنقاض الحِيرَة، قاعِدة المناذِرة قديماً، في أرض كانت تحت سيادة الأكاسِرة الفُرس، فتأثّر أهلُها بالروح الفارسيّة التوّاقة إلى التحرّر الفكريّ، وتعدد الآراء، فتسرَّبت هذه الروح فيمن توطَّن الكوفة من العرب، فكان أن خالفت نزعة البصرة عموماً، ولا جرم أنّ هذا الاختلاف كان بِفِعْل البَون الواسع بين الطبيعة الفطريّة المُتشدِّدة عند البصريين التي لم تكفهم وحدها في المحافظة على المأثور، فآزروها بالمنطق الأرسطيّ والقوانين اليونانيّة الأخرى[1]، وبين الطبيعة المدنيّة المُتحرِّرَة التي نَهَجَها الكوفيون في أصول مذهبهم الآخذ بطرق التسامح في النقل، والرغبة المُتطَلِّعة في التجديد والتوليد.

ومَهْمَا يَكُن مِن شيء؛ إنّ النحو قد دَخَلَ في كلام العرب، كما قال أبو علي الفارسيّ: لأنّهم ليست لهم أصول يُراجعونها، ولا قوانين يستعصمون بها، وإنّما تَهْجُمُ بِهِم طبائِعُهُم على ما ينطقون به، فَرُبّما استهواهم الشيء فزاغوا به عن

(1) مظاهر المنطق الأرسطي واضحة جداً في المذهب البصريّ، وهي كثيرة في تعليلاتهم واستنباطاتهم، وربّما يتمثلها في الصدارة الخليل بن أحمد الفراهيديّ، إذ سُئِل عن الرفع، لِمَ جُعِل للفاعل؟ فقال: الرفع أول حركة، والفاعل أول متحرك، فجعلوا أول حركة لأول متحرك. مجالس العلماء ص 193، ويُنظر جواب الأصمعيّ عن سؤال الخليل في المصدر نفسه، والمكان نفسه، وإذا كان الخليل قد فتح باب التمارين على النحو والصرف وقواعدهما، فإن تلميذه سيبويه قد فتحه بكلتا يديه على مصاريعه. يُنظر ما أورده شوقي ضيف في المدارس، ص91.

القَصْد[1].

مِن ذلك يَتبَيَّن أنّ كُلاً مِنَ الفريقين قد اتخذ له سبيلاً خاصة عُرِف بها، وخالَفَ طابعَ الآخر، ويتّضح الفرق بينهما في الآتي:

● في السماع: تقدَّم أنّ أكثر عربية البصرة كانت من قيس وتميم، وهي عربيّة سليمة السليقة، لم تفسد بِمُخالطة الأعاجم، إذ كانت أعراب الجزيرة ترد سوق البصرة، المشهورة بالمِربَد، باستمرار لشؤون معايشهم وتجارتهم، فيلتقي علماءُ البَصرة بهم، ويأخذون عنهم، ويتحرّون في العربي سلامة لغتِهِ وسليقتِهِ، وأمّا الراوي؛ فالصدق والضبط، ثم كانوا لا يَعتَدُّون بالشاهد الواحد إذا لم يُعرَف قائِلُه، أو لم يَرْوِهِ عربيٌّ يُوثق بلغته، ومِن هُنا عَجَّت بلَدُهم بفصحاء الأعراب المعروفين في كتب الأدب، الذين كانوا من مفاخر البصرة التي يعتدها البصريون، والأخبار التي تؤيّد عناية البصريين بأمر السماع، واهتمامهم بصدق النقل، وصحة المنقول كثيرة، قال الأصمعيّ: سَمِعتُ صِبيَة بِحِمى ضَرِية يتراجزون، فوقفتُ وصدُّوني عن حاجَتي، وأقبلتُ أكتب ما أسمع، فأقبل شيخٌ فقالَ: " أتكتب كلام هؤلاء الأقزام الأدناع؟!"[2]

وسألَ أحدُ البصريين أَعرابيّاً في مجلس أَبي زيد: "كيف اسْتَخْذَيت؟ ليَتَعَرَّف منه الهَمْز، فقال الأعرابيُّ لا تَسْتَخْذِئُ، فهَمَزَ"[3].

إنّ المُقتفي لِأثر الكوفيين لا يجد في جَعبَتِهِم مِن سلامة اللغة ما يجده في جَعبَة البصريين، فأكثر أهلِ الكوفة يَمَنِيُّون، وقِلّة من قبائل أخرى، وهذه القبائل، كما بَيّنا، لا يُحتَّجَ بِلُغتِهِم؛ لتغيُّرِها بالاختلاط بالفرس والأحباش، ثم بين الكوفة وجزيرة العرب صحراء السماوة الشاسعة؛ فلم تكن رحلات علمائها إلى الجزيرة كرحلات علماء البصرة، فتخلَّف منهجهم عن منهج أهل البصرة، إذ كان مُفتقِراً إلى الدِّقّة التي كانت لدى البصريين.

---

(1) المُزهِر، أول النوع الخمسين – معرفة أغلاط العرب.

(2) المُزهِر: النوع السادس، ضرية: بلد. الأدناع: السَّفَلَة.

(3) أخذأه فلان: أذلّه. والخَذَأُ مقصور ضَعْفُ النَّفْسِ. يُنظر: اللسان، [خذأ]: 64/1، [خذا]225/14.

وذَكَرَ المُؤرِّخُون لِلكُوفة سوقاً أرادوا لها أن تُحاكي مِربَد البصرة، وهي سوق كناسة، لكن لم يكن لها ذلك الشأن، وهي إلى أن تكون داعية إلى إفساد اللغة أقرب منها إلى أن تكون عاملاً في صيانتها؛ لأنّ الأعراب الذين يؤمُّونَها غير سليمي السلائق[1].

● في القِياس: رَسَمَ البصريون خُطَّتَهم في النحو بعد أن جعلوا نُصب أعينهم الهدف الذي إليه يرمون، وهو عِصمَةُ اللسان من الخطأ، وتيسير العربيّة على من يتعلّمها من الأعاجم، ولذا؛ تحرّوا عمّا نقلوه عن العرب، ثُمّ استقروا أحوالَه، فوضعوا قواعدهم على الأعمّ الأغلب من هذه الأحوال، فإن تناثرت هنا وهناك نصوص قليلة لا تشتمل عليها قواعدُهُم سَلَكوا بها - بعد التحري عن صحة نقلها عن العرب المُحتّج بكلامهم - إحدى طريقين: إمّا أن يتأوَّلوها حتى تنطبق عليها القاعدة، أو يحفظوها ولا يقيسون عليها، جاعليها من الصنف الذي سموه مُطَّرِداً في السماع شاذّاً في القياس[2]، وذلك مثل (استحوَذَ، واستصوَبَ) والقياس فيها مثل (استقال، استجاد، استطال)[3]، فقالوا: تُحفظ الكلمات النادرة التي وردت عن العرب في هذا الباب، ولا يُقاس عليها. بل مِنهم من ذهب إلى أنّ اتخاذ القياس فيها (استحاذ، استصاب) غير خطأ[4]، وهُم الذين أمعَنوا في أحوال الكلام العربيّ،

(1) يُنظر: في أصول النحو، ص197 - 199.

(2) يُنظر: في أصول النحو، ص62.

(3) يُنظر: مجمع الأمثال، الجزء الثاني، الباب الحادي والعشرون، فيما أوله قاف. الفصل: 2846 - قد استَنْوَقَ الجَملُ. ص94.

(4) جاء في الجامع لأحكام القرآن، ج11، سورة طه، الآية: 62 - 64: "وقد قال تعالى: ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِ ﴾ {المجادلة: 19}، ولم يقل استحاذ؛ فجاء هذا ليدل على الأصل، وكذلك "إن هذان" ولا يفكر في إنكار من أنكر هذه اللغة إذا كان الأئمة قد رووها". وقال الطبريّ في قوله تعالى: "الذين يتربصون بكم... قالوا ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين".: أصل الاستحواذ ف - فيما بلغنا - في كلام العرب الغلبة، وقول الله جل ثناؤه: "استحوذ عليهم الشيطان" بمعنى غلب عليهم، يُقال منه: حاذ عليه، واستحاذ يحيذ ويستحيذ، وأحاذ يحيذ...إلخ.. يُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 5 سورة النساء، الآيات: 140 - 142.

واستنبطوا عِلَلَه، وحكَّموا فيها المنطق والعقل حتى جاءت قواعدُهُم في القياس والنحو مُتماسِكة مُتناسِقة في الجُملة، ولا بُدّ في كل تنسيق من تشذيب يخرج بعض النتوء من الهيكل المُشَذَّب. ولم يكن مِنَ الصواب قدح المُحدَثين تعميمَ المُتقدِّمين هذه القواعد، بزعم أنّهم بذلِك قد أهدروا شيئاً من اللغة؛ لأنّ المُتقدِّمين حين عمَّموا قواعِدَهُم اعتمدوا على أشيع اللغات وأقواها، لِذا؛ إنّ ما قاموا به يُعدُّ الوسيلة المُثلى لِحفظ اللغة، وليس العكس. ومع أنّ الكوفيين جمعوا ما هَبَّ ودَبَّ مِمّا وصل إليهم، إن ما توافروا عليه من جمعِهم هذا يُعدُّ - رُبّما بغير قصد - وسيلة من وسائِل حِفظِ اللغة، إذ اكتنزت مصادِرُهُم بالكثير مِمّا حفلت بِه لهجات القبائل المُختلِفة، لكِنّنا - مع كلّ ذلِك - نجِدُ عند البصريين المُنَظِّمين ما لا نجده عند غيرهم، فالنظام يحفظ ما يصعب حفظه أكثر مِن أي شيءٍ آخر.

أمّا الكوفيّون؛ فلم تكن لهم أصول يَبنُون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين، ولم يُحسِنُوه، ثم جعلوا مِن عدَم المنهج في سماعهم خاصاً لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، قال أبو الطيب اللغويّ: الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكنّ أكثره مصنوع ومنسوب إلى مَن لم يَقُلْه، وذلك بَيِّن في دَواوِينِهم. وأبعد من ذلك قِصة خَلَف الأحمر، راويتهم الكبير، فقد قال: أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر، فبخلوا علي به، فكنتُ أعطيهم المَنحُول، وآخذ الصحيح، ثم مرضت، فقلتُ لهم: ويلكم، أنا تائب إلى الله تعالى، هذا الشعر لي. فلم يقبلوا مِنّي، وبقي منسوباً إلى العرب لهذا السبب[1].

وتساهلَ الكوفيون في النقل كثيراً، فأخذوا عمّن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر، فلمّا اقتضتهم المُنافسة أن يكون لهم قياس، كما لأولئك، بنوا على ما عندهم مِمّا يتنَزَّه عن روايته البصريّون، ثم جعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه، فانتشرت عليهم قواعدهم، ولم يَعُدْ لها ما يمسكها من نظام أو منطق، وضاعت الغاية من وضع النحو، فلم يَعُدْ في أيديهم بعد وضع القواعد أداةً لِتَيْسِيرِه، وهذا شيخهم وكبيرهم الكسائيّ، كان يأخذ مِن شِعر غير أهل الفصاحة، وما وُضِع في

(1) وفيات الأعيان: 393/1.

الشعر للضرورة، فيجعل منه أصلاً يقيس عليه، حتى ضاق به وبقياسه اليزيديّ، فقالَ:

كُنّا نقيسُ النحوَ فيما مضى ... على لسان العرب الأَوّلِ
فجاءنا قومٌ يقيسونه ... على لغى أشياخ قُطربُّلِ
فكُلُّهم يعمل في نقض ما ... به يصاب الحق لا يأتلي
إنّ الكسائي وأشياعَه ... يرقون بالنحو إلى أسفلِ[1]

وغَلَب هذا الانحراف على الكوفيين، حتى قال الأندلسيّ، شارح المُفصَّل: "الكوفيون لو سَمِعوا بيتاً واحداً، فيه جواز شيءٍ مُخالفٍ للأصول، جَعلُوه أصلاً وبَوَّبُوا عليه"[2]. وأمّا قياسُهم نفسُه، ومقدار جودته؛ فقد مَرَّ بك نَمَطٌ مِنه[3]، وقد عدَّ الباحثون مَذهبَ الكوفيين مذهبَ سَماع، ومذهبَ البصريين مذهبَ قياس.

والحقيقةُ أنّ الفريقين كانا يقيسان، لكن الكوفيين كانوا أكثر قياساً من حيث الكمّ، فَهُمْ يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ، وأمّا البصريون؛ فَهُمْ أقيس إذا راعينا الكيف - والحق مُراعاتُه - فَهُم لا يقيسون إلّا على الأعمّ الأغلب، ولهم في القياس أصول عامة يراعُونَها، والزمن حَكَمَ لِعُلَمائِهِم بالبقاء. والخُلاصة: إنّ البصريين احتاطوا في أقيستهم، فلم يُدَوِّنُوها إلّا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها، بخلاف الكوفيين الذين تفكّكوا من قيودِهِم، ولذا؛ قالَ السيوطيّ: اتفَقوا على أنّ البصريين أصحُّ قياساً؛ لأنّهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ[4].

● لقد تساهَلَ الكوفيون في نقل الرواية، فاعتمدوا على القياس النظريّ عند

(1) قُطْرُبُلُ، بالضم وتشديدِ الباءِ المُوَحَّدَةِ أو بتخفيفها: مَوْضِعانِ، أحَدُهُما بالعِراقِ يُنْسَبُ إليه الخَمْرُ - باب اللام، فَصْلُ القاف - لا يأتلي هنا: لا يقصر. (اللسان [ألا]). الأبيات في أخبار النحويين البصريين، ص44.

(2) الاقتراح، ص100.

(3) وذلِكَ حين علَّلوا - مثلاً - بالتَّوَهُّم رسم "الضحى" (في المُناظَرة التي جَرَت بين المُبرِّد وثعلَب)، وبتسليط فعل مُقدّر على أحد المُتعاطفين دون الثاني (في المُناظرة الزنبوريّة، "العَقرَبُ أشد لَسْعاً مِن الزنبور، فإذا هوَ هِيَ...).

(4) الاقتراح، ص100.

عَدَمِ الشاهد في كثير من الأحيان، وهو الأمر الذي يرفضه البصريون، ولا يلجؤون إليه إلّا نادِراً جِداً، فالكثرة المُبعثرة لا تصمُد طويلاً إزاء القِلّة المُنظَّمة - كما يقولون - وتَحفَظُ كتبُ الأخبار حادِثاً صريحاً بهذا الشأن، يرويه أبو حاتم، قال: قَدِمَ علينا بالبصرة محمد بن مسلم الكوفيّ عامِلاً على الخراج والصدقات، فصِرتُ إليه مُسلِماً، فقالَ لي: مَنْ علماؤكُم بالبصرة؟ فقلتُ: المازنيّ من أعلمهم بالنحو، والرياشيّ من أعلمهم باللغة، وهِلال الرأي[1] مِن أفقههم، وابن الشاذكوني[2] مِن أعلمهم بالحديث، وابن الكلبيّ[3] مِن أعلمهم بالشروط، وأنا أُنسَبُ إلى القرآن. فقال لِكاتبِهِ: اجمعهم في غَد. فلمّا اجتمعنا، قال: أيّكم المازنيّ؟ فقال أبو عثمان: هأنذا، أصلحكَ الله. فقالَ: "ما تقول في كفّارة الظهار، أيجوز فيه عتق غلام أعور؟ فقالَ له: أصلحك الله، وما علمي بهذا؟ هذا يُحسِنُه هلال الرأي. فالتَفَتَ إلى هلال الرأي، فقالَ: أرأيت قول الله عزّ وجلّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾[4]، بِمَ انتصب هذا الحرف؟ فقالَ: أعزّك الله، أنا لا أُحسِنُ هذا، إنّما يُحسِنُه الرياشيّ. فقالَ: يا رياشيّ، كَمْ حديثاً روى ابن عون عن الحَسَن؟ فقالَ: أصلحك الله، هذا يُحسِنُه الشاذكوني. فالتفت إلى ابن الشاذكوني، فقال: كيف تكتبُ كتاباً بين رجل وامرأة أرادت مخالعته على إبرائه من صداقها؟ فقال: "أعزّك الله، هذا يُحسِنُهُ ابن الكَلْبِيّ.

---

(1) قيل له هلال الرأي؛ لسعة علمه، كما قيل ربيعة الرأي. أخذ عن أبي يوسف، وروى عن أبن عوانة وابن مهديّ، وعنه أخذ بكار بن قتيبة، وعبد الله بن قحطبة، والحسن بن أحمد بن بسطام، وله مُصنّف في الشروط، وله أحكام الوقف. مات سنة خمس وأربعين ومائتين. يُنظر: تاج التراجم في طبقات الحنفيّة 27/1.

(2) الشاذكوني: سُليمان بن داود، حافظ وراوي، قال أبو زرعة: "لَمْ أَرَ بِالبَصْرَةِ أَحْفَظَ مِنْ هَؤُلاءِ الثَّلاثَةِ: عَلِيِّ بنِ المَدِينيّ، وَابنُ الشَّاذَكُونِي، وَعَمْرِو بنِ عَليّ الفَلَّاسِ. يُنظر: سنن الترمذي، المجلد الأول، أبواب الطهارة، باب ما جاء في التيمُّم. الحديث رقم: 144.] وكذّبه بعض الفقهاء، قال الحافظ الذهبيّ: هو في الضعفاء، كذبه ابن معين. يُنظر: فيض القدير للإمام المناويّ، 293/6.

(3) هو الإمام النَّسّابة هشام بن محمد بن السائب الكلبيّ، المتوفى سنة أربع ومائتين.. له كتب مختلفة في الأنساب والتفسير. يُنظر: كشف الظنون، باب الألف، علم الأنساب.

(4) سورة المائدة، الآية: 105.

فقالَ لابن الكلبيّ: مَن قرأ: "ألا إنَّهم تَثْنَوني صدورهم"[1]؟ فقالَ: أعزَّكَ الله، هذا يُحسِنُه أبو حاتم. فقالَ لأبي حاتم: "كيف تكتب كتاباً إلى أمير المؤمنين تصف فيه خصاصة أهل البصرة، وما عليهم العام من ثمارهم؟ فقال له: أعزّك الله، لستُ صاحب بلاغة وكتب، إنّما أُنسَبُ إلى علم القرآن.

فقالَ: أنظُر إليهم، قد أفنى كلُّ واحِدٍ مِنهُم ستين سنة في فَنٍ واحد من العلم، حتى لو سُئِل عن غيره لساوى فيه الجُهّال، لكن عالِمنا بالكوفة لو سُئِل عن هذا كله أصاب[2].

● بَيْنَ البصرة والكوفة مسائِلُ خلافيّة كثيرة، رجحَت فيها بالمُناظرة في مُعظَم الأحيان كفّةُ البصريين، وعلى الرُّغْمِ من ذلك؛ كانت هناك أحكامٌ تقريبيّة، لا مُطَّرِدَة، رجحَت فيها كَفّة الكوفيين، كإعمالهم اسم المصدر عمل المصدر، إذ إنّ حُكْمَ الكوفيين - فيما يبدو لنا - صحيح واضح، تُؤيِّده روح القواعد والمنطق، وشاهِدُهُم عليه من قول القطاميّ صحيح وقويّ، يمدح زفر بن الحارث الكلابيّ:

أَكُفْراً بَعْدَ ردّ المَوتِ عنّي ... وَبَعْدَ عَطائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعا[3]

---

(1) ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ أَلَا حِينَ يَسۡتَغۡشُونَ ثِيَابَهُمۡ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝ ﴾ ونزلت، كما رواه البخاري عن ابن عباس، فيمن كان يستحيي أن يتخلى، أو يجامع فيفضي إلى السماء. وقيل: في المنافقين (ألا إنهم يثنون صدورهم ليستخفوا منه) أي الله (ألا حين يستغشون ثيابهم) يتغطّون بها (يعلم) تعالى (ما يسرون وما يعلنون) فلا يغني استخفاؤهم (إنه عليم بذات الصدور) أي بما في القلوب سورة هود، الآية: 5. هذه قراءة ابن عباس، وعلي بن الحسين، وولديه، وزيد، ومحمد، ومجاهد، وابن يعمر، ونصر بن عاصم، والجحدريّ، وابن أبي إسحاق، وآخرين. وجاء في اللسان[ثني]: وهو في العربية تَثْنَني، وهو من الفِعل افعَوْعَلْت. قال أبو منصور: وأصله من ثَنَيت الشيء، إذا حَنَيْته وعَطَفته وطويته. وانْثَنى أي انْعطف، وكذلك اثْنَوْنَى على (افْعَوْعَل).

(2) المصون في الأدب: 19/1. ووجدتُ لِهذه المناسبة قولاً طريفاً للخليل، قال: إذا أردت أن تتعلم العلم لنفسك، فاجمع من كل شيءٍ شيئاً، وإذا أردت أن تكون رأساً في العلم، فعليك بطريق واحد. يُنظر: إرشاد الأريب:.73/1.

(3) وذكر ابن قتيبة: القطاميّ: هو عمير بن شييم، من بني تغلب. وكان حسن التشبيب رقيقه. وهو القائل:

وفي الخُدُورِ غَمَامَاتٌ بَرَقْنَ لنا ... حَتّى تَصَيَّدْنَنا من كُلِّ مُصْطادِ

يريد: إعطائِك.

وقِيْلَ: "إنّ العرَبَ قد تُخرج المَصادِرَ مُبهَمَةً على أسماء مُختلِفة، كقولِهم: أكرَمْتُ فُلانا كَرَامَةً، وإنّما بناءُ مصدر "أفعلتُ" - إذا أخرج على فعله - "الإفعالُ".

وكقولهم: أهنت فلانًا هَوانًا، وكلّمته كلامًا. وبناء مصدر: "فعَّلت" التفعيل.

وقول الآخر:

وَإن كانَ هذا البُخْلُ منْك سَجيةً... لقد كُنْتُ في طَولِي رَجَاءَكَ أَشْعَبَا

يريد: في إطالتي رجاءك. ومنه قول الآخر:

أَظُلَيْمُ إن مُصَابَكم رَجُلا... أَهْدَى السّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

يريد: إصابَتُكم. والشواهد في هذا المعنى تكثُرُ، وفيما ذكرنا كفاية، لمن وُفِّق لِفَهْمِه[1]، ومثل المسائل الراجحة بينهم ما اتجهوا إليه في إعراب (نِعمَ) و(بِئسَ) إذ

=

يَقْتُلْنَنَا بحَدِيثٍ لَيسَ يَعْلَمُهُ ... مَنْ يَتَّقِينَ ولا مَكْنُونُهُ بادِ

فَهُنَّ يَنْبِذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصِبْنَ بهِ ... مَوَاقِعَ الماءِ من ذِي الغُلَّةِ الصادى

وكان يمدح زفر بن الحرث الكلابي، وأسماء بن خارجة الفزاري، وكان زفر أسره في الحرب التي كانت بين قيس عيلان وتغلب، فأرادت قيس قتله، فحال زفر بينهم وبينه، ثم من عليه، ووهب له مائة ناقة ورده إلى قومه، فقالَ: (مِنَ الوافر)

أَأَكْفُرُ بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي ... وبَعْدَ عَطائِكَ المائَةَ الرِّتَاعا

فلَوْ بِيَدَيْ سِوَاكَ غَدَاةَ زَلَّتْ ... بِيَ القَدَمَانِ لَم أَرْجُ اطِّلاعا

إِذَنْ لَهَلَكْتُ لَوْ كانَتْ صِغَارٌ ... مِنَ الأَخْلاقِ تُبْتَدَعُ ابْتِدَاعا

يُنظر: الشعر والشعراء، لابن قُتيبة: 154/1. والشعر في ديوان القطاميّ، ص41. ويأتي في تفسير الآية: 12، مِن سورة يوسف، ج12، ص94، بولاق. يقول: أأكفر بما وليتني، وقد أعطيت ما أعطيت. والعطاء بمعنى الإعطاء، ولذلك نصب به "المئة". والرتاع: جمع راتع، يعني الإبل ترتع في مرعى خصيب، تذهب فيه وتجيء. وأشعب: الطمّاع، الذي يُضرَبُ به المثل في الطمع المُستَعِر. وفي قولِه تعالى: ﴿ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴾ الحاقة: 34، والماعون: 3. أي على الإطعام، كما يوضع العَطاء موضع الإعطاء.

(1) يُنظر جامع البيان ج1، القول في تأويل البسملة، و"في أصول النحو"، ص213، والمدارس النحويّة، ص115، وذكر عبد الغني الدقر الشاهد مع شواهد أخرى في كتابه معجم القواعد، باب الهمزة - اسم المصدر - ما يعمل من أنواع اسم المصدر، فقال: والشواهد كثيرة بإعماله، ومن ذلك قولُ القُطامي:

=

ذهبَ البصريون، ومعهم الكسائيّ إلى إعرابها فعليّة، آنئذ ذهبَ الكوفيون إلى إعرابها اسميّة، وقد فصَّلَ ابن الأنباري في هذه المسالة طويلاً[1]. وذكرها الزجاجيّ بذكرهِ مجلسَ ثعلب والرياشيّ، إذ أوردَ مُختَلَف الآراء في هذا الموضوع، فذكرَ أنّ الكسائيّ في قولهم: (نِعمَ الرجلُ يقوم) يُضمَرُ "رجل يقوم"، والفراء لا يُضمِر؛ لأنّ (نِعْمَ) عنده اسم، وعند الكسائيّ فِعل، ويقومُ من صلة الرجل. وأمّا سيبويه؛ فيرى أنّها ترجمة.. ثم بيّن ما ذكره الأخفش، أنّهم ثَنُّوا الرجل في "نعم الرجلان أخواك"، وهو جنس من الرجال على أخواك، والمُعبِّر عن الجنس لا يُثنّى، ولا يُجمَع؛ لأنَّ الفعل حينما صُرِف إلى الرجل، جرى مُجرى الفاعل، فثُنِّيَ وجُمِعَ لذلك[2].

ومِنَ القضايا التي ذكرها النحويون، وهيَ راجِحَة لصالح الكوفيين، قضية (أشياء) جمع لشيء، مُنِعَت من الصرف لشبه ألفها بألف التأنيث، قال الأفغاني:

أكُفْراً بعد رَدِّ المَوتِ عني وبعد عَطَائِكَ المائةَ الرِّتَاعَا

"عطائِك" اسم مصدر وفاعله المضاف إليه والمائة مفعولة و"الرتاع" جمع راتعة وهي الإبل التي ترتع).

وقولُ الشاعر:

بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مَنْهم فلا تَرَيَنْ لغيرِهم الوفاءَ

الشاهد في "بعشرتك الكرام" حيث عمل "العِشرة" فنصب المفعول: وهو الكرام وهو اسمُ مصدر بمعنى المُعَاشَرة.

وقوله:

قالوا كَلامُكَ هِنداً وهي مُصْغِيةٌ يَشْفِيكَ قُلتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لو كَانا

الشاهد في "كلامك هِنداً"إذ عمل "كلامك"، فنصب المفعول"هنداً"، وهو اسمُ مصدر، بمعنى التكلّم. ومن ذلك قولُ عائشة رضي الله عنها: "مِن قُبلةِ الرجلِ زَوجتَه الوضوءُ". أخرجه الشافعي في الأم وعبد الرزاق وابن المنذر والبيهقي عن ابن عمر أنه قال: "فمن قبَّلَ امرأته، أو جسَّها بيده، فعليه الوضوء" ينظر: الدر المنثور، ج2 في تفسير سورة النساء، الآية: 43 قوله تعالى: ﴿ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ فالقُبلة اسمُ مَصدرٍ بمعنى التقبيل، وعمل في نصب مفعوله، وهو "زَوجَته".

(1)يُنظر: الإنصاف، 97/1 – المسألة: 14.

(2)تقدّمَ ذكره في المباحث السابقة.

"وقد ركَبَ البصريُون في هذه المسألة متنَ عَمياء، واضطروا إلى الاستغاثة بأوهى العِلَل، حتى بانحراف اللسان، وكان من حُجَجِهِم، قول بَعضِ العرب: (ما أيطَبَه) بدلاً مِن (ما أطيَبَه)، وللكوفيين أشباه لهذه المسائل"[1]. وهذا يعني أنَّ الغلَبَة لم تكُنْ

(1) أوقع الأفغاني تعليل البصريين في انحراف اللسان. يُنظر كتابه "في أصول النحو، ص213"، وليس كذلك، صحيح أنّ (أشياء) مِمّا أطال النحاة الكلام عليه، وهي أيضاً من المسائل المرجحة على الأغلب للكوفيين، إلّا أن نصرتهم هنا ينبغي أن تكون مدعمة بتعليلات أكثر قوة، لقد أفاض النحاة وأهل اللغة والمُفَسِّرون في {أشياء} فتضاربت آراؤهم وتوجيهاتهم فيها، ولعلّ أول ما يلفت نظرنا إلى هذا الموضوع الأقوال التي أوردها صاحب اللسان، قال: "قال أبو منصور: لم يختلف النحويون في أَن أَشْياء، جمع شيء، وأَنها غير مُجراة. قال: واختلفوا في العِلة، فكَرِهْتُ أَن أَحكِيَ مَقالة كل واحد منهم، واقتصرتُ على ما قاله أَبو إسحق الزجاج في كتابه؛ لأَنه جَمَعَ أَقاوِيلَهم على اخْتِلافها، واحتجّ لأَصْوَبِها عنده، وعزاه إلى الخليل، فقال قوله: لا تَسْأَلُوا عن أَشياءَ، أَشياءُ في موضع الخفض، إلّا أَنها فُتحت لأَنها لا تنصرف. قال: وقال الكسائي: أَشْبَهَ آخِرُها آخِرَ حَمْراءَ، وكَثُر استعمالها، فلم تُصرَفْ. قال الزجاج: وقد أَجمع البصريون وأَكثر الكوفيين على أَنَّ قول الكسائي خطأٌ في هذا، وأَلزموه أَن لا يَصْرِف أَبناء وأَسماء. وقال الفرّاءُ والأَخفش: أَصل أَشياء أَفْعِلاء كما تقول هَيْنٌ وأَهْوِناء، إلّا أَنه كان الأَصل أَشْيِئاء، على وزن أَشْيِعاع، فاجتمعت همزتان بينهما أَلف فحُذِفت الهمزة الأُولى. قال أَبو إسحق: وهذا القول أَيضاً غلط لأَن شَيْئاً فَعْلٌ، وفَعْلٌ لا يجمع أَفْعِلاء، فأَما هَيْنٌ فأَصله هَيِّنٌ، فجُمِعَ على أَفْعِلاء كما يجمع فَعِيلٌ على أَفْعِلاءَ، مثل نَصِيب وأَنْصِباء. قال وقال الخليل: أَشياء اسم للجمع كان أَصلُه فَعْلاءَ شَيْئاءَ، فاسْتُثْقِل الهمزتان، فقلبوا الهمزة الاولى إلى أَول الكلمة، فجُعِلَت لَفْعاءَ، كما قَلَبُوا أَنْوُقاً فقالوا أَيْنُقاً. وكما قلبوا قُوُوساً قِسِيّاً. قال: وتصديق قول الخليل جمعُهم أَشْياءَ أَشاوَى وأَشايا، قال: وقول الخليل هو مذهب سيبويه والمازني وجميع البصريين، إلّا الزَّيَّادِي منهم، فإِنه كان يَمِيل إِلى قول الأَخفش. وذُكِر أَن المازني ناظَر الأَخفش في هذا، فقطَع المازِنيُّ الأَخفشَ، وذلك أَنّه سأَله كيف تُصغِّر أَشياء، فقال له: أَقول: أُشَيَّاء، فاعلم، ولو كانت أَفعلاء، لَرُدَّت في التصغير إلى واحدها، فقيل: شُيَيْئات... يُنظر: اللسان[شيأ]، وقد تدافعت هذه المسألة ومثيلاتها بين نزاعات النُّحاة وحُججهم كثيراً، الأمر الذي يصعب معه تحقيق النَّصَفة الكاملة لمذهب أو فريق، ولاسيّما إذا علمنا أنّ من المسائل ما كان مداراً للنزاع بين النحاة من أصحاب المذهب الواحد بسبب قوة الأدلة المُقدَّمة وتنوعها، وأمّا تضعيف الأفغاني لـ (ما أيطبه) فمردود، إذ جاء هذا اللفظ بنفسه في الحديث الشريف؛ قال ابن الأثير: "{يطب} في قول الرسول ﷺ: ((عَلَيْكُم بِالأَسْوَدِ مِنْه، فإِنَّهُ أَيْطَبُه)) هي لُغة صَحِيحة فَصِيحَةٌ في أَطْيَبه، كَجَذَب وجَبَذَ." يُنظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، المجلد الخامس. حرف الياء. باب الياء =

مِن نصيبِ البصريين دائِماً. فالحق قد يصيبه هؤلاء تارة، وهؤلاء أخرى.

إنّ الحقائِقَ التي تخرج بها كل المُناظرات تشير إلى أنّ نحاة البصرة، عموماً، مناطقةٌ مُتشدِّدُون في أقيستِهم وتعليلاتِهم، وفي مُقدِّمتِهِم الخليل بن أحمد، وأمّا الكوفيون؛ فقد عُرِف الفرّاء من بينهم - وبحسب ما جاء في ترجمتهم له - بأنّه أكثرُهُم تفلسُفاً، إذ "كان يتفلسف في تآليفه ومُصنفاتِه، يعني يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة"[1].

● وانماز المنهجُ البصريّ عن المنهج الكوفيّ بطريقة تعريف الاصطلاحات النحويّة واستخدامها، وتقدَّم عند ذكر العصبيّة سبباً للمُناظرة، الإشارة إلى أثرها الذي تركته في توجيه منهجها، ولاسيّما عند الكوفيين الذين قصدوا أن يكون لهم في النحو مدرسة مُستقلة، على الرغم من تلمذة أئمَّتِهِم الأولين على أيدي الأئِمة البصريين، وعكوفهم على كتاب سيبويه سنين طويلة، ينهلون منه ويَعَلون، وكان مِن محاولاتهم في إظهار هذه المُخالفة تواضعهم على جُملة من المُصطَلحات المُمَيَّزة، خطوةً نحو تعزيز هويّتهم، وهي في الغالب مُصطلَحات مُغايرة شَكْلاً، أو شَكْلاً ومَضمُوناً لِلمُصطلَحات التي وضَعَها البصريون، وهذا سَرْدٌ بِما انماز به كِلا المَذهَبَين[2]:

أ - الخِلافُ: وهو عامل معنويّ، جعله الكوفيون عِلّة النصب في الظرف إذا وقع خبراً في مثل "محمد أمامك"[3] في حين كان البصريون يجعلون الظرف مُتعلِّقاً بمحذوف خبر للمبتدأ السابق له.

ب - الصَّرف: جعله الفرّاء عِلّة لنصب المفعول معه، مثل "جاء محمد

مع الطاء. وقال ابن منظور: "وقولهم: ما أَطْيَبَه، وما أَيْطَبه، مقلوبٌ منه. وأَطْيِبْ به وأَيْطِبْ به، كله جائز. وحكى سيبويه: اسْتَطْيَبَه، قال: جاءَ على الأَصل، كما جاءَ اسْتَحْوَذَ؛ وكان فعلهما قبل الزيادة صحيحاً، وإن لم يُلفظ به قبلها إلّا معتلاً." يُنظر: اللسان، [طيب].

(1) الفهرست، أخبار الفرّاء، ص99.

(2) بحسب ما أورده الدكتور شوقي في المدارس النحويّة، ص165، وما يليها، مع زيادة من عندنا.

(3) يُنظر الإنصاف، المسألة: 29.

وطلوع الشمس" في حين ذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، كما جعله علة نصب المُضارع بعد واو المعيّة، وفاء السببيّة، وأو، في مثل "لأستَسهِلن الصعب، أو أدرك المُنى" و"ما تأتينا فتتحدث معك" و"لا تنه عن خلق وتأتي مثله" في حين ذهبَ جمهور البصريين إلى أنّ المضارع بعد هذه الحروف منصوب بأن مضمرة وجوباً[1].

ج - التقريب: وقد اختص به الكوفيون، اسم الإشارة (هذا) في مثل "هذا زيد قائماً" وجعلوه من أخوات كان، أي أنّه يليه اسم، وخبر منصوب[2].

د - الفعل الدائم: ويقصدون به اسم الفاعل، ويُقابل عندهم الفعل الماضي والفعل المستقبل الشامل لفعلي المضارع والأمر في اصطلاح البصريين.

هـ - الكناية: وهو الضمير عند البصريين.

و - اسم المجهول: وهو ضمير الشأن عند البصريين؛ في مثل"إنّه اليوم حار".

ز - العِماد: وهو ضمير الفصل عند البصريين، في مثل "محمدٌ هو الشاعر"[3].

ح - الصِفة والمَحل: يريدون الظرف (عند البصريين)[4]

ط - وكان الكوفيون يطلقون كلمة المفعول، لإرادة المفعول به فقط، أمّا بقية المفاعيل، وهي المفعول فيه، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه؛ فكانوا يسمُّونها أشباه مفاعيل.

ي - الترجمة: وهو البدل عند البصريين.

ك - التفسير: وهو التمييز عند البصريين.

ل - لا التبرئة: وهي لا النافية للجنس عند البصريين، في مثل: "لا رجُلَ في الدار".

---

(1) يُنظر: معاني القرآن، 34/1، 35.

(2) يُنظر: معاني القرآن، 12/1.

(3) الصحيح أنّ هذا المصطلَح يُطلَق على ضمير الفصل، وضمير الشأن، والألف واللام الداخِلَة على الخبر. يُنظر: ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين. د. كاظم إبراهيم، المنشور في مجلة التواصل اللسانيّ، المغرب، المجلّد الثالث، العدد الثاني.

(4) يُنظر: معاني القرآن، 12/1.

م - النعت: الصفة عند البصريين. (وكان سيبويه يطلق لفظ الصفة على عطف النسق).

ن - حروف الصِّلة والحَشو: على حروف الزيادة (عند البصريين) في مثل "ما إن أحد رأيته".

س - ما يجري وما لا يجري: على المصروف والممنوع من الصرف (عند البصريين).

ع - وسَمّى الكوفيون لام الابتداء في مثل "لَمُحَمَّدٌ شاعِرٌ" لام القسم، زاعمين أنّ الجُملة جواب لِقَسَمٍ مُقَدَّر[1].

لقد دَفَعَت العصبيّة بالكوفيين إلى مُخالفة البصريين في كثير من المسائِل، وذلِك إمّا لِمُجرَّد الخِلاف، أو لأنّهم وجدوا في الخِلاف سبباً للظهور والشهرة، قال الدكتور شوقي ضيف: "والحقّ، إنّها مُصطلحات أُريد بها، أو على الأقل بأكثرها إلى مُجرَّد الخلاف على مدرسة البصرة، ومِمّا يدل على ذلك أوضح الدلالة، موقف هؤلاء النُّحاة من ألقاب الإعراب والبناء التي وضعتها المدرسة البصريّة، إذ مَيَّزت بين حركات أواخر الكلمات المُعرَبَة والمَبنِيّة، فجعَلَت الرفع، والنصب، والجر، والجَزْم للمُعرَبة، وجَعَلَت الضم، والفتح، والكسر، والوقف أو السكون للمبنيّة، وفكّر الكوفيون طويلاً؛ هَلْ يُمكن أن يضعوا لهذه الألقاب أسماء جديدة؟ حتى إذا أعياهم ذلك، لجَؤوا إلى قَلْبِها، فجعلوا ألقاب الإعراب للمبني من الكلمات، وألقاب البناء للمُعرَب، وطبعاً تلقّى النحاة من حولهم، ومن بعدهم، ذلك بالرفض البات؛ لأنّه لا تدعو إليه حاجة، ولأنّه يؤول إلى إفساد ما بأيديهم من كتب النحو البصريّ الذي اتخذوه إمامهم، بل كان أيضاً إماماً للكوفيين وعلماً مرفوعاً يهتدون به، ويستمدون منه مَدَداً لا ينضب مَعِينُه"[2].

وجاء ذِكرُ هذه المُصطلَحات في كثيرٍ مِن مُناظراتِهم، ففرّقوا - مَثَلاً - بين الخفض والجَر: قال الزجاجيّ: "سمِعتُ الأصمعيّ يقول: دخلتُ على الخليل

---

(1) يُنظر: الإنصاف، المسألة: 58.

(2) يُنظر: المدارس النحويّة، ص168.

لأستفيد منه شيئاً، فقال لي: يا كَيِّس، ما الفرق بين الخفض والجر؟ ففكرتُ وأبطأت. فقالَ لي: ما صنعت؟ فقلتُ له: الخفض عندي الشيء دون الشيء، كاليد إذا جعلتها تحت الرِّجل. والجرّ أن تميل الشيء إلى الشيء، وتقيم شيئاً مقام شيء، كقولك: هذا غلامُ زيدٍ، فـ(زيد) أقمتَه مُقام التنوين[1].

وفَرَّقوا بين الفعل الدائم، واسم الفاعل: قال الزجاجيّ: "حدّثني بعض أصحابنا، قالَ: أخبرنا أبو الحسن بن كيسان، قال: قال أبو العبّاس: كيف تقول: مررتُ برجلٍ قائمٌ أبوه؟ فأجبته بخفض قائم، ورفع الأَب. فقالَ لي: بأي شيءٍ ترفعه؟ فقلتُ: بقائم. فقال: أوَ ليسَ هو عندكم اسماً، وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائماً؟ فقلتُ: لفظُهُ لفظُ الأسماء، وإذا وقع موقع الفعل المُضارع وأدَّى معناه، عمِل عمَلَه؛ لأنَّه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارَعَه. قالَ: فكيف تقول: مررت برجلٍ أبوه قائم؟ فأجبته: رفعهما جميعاً. فقال لي: فهل يجوز أن تقول: مررتُ برجل قائم أبوه، فترفع به مؤخراً كما رفعت به مُقدّماً؟ قلتُ: ذلك غير جائز عند أحد. قال: ولِمَ؟ قلتُ: لأنّه اسم جرى مُجرى الفعل، وإذا تقدّم عمِل عملَ الفعل، ولم يكن فيه ضمير، فإذا تأخر، كان بمنزلة الفعل المؤخرّ، فلزِمَه أن يقع فيه ضمير من الاسم المُتقَدِّم يرتفع به، كما يكون ذلك في الفعل إذا تأخر، فلَمَّا كان الفعل لو ظهر هاهنا لم يرفع ما قبله، كان الاسم الجاري مُجراه أضعف في العمل وأحرى ألَّا يعمل فيما قبله. فقال لي: فاجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء وما بعده خبره على مذهبكم؛ لأنّ خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضاً ومنصوباً، كما تقول زيد في الدار وزيد أمامك. قلتُ: ذلك غير جائز؛ لأنّ خبر المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه لم يكن إلَّا مرفوعاً، كقولنا زيد مُنطلِقٌ، وعبد الله قائم، وما أشبه ذلك. وكذلك إذا قلنا: مررتُ برجلٍ أبوه قائم، فالقائم هو الأب في المعنى، فلا يجوز أن يختلف إعرابهما. قال: فقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حُجَّة مثلُ هذا الذي تنكره، قالَ امرؤ القيس:

---

(1) مجالس العلماء، ص193.

فظَلَّ لنا يومٌ لَذيذٌ بنَعْمةٍ فَقِلْ في مَقِيلٍ نَحْسُه مُتَغَيِّبِ[1]

تقديره: فقِلْ في مَقِيل مُتغَيِّبٍ نَحْسُه، ثم قدّم وأخّر كما ترى. فقلتُ له: ليس هو على هذا التقدير. فوقع لي في الوقت خاطر، قال: فأي شيء تقديره؟ قلتُ: تقديره: فقِلْ في مَقِيلٍ نحسُه، وتم الكلام، كما تقول: مررت بمضروب أبوه، كريم. والتقدير مررت برجل مضروب أبوه، ثم تجعل كريماً نعتاً للمتروك الذي في النيّة، فكأنّه قال: فَقِل في مَقِيلٍ نحسُه، يُقالُ: قال نحسه، أي سكَنَ. والنّحْس: الدُّخان أيضاً. ثم قالَ مُتغيِّب بعد أن تم الكلام، كأنّه قال: مُتغيِّب عن النحس. فقال: هذا لعمري وجهٌ على هذا التقدير.

قال أبو الحَسَن: فحدّثتُ أبا العبّاس المُبرِّد بما جرى، فقال: هذا شيءٌ خطَر لي فخالفتُ النحويِّين؛ لأنّهم زعموا أنَّه أتى به امرؤ القيس ضرورةً. ثم رأيتُه بعدَ ذلك قد أملاه[2].

وفي إعمال اسم الفاعل، وتسميته ما رواه ثعلب، قالَ: كلّمتُ ذات يوم محمد بن يزيد البصريّ، فقالَ: كان الفرّاء يناقض، يقول قائم فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه، فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً. فقلتُ: الفرّاءُ يقولُ: قائم، فعل دائم، لفظُه لفظ الأسماء؛ لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنّه ينصب فيُقال قائم قياماً، وضاربٌ زيداً، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً. فأنت لِمَ نصبت به وهو عندك اسم؟ فقال لمُضارعته يفعل، فعارضْتُه بقول العرب: "جاءني آكلٌ طعامَك"، ولَقيتُ آخذاً حَقّك، وقلتُ له: قد نَصَبوا بآكل، وآخذ، ويفعل لا

(1) في اللسان [غيب] قال: وجاءَ في ضرورة الشعر تَغَيَّبني؛ قال امرؤُ القيس:

فظَلَّ لنا يومٌ لَذيذٌ بنَعْمةٍ، فَقِلْ في مَقِيلٍ نَحْسُه مُتَغَيِّبُ

وقال الفراءُ: المُتَغَيِّبُ مرفوع، والشعر مُكْفَأٌ. ولا يجوز أن يَرِدَ على المَقيلِ، كما لا يجوز: مررتُ برجل أبوه قائم.

(2) مجالس العلماء، ص244. ويُنظر: الأشباه والنظائر: 3/110 - 111.

يضارعهما؛ إذ كان لا يقع موقعي الفاعل والمفعول. فقالَ لي: مُضارعتُه قد حصلت له في أصل بنيته فألزمته تقدّم الصلة وفاعل غير مُتصرِّف، وطالبتُه أن يُجيزَ طعامَك جاءني آكلٌ، وحقَّك لقيتُ آخذاً، فقالَ: أجيز المَسألتين. فقلتُ له: لَمْ يُجِزْ هذا أحد؛ لأنّ الصلة لا تتقدَّم إلّا عند تصرّف الموصول. ومستحيل في البنية من قال: طعامَك مَنْ جاء آكلٌ، وحقَّك لقيت آخذاً، أحال؛ لأنّ آكلاً، وآخذاً، لمّا مُنِعا التصرّف مُنِعَت صلتُهما التقدّم، وجريا مُجرى "بالله تعجبني ثقتك" وعن طاعة الله يسوؤني إعراضُك، كل واحدة من المسألتين خطأ؛ لأنّ الثقة والإعراض لا يحل محلهما مستقبل يكون فاعل الفعل، فإذا كانا جامدين ممنوعين من التصرف لزمت صلتهما التأخير. ولهذه العلة أحالَ النحويون "طعامَك جاءني الآكلُ"، وحقَّكَ لقيتُ الآخذَ؛ لأنّ حكم "الطعام" و"الحقّ" التأخر بعد ناصبهما، ولا وجه لتقدّمِهما عليه؛ إذ كان غير مُتصرِّف[1].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ اصطلاحات الكوفيين ظلّت لا تسود أغلبُها باستثناء النعت، وعطف النسق، فَسَادَ الاصطلاحُ البصريّ، وعمَّ الدارسينَ والعُلماءَ، إذ إنّ السبب وراء شيوع هذا المُصطلَح، أو ذاك، ليس المُصطلح نفسه؛ بل العلل التي وراءه، فلو قُدِرَ لأحد أن يوازن بين دَلِيلَين، وكان أرجحُهُما مِمّا قال به أهل الكوفة، فلا مناص من الاحتجاج به، وأمّا المصطلَح الذي يُمثِّله؛ فليسَ بشيءٍ إلّا أنّه ترجمةٌ لِمعناه. وتُشبِه محاولة الكوفيين في المُخالَفة الوضعيّة (الاصطلاحيّة) محاولَتهم في المُخالَفة الافتراضيّة التصوُّريّة، التي يقع أكثرُها على ما يُسمى عند المَناطِقة العرب بـ(العامل)[2]. فقد ذهبَ البصريون إلى أنّ المُبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ

(1) مجالس العلماء، في موضوع إعمال اسم الفاعل، وتسميته. ص265.

(2) ما يتعلّق به أكثر لُطفاً واستخفاءً. والمُناقشات فيه طريفة، لكنّها ليس قطعيّة، إنّ ما نعرضه عموماً يتفاوت من حيث القوّة والوهن، والتعقيد والسهولة..الخ... هو فنٌّ مِن بِدعي، وبِدعك، وبدع سيبويه.

الخبر مرفوع بالمبتدأ، وقال قوم منهم: إنّه مرفوع بالابتداء مثل المبتدأ. وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المُبتدأ. فهُما مُترافِعان. قال شوقي ضيف: "وهو رأي واضح الضعف؛ لأنّه ينتهي بالكوفيين إلى الدوران في المُحال، كما يؤول إلى أن يرتفع المبتدأ بشيء يجري على اللسان قبل النطق به"[1].

وقد مرَّ بِنا ما يُشبِه ذلِك، في المُناظرة التي جرت بين الجرميّ والفرّاء[2].

إنَّ المسائل الخلافية التي يتمثّلها موضوع العامل والمعمول في المُناظرات كثيرة لا تسعُها هذه الدراسة، وأكثر منها ما جاء في الموازنات النحويّة - وغير النحويّة - التي أخذَ مُصنِّفُوها على عاتقهِم النظر فيما اختلفت فيه المدرستان على سبيل الإنصاف، وما أتيت على ذكره هنا، إنّما هو قليلٌ مِن كثير[3].

● ويبدو أنّ الثقافة الأجنبيّة قد أسرعت بِخُطاها إلى الكوفة، فأثَّرَت في أهلها، وجعلت عُلماءَها يتخبّطُون في الأحكام، ويترَدّدون في اختيارها، فقد روى أبو العبّاس المبرّد أنَّ أحمد بن يحيى ثعلب، كان في مجلس مِن مجالس الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر، يتردّدُ في المسائِل، حتى خجل

(1) يُنظر: المدارس النحويّة، 168.

(2) ينظر ما بينهما في المباحث السابقة، والإنصاف، ج1، المسألة الخامسة.

(3) اشتهرت بين الجمهور مسائل كثيرة في العامل والمعمول، تناولتها مُصنَّفاتُهم بالدراسة والموازنة، ولا يتسع المجال لذكرها هنا، يُنظر مثلاً الخلاف الوارد في قول ميسون زوج معاوية: وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْني*أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوف. إذ كان سيبويه يُفضّل نصب المضارع حين يعطف على اسم صريح، فالفعل في هذه الحالة، كما تقدّم في البيت بـ(تقر) منصوب بأن مضمرة، ويجوز فيه الرفع، وهو مرجوح عند سيبويه، وراجح عند المبرد. يُنظر: الكتاب426/1، والمقتضب154/2، والردّ على النحاة لابن مضاء القرطبيّ، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام، 1979، ص150، ويُنظر: أقوال المُبرِّد في العامل والمعمول في كتاب المدارس النحوية، ص127.

مِمّا وقع فيه مِن الخبط والتخليط[1].

وذكرَ ابن الشجريّ في أماليه مُبالغاتِهِم، فقالَ: "ولِنُحاةِ الكوفيين، في أكثر كلامهم، تهاويلُ فارغة من حقيقة"[2].

وأمّا التأويل والتقدير؛ فقد حفلَت بهما مُصنفاتُ النحو وكُتُبُ الخِلاف، على ما سياتي بيانه قريباً، وبِذا؛ يتضح كيف كان المنهج بين المدرستين مِن حيث النقل، والقياس، والأدِلّة، والاصطلاح، وكذلك كيف كان بينهما من حيث الشِّدَّة، والتسامُح، والعصبيّة، والعقلانيّة، وغير ذلِك مِمّا له علاقة بعملية تناول الموضوعات ومناقشتها..

(1) يُنظر: مجالس العلماء، ص98.

(2) أماليه، 32/1.

الفصل الثالث
المُناظَرَةُ
والدَّرْسُ النَّحْويّ

وفيه مبحثان:

أ - أهميةُ المُناظَرة، وأثَرُها في تَطوُّر الدَّرسَين؛ النَّحْويّ والصَّرْفيّ

ب - مَسائِلُ المُناظَرَة في المَصادِرِ والدِّراسَات

أ - أهميةُ المُناظَرَة وأثرُها في تطور الدَّرسَين: النَّحويّ، والصَّرفيّ

إنّ اقتفاء الأثر الذي تركته المُناظرة في تطوّر الدَّرسَين النحويّ، والصرفيّ، ليس بالأمر الهيّن، فالمُناظرة التي تدور أحداثُها، في بِلاط الحاكِم، لا يُمكن الجزم بسلامة نتائجها مِن الناحية الموضوعيّة؛ لأنّها أُعِدَّت لِتَتَلاءَم مع النظام المَجلسي المُترف[1].. إذ لا يخلو أن يكون خاطِرُ المُناظِر مَشحوناً بِبَواعِث القلق والتحفّظ والترقُّب، وذلِك لِجَهلِهِ بِما يُبيَّتُ لَه مِن النوايا، أو لِخشيتِهِ مِمّا قد يَجُرُّ إليه الكلامُ في أثناء المُناقشة، فإنّ ذلِك كلّه؛ يُرتِّبُ عليه الحذر في انتقاء العبارة، ووقت الجواب، وزمن الاسترسال فيه، أو التوقّف عنه، تأدُّباً وصوناً لقدر صاحب المجلِس - إذا كان أميراً، أو حاكِماً - أو خوفاً مِن إثارةِ حفيظتِه.

إنّ أكثر المُناظرات شُهرة ما كان من الصِّنْفِ الأول، أي المُناظرات السُّلطانيّة، فهي، كما علِمت، ذات طبيعة خاصة، وعلى الأغلب؛ إنّ النتائج التي ستؤول إليها خاصة أيضاً، ولِذا؛ يُمكن القول: إنّ ما لَه مثل هذه الطبيعة (الاستثنائيّة) ينبغي أن يُنظر في مسائِلِه بعناية عند الدرس والتحليل، ولعلّ المُناظَرة الزنبوريّة مِن أهمّ ما تعهَّدَه الأولون بتلك العناية.

ويُمكن إجمال الأثر الذي تركته المُناظرة في الدرسين؛ النحويّ، والصرفيّ في الأمور الآتية:

● المُناظرة تُكسِب الدليل الراجح شرعيّة للذيوع والانتشار، ليصبح قانوناً مُطّرِداً بقوة المنطق الذي يستند إليه[2]، مع مُراعاة أن تكون مُجريات المُناظرة خالية

---

(1) لا يمكن أن يجري شيء في المجلس بدون إعداد مسبق وبإذن من الأمير. يُنظر المبحث السابق، قوله: "مجلس الأمير لا يمكن أن يجري فيه شيء بغير إذنه".

(2) لأنّك لا تعرف - كما قال الخليل - خطأ معلمك، حتى تجلس عند غيره. العقد الفريد: 2/ 217.

من أيّ مؤثِّرات؛ لأنّ افتراض وقوع بعضها لأي سبب، يفتح باب الدعوة على مصراعيه إلى التأويل والاحتمال، وإن كان يُمكن تمييز أغلب هذه الأمور؛ لأنّها تحصل، إذ إنّهم مَيَّزوها مِن قبل في المُناظرة الزنبوريّة، إلَّا أنّ المُفضَّل أن يجري تقرير النتائج بعيداً عن أية مُلابَسات.

● بُنِيَت بعضُ المسائل على الفَسادِ للمُغالطة، فتوجّه النحاةُ لبيانِها وإصلاحِها بالتأمل والنظر. قال أبو عبد الله اليزيديّ: أخبرني عَمّي الفضل بن محمد أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيديّ، قالَ: كُنَّا بِبَلَد مع المهديّ في شهر رمضان، قبل أن يُستَخلَف بأربعة أشهر، فتذاكروا ليلة عِندَه النحو والعَربيّة، وكُنتُ مُتصِلاً بخالِه يزيد بن منصور، والكسائيّ مع ولد الحَسَن الحاجِب، فبَعَثَ إلي، وإلى الكسائيّ، فصرتُ إلى الدار، وإذا الكسائيّ بالباب قد سبقني، فقال: أعوذ بالله من شَرِّك يا أبا محمد. فقلتُ: والله لا تُؤتَى من قِبَلي أو أُوتَى من قِبَلك. فلمّا دخلنا على المهديّ أقبلَ عليّ، فقالَ: كيف نسبوا إلى البَحرَين فقالوا: بحْرَانيّ، أو إلى الحِصنِين فقالوا: حِصنيّ؟ فَقُلْتُ: أيها الأمير، لو قالوا في النَّسَب إلى البَحرَين بَحريّ، لالتبس، فلم يُدرَ النسبة إلى البَحرين وقعت، أم إلى البَحر، فزادوا ألفاً ونوناً للفرق بينهما، كما قالوا في النسب إلى الروح: رُوحانيّ. ولم يكن للحِصنين شيء يلتبس به، فقالوا: حِصنيّ على القياس. فَسَمِعتُ الكسائيّ يقول لعُمَر بن بَزِيع[1]: لو سألني الأمير لأجبتُه بأحسَنَ من هذه العِلَّة. فقلتُ: أصلحَ الله الأمير، إنَّ هذا يزعُم أنّك لو سألته أجابَ بأحسنَ من جوابي. فقالَ: أصلح الله الأمير، كرهوا أن يقولوا حِصنانيّ، فيجمعوا بين نُونَين، ولم يكن في البحرين إلَّا نون واحدة فقالوا: بحراني لذلك. فقلتُ: فكيف تنسب إلى رجل من بني جِنَّان. إن لزمتَ قياسك؟ قُلتَ: جِنيّ، فجمعتَ بينه وبين المنسوب إلى الجنّ، وإن قلت: جِنَّانيّ، رجعتَ عن قياسك، وجمعت بين ثلاث نونات.

---

(1) أثبتَ عبد السلام هارون (عُمَر) بدلاً مِن (عمرو)، وكذا هو في الأشباه والنظائر80/3. ولعلّه الصواب، وأمّا (بزيغ)؛ فصوابُه: (بَزيع)، كذا في كتاب "تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف، للصفديّ، قال: "ابن بَزيغ، والصواب: بزيع، بغين غير مُعجَمة.

ثُمّ تفاوضنا الكلام إلى أن قلت له: كيف تقول: إنّ من خير القوم وأفضلهم، أو خيرهم بتَّةً زيدٌ؟ فأطرق مُفكِّراً وأطال الفكر، فقلتُ: أصلح الله الأمير؛ لأنّ يُجيب فيخطئ، فيتعلم، أحسن من هذه الإطالة. فقالّ: إن مِن خير القوم وأفضلِهم، أو خيرُهم بتة زيداً. فقلتُ له: أخطأت. قال: كيف؟ قُلتُ: لِرَفعِه خيرهم قبل أن تأتي باسم إن، ونصبه زيداً بعد الرفع، وهذا لا يُجيزه أحد. فقال شيبة بن الوليد، عمّ دُفافة، مُتعصِّباً له: لعلّه أراد بـ(أو): (بل). فقلتُ: هذا المعنى، لَعَمرِي، معنىً. فلقّنه الكسائيّ، فقالَ: ما أردتُ غيرَه. فقلتُ: أخطأتُما جَميعاً؛ لأنّه غير جائز إنّ من خير القوم وأفضلهم بل خيرهم زيداً. فقال المهدي للكسائيّ: ما مرَّ بك مثل اليوم. قالَ: فكيف الصواب عندك؟ قلتُ: إنَّ من خيرِ القومِ وأفضلهم أو خيرهم بتَة زيدٌ، على معنى تكرير إنّ. فقال المهديّ: قد اختلفتُما وأنتما عالِمان، فمن يفصل بينكما؟ قلتُ: فُصحاء الأعراب المَطبُوعون. فبَعَثَ إلى أبي المُطوّق، فعملتُ له أبياتاً إلى أن يجيء، وكان المهدي يميل إلى أخوله من اليمن فقلت:

يــا أيهــا الــسائلي لأُخْبِــره ... عمّــن بــصنعاءَ مــن ذوي الحــسَبِ
حِميَــر ســاداتها تُقِــرُّ لهــا ... بالفــضل طُــرّاً جَحــاجحُ العــربِ
فــإنَّ مــن خيــرهم وأفــضلِهم ... أو خيــرَهم بــتَّةً أبــو كــرب

فلمّا جاء أبو المطوَّق، أنشدتُه الأبيات، وسألتُه عن المسألة، فوافقني، فلمّا خرجنا تهدَّدَني شيبة، وقال: تُلحِّنني بحضرة الأمير؟! فأنشدته:

عِــشْ بجَــدٍّ ولا يــضُرَّكَ نَــوكٌ ... إنّمــا عــيشُ مَــن تَــرَى بالجُــدُودِ
عــش بجَــدٍّ وكــن هَبَــنَّقةَ القَــيْـ ... ـسيَّ نَــوكاً أو شَــيبةَ بــن الولــيد
شيْبَ يـا شَيْبَ يـا هُنَيَّ بنـي القَعْـ ... ـقـاع مــا أَنــتَ بالحلــيم الرشــيد
لا ولا فـيكَ خُـصلةٌ مـن خـصال الـ ... ـخيــر أحــرزتَها بحلــمٍ وجُــودِ
غيــر مــا أَنَّــك المجــيدُ لتَحبِـيـ ... ـــر غــناءٍ لــضَربِ دُفٍّ وعُــودِ
فعلــى ذا وذاك نحــتمل الــدهـ ... ـــر مُجــيداً بــه وغيــر مُجــيدِ[1]

(1) النوك: الحمق. هبنقة: يزيد بن ثوران، أحد بني قيس بن ثعلبة، وكنيته أبو نافع، أحد بني قيس بن ثعلبة، وهو الذي شرد له بعير فجعل لمن جاء به بعيرين، فقيل له: لم هذا؟ قال: فأين فرحة الوجدان؟ هُني: مصغَّر هن. وشيبة بن الوليد هذا، أحد رجالات العرب. يُنظر:
=

قالَ الزجاجيّ: المسألة مبنيّة على الفَسَادِ للمُغالَطة[1]، فأمّا جواب الكسائي؛ فغير مَرضِيٍ عِندَ أحد، وجواب اليزيدي أيضاً غير جائز عندنا؛ لأنّه أضمرَ إنَّ وعملها، وليس من قُوَّتِها أن تُضمَر فتعمل. فأمّا تكريرها؛ فجائز، قد جاء في القرآن والفصيح من الكلام. قال الله جل وعز: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ ﴾[2] فجعل إنَّ الثانية مع اسمها وخبرها خبراً عن الأولى. وقال الشاعر:

إنَّ الخلـــــيفة إنَّ الله سَـــــــربَله سِـربال ملـك بـه تزجـى الخواتـيم[3]

=

مجـالس العلمـاء: 220 - 222. وأمالـي الزجاجـيّ: 59 - 62. والأشـباه والنظائـر: 93/3. والأغاني: 76/18.

(1) هي كذلك صراحةً عن الزجاجيّ.

(2) سورة الحج، الآية: 17.

(3) في ديوان جرير، ص527: "يكفي الخليفة أنّ الله..." سربله: ألبسَه. وفي خزانة الأدب، قال عبد القادر البغداديّ: في الشاهد السادس والستين بعد الثمانمائة: إنّ الخليفة إن الله سربله... هو صدر، وعجزه: لباس ملك به تزجى الخواتيم*على أنَّ إن المكسورة، يجوز أن تقع خبراً للأحرف الستة. وهنا وقعت جملة: "إنّ الله سربله": خبراً لقوله: إن الخليفة، والرابط الهاء في سربله. ولا يجوز فتح إنّ هنا؛ لأنه يصير في تقدير الإخبار بالحدث عن اسم العين، ولا يجوز، ولهذا وجب كسرها. و"سربله": ألبسه، يتعدى لمفعولين أولهما ضمير الخليفة، والثاني اللباس بمعنى الثوب. وجملة "به تزجي الخواتيم": صفة لملك، والرابط الهاء في به. ويجوز أن تكون الجملة خبراً لإن الخليفة، وحينئذ جملة "إن الله سربله لباس ملك": معترضة بين اسم إن وخبرها، كما قال أبو حيان، فتكون الهاء في به ضمير الخليفة. ويجوز أيضاً أن تفتح أن على تقدير اللام. و"تزجي" بالزاي والجيم. والإزجاء: السوق. و"الخواتيم": جمع خاتام لغة في الخاتم. يريد: إن سلاطين الآفاق يرسلون إليه خواتمهم خوفاً منه، فيضاف ملكهم إلى ملكه. ويروى: " ترجى" بالراء المهملة، من الرجاء. وهذه الراوية أكثر من الأولى. ومثل الوجه الأول آية سورة الحج، وهي: "إنّ الذين أمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة"، قال الزجّاج، وتبعه صاحب الكشاف: خبر الأولى جملة الكلام مع إن الثانية. وقد زعم أن قولك: إن زيداً إنه قائم، رديء، وأن هذه الآية صلحت في الذين. ولا فرق بين الذين وغيره في باب إن. قلت: إن زيداً إنه قائم، كان جيداً.

والصوابُ عندنا في المسألة أن يُقال: إنَّ من خير القوم وأفضلهم أو خيرُهُم البتَّةَ زيدٌ، فيُضمر اسم إنّ فيها ويُستأنف ما بعدها. وذكر سيبويه أنّ البتَّة مصدر لم تستعمله العرب إلَّا بالألف واللام، وأنّ حذفهما منها خطأٌ.

● المُناظرة سببٌ من أسبابِ تأصيل الدرس النحويّ، والتذكير بقواعده، فقد أخذت بعض الأحكام طريقها إلى الشيوع من المجالس إلى الناس مُباشرةً، أو مِنَ التصنيف، على ما هو ظاهر في كُتب المجالس المُختَلِفة، وذلِك بفضل التطوّر الذي وصلت إليه طُرق الاستدلال، إذ ليس كلّ ما غلَب على الناس الظنُ فيه أنَّه صحيح هو صحيح، وإن كان شائِعاً مُتداولاً، وإنْ مِن شيءٍ يقطعُ الظنّ إلّا البُرهان، والبُرهان إنّما يكون بالافتراض والاستدلال. وهذا كلّه - ضاقَ أم اتسَع - مِن الصناعات، لكنّ الأقوى منها في النهاية هو الذي يُستأنَس به ويُركَنُ إليه. كذلك؛ إنّ الكثير مِمّا هو غير شائع، قد يكون صحيحاً مع قِلَّتِهِ، ولرُبَ كثيرٍ شائع يدحضُه قليلٌ غيرُ شائِع، فهذه وتلك مِمّا يُحسب على التطوّر الذي وصلَت إليه المُناظرة، ولِذا؛ قُلنا في تعريفها: إنّها شكلٌ من أشكال العرض الفكريّ، وصورة مِن صور الإبداع فيه..

● مَيّزت المُناظرات القَواعِدَ والمُصطَلحاتِ التي تَواضَعَ عليها العلماءُ في كلّ مَذهَب، وبَيَّنت أيضاً تعليلاتهم وتوجيهاتهم التي تفرّدوا بِها، وقد تَقَدَّم ذكر المُصطلحات التي تواضع عليها المَذهَبان في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

● قَدَّمَت نصوص المُناظرات أدلة مُهمّة، تُشير إلى أنّ أصل الخِلاف ليس له علاقة دائمة بالجانب الفكريّ الموضوعيّ، إذ إنّ أكثر الخلافات نشب واستعرَ، بدوافع شخصيّة، كالخُصومة، والخِلافات المُبيَّتة، وحبُّ الذات، والطمع في نائل السلطان، والرغبة في إثبات التفوّق على الأقران والخصوم، وقد تكون الدوافع عصبيّة وقبليّة أيضاً، بل أكثر من ذلِك؛ إنّ الكوفيين كانوا يخالفون أحياناً كثيرةً لِمُجرّد الخِلاف، وأنَّ اصطلاحاتهم

إنّما كانت اختراعاً لأجله[1]. وقد ساقَ شوقي ضيف لِذلِك أمثلة، فقالَ: ونضرب بعض الأمثلة التي تصوِّر مدى بُعد الكوفيين في التأويل والتقدير شغفاً بالخلاف على المدرسة البصريّة[2]، وذكر أمثلةً عن فساد أدلتهم وضعفها، قياساً بقوة ما قدَّمَه البصريون[3]، لكِنّ نصوص المُناظرات تُشيرُ أيضاً إلى الأمور التي وقفوا مِنها موقفاً مُشتركاً، وهي، وإن كانت قليلة، قد أصبحت فيما بعد نواةً لِمذهبٍ مُشتَرَك، شاء بعضُهُم، وأعني ابن النديم، أن يُسَمِّيه بـ(مذهب الخَالِطين)، أو (المذهَب البغداديّ)[4].

• أورَدَت المُناظراتُ الاصطلاحات الخاصة، التي سُمِعَت مِن بعضِ النُّحاة، لتبقى مُهملةً، أو قليلةً مَهجُورة، أو لِتُذكَرَ أحياناً على سبيل الإشارة إلى واضعيها، ومنهجهم، وجهودهم أول عهد النحو، قبل أن تَبِينَ المُصطلَحات وتتَّضِح، فَتَشِيع على نحو ما هي عليه اليوم، أو لِبيان حقيقة يتطلَّبُها البحث العلميّ في درس من دروس النحو، أو في مادة من مواد أصوله، فإذا كان مشهوراً عن الفرّاء (مَثَلاً) عدمُ تفريقه بين ألقاب الإعراب، والبناء، وتبعه الكوفيون في ذلك؛ فإنَّه قد تَحدَّث عن مُصطلَح عُرِفَ به وحدُه، ولم يشتهر، وهو مُصطلَح **(الصَّرْف)**؛ ويُقصد به النصب في بابين؛ هُما باب الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو، وباب المفعول معه[5]،

---

(1) يُنظر: المدارس النحويّة، ص168.

(2) المدارس النحويّة، ص170.

(3) على أنّي، وإن كنت أميل إلى رأي الدكتور شوقي، لا أرى أنّ بُعدِ التأويل كان مُتعمّداً دائماً عند الكوفيين رغبةً في المُخالفة، إذ نُسِبت إليهم تأويلات أكثر قبولاً من تلك المنسوبة إلى البصريين. قال لي الدكتور محمد علي عبد الكريم الرُّدينيّ، أستاذ اللغة في جامعة ناصر بليبيا: أنسيت إنّ الإنسان يُخالفُ نفسه، فكيف لا يخالف غيره؟!. وكفى بتفاسير القرآن شاهِداً على اختلاف الأقوال في بيان معاني كلمات الله الواحد القهّار.

(4) يُنظَر مَنْ عدَّهم ابن النديم من الخالطين بين المذهبين في الفهرست، ص115، وما أورده الطنطاويّ في ص172 – 178، في كتابة نشأة النحو.

(5) إذ يُصرَفُ المضارع والمفعول معه عمّا قبله، فلا تكون الواو فيهما عاطفة، بل تكون واو صرف عمّا قبلهما، ومثلها الفاء وأو، ويشرح ذلك مع الواو وأو، فيقول: الصرف: "أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها.. كقول

=

وتَرَدَّدَ عنه تَسميتُه **الفعل** المُتعدّي باسم (**الفعل الواقع**)[1] والفعل المبني للمجهول باسم (**الذي لم يُسمَ فاعله**)[2]، وكما كان يُكثر من تسميته البدل بـ(**الترجمة**)، وهو الاصطلاح الذي شاعَ بين جماعة الكوفيين، قد سمّاه أيضاً (**تبييناً، وتفسيراً، وتكريراً**)[3]، وكأنّه بكل ذلك، كان يريد أن يشرح معناه، ويُعَدُّ الفرّاء أول من اصطلح على تسمية العطف بالحروف (الواو وأخواتها) باسم (**عطف النسق**)[4]، ويُعدُّ أيضاً أول من اصطلح على تسمية (**النعت**) باسمه، وكان سيبويه والبصريون يُسَمُّونَه (**الصفة**)[5].

أمّا سيبويه؛ فإن الاصطلاحات التي جرَت على لِسانِهِ، واشتهر بها

=

الشاعر:

لا تنهَ عن خلق وتأتي مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

يُنظر: معاني القرآن، بتحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجّار، دار الكتب، مصر: 34/1. ويقول في موضع آخر.{معاني القرآن 235/2}: "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو، أو ثم، أو الفاء، أو أو، وفي أولهما جحد (نفي)، أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد، أو الاستفهام مُمتَنِعاً أن يُكرّرَ في العطف، فذلك الصرف.

(1) معاني القرآن 21/1، 40، 121.

(2) معاني القرآن 301/1 وقد ورد هذا اللفظ في اللسان{حلا}، قال ابن منظور: "إنما بناهُ على شِيب الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه"{شوب}، وقال: "فرفعه بالفعل الذي لم يسم فاعله.".

(3) يُنظر مثلاً: 7/1، 51، 56، 192، 320، 348، و58/2، 69، 138، 178، 273، 360 من معاني القرآن للفرّاء.

(4) المدارس النحويّة، ص202. وحروف العطف (عطف النسق) هي "الواوُ، الفَاءُ، ثُمَّ، حَتَّى، أَمْ، أَوْ، لَكِنْ، بَلْ، لا، لا يكون، لَيْسَ"، والأصلُ بالعَطْفِ أنْ يكونَ على الأَوَّل، إلَّا في حُرُوف التَّرْتِيب. وحُرُوفُ العَطْفِ نَوْعان:

"أ" - مَا يَقتَضِي التَّشْرِيكَ في اللفظِ والمَعْنى مُطْلَقاً، وهو أَرْبعة: "الوَاوُ، الفَاءُ، ثُمَّ، حَتَّى" أو مُقَيَّداً بشَرْط، وهو إِثْنَان "أَوْ، أَمْ" وشَرْطُهُما أَلَّا يَقْضِيا إِضْرَاباً.

"ب" - ما يَقْتَضي التَّشْريك في اللَّفْظ دُون المَعْنى، إمَّا لِكَوْنِهِ يَثْبِتُ لِمَا بَعْدَه ما انْتَفَى عَمَّا قَبْلَه، وهو "بَلْ، وَلكِنْ"، وإمَّا لِكَوْنه بالعكس وهو "لا" و"ليس". يُنظر: معجم القواعد - باب العين - عطف النسق.

(5) المدارس النحوية، ص202.

البصريون فيما بعد، كالنعت، والبدل، والتوكيد، والعطف (عطف البيان) كانت تتداخل أحياناً فيما بينها عنده، بحيث يُسميها أحياناً (صفة)، ويُسَمّي عطف البيان (نعتاً)[1]، وسُمِع عنه ما اشتُهِر أنّه للكوفيين، بـ(الترجمة).. سأل الرياشيّ أبا العبّاس ثعلب عن (نِعمَ الرجلُ يقومُ)، فقال ثعلب: الكسائي يُضمر رجل يقوم، والفرّاء لا يُضمر؛ لأنّ (نِعْمَ) عنده اسم، وعند الكسائيّ فِعل، ويقومُ من صلة الرجل. وسيبويه يقول: ترجمة. قال: صدقت"[2].

ومِن مُصطلحاتِهِ التي تَرَكَها الصَّرفِيُون "البيان والتبيين"[3]، إذ سمّوه "فَكِّ الإدغام"، وسبق أن أشرت إلى أنَّ بعض المُصطلحات ظلَّت لا تسود في النحو العربيّ، إذا نحن استثنينا اصطلاح النعت، وعطف النسق، وهُما مِمّا اشترك المذهبان في تداوله، وأمّا المتروك؛ فكان أكثره مِمّا يُنسَب إلى المذهب الكوفيّ، وذلك للأسباب التي تقدّم ذِكرُها في المنهج البصريّ، وهو الأمر الذي جعل العُلماء، والناس في جميع الأمصار، يذهبون إلى ما ذهبَ إليه البصريون في نهجهم وتقنينهم[4]. ومِمّا تقدّم يُمكن مُلاحظة التطوّرات التي صاحبت المنهج النحويّ مِن خِلال التطورات التي صاحبت أدواته، فالمُصطلَح لم يثبُت في الدرس النحويّ على صورة واحدة، بل مرَّ بمرحلة أو أكثر من النسخ والتغيير، ليستقر على ما هو عليه اليوم، لِذا؛ نقول: إنّ صعوبة تعرُّف القارئ مُرادَ سيبويه من بعض ألفاظه، تقِلُّ، أو تنعدِم في المُصنَّفات اللاحقة، فالبداية تكون صعبة دائِماً، والسبب في ذلك، كما يرى شوقي، طبيعيّ، إذ يقول واصِفاً "الكتاب"، ومنهجه: "وتلقانا في مواطن مُختلفة من "الكتاب" ظلالٌ مِنَ الغموض والإبهام، وقد يرجع ذلك في الكثير الأكثر إلى أنَّ سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وَضْعاً

(1) الكتاب: 223/1.

(2) مجالس العلماء، ص48، وقد مرّ بنا في المبحث السابق.

(3) الكتاب، 407/2.

(4) يُنظَر المدارس، الصفحات: 61، 62، 167، 199 - 202.

مُفصّلاً مُتشعباً لأول مرّة، فطبيعيّ أن يتصعَّبُ عليه التعبير أحياناً، وأن يُداخِلَه، من حين إلى حين، شيءٌ من الإبهام والالتواء." [1]

لقد كانت المُناظرة رافداً مُهِمّاً مِن روافد التفاعل الفكريّ المتطوّرة على مرّ العصور، ولِذا؛ احتلَّت نصوصُها مكانةً كبيرة في الكتاب القديم، والحديث، وهذا ما سيأتي بَيانُه في المبحث القادم، إن شاء الله.

(1) المدارس النحويّة، ص62.

ب - مَسائِلُ المُناظَرَة في المَصادِر والدِّراسَات (دراسة تحليليّة نقديّة لأشهر المُناظرات)

النحو: عارِضَةٌ لغويّة، تخضع لِما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطوّر، فهو مُتطوِّرٌ أبداً، والنحويُّ الحقّ، هو الذي يجري وراء اللغة - يتتبع مسيرتها، ويفقه أساليبها[1]. ولأهميّة المُناظرة في إيضاح المسائل النحويّة والصرفيّة، ودورها الذي أشَرْتُ إليه في المبحث السابق، وللمكانة الطيبة التي احتلّتها نصوص المُناظرات في القديم والحديث، رأيتُ أن أضَعَ المشهور مِنها في دائرة الضوء، لتحليله ونقدِه، وذلك بعد جمع الآراء المُتوافِرة في الكتاب القديم، فضلاً عن الجديد الذي توزّعت فيه أقوال المُحدَثين، لِمعرِفَة تفصيلات أخرى جديدة لم يكشف عنها الدرس النحويّ، لتبرز بوضوح في هذا المبحث، ولا فرق إذا كان المصدر الذي سأتناول منه دراسة هذه النصوص مِمّا له علاقة بالتفسير أو الفقه أو التأريخ، فكُلُّه، أو أكثرُه، مِمّا يعتَمِد على النحو بدرجة عالية، ولَمّا كانت المُناظرة محدودة بين قطبين، أو ثلاثة، أو أربعة على الأكثر، فإنّها ليست كذلك في خارِجِها المُتَّسِع لِكُلّ الآراء والأقوال في التأليف والتصنيف، ولِكثرة الموضوعات المطروحة في مجالس النظر، وتشعُّبِها، سأكتفي بذكر نماذج من شواهِدِها المشهورة، وهي في الغالب مِمّا لم تغفل المُصنَّفات المُختلِفة في غير العربيّة، كالتفسير، والفقه، عن ذِكره، إذ قلّما تجد شاهِداً ذكرَته مَصادِرُ العربيّة لم يُذكَرُ فيها؛ وذلِك لِتقارُب هذه العلوم في موضوعاتها المطروحة مِن حيث الموارِد، والغايات، وأساليب الاحتجاج.

---

(1) يُنظر: في النحو العربيّ، نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي، صيدا، بيروت.1964. ص19.

- أ -

بين الكسائيّ والأصمعيّ: (رئمان أنفٍ...)

تقدّم ذِكر ما جرى بين الكسائيّ والأصمعيّ في مجلس الرشيد، إذ كانا مُلازِمَين له، يُقيمان بِمُقامِهِ، ويظعنان بِظَعْنِهِ، فانشد الكسائيّ يوماً لأفنون التغلبيّ: (من البسيط).

لو أنّني كُنتُ من عادٍ ومِن إرَمِ | غَذِيَّ سَخْلٍ ولُقماناً وذا جَدَنِ
لَمَا وقَوْا بأخيهم من مُهَوِّلَةٍ | أخا السَّكونِ ولا جارُوا[1] عن السَّنَنِ
أنّى جَزَوْا عامراً سَوْءاً بِفِعلِهِمُ | أم كيف يَجْزُونَنِي السُّوأَى من الْحَسَنِ
أمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ به | رِئْمَانُ أَنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

فقالَ الأصمعيّ: رئمانُ أنفٍ. فأقبل عليه الكسائيّ، فقال له: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز رئمانُ ورئمانَ ورئمانِ. ولم يكن الأصمعيّ صاحب عربية[2]. قالَ أبو العبّاس: إذا رفعَ رفع بينفع، أم كيف ينفع رئمان أنف. وإذا نصبَ نصبَ بتُعطي. وإذا خفَضَ ردّه على الهاء التي في به. والهاء مُكنيّ، ولا يُرَدّ الظاهر على المُكنّى، وجازَ ردّه هنا لِتقدُّم ذِكْرِه اللبن؛ لأنّ العلوق قد تقدّمت، وقد علم أنّ لها لبناً، فصار المُكنّى لذلك كالظاهر، وبه كناية عن اللبن.

قالَ: والمعنى: وما يَنفعُني إذا وعدتني بِلسانِك، ثُمّ لم تصدِّقه بفعلِك. يُقال ذلك للذي يبرّ، ولا يكون معه نفع، كهذه الناقة التي تشم بأنفها، ثم تمنع دِرّتها. والعَلُوق: التي تعلّق قلبُها بولدها، وذلك أنّه نُحِر عنها، ثم حُشِيَ جلده تبناً، أو حشيشاً، وجُعل بين يديها حتى تشمّه وتدرّ عليه، فهي تسكن إليه مرّة، ثم تنفِر عنه ثانية، تشمه بأنفها، ثم تأباه بقلبها. فيقول: فما ينفع من هذا البرّ إذا ما تشمّمته ثم منعت دِرَّتَها؟![3]

(1) ووردت في رواية: "ولا حادوا". البيان والتبيين: 2/1.

(2) مجالس العلماء، ص35.

(3) مجالس العلماء ص35.

وعن إرشاد الأريب؛ أنَّ البيتَ يُضرَبُ لِمَن يَعِدُكَ بلِسانِه كلَّ جميل، ولم يفعل منه شيئاً؛ لأنَّ قلبَه مُنطوٍ على ضدِّه، كأنَّه قيل له: كيف ينفعُني قولك الجميل إذا كنت لا تفي به؟![1]

ولقد يَظُنُّ بعضُهم أنَّ الكسائيّ قد فازَ على الأصمعيّ حِينَما خالفه في إعرابِ البيت المذكور، وليس كذلك، إذ لم يقصد الأصمعيّ، كما يرى بعضُ النَّقَدة، المُجادلة في إعراب هذه الكلمة بأوجُهِها المُحتَمَلة في الرفع والنصب والجر، وإنّما قصد تصحيح رواية الكسائيّ؛ لأنّها وَرَدَت عن الأعراب مفتوحةً، فالأصمعيّ راويَة صدوق، وهو في الرِّوايةِ والأخبار أقوى من الكسائيّ، وقد علَّق ابن الشجريّ حين عرَضَ لهذه القضية، بقوله: ولِنُحاة الكوفيين في أكثر كلامِهِم تهاويل فارغة من حقيقة[2]. بل إنَّ المعنى لَيَنصُر روايةَ الأصمعيّ، ويرفُض رواية الرفع؛ إذ قال ابن هشام: وصوَّبَ ابن الشجري إنكار الأصمعيّ، فقالَ: لأنَّ رئمانَها للبو بأنفها هو عطيتها إياه، لا عطيّة لها غيره، فإذا رفَعَ لم يبقَ لها عطيّة في البيت؛ لأنّ في رفعه إخلاء (تعطي) من مفعوله لفظاً وتقديراً، والجرُّ أقربُ إلى الصواب قليلاً، وإنّما حقُّ الإعراب والمعنى النصبُ، وعلى الرفع يحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المُبدَل مِنهُ، أي رئمانُ أنفِ له[3].

وقال تِتِمّةً لهذا: والضمير في "بفعلهم" لعامر؛ لأنّ المراد به القبيلة، و"من" بمعنى البَدَل، مثلها في ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[4] وأنكر ذلك بعضُهم، وزعمَ أنّ "مِنْ" مُتعلِّقة بكلمة البدل محذوفة[5].

ونقلَ ابن منظور الرواية، فقال: ويروى: رِئْمانَ ورِئْمانُ، فمن نصب؛ فعلى المصدر، ومن رفع؛ فعلى البدل من الهاء[6].

(1) 183/13.
(2) يُنظر: أمالي الشجريّ، 32/1.
(3) مُغني اللبيب، بحث (أم)، 57/1.
(4) سورة التوبة، الآية: 38.
(5) مغني اللبيب: 57/1.
(6) رأم: رَئِمتِ الناقةُ ولدها تَرْأَمُهُ رَأْماً ورَأَماناً: عطفتْ عليه ولزمته، وفي التهذيب: رِئْماناً أَحَبَّتْهُ.
=

وذكَرَ أبو الفضل الميدانيّ هذا الشاهد في أمثاله، فقالَ: "لا أُحِبُّ رِئْمَانَ أَنْفٍ، وَأُمْنَعُ الضَّرْعَ. هذا مثلُ قول الشاعر: أمْ كَيْفَ يَنْفَعُ... الأبيات"[1].

وقد احتلَّ الشاهد المذكور مكاناً واسعاً بين المُصنفات، فذُكِر في المُفضليات، وأمالي الزجاجيّ، وخزانة الأدب، والأشباه والنظائر، وأمالي القالي، والمُزهر، وخزانة الأدب، وإرشاد الأريب، ومُغني اللبيب، وغيرها[2].

يُنظر اللسان: {رأم}، والعَلوقُ: التي لا تحب زوجها، ومن النوق التي لا تألف الفحل ولا تَرْأَمُ الولد، وكلاهما على الفأل، وقيل: هي التي تَرْأَمُ بأنفها ولا تَدِرُّ، وفي المثل: عامَلْنا مُعاملةَ العَلوقِ تَرْأَمُ فتَشُمّ. قال: وبُدِّلْتُ من أمِّ عليّ شَفيقةٍ عَلوقاً، وشَرُّ الأمهاتِ عَلُوقُها. وقيل: العَلوق التي عُطِفت على ولد غيرها فلم تَدِرَّ عليه؛ وقال اللحيانيّ: هي التي تَرْأَمُ بأنفها، وتمنع دِرَّتها. قال أُفْنُون التغلبي:

أَمْ كيف يَنْفَعُ ما تأتي العَلوقُ بِهِ ... رِئْمانُ أَنْفٍ، إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

وأنشد ابن السكيت للنابغة الجعدي:

وما نَحَنَّي كمِناحِ العَلُوقِ ... ما تَرَ من غِرّةٍ تَضْرِبِ

قال ابن بري: هذا البيت أورده الجوهري تضربُ، برفع الباء، وصوابه بالخفض؛ لأنه جواب الشرط... وقال الخليلُ: إذا رَابَني فعاتَبْتُه، ثم لم يُعْتِبْ يقول: أعطاني من نفسه غير ما في قلبه، كالناقة التي تُظْهر بشمِّها الرأم والعطف ولم تَرْأَمه. والمَعَالق من الإبل: كالعَلُوق. ويقال: عَلَّق فلان راحلته إذا فسخ خِطَامها عن خَطْمِها وأَلقاه عن غاربها ليَهْنِئَها.اللسان: {علق}.

(1) يُنظر: مجمع الأمثال، الجزء الثاني، الباب الثالث والعشرون فيما أوله لام. الفصل: 3521.

(2) يُنظر: أمالي الزجاجي، ص34، وإرشاد الأريب: 183/13، والأشباه والنظائر 224/3، والمفضليات للضبي: 63/2 (طبعة دار المعارف بالقاهرة)، والبيان: 9/1، 190، وخزانة الأدب: 456/4، والقالي: 51/2، إذ رويت الأبيات الأولى بطرق مختلفة، والمهوّلة في قوله:

لَمَا وقَوْا بأخيهم من مُهَوِّلةٍ ... أخا السَّكونِ ولا جارُوا عن السَّنَنِ

تعني المصيبة الهائلة. وأراد أخيهم نفسه. وأخو السكون: رجل من السكون، كان أسيراً عند قوم أفنون. والسكون: قبيلة يمنية. البيت الأول والثاني في اللسان [بهم].

- ب -

المُناظرة الزنبوريّة، بين الكسائيّ وسيبويه:

(العقرب أشدّ لسعة من الزنبور...)

المُناظـرة الـزنبوريّة غنـيّة عـن التعـريف، وقـد تقـدّم نـصُّها كـاملاً فـي الفـصل الثانـي[1]، ولِـذا؛ سـأجمِل الكـلام علـيها مختـصراً، مـع الإشـارة إلـى المـصادر المُهِمَّـة التـي أتـت علـى ذِكـرِها، وهـي كثيـرة، فقـد وردت فـي "الإنـصاف فـي مـسائل الخـلاف" لابـن الأنـباريّ، فاشـتهرت بتـسميتها المذكـورة التـي تـصدرت نـصّها[2]، إذ أوردَهـا المُـصنِّف؛ بقـصد التوضـيح والاستـشهاد، وتجـدر الإشـارة هـنا إلـى أنّ كـتابَه لـم يتوافـر إلّا علـى مُناظـرتين، هـذه مِـنها، وأمّـا الأخـرى؛ فبـين أبـي عمـر الجرمـيّ وأبـي زكـريا الفـرّاء، فـي رافـع المبـتدأ وفـي العائـد[3]، وذهـب ابـن هـشام أيـضاً يـتعقّب مـا فـي هـذه المُناظـرة بعـناية فائقـة، إذ خـرَّج مـسألتها تخـريجاً دقـيقاً فـي كـتابه "مُغنـي اللبـيب"[4]، ومَـرَدُّ الخـلاف، كمـا يـرويه صـاحبُ الإنـصاف أنَّ الكوفيـين جَـوَّزُوا "كـنت أظـنُّ أنّ العقـربَ أشـدّ لـسعةً مـن الـزنبور، فـإذا هـو إيـاهـا"، فـي حـين ذهـبَ البـصريون إلـى عـدم جـواز ذلـك؛ لأنّ الـصحيح "فـإذا هـوَ هـيَ"، ثـم سـأل الكـسائي سـيبويه مـسائل أخـرى مـن هـذا الـنوع، (خـرجتُ فـإذا عـبد الله القـائمُ)، أو (القـائمَ). فقـال سـيبويه فـي كـل ذلـك بالـرفع دون النـصب. فقـال الكـسائي: لـيس هـذا كـلام العـرب، العـرب تـرفع فـي ذلـك كلـه، وتنـصب. فدفـع سـيبويه قـوله، فقـال يحيـى بـن خالـد: قـد اختَلَفـتُما، وأنـتُما رئيـسا بلـديكما، فمـن ذا يحكـم بيـنَكُما؟ فقـال الكـسائيّ: هـذه العـربُ ببابك، قـد جمعتَهم مـن كـل أَوب، ووفـدتْ عليك

(1) يُنظر: أطوار المناظرات. وإنّما لم أشهر رقم الصفحة أحيانا؛ لاختلاف قطوع الصفحات في النسخ المنشورة في دور الطباعة، إذ قد يترتب على ذلِك عدم تطابق الإحالة مع ما يملكه الباحث في مكتبته.

(2) يُنظر: الإنصاف: 702/2.

(3) يُنظر: الإنصاف: 49/1. المسألة رقم5.

(4) يُنظر: مُغني اللبيب، 88 - 92.

من كل صُقع، وهم فصحاء الناس، وقد قَنِع بهم أهلُ المصرَين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيُحضَرون ويُسألون. فقال يحيى وجعفر: لقد أنصفتَ. فأمَرَ بإحضارهم، فدخلوا، فسُئِلُوا عن المسائل التي جَرَت بين الكسائيّ وسيبويه، فتابعوا الكسائيّ، وقالوا بقوله[1].. ولم يختلف البصريون حتى اليوم أنّ القول ما قال سيبويه، وأنّ الموضع ليس بموضع نصب، وقد أوردوا في ذلك تعليقات وبيانات مُختلفة، كلّها مِمّا يُعطي النَّصَفة لسيبويه، فقد ذكر ابن كثير هذه الحادثة في "البداية والنهاية"، فقال: "وكان الأمينُ يحِبُّ نصرةَ أستاذِه، فسأل رجلاً من الأعراب، فنطقَ بِما قال سيبويه، فكَرِه الأمينُ ذلك وقال له: إن الكسائيّ يقول خِلافك، فقال: إن لِساني لا يطاوعني على ما يقول. فقالَ: أُحِبُّ أن تحضرَ، وتُصَوِّبَ[2] كلامَ الكسائيّ فطاوَعَه على ذلك، وانفصل المجلس عن قول الأعرابي أنَّ الكسائيّ أصاب، فحملَ سيبويه على نفسه، وعرَف أنَّهم تعصَّبوا عليه[3]. وقال الشيخ محمد الطنطاويّ - رَحِمَه الله: وبعد؛ إنّ الحقَّ مع سيبويه، والقرآن الكريم أصدق شاهد له، يقول الله تعالى: ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٠٨﴾ ﴾[4]، وعلى نمط هذه الآية آيٌ كثير، ولو ثبتَ النصبُ لكان خارجاً من القياس واستعمال الفصحاء، لذا؛ تَمحَّل النحويون في تخريج

(1) يُنظر: الإنصاف، 702/2.

(2) التصويب، بمعنى تأييد القائل بقول: "أصبت"، فمعناها مِن إيجاب، وليس من سلب، كما يشتهي استعمالها بعض المُحدثين، فإن سأل سائلٌ: فما أقول لِمن أخطأ في شيءٍ أنا أعلمُ صوابه؟ قُلتُ: قُل: أُصحِّحُ، والمصدر"تصحيح". فالتصويب، لِما بيّنّا، مِن إيجاب، والتصحيح مِن سلب، ولَم يرد في المعجم ذا بمعنى ذاك مُطلقاً. ولا أدري من وضع هذه البِدعة، حتى أنّ كِبار المُتخصِّصين يجهلون هذه القاعِدة، فيستعملون التصويب بمعنى التصحيح، والتصحيح بمعنى التصويب، وهذا لا يجوز؛ لأنّ ما وضِع لِمعنى ينبغي أن يُصرف له، وحديثك ينبغي أن تصونه مِن الزوائد والخَلْط.

(3) البداية والنهاية: 80/11.

(4) سورة الأعراف، الآية: 108.

هذا النصب على أوجه، ثم تعقَّبُوها، فذكرَ بعضها الرضي في شرح الكافية - باب الظروف، وأفاضَ القول فيها الأعلم الشنتمريّ[1]، ونقلَ المقري كلامَه في نفح الطيب، في فصل برأسه في الجزء الثاني؛ عنوانه "المسألةُ الزنبوريّة"، وأجاد التفصيل عليها ابن هشام في المُغنيّ، الباب الأول (إذا)، فذكر أوجهاً خمسة، مع التعقيب على كل وجه بما يُفَنِّده، وخلاصةُ هذه الأوجه، الأول: أنّ (إذا) ظرف، فيه معنى وجدتُ ورأيتُ، فجاز له أن ينصب المفعول. والثاني: أنّ الضمير المنصوب استُعِيرَ مِن مكان ضمير الرفع. والثالث: أنَّ الضمير مفعولٌ به، والأصل: فإذا هو يساويها، ثُمّ حذف الفعل فانفصل الضمير. والرابع: أنَّ الضمير مفعولٌ مُطلَق، والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثُمّ حذف الفعل والمُضاف. والخامِس: أنَّ الضمير منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها، ثم حذف المُضاف، فانفصل الضمير. وقد جمع هذه الأوجه الخمسة، مع الاختصار، أحمد بن الحسن الجوهريّ المتوفى سنة 1182 هـ في هذا النظم:

وفي ضمير النصب تالياً إذا ... تعدّد التوجيه فادر المأخذا

مفعولها أو نائب المرفوع ... أو نصبه بفعله المقطوع

أو أنّه مفعول فعل مُطلقاً ... أو معرب حالا أنيب فارتقى[2]

ولِخَطَرِ هذه المُناظرة ذُكِرَت في أغلب كُتب العربيّة، فقد أورَدَتها كُتُبُ النحو، والفقه، والتفسير، والأمالي، والمُجالسات، والمصادر العامة، فَذَكَرَها الزجاجيّ في أماليه، والزَّبِيدِيّ في طبقاته، والنديم في كتابه الفهرست، والأنباريّ في نُزهتِهِ، وابن خلكان في وفياته، وحازم الأنصاريّ القرطاجنيّ في منظومته النحويّة المشهورة، مُعترِفاً لسيبويه بالحقّ، ومُندِّداً بغلبة الكسائيّ بدون نصفة وعدالة، وعرض لها

(1) أبو الحجاج يوسف بن سليمان، المعروف بالأعلم الشنتمريّ، النحويّ، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة.

(2) نشأة النحو، ص54، 55.

السيوطيّ في الأشباه والنظائر، وذكَرَها أبو أحمد حسن بن عبد الله العسكريّ في "التصحيف والتحريف"، والحريريّ في "درّة الغواص"، وأوردها أبو طاهر المقري في "أخبار النحويين"، وياقوت الحمويّ في "إرشاد الأريب"، وابن هشام في "مُغني اللبيب" والشجريّ في الأمالي، والصبّان على الأشمونيّ في شرحه الألفية، فضلاً عن كتب الأخبار، والتاريخ، والأمثال، فقد ذكَرَها ابن الأثير في كتابِهِ "البداية والنهاية"، والميدانيّ في كتابِه "مجمع الأمثال". وغير ذلِك مِمّا سبق الإشارة إليه مِن كُتُب المُحدثين ودِراساتِهِم[1]..

- ج -

بين اليزيديّ والكسائيّ في حضرة الرشيد

(لا يكـــــون العيـــــر مهـــــراً لا يكـــــون، المهـــــر مهـــــر)

قال الطنطاويّ: لقد سلّط الله على الكسائيّ من يثأر منه للأصمعي وسيبويه، فإذا على يد يحيى ابن المُبارك اليزيديّ ما كان كفاء لعصبيته على البصريين.. ولم يستطِع الكسائيّ أن يغلبه بِجاهِهِ، فعاش حياته تنزل عليه الضربات في المُناظَرة، والهِجاء بالأشعار..[2].

وقد مرّ بنا وقوع الكسائيّ في خطأ إعراب (المُهر) في الشطر الثاني، إذ ظنّها مرفوعةً على الإقواء، فكان جواب اليزيديّ إياه باستحالة ذلك في الإعراب، وأنّ

---

(1) يُنظر: مجالس العلماء، ص9 – 10. طبقات الزبيدي: ترجمة سيبويه. الخصائص: أغلاط العلماء. التصحيف والتحريف: ما وهم فيه الكسائيّ. درّة الغواص: الوهم: 35. أخبار النحويين البصريين، ص59. إرشاد الأريب: 185/13 – 188. مغني اللبيب: مبحث إذا. أمالي الشجريّ: 206/1. الصبان على الأشموني: في الكلام على (ما) العاملة عمل ليس. البداية والنهاية: الجزء الحادي عشر. الأشباه والنظائر: 15/3. مجمع الأمثال: 128/1، 292.

(2) يُنظر: نشأة النحو، ص56 – 57. على أنّي أتوقّف عن موافقة الطنطاويّ في قوله: لقد سلّط الله..إلخ.. قال لي الدكتور الرُّديني: أتظنّ أنّ هذا حقيقٌ مِن الله ليقول هذا مثل هذا؟! قُلتُ له: لا. قال: ألا تظن أنّه افتراء على الله من الطنطاوي حتى يقول: إنّ الله سلّط...؟ أكان للطنطاوي عِلمٌ بالغيب، أوعلمٌ بمشيئة الله؟! قُلتُ له: لا. قال: ألا تعلم أنّ الكسائي أحد القرّاء السبعة؟فَسَكَتُّ.

البيتين جيدان، وإنّما الشاعر ابتدأ، فقال: المُهْرُ مُهْرُ، فرفَع[1].

وإنّما وقع الكسائيّ في الخطأ؛ إذ لم يَعِ مُرادَ الشاعِر، لا أنّه يجهل الإعراب. فالشطر الأول من البيت تمثيل للبيت الذي قبله:

ما رأينا خرباً نقْـ ـقَر عنه البيض صقرُ[2]

فكأنّه بِذلِكَ أراد أن يقول: كما لا يكون الحبارى صقراً، لا يكون العيرُ مُهراً، فهذا هذا، وذاك ذاك، بل هُما عندي من قبيل التشبيه الضمني؛ لأنّ مضمون الأول يُجليه مضمون الثاني[3].

ويبدو لي أنَّ اليزيديّ كان يعلمُ أنّ البيتين ليسا بشيءٍ، ولكِنّه سَخَّرَهُما لِمُغالَطة الكِسائيّ، فالغاية تُبرِّرُ الوسيلة - كما يقولون - وهذا يقع - إن أردت الحقيقة - فيما ذكرناه في (التهاويل الفارِغة)[4] و(المُقطَّعات والخُرافات)[5] و(الأغلوطات والتجارب)[6] إذ أرادَ اليزيديّ الظفَرَ بإعجاب الأمير.

فنتيجةُ المُناظرة هُنا لا تعكس صِحّةَ ما ذهبَ إليه زعيمُ الكوفة، أو خطأه من الناحية العلميّة؛ لأنّ المسألة مَبنيّة على المُغالطة، وقد رُوِيَت الحادِثة في أغلب المُصنَّفات، إذ أوردها الحمويّ في مُعجَمِه، وابن خلكان في وفياته، والحريريّ في دُرَّتِه، والعسكريّ في تصحيفه، فضلاً عن المُحدثين، من أمثال الطنطاويّ والأفغانيّ،

(1) يُنظر: في أصول النحو، ص183.

(2) الخرب: ذكر الحبارى. نقر: نقَبَ البيض لخروج الفرخ.

(3) متى وجدت بيتاً، (أو شطر بيت)، وَكّدَه، أو أوضح معناه بيتٌ (أو شطرٌ) آخر؛ فاعلم أنّه من قبيل ما يُسمّيه البُلغاء بالتشبيه الضمنيّ. فالتشبيه الضمنيّ - بأوجز عبارة -: تشبيه صورة بأخرى، لتعلم أنّ الألفاظ كلّما تباينت في الشكل، وتقاربت في المضمون، كانت أبعد أثراً في النفس.. وهل رأيت قطُّ بيتاً أشعر من بيت المتنبي مادِحاً كافور الإخشيديّ:

فإن تفُق الأنام وأنت منهم فإنّ المسك بعضُ دم الغزال

تأمّل في البيت، وانظر: ما أبعد اللفظ.! وما أجمل المعنى!

(4) يُنظر: أمالي ابن الشجري: 32/1.

(5) يُنظر: مجالس العلماء، ص47.

(6) يُنظر ما يُشبه هذه الحكاية في الأشباه والنظائر، 108/3.

وغيرِهما[1].

- د -

- مجلس الفرزدق مع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ -

(وعيـــنان قـــال الله كـــونا فكانـــتا فعـولان بالألـباب مـا تفعـل الخمـر)

تقدّمت رواية الأصمعيّ، أنَّ الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحاق، فقال: كيف تنشد هذا البيت:

وعيـــنان قـــال الله كـــونا فكانـــتا فعـولان بالألـباب مـا تفعـل الخمـر

فقالَ الفرزدق: كذا أنشده. فقالَ ابن أبي إسحاق: "ما كان عليك لو قلتَ: فعولين؟ فقالَ الفرزدق: "لو شئت أن أسبح لسبَّحت. ونهضَ، فلم يعرِفَ أحدٌ في المجلس قوله: "لو شئت أن أسبح لسبَّحت"، فقالَ ابن أبي إسحاق: لو قال فعولين، لأخبر أنّ الله خلقهما، وأمرهما، ولكنّه أراد أنّهما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر[2]. قالَ ابن الأعرابي: فمَنْ قال "فعولان" جَعَلَه نعتاً للعينين، وجَعَلَ (كانتا) مُكتفياً، لا يحتاج إلى فعل، فيكون مثل قولك للشيء تمدحه: قال الله كُنْ فَكان. هذا قول الأصمعيّ، وقال غيره: "فعولين" نصبه من مكانين، الأول: "فعولين" بـ"كانتا"، أي فكانتا فعولين[3]. وقال غيرُه: "يجوز أن ينصب فعولين على القطع من طريق التمام، كونا فكانتا. تمَّ الكلام. فأخرجتَ هذا قطعاً[4].

ثم تدرَّج الأمر بعبد الله إلى إعنات الفرزدق في شعره إذ عابَه في قوله:

وعَضّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ مِـن المـالِ إلَّا مُـسْحَتاً أو مُجَلَّـفُ

فقال له: بِمَ رفعت مِجلَف؟ فقال له: بما يسوؤك وينوؤك. علينا أن نقول،

(1) الحادثة مذكورة في إرشاد الأريب، ترجمة الكسائي. وفيات الأعيان، ترجمة اليزيديّ. شرح دُرّة الغوّاص، الوهم: 35. كتاب التصحيف والتحريف، ما وهم فيه الكسائيّ. ونقلها عنهم الطنطاوي في نشأة النحو، ص56، 57. والأفغاني في أصول النحو، ص186، 187.

(2) يُنظر: مجالس العلماء، ص66. الأشباه والنظائر: 84/3. الأغاني: 117/16. والبيت لذي الرمة في ديوانه، ص213.

(3) مجالس العلماء، ص66.

(4) مجالس العلماء، ص66.

وعليكم أن تتأولوا.

قال ابن منظور: "ومعنى لم يَدَعْ: لم يَتَّدِعْ، ولم يَثْبُتْ، والجملة بعد زمان في مَوضِعِ جرّ، لِكَونِها صِفَة له، والعائِدُ منها إليه محذوف للعلم بموضعه، والتقدير فيه: لم يَدَعْ فيه، أَو لأَجْلِه من المال إلا مُسحَتٌ أَو مُجَلَّف، فيرتفع مُسْحت بفعله، ومجَلَّفُ عطف عليه، وقِيلَ: معنى قوله لم يدع: لم يَبْقَ، ولم يَقِرَّ، وقيل: لم يستقر وأَنشده سلمةُ:*إلا مُسْحَتاً أَو مُجَلَّفُ*أَي لم يترك من المال إلَّا شيئاً مُسْتأْصَلاً هالِكاً، أَو مجلّف كذلك، ونحو ذلك رواه الكسائيّ وفسّره، قال: وهو كقولك ضربتُ زيداً وعمروٌ. تُريد وعمْرٌو مضروب، فلمّا لم يظهر له الفعل رفع."[1].

قال ابن قُتيبة: "فرفَعَ آخر البيت[مُجَلَّفُ] ضرورةً، وأتعبَ أهلَ الإعراب في طلب العِلّة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيءٍ يُرضي، ومَنْ ذا يخفى عليه مِن أهلِ النظر أنّ كل ما أتوا به من العلل احتيالٌ وتمويه؟!"[2].

وعابُوه أيضاً في قولـه:

مُستَقبِلِين شَمالَ الشامِ تَضْرِبُنا ... بِحاصِبٍ كَنديفِ القُطنِ منثورِ
على عَمائِمِنا تُلقى وأرحُلُنا ... على زَواحِفَ تُزجى مُخُّها ريرِ

إذ قالَ ابن أبي إسحاق: إنّما هي "ريرٌ"، بالرفع، وإن رُفِعَ أقوى. فوَجَدَ عليه الفرزدقُ، وقالَ: أمَا وَجَدَ هذا المُنتفِخ الخِصيَتين لِبَيتَيَّ مخرجاً في العربيّة؟ أمَا إنّي لو أشاء لَقُلتُ:

على عَمَاعِنا تُلْقى وأَرْحُلُنا ... على زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيرُ[3]

ولكن والله لا أقوله. ثم هجاه بقوله:

(1) اللسان، [ودع]، 380/8.

(2) الشعر والشعراء، أقسام الشعر: 8/1.

(3) البيتان من قصيدة في مدح يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب. يُنظر: مُقدّمة الشعر والشعراء، 8/1. وتفسير القرطبيّ: ج17، سورة القمر، الآية: 33 - 40. ونشأة النحو، ص74. الحاصب: الريح الشديدة التي تثير الحصباء. تزجى: تُساق. الزواحف: جمع زاحفة؛ زَحَفَ البعيرُ، إذا قامَ من الإعياء. ريرِ: فاسد، ذائب من الهزال. المحاسير: جمع محسور، أي مُتعَب.

ولـو كـان عـبدُ الله مولـى هجـوتُه ولكـنَّ عـبد الله مولـى مواليـا

أرادَ: لـو كـان عـبد الله ذلـيلاً لهجـوته، ولكـنّه أذل مـن الذلـيل؛ لأنّـه حلـيف الحضرميين، وهُـمْ حُلَفاءُ بني عبد شمس، والتخطئة في البيت معروفة في النحو، فقالَ عبد الله: عُذْرُه شرٌّ من ذنبه، فقد أخطأ أيضاً، والصواب: مولى موالٍ[1].

وربّما تكلّف بعضُ العلماء تصحيح الجرّ لـ(رير)، أنّ الأصل: "على زواحف ريرِ مخُّها". قال الطنطاويّ: وقد اعترف الفرزدق، مع المُكابَرَة، فقالَ: "نزجيها محاسِيرُ".

وهنا يحضر قول الأسود بن عُمارة النوفليّ: "إنّ الشعرَ يُصلِحُه معناه، ويُفسِدُهُ معناه، ما حاجتُنا إلى أن يَعلَمَ الناس أسرارَنا؟!"[2].

ويحضر أيضاً قول الخليل: "الشعراءُ أُمراءُ الكلام، يصرفونه أنّى شاءوا، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومدِّ مقصوره، وقصر ممدوده، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته"[3]. وقال: الشِّعرُ حليةُ الكلام، ومدرجة البيان، ونظام الكلام مقسوم غير محظور، ومشترك غير محظور، ألا إنَّه في العرب جوهريّ، وفي العجم صناعيّ[4]. ولِذا؛ يصعُب أن نتصوّر شاعراً كالفرزدق، تتمثّلُ النُّحاةُ بشعره، ويُخطئ مسألة لا يخطِئُها أحدٌ من أدنى الناس، وإنّما - إذا صحَّ ما ذكروه من هذه الرواية - نَطَقَت عنه ملكتُه، فَجوَّزت له ما لا يَجوزُ في منثور الكلام، فلا يعني ذلِك أن الشِّعر غيرُ صحيح، والدليل على ذلِك مُسارعة ابن أبي إسحاق إلى بيانه، إذ عَلِم أنّ الفرزدق أراد بقولِه: (فعولان)، النعت، لا الإخبار، وأنَّه لو أرادَ الإخبار لَفَعَل.

إن تتمة الرواية بعد الشاهد الأول تدعو إلى التأمل؛ لأنَّ ما ذُكِرَ فيها، فيما يبدو لي، مِمّا تعمّدوا إثباته لِلمُغالطة والمُلاحاة، أو أنّ الأدباءَ قد وجدوا في إثباته

---

(1) يُنظَر: الشعر والشعراء، 8/1، والكتاب: 58/2. والخزانة، الشاهد: 35.

(2) يُنظر: مجالس العلماء، ص165.

(3) زهر الآداب: 633/2.

(4) زهر الآداب: 633/2.

مادةً شائقة في الدرس النحويّ، بل، لا أستبعِدُ أنّهم قد زادوا على ما وقع في أيديهم منه بشيءٍ من عندِهِم، فتناقلته الناس بغير قصد، أو بقصد (موافقةً لهوىً، أو تأييداً لِمَذهب) وقد وَجَّهَ المُستشرق "يوهان فِك" موقف ابن أبي إسحاق توجيهاً شخصيّاً، إذ ذهب إلى أنّ صرامة ابن أبي إسحاق في تخطئة الفرزدق في بعض المسائل إنّما هو مِن قبيلِ الأثر الشخصيّ. وأرى غير ذلك، فلو كان ما تقدّم هو مِمّا يقع في دائرة الخلاف الشخصيّ ما وافقه بعد ذلِك ببيان ما لم تدركه العامة من معنى قوله أول مرّة: "لو شئت أن أسبّحَ لَسَبَّحت"..

ويبدو، غير مُستخفٍ، أنَّ ابن أبي إسحاق لم يَكُن مُتساهِلاً في أمرِ القياس، لِذا؛ إنَّ ما بَينه وبين الفرزدق خلاف موضوعيّ، لا شخصيّ، كما ذهب "فك"، وأنَّ الاعتراض الذي أوردوه في الخبر لا يَعدُو الاعتراض التلقائيّ (العفويّ)، والشأن في ذلِك البَدَا الذي أبداه ابن أبي إسحاق في أبيات سمعها، وهي، إن كان مُحِقّاً، أو غيرَ مُحِقٍّ في اعتراضه عليها، يَدُلُّ على اجتهاده واهتمامه بالنحو، وقد أشار الأستاذ إبراهيم مُصطفى إلى ما عثَرَ عليه مِن آراء نحويّة قال بِها الحضرميّ في عددٍ مِن كُتُبِهِ المتأخرة، ونفى، أو قلل مِن أهمّيتها، الأستاذ مُفتاح رجب الخلّاب، إذ لم يعثر على ما يؤكّد صحّتها في فهارس الأعلام، وأذهب مع الأستاذ الخلّاب إلى أنَّ توسُّعَ الحضرميّ في شرح العلل أمرٌ لا يُؤكِده دليل قوي غير سؤاله الفرزدق: "على أي شيءٍ رفعت مِجلف؟" أو اعتراضه على ابن سيرين في تأويل شعر الفرزدق؛ بقولِه: "إنّ الفتوى في الشعر لا تُحِلُّ حراماً ولا تُحرِّمُ حلالاً، وإنّما نُفتي فيما استتر من معاني الشعر، وأشكل من غريبه وإعرابه بفتوى سمعناها من غيرنا، أو اجتهدنا فيها آراءنا، فإن زللنا أو عَثَرنا؛ فليس الزللُ في ذلك كالزللِ في عبارة الرؤيا"[1]. وكذا؛ إنّ مُختارات الحضرميّ في القراءة، وغيرها، لا تعدو حدود المَنقول، مصحوبةً بشيء من التعليل والتوجيه. وأمّا الدكتور عفيف دمشقيّة في كتابه "تجديد النحو"؛ فيرى أنّ المأثور عنهما إنّما كان من قبيل المحاولات التعليميّة، وكان في خاطِري مثل ذلك

(1) يُنظر: إنباه الرواة: 106/2، وما أورده الخلّاب في كتابه القياس النحويّ، ص50.

قبل أن أرى كتابه ورأيه في هذا الموضوع[1]، وعلى أية حال، لا يكفي الظنُّ مع الكثير المُتواتر، لِرَسم صورة ثانية تُخالف الصورة المشهورة لِمنهجِ ابن أبي إسحاق، إذ إنّ المأثور يفوق بِجُملتِه تلك الإشارات، وهو بِجُملتِه، أيضاً، لا يندُّ عن سمات المنهج العلميّ العام الذي تقدّم ذِكرُهُ أول هذه الدراسة. ولِذا؛ أقول: إنّ الروايات القليلة المُتعارِضة لا تُقلّل من عزيمتنا واجتهادنا في طلب الحقيقة بالتسديد والتقريب عند قِلّة الدليل ونزرتِه، وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ عيسى بن عمر كان مثل أستاذه الحضرميّ يعيب على العرب مُخالفَتَهُم القياس، إذ عابَ على النابغة الذُّبياني رفعه (ناقع) في قوله:

فـبت إن سـاورتني ضـئيلة   مـن الـرقش فـي أنـيابها الـسم ناقـعُ

لأنّ حقّه أن يكون منصوباً على الحال. وإذا كان سيبويه قد استشهد بالبيت في باب "ما ينتصب فيه الخبر"[2] على جواز إلغاء الجار والمجرور في أنيابِها، وجعله ظرفاً غير خبر، وجعل الاسم هو الخبر؛ فليس معنى ذلك أنَّ (ناقع) رفعاً قد تصدَّرَ الحكم على سبيل الإطلاق؛ لأنّه، كما قال الأستاذ الخلَّاب، قد وردَ في الكتاب، في باب الجواز، وتوجيه سيبويه للبيت، كما قال الخلَّاب، قويّ[3] لكِنّه على الرُّغم من ذلِك لا يعني الأصالة، لأنّه تَمَحُّلٌ لطارئ، أو هو ضرورة، وعليه؛ إنّ عيسى بن عمر قد ذهب إلى ضرورة أن يروى البيت بالنصب على الحال، كلّما أمكن، اقتضاءً للأصل الذي ينصُّ عليه القياس (القواعِد)، ولِذا؛ أقول: إنَّ المعنى النهائي للبيت؛ رفعاً، أو نَصْباً، لا يحتاج إلى كثير عناء لِيُدرك، لأنّنا نعلَم أنّ الشاعر إنّما لجأ إلى رفع (ناقع) لِئلّا يقع في الإقواء، بدليل أنّ تَمَام القصيدة، كما في سائر المُصنَّفات[4]، قد وردت بالرفع، وهو بِه، من حيث الشعر، أليق:

تَـناذَرها الـراقُونَ مـن سُـوءِ سَـمِّها   نُطَلِّقُـه طَـوْراً وطَـوْراً تُـراجِعُ

---

(1) يُنظر: تجديد النحو العربيّ، ص123.

(2) الكتاب: 89/2.

(3) القياس النحويّ، ص91.

(4) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين، ص35، وبغية الوعاة، ص270.

يُريد: إنّه بات من تَوَعُّدِ النعمان على مثل هذه الحال، وكان حَلَف للنُّعْمان أنّه لم يتعرض له بهِجاءٍ؛ ولهذا قال بعد هذا:

فإن كنتُ، لا ذو الضِّغْنِ عَنّي مُكَذَّبٌ ... ولا حَلِفي على البراءةِ نافعُ
ولا أنا مأمونٌ بشيء أقُولُه ... وأنْتَ بأَمْرٍ لا محالَةَ واقعُ
فإنكَ كالليلِ الذي هو مُدْرِكي ... وإن خلتُ المُنتَأى عنك واسعُ(1)

- هـ -

بين المبرّد وثعلب

- في إضافة نعت الشيء إلى نفسه -

(لهـا متنتانِ خَظَاتا كما ... أكبَّ على ساعِدَيه النَّمِر)(2)

---

(1) يُنظر: خزانة الأدب: 310/1. ديوان المعاني، لأبي هلال العسكريّ: 90/1. لُباب الآداب، لأسامة بن مُنقذ: 105/1. نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويريّ: 338/1.

(2) البيت مِن المُتقارب.من قصيدة يصف امرؤ القيس فيها فرسه بلغة من قال متنة. في اللسان: "المَتْنانِ، والمَتْنَتانِ: جَنَبَتا الظهر، وجمعُهما مُتون، فمَتْنٌ ومُتُون كظهْرٍ وظُهُور، ومَتْنَة ومُتُونٌ كمَأْنةٍ ومُؤُون. يُنظر اللسان: [متن]، والمتنتان في القاموس متنا الظهر مكتنفاً الصلب. والخاظِي: المُكْتَنِزُ، ولحمُه خَظا بَظا: إتباع، وأَصله فَعَلٌ، قال الأَغلب العجليّ: خاظِي البَضيع لحمُه خَظا بَظا؛ لأنّ أَصلها الواو. وخَظا بَظا: مُكْتَنِزٌ. الفرّاء: خَظا بَظا وكَظا، بغير همز، يعني اكْتَنَز، ومثله يَخْظُو ويَبْظُو ويَكْظُو. أَبو الهيثم: يُقال: فرس خَظٍ بَظٍ، ثم يقال: خَظاً بَظاً. ويُقال: خَظِيَة بَظِيَة. ثم يُقال: خَظاةٌ بَظاة، قُلِبَت الياء أَلفاً ساكنة على لغة طيّء. وفي حديث سَجاح امرأةِ مُسَيْلمة: خاظِي البَضِيع، هو من ذلك، والبَضِيعُ اللحمُ... ولم يذكر القزّاز إلّا خَظِيَ، قال: وقال ابن فارس: خَظِيَ وخَظَى، بالفتح أكثر، وأمّا قولهم: حَظِيَت المرأة وبَظِيَتْ، من الحُظْوَة، فهو بالحاء، قال: ولم أسمع فيه الخاء. والخَظاةُ: المُكْتَنِزَةُ من كل شيء. وأمّا قول امرئ القيس: (ديوانه، ص164)

لَها مَتْنَتانِ خَظاتاكما ... أَكَبَّ على ساعِدَيْه النَّمِرْ

فإنّ الكسائيّ قال: أَراد خَظَتا، فلمّا حرَّك التاء ردَّ الأَلف التي هي بدل من لام الفعل؛ لأَنّها إنّما كانت حذفت لسكونها وسكون التاء، فلمّا حرَّك التاء رَدَّها، فقال: خَظاتا. قال: ويلزمه على هذا أَن يقول في قَضَتا وغَزَتا قَضاتا وغَزاتا، إلّا أنّ له أَن يقول إنّ الشاعر لمّا اضطرّ أَجرى الحركة العارضة مُجرى الحركة اللازمة في نحو: قولا وبيعا وخافا. وذهب الفرّاء إلى أَنّه أَراد خَظاتان، فحذف النون استخفافاً، كما قال أَبو دواد الإياديّ:

ومَتْنان خَظاتانِ ... كزُحْلُوفٍ من الهَضْبِ

=

البيتُ لامرئ القيس، وقد وَرَدَ ذِكْرُه في (أطوار المُناظرات) - الفصل الأول من هذه الدراسة، إذ دعا مُحمّد بن ابن عبد الله أبا العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبا العبّاس مُحمَّد بن يزيد المُبرِّد للنظر فيه، ويرى قِسمٌ مِن النُّحاة أنَّ الغلبة كانت لِثعلَب، ويرى آخرون غير ذلِك، على ما سيأتي بيانه..

ووَرَدَ أنّ الخلاف على البيت المذكور قد كان قبل ذلك بين الكسائيّ والفرّاء، فأنعمتُ النظر فيه، فَإذا هو كذلك في بعض المصادر، إذ ورد ذكره لِمُناسَبات مُختلفة، لِذا؛ يصعُب تحقيق أصل الرواية وقد اختلفت عليها الأخبار، لكن الحاصِل من كلّ المنقول أنّ رأي المُبرّد كان مِن رأي الفرّاء، ورأي ثعلب مِن رأي الكِسائيّ. وأمّا الفرّاء والمُبرِّد؛ فقد ذهبا إلى أنَّ (خظاتا) أصله (خظاتان) اسم مع فارق يسير، هو أنَّ النون قد حُذِفَت من المُثنى للإضافة إلى (كما) عند المُبرّد، ولضرورة النظم عند الفرّاء، وأمّا الكسائيّ، وثعلب، فقد ذهَبا إلى أنَّ (خظاتا) فِعْلاً أصله (خَظتا)، كـ(غَزَتا)، إلَّا أنّ الألف التي كانت ساقطة باجتماع الساكنين في الواحد قد رُدَّت بِتَحَرُّكِ التاء، ومُسوِّغ ذلك ضرورة النظم، وخالفهما الفرّاء والمُبرِّد في ذلِك، بزعم أنّ الكلمة اسماً، وأنَّ الألف الأولى هي لام الكلمة، سواء أكانت فعلاً (كما يرى ثعلب والكسائيّ)[1]، أم اسماً (كما يرى الفرّاء

=

وخظا إن كانت فعلاً، فمن باب سما، وفي القاموس: خظا لحمه: اكتنز، وإن كانت اسماً مثنى خظاة. وفي الصحاح: لحم خظاة بظاة: مُكتنِز. وقوله: "كما أكبّ على ساعديه النمر" يُريدُ لها متنتان كساعدي النمر البارك في صلابتهما. والبيت في وصف فرسه من قصيدة طويلة. يُنظر: اللسان: [سكن]، [متني]، [خظا]، [أ].

(1) ذهب أبو العباس المُبرِّد إلى أنّ النون حذفت للإضافة، وعنده أن خظاتا مضاف إلى "كما أكب على ساعديه النمر" وهو كلام لا معنى له، إذ لا يمكن تخريجه على وجه صحيح. يُنظر: هامش شرح الشافية، 231/2. وجوز بعضُهُم ردّ الالف مُستشهدا بخظاتا، فإنه يُقال: خظا يخظو، إذا تحرك، وكان من حقه أن يقول: خضتا، كما يقال: غزتا، تثنية غزت، إلا أنّه رد الالف التى كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد، ولما تحركت تاء التأنيث لاجل ألف التثنية رجعت الالف المحذوفة للساكنين، وهذا قول الكسائي. يُنظر: شرح الشافية: 4/

=

والمُبرّد)[1].

وتعليقاً على ما قاله ثعلب للأمير، بعد إذ طالت مُلاحاته المُبردَ: "أيصُحُّ أن يُقال: "مررت بالزَّيدَين ظريفي عمرو، فيضاف نعت الشيء إلى غيره"؟! وما أجاب به الأمير، إذ قال: "لا والله، ما يُقال هذا". ثُمّ التفات ثعلب إلى المُبرّد الذي أمسك حينها، فيما يبدو استحياءً من المُراجعة بين يدي الأمير، فلم يقل شيئاً حينها[2]. قالَ ياقوت: "لا أدري لِمَ لا يجوز هذا؟! وما أظُنّ أنَّ أحداً يُنكِر قولَ القائل: "رأيت الفَرَسَين مَركُوبَي زيد، ولا الغُلامَين عبدي عمرو، ولا الثَّوبين دراعتي عمرو. ومثله: مررت بالزيدين ظريفي عمرو، فيكون مُضافاً إلى عمرو، وهو صِفة لزيد، وهذا ظاهر لِكلّ مُتأمل."[3] وقال القفطيّ: "قال البصريون: والقول ما قال المُبرّد، وإنّما ترك الجواب أدباً مع محمد بن عبد الله بن طاهر لَمّا تعجَّل اليمين وحَلَف: لا والله، ما يُقال هذا."[4]

وباستظهار قول ياقوت، ونَقْلِ القفطيّ موافقةَ البصريين المُبرِّدَ؛ إنّ النفسَ لا تستريح بِبَعضِ ما مثّلاه؛ لِوجود ما يردُّه، إذ إنّ الأمثلة التي تمثَّلَ بِها ياقوت، وإن كانت صحيحة، هي مِمّا تنطبِق على الأبدال، لا النعوت، فلا يشفع ما تمثَّلَ بِه لِصحّةِ ما ذهب إليه المُبرِّد، وزعَمَ الطنطاويّ: أنّ البغداديّ مِن أجل ذلِك قال: إنّ

=

156. جاء في الشافية أيضاً أنّ الاستشهاد بالبيت (وهو الشاهد الثالث والثمانون) في قوله "خظاتا": فعل ماض أصله خظي، كرمى. ومعناه اكتنز، فأذا ألحقت به تاء التأنيث قلت: خظت، كما تقول: رمت، فان جئت بألف المثنى مع تاء التأنيث، فالقياس أن تقول: خظتا، كما تقول: رمتا، كما قال المؤلف، ولكن هذا الشاعر أعاد الألف التي هي لام الفعل بالنظر إلى تحرك التاء، ولم يُبال بعراقة التاء في السكون، وهذا تخريج جماعة من العلماء، منهم الكسائي. (شرح الشافية: 231/2).

(1) قال الفراء: أراد "خظاتان"، فهو مثنى [خظاة] حذفت نون الرفع للضرورة، كما حذفت في نحو قول الراجز:

يا حبذا عينا سليمى والفما

أراد "والفمان"(شرح الشافية، 156/4).

(2) يُنظر: مجالس العلماء، ص86، 87. وطبقات الزبيديّ، ص160. وإنباه الرواة، ترجمة ثعلب.

(3) إرشاد الأريب، ترجمة ثعلب.

(4) إنباه الرواة، ترجمة ثعلب.

هذه "الأمثلة كلُّها أبدال، لا نعوت؛ لعدم الربط"[1]. على أنّي، وإن كُنتُ أجدُ هذا الرأي مَقبُولاً، لم أعثر له على أصلٍ في المصادر.

ويقود ما تقدّم إلى أقوال أخرى، إذ يرى الطنطاويّ أنّ تخريج الفرّاء في حذف النون للضرورة يقع في إزاء إلزام عَوْد لام الفعل عند الكسائيّ، لِذا؛ إنّ التكافؤ بين القولين قائم[2]، وذهبَ بعضُ المُحقّقين إلى أنّ النصَفَة لثعلب؛ لأنّ المُبرّد بِذهابِه إلى حذف النون في "خظاتا" لإضافتِها إلى "كما أكب على ساعديه النمر" قد أفسَد معنى البيت، وآنئِذٍ لا يُمكِن القبول بهِ تخريجاً[3]. ولأهمية الشاهد المذكور؛ عرض له ابن يعيش في شرح المُفصّل[4]، وابن هشام في المُغني[5]، والرضيّ في شرح الشافية[6]، وشرح البغداديّ البيت في خزانة الأدب، فأوفاه حقَّه، إذ نقل ما قيل فيه مُفَصّلاً مع الإسهاب المُفيد[7]. وأرى أنّ (خظاتا) اسمٌ، كما يرى الفرّاء، وإنّما ذَكَرَها بالألف لِضَرُورَةِ الشِّعْر؛ والشواهد على ما تذكره مصادر اللغة كثيرة، فقد ذكرَ صاحبُ اللسان أنَّ هذه الأمور وارِدة في اللغة، قالَ: "ويقولون للخاتَم: خاتام، وللدانَق: داناق. قال أَبو بكر: العربُ تَصِل الفتحة بالألف والضَّمّة بالواو، والكسرة بالياء، فمِنَ وَصْلِهم الفتحة بالألف، قولُ الراجز:

قُلْـتُ وقـد خَـرَّتْ علَـى الكَلْكَـالِ: ... يـا ناقَتِـي مـا جُلْـتِ عـن مَجالِـي

أَراد: على الكَلْكَلِ، فَوَصَل فتحة الكاف بالألف، وقال آخر:

لَها مَتْنَتانِ خَظاتا كما أَراد: خَظَتَا...

ومِن وصلِهم الضمةَ بالواو ما أَنشده الفرّاء:

---

(1) يُنظر: نشأة النحو، ص59. ولم أوفَّق في العثور على المنقول.

(2) يُنظر: نشأة النحو، ص59.

(3) يُنظر: هامش شرح الشافية، 231/2.

(4) قسم الحروف مبحث " تاء التأنيث الساكنة.

(5) الباب الأول، مبحث(كل).

(6) مبحث التقاء الساكنين على رأي الكسائيّ.

(7) ينظر الشاهد الثالث والثمانين في خزانة الأدب. وتجدر الإشارة إلى أنّ موضوع "خزانة الأدب" لعبد القادر البغداديّ هو شرح لشواهد الرضي في شرحه كافية ابن الحاجب في النحو.

لَــوْ أَنَّ عَمْــراً هَـــمَّ أَنْ يَـــرْقُودا فــانْهَضْ فَــشُدَّ المِئْــزَرَ المَعْقُــودا

أراد: أن يَرْقُدَ، فوصل ضمة القاف بالواو؛ وأَنشدَ أَيضاً:

اللهُ يَعْلَـــمُ أَنَّـــا فـــي تَلَفُّتِـــنا يَـومَ الفِـراقِ، إلـى إخْوانِـنا صُـورُ

وإنَّنِـي حَيْـثُما يَثْنـي الهَـوَى بَـصَرِي مِـنْ حَيْـثُما سَـلَكُوا، أَدْنـو فأَنْظُـورُ

أَراد: فأَنْظُر، وأَنشد في وَصْلِ الكسرة بالياء:

لا عَهْـــــدَ لِـــــي بِنِيـــــضالِ أَصْـــبحْتُ كالـــشَّنِّ[1] البالِـــي

أَراد: بِنِضال، وقال:

عَلَى عَجَلٍ مِنّي أُطَأْطِئُ شِيمالِي*...

أَراد: شِمالِي، فوصل الكسرة بالياء، وقال عنترة:

يَنْباعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرةٍ[2]

أراد: يَنْبَعُ. قال: وهذا قول أَكثر أهلِ اللغة، وقال بَعضُهم: يَنْباعُ، يَنْفَعِل، من باعَ يَبُوع، والأول يَفْعَلُ، مِن نَبَعَ يَنْبَعُ؛ ومنها الألف المُحوَّلة، وهي كلّ أَلف أصلُها الياء والواو المُتحَرِّكَتان، كقولك: قال، وباعَ، وقضى، وغَزا، وما أَشبهها؛ ومِنها أَلفُ التثنية، كقولِك: يَجْلِسانِ، ويَذْهَبانِ، ومنها أَلف التثنية في الأسماء، كقولك الزَّيْدان والعَمْران"[3]. والله أعلَم.

(1) الشن: القربة.

(2) تمامه: زَيَّافةٍ مِثلِ الفَنِيقِ المُقْرَم. المُعلَّقات العشر، ص87.

(3) اللسان: [أ]، ويُنظر أيضاً ما جاء في [سكن]، قال: "مَثْنتان خَظاتا، أَراد خَظَتا، فمدّ، فتحة الظاء بأَلف.". ويُنظر: جامع البيان، ج1، سورة البقرة، الآية: 199، (القول في تأويل قوله تعالى: الم)، وقول الشاعر (أطأطئ شيمالي) لم أجده، وهو يشبهه قول امرئ القيس، يصِف فرساً:

كأَنــي بفَــتْخاء الجَناحَــيْن لَقْــوَةٍ صَيُودٍ من العِقْبان، طَأْطَأْتُ شِيمالي

والشِّيمالُ: لغة في الشِّمال؛ وكذلك الشِّمْلال، ويروى هذا البيت: شِمْلالي، وهو المعروف. قال اللحيانيّ: ولـم يعرف الكسائيّ، ولا الأَصمعيّ شِمْلال، قال: وعندي أَن شِيمالاً إِنّما هو في الشِّعْر خاصَّةً، أَشْبَع الكسرة للضرورة..يُنظر: اللسان: [شمل]. وديوان المعاني الكبير، لابن قتيبة الدينوريّ: 1/9، 1/67.

مُغالطاتٌ وأوهـام

تخلّلَت بعض المُناظرات أخطاء أذكى إراثُها الخِلاف بين المَدرَستين، وقد مَرَّت بِنا أمثلةٌ مِنها في المَباحِث السابِقَة، لكنّي أودُّ مُناقشَتَها الآن من جانب نقديّ، فالأوهام، والمُغالطات، على السواء من الخطأ، وإنّما كانت تسميتُهما كذلك بحسب المَقاصِد، فإذا كان الخَطأ مَوضُوعاً، أو مُفتَعَلاً لِغَرضٍ ما؛ فإنّه (مُغالَطَة)[1]، وإذا كان غيرَ مَقصُودٍ، أدّى إليه سوءُ الفَهْم، كأن تذهب إلى شيءٍ وأنت تريدُ غيرَه؛ فإنّه (وَهْمٌ)[2]، أو هُوَ (جَهْلٌ)[3] إذا عدِمتَ ما يجعلُك لا تقعُ فيه..

ويجري الوَهمُ على البشرِ في كلّ حين؛ لأنّه جزء مِن طَبائعهِم، وقد يُؤرّثُ فيهم الخلافات الكبيرة، والعواقب الوخيمة. قال أبو العبّاس المُبرّد في أمرٍ جرى له في مجلسٍ مِن المجالِس: "فبَلَغني أنّه [بَعضُ مُناظِريه] يحكي ما دار بيننا على غير ما كان، فقلتُ لِطاهر: قد جرى بيننا عند الأمير شيء، فابعث فاسأله. فبعث فسأله،

---

(1) غالَطَه مُغالَطةً، والمَغْلَطةُ والأُغْلُوطةُ: الكلام الذي يُغْلَطُ فيه، ويُغالَطُ به، ومنه قولهم: حَدَّثْتُه حديثاً ليس بالأغالِيطِ... والمَغْلَطةُ والأُغْلُوطةُ: ما يُغالَطُ به من المسائل، والجمع الأَغالِيطُ. وفي الحديث، أنّه - صلّى الله عليه وسلّم - نَهى عن الغَلُوطاتِ، وفي رواية الأُغْلُوطات... وأرادَ المسائل التي يُغالَطُ بها العلماء ليَزِلّوا فيَهِيجَ بذلك شَرٌّ وفِتنة، وإنّما نهَى عنها؛ لأنّها غير نافعة في الدِّين، ولا تكاد تكون إلّا فيما لا يقع، ومثله قول ابن مسعود: أَنْذَرْتُكم صِعابَ المَنْطِق. يُريد المسائلَ الدَّقيقةَ الغامِضةَ. يُنظَر: اللسان: [غلط]363/7.

(2) الوهم: من خَطَراتِ القلب، والجمع أَوْهامٌ... وتَوَهَّمَ الشيءَ: تخيَّله وتمثَّلَه، كان في الوجود أو لم يكن. وهِم، ووهَم وَهْماً، إذا ذهَبَ وَهْمُك إليه وأنت تريد غيره، كذلك هو الساقط بغير قصد سهواً، أو غفلةً، أو نتيجة لسوء الفهم وما شاكل ذلك، وتقع مثل هذه الأخطاء (بحسب ما يمكن ملاحظته في نصوص المناظرات) غالباً عند النقل، فيتفاوت المنقول عن أصله عفواً. "وأَوْهَمَ ووَهِمَ وَوَهَمَ، بمعنى... "وأَوْهَمْت الشيء، إذا أَغفَلْته." يُنظر: اللسان [وهم]643/12.

(3) الجهل: نقيض العلم= يُنظر: اللسان[جهل]129/11.

فقالَ: واللهِ ما قلتُ كذا، ولا تكلّمتُ به، فوقع محمد إلى ابنه طاهر: "الناس يُخطئون، فاسمع مِنهُما ولا تُؤرِّثَنَّ[1] بينَهُما، ولا تُخرِج توقيعي إلى أحد"[2].

ويدخلُ الوَهْمُ في أثناء الكلام أحياناً، ليُصبِح أصلاً مِن أصول قَواعِدِهِ، فقد منع بعضُهُم جَمْعَ (جواب)، بِكونِه مَصدَراً، على أنّي لا أرى مانِعاً مِن استعماله مجموعاً؛ لأنّه، وإن كان في الأصل مصدراً، أُريدَ به في الاستعمال أن يكون اسماً لِمُعيَّن؛ فانقطع بِذلِكَ مِن علّة منعه مجموعاً، وقد نبّهنا أول مرّة، أنّ منهجنا في هذه الدراسة وَصْفِيٌّ، لا تأثِيليّ، إذ إنّ منع جمع المصادر المُراد بِها أن تكون في الاستعمال أسماءً لأشياء، وهي كثيرةٌ جِدّاً، يجعلنا نتجَشَّم عناء البحث عن مُفردات أخرى تقبل الجمع ولا تعترضها هذه العلّة، وهذا تكلُّفٌ وإجحاف. ولِذا؛ إنّ مقالة أبي عُثمان المازني: إنّ الجواب مصدر، والمصادر لا تُجمَع؛ لأنّ (جواب) على مثال (فسادٍ)، و(صَلاح)، فكما لا يُجمَعُ الفساد والصلاح؛ فكذلك لا يجمع الجواب مثله..إلخ.. يردُّها قولُه بعد ذلِك، أنّ هناك أمثلة، زعم أنّها قليلة، لا ينبغي أن نقيس عليها، قد وردَت بصيغة الجمع، كـ(أمراض) و(أشعار)، و(عقول)، و(ألباب)، و(أوجاع)، و(آلام)، وهي في الأصل مصدر[3].!!

قُلتُ: بل هي كثيرة، لو تأمَّلت في أمثلة الجمع المُتوافِرة في الواقع اللغوي القديم، فضلاً عن صور الاستعمال المُتوافِرة بالإنماء اللغويّ في العصر الحديث، وأنّ هذه الكثرةَ تردُّ ما ذهب إليه المازنيّ..

وأمّا قوله: إنّ (الجوابات) مُولّدة[4]، يردّه أنّ التوليد مُصطلحٌ ولّدناه نحن، وتواضعنا عليه؛ لأنّ المصدر ليس هو المقصود بالحُكم، وإنّما دلالته على الجمع، فاحتيج إلى أن يكون لفظه أيضاً بصورة الجمع، تسمُّحاً إذا لم يكن هناك مانع، وإنّما يصحُّ ما ذهب إليه المازني، إذا تفرّد المصدر، مع إرادة الجمع، ولم تكن الضرورة

(1) التاريث: الإغراء، وإيقاد النار، وإذكاؤها. اللسان[أرث]111/2.

(2) مجالس العلماء، ص84، 85.

(3) يُنظر: مجالس العلماء، ص133.

(4) يُنظر: مجالس العلماء، ص133.

لازمة لاستعمالِه غير مُفرَد، وقد بيّنا العلّة، والله أعلم.

وأمّا قوله: "قولهم: كتاب الجوابات خطأ... وكذلك أجوبة كُتبي، وإنّما كتبتُ إليك فلم تُجبني جوابَ كتابِيَ."[1]؛ فيردّه: كيف سيكون الحال إذا قُيّد الجواب بالعدد، فكان المكتوب من هذا اللفظ (الجواب) سِتةً أو سَبعة؟!!

وكَتَبَ الكوفيون (والضحي)، بالياء، وهو، كما أقرّوا، تعليلٌ ساقَهُ التَّوهُّم. فأقول: ذلِك مِن تقعُّرِ المُتقَعِّرين، إذ ليسَ كلّ ما خالَفَ الأقيسة التي صنعوها بأيديهم، شاذاً، بل ما نَدّ عن أصل الذائقة اللغويّة، ولو كان التَّوهُّم (وهو ليس كذلِك؛ لأنّ تسميّته هذه لا تنسجم مع مُقتضى الحال الشائِع) مِمّا يأخذُ بالكلامِ بَعيداً عن معانيه، أو مِمّا ينِدُّ به عن مَقاصِدِه، ما اصطلَحوه عَلَماً على فرعٍ مِن فروع الاشتقاق اللغويّ، الذي لا يزال العلماء، إلى يومنا هذا، يعملون بأمثلته، على أنّ مفهوم الوهم في تعليلهم رسم (الضحى) مقصوراً، يختلف عن معناه في الاصطلاح المعروف عند اللغويين بـ(الاشتقاق التوهميّ)؛ حتى أنّ هذا الأخير لا أراه مُصطلحاً صحيحاً؛ إذ لا وهم البَتَّة في مسألتِه، إلّا أنّه شيءٌ من شيء قبله، مَصرُوفاً عن أصله الأول[2].

وخطَّؤوا مَن أنّث السكين، بالتاء، مع أنّها ورَدت بِها في كثير من الشواهِد، قالوا: "وحكى بعضُهم السِّكِّينة، قال ابن سيده: السِّكِّينَة لُغَة في السِّكِّين[3]، ونقَلَ آخرون السَّكِّينة[4] بفتح السِّين، وذَكَّرُوها أيضاً، قال أبو ذؤيب:

يُرى ناصِحاً فيما بَدا فإذا خَلا فذلك سِكّينٌ على الحَلْقِ حاذِقُ[5]

ومَنَعوا في الزوج زوجة، مع أنّها ورَدَت في الأثر كثيراً، "عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيّ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ

(1) مجالس العلماء، ص133.

(2) قال ابن بري: تَوْبَلْت القِدْر، جعلت فيها التوابل. بُنِي الفعل من لفظ التوابل بزيادته، كما بُنِي تَمَنْطَق من لفظ المَنْطقة بزيادتها. يُنظر: لسان العرب[تبل] 76/11.

(3) لسان العرب[سكن] 211/12.

(4) لسان العرب، في أثناء كلامه على[درر] 279/4.

(5) يُنظر: الصحاح[حذق] 120/1.

تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، أَوْ اكْتَسَبْتَ، وَلَا تَضْرِبِ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ"[1]. وكذا وردت في كلام العرب وشعرهم، قال النَّجْراني:

مِن مَنْزِلي قد أخرجَتْني زَوجَتي تهرُّ في وَجْهي هَرِيرَ الكَلْبةِ[2]

وهذا يعني أنّ اطِّرادَ القياس على لُغة مُعيَّنة، لا يعني منع القياس على اللُّغات الأخرى، قالَ أبو حاتم، مُسوّغاً تردّد الأصمعيّ في قبوله عدداً من الألفاظ: "وإنّما لجَّ الأصمعيّ؛ لأنّه كان مُولَعاً بأجود اللغات، ويردُّ ما ليس بالقويّ، وذلك الوجه أجودُ الوجهين."[3]

قال الزجاجيّ: أخبرنا أبو بكر، قال: حدثني أبو حاتم: "قلتُ للأصمعيّ: يُقال للرجل زوجٌ، وللمرأة زوجٌ، ومن أهل الحجاز من يقول زوجة، وفُلانة زوجة فُلان. ورأيت الأصمعيّ كأنّه أنكره، فأنشدته قول ذي الرمة، وقد كان قُرِئَ عليه شعر ذي الرُّمَّةِ فلم يُنكره:

أذو زوجةٍ في المصر أم لخصومةٍ أراكَ لها بالبصرة العامَ ثاويا[4]

فقال: ذو الرمّة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين، وقد قرأنا عليه لأفصح الناس - فلم ينكره:

فبكى بناتي شَجوَهُنَّ وزوجتي والطامِعُون إليَّ ثُمَّ تصدَّعوا(كذا)[5]

(1) سنن أبي داود: 45/6، الحديث: 1830.

(2) يُنظر: الحيوان: 79/1. و"بهجة المجالس وأنس المُجالس: 181/1.

(3) مجالس العلماء، ص150.

(4) ديوان ذي الرمّة، ص653.

(5) لعبدة بن الطيّب، 25/1. والإصابة: 80/5. يُنظر: مجالس العلماء، ص150. وورد (لأقربون) بدلا مِن (الطامِعُون) في أغلب المصادر، وهي من قصيدة خالِدة يرثي فيها الشاعِر نفسه، ويوصي في أثنائِها أولادَه، قُبَيل وفاته:

ولقد عَلِمْتُ بأَنَّ قَصْرِيَ حُفْرَةٌ غَبْراءُ يَحْمِلني إليها شَرْجَعُ
فبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِي والأَقْرَبُونَ إِليَّ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا
وتُرِكْتُ في غَبْراءَ يُكْرَهُ وِرْدُها تَسْفِي عَلَيَّ الرِّيحُ حِينَ أُوَدَّعُ
فإذا مَضَيْتُ إلى سَبِيلِي فَابْعَثُوا رَجُلاً لَهُ قَلْبٌ حَدِيدٌ أَصْمَعُ

وعلّقَ أبو حاتم على هذا النوعِ الحذف، فقال: إنّه قد ورَد على غير قياس، إنّه كقولِهِم: "مِلحفةٌ جديدٌ وملحفةٌ خَلَقٌ، وشاةٌ سَديسٌ، وسَدَس - مِن السن - وكتيبةٌ خصيفٌ، وريحٌ خريقٌ. ولا يُقال: في شيء: جديدة، بشبتٍ، ولا خَلَقةٌ، وإنّما هي جديدٌ، وخَلَق، بغير هاء، للمُذكّر والمُؤنّث، إلّا أنّي سمعت في شِعرٍ لِمُزاحم العَقيليّ جديدة، ومُزاحم فصيح، قال:

تــراها علــى طــول القَــواءِ جديــدةً وعهــدُ المغانــي بالحُلُــولِ قــديمُ

فقال الأصمعيّ: لا يكون جديدة، وإنّما هو جديد، أو هو بيت مزاحف، كما قال الآخر:

لقـد سـاءني سـعدٌ وصـاحِبُ سـعدٍ وما طلباني بعدها بغَرامَة(نصفه فعولن)[1]

وكان الأصمعيّ وأبو الحسَن يقولان: الإزارُ مُذكّر، ويَرُدّان قول الأعشى:

كتمشــــيل النَّــــشْوانِ يــــر فُــــل فــــي البقيــــر وفــــي الإزارَه

ويُروى أنّ ابن السجستانيّ سأل الأصمعيّ: أوجدك التأنيث في شعرٍ لا يُنكرُ صاحِبُه؟ فقال: هات. فأنشده:

تبــــرّأ مــــن دم القتــــيل وبَــــزّه وقــد علقَــتْ دم القتـيل إزارُهــا[2]

فانقطع، وسكت الأصمعيّ ولم يجب ساعةً، ثم قال: سلوا هذا الرجل عن هذا - يعني الأخفش - فإنَّ فيه شيئاً لم أقف عليه، أو لا أقف عليه. وكان بينه وبين الأخفش رديء، فسألنا الأخفش عن ذلك، فقال: هذا قال لكم؟ - يعني الأصمعيّ - فقلنا: نعم. فقال: في (علقَتْ) ضمير المرأة، فأُبدِلَ الإزار من ذلك الضمير، فلذلك؛

إنَّ الحــــوادثَ يَخْتَــــرِمْنَ، وإنَّمــــا عُمْــرُ الفَتَــى فــي أَهلِــهِ مُــسْتَوْدَعُ
يَــسْعَى ويَجْمَــعُ جاهِــداً مُــسْتَهْتِراً جِــدًّا، ولَــيْسَ بآكِــلٍ مــا يَجْمَــعُ
حتَّــى إذا وَافَــى الحِمَــامُ لِوَقْــتِهِ ولكُــلِّ جَــنْبٍ لا مَحَالَــةَ مَــصْرَعُ
نَــبَذُوا إلَــيهِ بالــسَّلام فلَــمْ يُجِــبْ أَحَـداً وصَـمَّ عَــنِ الــدُّعاءِ الأَسْـمَعُ

(1) يعني أن عروضه في منتصف البيت محذوفة، قد حذف منها السبب، فصارت مفاعيلن إلى فعولن. يُنظر: العيون الغامزة للدمامينيّ، ص145، ومجالس العلماء، ص151.
(2) لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين: 26/1، والبيت مذكور في اللسان [أزر].

قال: علقت. فاخبرنا الأصمعيّ بذلك، فقال: قد وقع لي ما قال قبل أن تقولوا لي. وكان أبو زيد يُذكِّر ويؤنِّث.

وقال الليث: "قلتُ للخليل: ما علامة اسم التأنيث؟ قالَ: ثلاثة أشياء: الهاء في قولك قائمة، والمَدّ في حمراء، والياء في حلقي وعقري. وإنّما أُنِّثَ الإصبع؛ لأنّها مُنفرجة، فكلّ ما كان مثل هذا مِمّا فيه الفرج، فهو مؤنث، مثل المِنخَرين، وهُما مُنفَرِجٌ ما بينَهُما، وكذلك الفكّان، والسَّاعِدان، والزَّندانِ مُذكَّران."[1] قال الدكتور أحمد محمد بدويّ: وهذا تقنين عقليّ لظاهرة لغويّة، يغلُب على نماذجها التأنيث، لكنّ الاستثناء، أي التذكير، يشتمل على قدر من نماذج تلك الظاهرة التي يعزو النظر العقلي التأنيث فيها إلى وجود "فرج". لِذا؛ إنّ هذا التعليل لا يكفل اطراد الحكم[2].

هذا ما فهِمناه من عبارة الدكتور البَدويّ بعدَ محاولات من التقريب والتصحيح؛ وهو استنتاج قاصر؛ لأنّ الخليل لم يُرِد الإطلاق في هذه المسألة، وإنّما أراد التقسيم، إذ قيّدَ ما حكمَ عليه أنّه مونّثٌ بِما كان مِن نحو "المِنخَرَين"، وهُما مُنفرِجٌ ما بينهما، وحكمَ على الأعضاء الأخرى، من نحوِ "الفَكّين" و"الساعِدَين" و"الزَّندَين" بالتذكير؛ لأنّه يراها جنساً آخر، إذ قال بعد ذلِك: "وهذا جِنسٌ آخر"[3] وهي العبارة التي لم يأت البدويّ على ذِكرِها.

على أنّي أيضاً لا أرى سبباً لهذ التفريق، إلّا أنّه وصل إلينا هكذا، فأخذنا به. وأمّا هذه التوجيهات؛ فإنّها مِنَ الصِّناعاتِ العقليّة التي يُستأنَس بها، ولا يُسلَّم بصحَّتِها دائِماً.. ورحِمَ الله ابن مضاء القُرطبيّ حين ردّ على النحاة تقديراتِهم، وتأويلاتهم في كثير من المواضع، إذ عدّها مِن التأمُّلات التي لا يُمكن مُضاهاتُها بالتحليلات التي نجدها في العلوم الطبيعيّة المُختلِفة، كالرياضيات، والكيمياء، والفيزياء، وقبله رأى ابن جنّي الاستغراق في التعليل غير مُجدٍ أيضاً؛ لأنّه يُفضي إلى

(1) العين: 312/1. ويُنظر تأنيثهم (الفردوس) و(بطن) في الأشباه 95/3.

(2) يُنظر: الخليل بن أحمد، الفراهيدي، د.أحمد بدويّ. ص33.

(3) العين: 312/1.

المُماطلة، والدوران في المُحال[1].

وتجـدر الإشـارة إلـى أنّ الخلـيل قـد تكلّـف فـي بعـض تعلـيلاته، فتـناولَ المُحدثون ما علّلَه بالدراسة والتحليل، كالدكتور مهدي المخزوميّ[2]، والدكتور جعفر العبابنة[3]، لكنّ الدكتور إبراهيم السامرائيّ تمنّى على العبابنة التشدُّد في نَقدِ الخليل، في كتابه "مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربيّ"، قال: "وددت لو أنَّ د. جعفر العبابنة قد تشدّد في نقده ودرسه في فصل التعليل عند الخليل، فوقف منه موقف الرادّ لبعض تعليلاته المُتكلّفة التي لا تحتملها العربيّة، وهي بنت السليقة السليمة المُبدِعة البعيدة عن التعسُّف والتكلُّف. ألا ترى أنّ هذه التعليلات هي التي شجَّعت الذين خلفوا الخليل، فانساقوا في هذه الطريق المُظلِمة، فأفسدوا النحو، فجعلوه ضَرباً من المُحاكمات العقليّة"[4].

ويُفاد من مُناظرة ابن الأعرابي والأصمعيّ أنَّ جمع المؤنث قد يُحمَل على المُذكَّر، وبالعكس، قال الزجاجيّ: قال الأخفش: "ثَنا ثعلب... دخلتُ على سعيد بن مسلم، وعنده الأصمعيّ يُنشده قصيدة للعجّاج حتى انتهى إلى قوله:

فإن تبدلت بآدي آدا لم يك ينآد فأمسى أنآدا

فقد أراني أصل القُعَّادا

فقالَ له ما معنى القُعَّادا؟ فقال: النساء. قلتُ: هذا خطأ، إنّما يُقال في جمع النساء: قواعد، قال الله عز وجلّ: ﴿ وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[5]، ويُقال في جمع الرجال القُعَّاد، كما يُقال راكِب ورُكّاب، وضارب وضُرَّاب. فانقطَع.

قال: وكان سبيله أن يحتجَّ عليَّ، فيقول: قد يُحمل بعضُ الجمع على بعض، فيُحمل جمع المؤنث على المُذكَّر، وجمع المُذكَّر على المؤنث عند الحاجة إلى

(1) يُنظر هذا المعنى في "الردّ على النحاة"، ص78. والخصائص: 172/1، 174.
(2) في كتابه: في النحو العربي، نقد وتوجيه.
(3) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربيّ، دار الفكر، عمّان، 1984.
(4) مُقدِّمة السامرائي على دراسة العبابنة، ص5، 6.
(5) سورة النور، الآية: 60.

ذلك، كما يُجمَعُ المؤنث، قالوا في المُذكّر: هالِك في الهَوالِك، وفارِس في الفَوارِس، فجُمِعَ كما يُجمَعُ المُؤنَّث، وكما قال القطاميّ في المؤنث:

أبصارهُن إلى الشُّبّانِ مائِلةً وقد أراهُنَّ عَنِّي غيرَ صِداد[1] "[2]

ونظيرُ هذه الحكاية، ما نقلوه عن أبي خيرة في "استأْصل الله عِرْقاتِهم[3] " إذ نصبَ أَبو خيرة التاء من عِرْقاتِهم، فقال له أَبو عمرو: "لانَ جلدُكَ أَبا خَيرة"[4].

والتحقيق في هذه المسألة ينفي ما توهَّمَه بعضُهم أنَّ أبا خيرة قد لَحَن؛ لأنّ النصبَ في (عرقاتهم) وارِد، لكنّ أَبا عمرو استضعف النصبَ بعدما كان سَمِعَها منه بالجرّ، قال صاحبُ اللسان: "ثم رَوَاها أَبو عمرو فيما بعد بالجرّ والنصب، فإمّا أَن يكون سمع النصب من غير أَبي خيرة ممن تُرْضى عربيته، وإمّا أَن يكون قَوي في نفسِهِ ما سمعه من أَبي خيرة بالنصب"[5]، ثم استدرك على ذلك، فقال: "ويجوز أَيضاً أَن يكون أَقام الضعف في نفسه فحكى النصبَ على اعتقاده ضعفَه؛ وذلك لأَنّ الأعرابي يَنْطِقُ بالكلمة يعتقِدُ أَنّ غيرها أَقوى في نفسه، أَلا ترى أَنّ أَبا العبّاس حكى عن عُمَارة أَنه كان يقرأُ "ولا الليلُ سابقُ النهارَ" فقال له: ما أَرَدْتَ؟ فقال: أَردتُ سابقُ النهارِ، فقال له: فهلا قُلْتَه؟ فقال: لو قُلْتُه لكان أَوْزَنَ. أَي أقوى"[6].

وتقدَّم كلام ابن جني أنَّ العالِم قد يجيب في الشيء الواحد أجوبةً مُختلِفة، بعضَها أقوى من بعض، وقد يُفتي بالوجه الضعيف مع وجود الوجه القويّ، فلا تمنعه قوة القويّ من إجازة الوجه الآخر، إذ كان من مذاهبهم، وعلى سمت كلامهم، كرجل له عدّة أولاد، فكلّهم ولد له ولاحِقٌ به، وإن تفاوتت أحوالُهم في نفسه. فإذا رأيتَ العالِمَ قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه؛ فلأنّه

(1) ديوان القطامي، ص7.
(2) الأشباه والنظائر، ص95، ويُنظر مجالس العلماء، ص210.
(3) تقدّم بيانه، والمقصود: شأفتهم.
(4) الخصائص: 492/2، ويُنظر مجالس العلماء، ص6.
(5) اللسان، [عرق]240/10.
(6) اللسان، [عرق]240/10. [وزن]446/13.

وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به، وإن كان مُجيزاً للآخر، وقائلاً به[1].

وليسَ كل ما يتقدّم من مسائل جوابه مِمّا يقع في باب الجواز في أحد الوجوه، فَمِنَ المَسائِلِ ما أريدَ به غير حقيقته للمُغالطة، ومع أنّ نسبةً لا يُستهان بها من المَرويّات، قد طالها التغيير والتحريف؛ كان أغلبها مِمّا ينتهي إلى خدمة الدرسين؛ النحويّ، والصرفيّ، وأنَّ أغلب المجموع مِنها له أساس يؤكِّدُه التواتر، ولو بالمعنى؛ إذ إنّ تفاوت الأحداث من حيث الرواية لا يُقلِّل مِن حَتمِيّة وقوعِها، بل على العكس، يؤكِّدُها ويَنصُرُها.

ونظيرُ المُغالَطة ما يكون للاختبار، أو المُمازَحة، فقد رُوِيَ أنَّ ثعلباً كان يأتي إلى الرياشيّ ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشيّ يوماً: كيف تروي: "بازل" من قوله:

ما تَنقِمُ الحَرْبُ العَوَانُ مِنّي ... بَازِلُ عَامَيْنِ حديثُ سِنِّي

لِمِثْلِ هذا ولَدَتني أُمِّي

فقال ثعلب: تقول لي: هذا في العربيّة.. إنّما أصير إليك لهذه المُقطّعات والخُرافات.. يروى: "بازلُ عامَين"، و"بازلَ عامَين"، و"بازلِ عامَين". فأمسَك[2].

---

(1) يُنظر: الخصائص، 491/2.

(2) الرفع على الاستئناف، وبالخفض على الإتباع، وبالنصب على الحال. يُنظر المسألة في مجالس العلماء، ص47، وإرشاد الأريب: ترجمة ثعلب. العوان: من الحروب التي قوتل فيها مرّة. والبازل اسم فاعل من بزل البعير، إذا طلع نابه، وذلك في تاسع سنيه؛ لأنّه إذا دخل في العاشرة سمي مخلفاً، وليس بعد الإخلاف اسم، ولكن يُقال عام، أو عامان، وخلف عام أو عامين، ويطلق البازل أيضاً على الرجل الكامل في تجربته؛ ولِذا؛ لا تشبيه في البيت، والشعر لأبي جهل، قاله يوم بدر، أو تمثَّل به، وكان مغروراً، مأفوناً، أكذبه الله؛ إذ كان في هذه الموقعة هلاكه. والأبيات مذكورة في الكامل، شرح الرغبة 227/6. وقد نقل ابن هشام هذه المُجالسة في المُغني، الباب الأول، مبحث "أم"، ثم استشهد ثانياً بهذه الأبيات في الباب الثامن، القاعدة الأولى 'إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في اللفظ" على إعطاء الحرف حكم مقارب في المخرج حتى يقع رويه كما في الأبيات، ونقل السيوطيّ هذه المجالسة في الأشباه والنظائر، الفن السابع، فن المناظرات والمجالسات إلخ... والإعراب فيه هو: أنّ الرفع على أنّه خبر أنا محذوفة، والجملة مستأنفة، والخفض على البدل من ياء المتكلم، إلَّا أنه يرد على هذا أن بدل الظاهر من ضمير المتكلم. وفي اللسان: بازل: (الأصمعي وآخرون): يُقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة، وطعن في التاسعة، وفطر نابه؛ فهو حينئذٍ

=

وتُؤكِّد الروايات أيضاً أنَّ التوجيه ينبغي أن يقوم على أُسسٍ علميّة، بعيدة عن الترجيم والافتراض، فلا يكون كما ذهبَ عيسى بن عمر في جوابه عن سؤال الكسائي بقول: "يجوز كذا، ويجوز كذا" في مسألة لا تحتمل التوجيه، ولا يُخطِئُها أحد[1].

ومِمّا يقع في دائرة سوء الفهم والخطأ، الحكاية التي نقلها حمّاد بن إسحاق عن أبيه، قال: "كُنّا عند الرشيد، فحضرَ الأصمعيّ والكِسائيّ، فسَألَ عن بيت الراعي:

قتلوا ابن عَفّان الخليفةَ مُحرِماً ودعا فلَم أرَ مثلَه مَخذُولاً

فقال الكسائيّ: كان قد أحرَمَ بالحَجّ، فضحك الأصمعيّ، وتهاتف، فقالَ الرشيد: ما عندك؟ فقالَ: والله ما أحرَمَ بالحج، ولا أرادَ أيضاً أنّه دخلَ في شهر حرام، كما يُقال: أشهرَ، وأعامَ؛ إذا دخل في شهر، وفي عام. فقال الكسائيّ: ما هو إلّا هذا، وإلّا فما معنى الإحرام؟ قال الأصمعيّ: فخبِّرني عن قول عدي بن زيد[2]:

= بازل، وكذلك الأنثى، بغير هاء: جمل بازل، وناقة بازل، وهو أقصى أسنان البعير، سُمّي بازلاً؛ من البزل، وهو الشق، وذلك أنّ نابَه إذا طلع يقال له: بازل؛ لشقه اللحم عن منبته شقا. اللسان[بزل] 52/11. والأبيات تنسب أيضاً لعلي بن أبي طالب، أنّه ارتجزها يوم بدر. يُنظر: اللسان [بزل] و[نقم] و[سنن] و[عون]. وقد نسبها المُتَّقيُ الهِندِيّ إلى علي ﷺ أيضاً. كنز العمال، الحديث: 29989 - {مسند علي} عن سعد قال: رأيت عليًا بارِزاً يوم بدر، فجعل يُحَمحِم كما يُحَمحِمُ الفرس، ويقول:

بازل عامين حديث سني سنحنح الليل كأني جني

لِمثل هذا ولدتني أمي

وفي "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير: المُجلّد الأول. حرف الباء. باب الباء مع الزاي {بزل}، قال:.. ومنه حديث علي بن أبي طالب.. بَازِل عامَيْن..إلخ... ويُنظر ما جاء في المصدر نفسه، المجلد الثاني، حرف السين. باب السين مع النون.

(1) يُنظر مسالة "همّك ما أهمّك" في مجالس العلماء، ص114. وقد تقدّم ذكرها في المباحث السابقة من هذه الدراسة.

(2) توفي سنة590، ولد ومات بالحيرة، كتب بالفارسيّة، واشتغل عند الأكاسرة مُترجماً، وهو الذي تدخّل في ولاية النعمان بن المنذر للحيرة، واللغويون لا يحتجُّون بشعره كثيراً؛ لأنّ لغته ليست نجدية، تغلب على شعره صبغة مسيحيّة. يُنظر: الأشباه، تعليق الدكتور فايز 115/3. التهاتف: الضحك في سخرية.

قـــتلوا كِـــسرى مُحـــرِماً فتولّـــى لـــم يمـــتع بكفـــن

أيّ إحـرامٍ لِكسرى؟! فقـالَ الرشـيدُ: فالمعنـى يُـريدُ أنّ عُـثمان لـم يـأتِ شـيئاً يـوجب تحليل دمـه، وكـلّ مـن يحـدّث مـثل ذلـك فهـو فـي ذمـة. فقـال الرشـيد: يـا أصمعيّ، ما تُطاق في الشعر[1].

وقال عبدُ الله بن محمد، ابن البَوّاب: كنتُ خليفة الفضل بن ربيع في حِجبة الهادي، فأنا في داره ذات يوم، إذ سمعته يقول لبعض خدمه: ينبغي أن تَحفظ عنّي ما تؤديه إلى غيري، وتحفظ عن غيري ما تؤديه إليّ، فرُبّ رسولٍ لِمَلِكٍ قد غمَّه وشانَه، وأوصل إليه الهموم بتحريف الرسالة، وما لم يكن يحتسبه. قال عبد الله بن محمد: فوَاللهِ، ما أمسى الهادي من ذلك حتى وقع له ذلك بعينه، عزَمَ في ذلك اليوم على الصُّبوح، فدخل على أمه الخيزران، فسألته أن يُولِّي خاله الغطريفَ اليمن، فقالَ: أذكِريني به قبل أن أشرب، فلمّا عزَمَ على الشُّرْبِ، وَجَّهَتْ إليه مُنيرة تذكِّره، فقالَ لها: ارجعي فقولي لها: اختاري له: طلاق بنته عبيدة، أم ولاية اليمن؟ فلم تفهم قوله إلّا "اختاري له"، فمرّت، وعادت، فقالت: [تقول:] قد اخترتُ اليمن. فطلّق عَبيدَة، بنته[2]، فسمع الصِّياحَ، فقالَ: ما لكم؟ فأعلَمَتْهُ أُمه الخيزران الخَبَرَ. قال: أنتِ اخترتِ له. فقالت: ما هكذا أدت إلي الرسالة. فقال: وإنّا إليه راجعون. إنّي، والله، تقدّمت اليومَ في هذا الأمر خائِفاً منه أن يقع على مثل ما وقع، يأبى قضاءُ الله إلّا أن يمضي ما قدره. ثم أمر صالحاً صاحب المُصلّى أن يقف بالسيف على رؤوس النُّدماء، فيطلِّقوا نساءهم. فخرج إلي الخدم بذلك كي لا آذن لأحد، وعلى الباب رجل واقف متلفعٌ بطيلسانه، يُراوح بين رجليه على معرفة دابته، فعنَّ لي بيت فأنشدتُه:

خَلِيلَـيَّ مِــنْ سُـعْدى، أَلِمّــا فَــسَلِّمَا عَلــى مَــرْيَمٍ، لا يُــبْعِدُ اللهُ مَــرْيَمَا

---

(1) مجالس العلماء، ص257. يقتضي السياق أنّه قُتِلَ في حرم المدينة؛ لأن المُحرِم يُطلق لغة على مَن دخل في حُرمة لا تهتك. أو أنّه في حرمة الإسلام، وذمته التي يجب حفظها، ويحرم انتهاكها، وأنّه لم يحل من نفسه شيئاً يستوجب به القتل.

(2) أي بنت الغطريف.

وقُـولا لهـا: هـذا الفـراقُ عَـزَمْتِه فهـلْ مَـوْعِدٌ قَـبْل الفِـراقِ فـيُعْلَما؟

فقالَ الرجلُ المُتلفّعُ بِطَيلَسانِهِ: "فنَعلَما"، أبقاكَ الله. فقلتُ له: ما الفرق بين "فيُعلما"، و"فَنَعلما"؟ فقالَ: إنّ الشعرَ يُصلِحُه معناه، ويُفسِدُه مَعناه، ما حاجُتنا إلى أن يعلمَ الناسُ أسرارَنا؟ فقلتُ: أنا أعلمُ الناسِ بالشعرِ مِنك. قال: فلِمَن الشِّعر؟ قلتُ للأسود بن عُمارة النوفليّ. قال: فأنا هو. فَدَنَوتُ مِنه، وأخبرتُه خبر الهادي، واعتذرتُ من مُراجَعَتي إياه. فضَرَب دابّتَه، وقال: هذا أحق منزلٍ بترك[1].

ونقلَ الزجاجيّ قصة خطأ الجاحظ: قال: "... حدّثني أبو عثمان المازنيّ، قالَ: "قال لي الجاحظ: رأيتُ المِريسيّ[2]، وقد سُئِل عن رجل، فقال: هو على أحسنِ حال وأهيؤُها. قال: فقلتُ لأصحابه: لَحَنَ. فقالوا لي: "أترى أنّنا نُبطِل قولَ المِريسيّ، ونقبل منك؟ فذهبوا، فسألوا ثُمامة، فقالوا: إن المِريسيّ سُئل عن رجل، فقال: هو على أحسن حال وأهيؤها. فقال الجاحظ: لَحَنَ. فقالَ ثُمامَة: أخطأ الجاحظُ، الجاحِظُ أحمق.. هذا يجوز على قوله:

إنَّ سُليمَى والله يكلؤُها[3]

---

(1) مجالس العلماء، ص164، 165.

(2) بشر بن غياث المريسيّ: بكسر الميم وتشديد الراء، في القاموس: "ومريسة كسِكِّينة: قرية، منها بشر بن غياث المريسي، وذكر ياقوت أنه بفتح وتشديد الراء: نسبة إلى قرية بمصر، وولاية من ناحية الصعيد تسمى مريسة، كذا في اللسان[مرس]. ويُنظر: ترجمته في تاريخ بغداد 7/ 56.

(3) مجالس العلماء، ص122، مجلس عمرو بن بحر الجاحظ مع بشر المِريسيّ، والبيان والتبيين، ص213، وتاريخ بغداد7/57، وعيون الأخبار2/157، وعجز البيت كما في البيان والتبيين، وسائر المصادر الأخرى:*ضَنَّتْ بِزادٍ ما كانَ يَرْزَؤُها*. كذلك ورَدَ الشاهدُ في اللسان[كلأ]1/ 145. وفي شرح القرطبي ج11 سورة الأنبياء، الآيات: 42 - 44، ونُسِبَ البيت في تأريخ بغداد إلى ابن هرمة.(توفي ابن هرمة سنة 176، كان شاعراً مبرزاً، عن ابن كثير أنّ الأخفش قال: قال لنا ثعلب: قال الاصمعي: خُتِمَت الشعراء بإبن هرمة، ذكر وفاته في هذه السنة أبو الفرج ابن الجوزيّ، وفيها توفي الجرّاح بن مليح، والد وكيع بن الجرّاح، وسعيد بن عبد الرحمن ابن عبدالله بن جميل، أبو عبد الله المدني، ولى قضاء بغداد سبعة عشر سنة، وفيها توفي. يُنظر: البداية والنهاية، 182/10). (ثمامة بن أشرس: نحويّ من المناطقة المُعتزِلة، والثُّماميّة: أصحابه، كان جامِعاً بين سخافة الدين، وخلاعة النفس؛ مع اعتقاده بأن =

ولا يخلو أن تكون الحوادث التي احتوت عليها هذه الدراسة مُتضمِّنةً شيئاً مِن الأخطاء التي مَرَّ بِنا ذِكرُها، مَقصُودةً كانت، أم غير مَقصُودة، ولِلَّبِيبِ بعد ذلك أن يَتبَيَّنَ مِمّا يقرأ ما هو واقعٌ في أحَدِهِما.

=

الفاسق يخلد في النار إذا مات على فسقه من غير توبة، وهو في حال حياته في منزلة بين المنزلتين. يُنظر: المِلل والنِّحَل: 12/1).

الخاتمة

إنَّ أغلبَ المُناظرات لم يُؤَّكد بالدليل القاطع وقوعها على الكيفيّة التي رُويت بها؛ إذ إنَّ عدداً كبيراً من وقائعها قد عرض له الرواة بالتغيير والتحريف لأغراضٍ مُعينة تقدَّم ذكرها، وقد يكون الغرض التعليميّ واقعاً في أثنائِها، وإليك أبرز ما توصَّلتُ إليه في هذه الدراسة:

1 - إنَّ نسبةً لا يُستهان بها من هذه المُناظرات قد بُنيت على المُغالطة والخطأ المقصود، ولذلك كانت نتائجها غير مقبولة من الناحية العلميّة، لكن النَّقَدة والباحثين لم تمرّ عليهم هذه المسألة، فتعرضوا لها بالنقد وبيَّنوا مُلابساتها في مُناسبات مُتعدِّدة.

2 - إنّ ما يجري عليه الخلاف، معلومٌ مشهورٌ، لكِنّ الكُتُبَ تتناقلُه أحياناً، لِتتركه على أذلاله بلا تمحيص، فتتعاقب الأزمان، وينفَسِح الميدان للأقاويل والخلافات، ورُبّما لو كُشِفَ النقابُ عن الحقائق الأولى مرّةً واحدة، وتناولها مَن تناولها، بحياد و(موضوعيّة)، لَتَغيَّرَ مجرى التحليل في كثير من المسائل، وإنّك لتأخذ من دراستِنا هذه الأمثلةَ الكثيرة التي تُثبِتُ أنّ طبائعَ النفوس لا تتبدّل، وأن ليس في وسع كلّ إنسان أن تكون كلّ الرغائب في مَكَنَة يديه، وتحت ناظريه، فللكاتب، بعد الاحتراز من هوى النفس، العُذر فيما يَعتمِدُ عليه مِن فِكْرِهِ ومَنطقِهِ، وجزى الله المُخلصين من عُلمائنا خير الجزاء، وغفر لهم زلَّاتهم.

3 - إنّ اللحنَ مسألةٌ طارئة، بدأت بالفشو والتعاظم في عصر صدر الإسلام، وهو العصر الذي نشطت فيه حركة النقد والتصحيح لِدفع غائلة اللحن عن اللغة العربيّة، ولكنّ المأثور في هذه المرحلة لم يتجاوز في أحسن أحوالِهِ المُلاحظات النقديّة اليسيرة التي أتت على ذكرها أغلب المُصنّفات، أعقبتها بعد ذلِك مرحلة أخرى أكثر تطوّراً، اتّسعت فيها حركة التصنيف والتأليف، واشتهرت بحلقات

الجدل والمُناظرات، إذ شَجّع الأُمراء على الجمع بين المُتناظرين، وأعدّوا لأجلِهم المُجالَسات الفاخِرة، حتى قِيل: إنّ نتاج الفكر النحويّ، قد بلغ ذِروَتَه مع أبي العبّاس محمد بن يزيد المُبرّد، وأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب، رحمهما الله.

4 - لا تُشيرُ النصوص المُتوافرة بين أيدينا إلى وجود هدف واضح للمُناظرة، فيما عدا أنّها كانت مُعدّة لإثارة الحَماسة بين المُتناظرين وأنصارهم، وأنّها كانت وسيلة من وسائل استظهار الإمكانات الفكريّة، والرغبة في الظفر بنائل السلطان، والانتشاء بِلذّة الغلبة، فضلاً عن الدوافع الأخرى التي فصّلنا الكلام عليها، إذ لم تكن الغاية من كل ذلِك الانتهاء إلى صيغة معلومة يتم الاتفاق عليها، على نحو ما يجري اليوم في مَجامِعِنا العلميّة، وهذا يعني أنّ التمسّك بالمذهب كان جُزءاً من مرحلة التغيير التي مرّت بها الثقافة العربيّة، وهو في الواقع امتدادٌ لإرثِها الذي يغلب عليه الطابع القَبَليّ المُتعصِّب، إذ لم يُتفق مثلاً على وضع قاعِدة في النحو، أو صيغة في الصرف، فإذا وافق شيءٌ من هذا شيئاً من ذاك؛ فقليل، أو من قبيل المُصادَفة، وهذا يعني أيضاً أنَّ المُناظرة لم تَقُمْ على الخلاف بدافع من الدوافع المُتحضِّرة إلّا بعد مرور مُدّة طويلة من الزمن.

5 - إنّ الخِلاف ظاهرة طبيعيّة، وهذا يعني، بلا شك، وجود ما يسمّى في علم الكلام بـ(الراجِح والمرجُوح)، أي: الغالب والمغلوب، وذلك لا يكون إلا باستظهار الإمكانات العقليّة والفكريّة؛ فالمُناظرة لِذلِك؛ شكلٌ مِن أشكال العرض الفكريّ، أسهمت نتائِجُها في تطوير الدرسين؛ النحويّ، والصرفيّ، فضلاً عن كونها وسيلة من وسائل التقريب والتمثيل فيهما.

6 - مِن مَظاهِرِ التّطوّر المُهِمّة التي طرأت على منهج المُناظرة، بعد نشأة المَذهبِ الكُوفيّ، انفصال مباحث الصرف عن مباحث النحو، لكنّ ذلك لم يمنع إقرارهم أنَّ الصَّرف فرع مولَّد[1] فرضته طبيعة المنهج المُتطَوِّر.

7 - ما يجري في المُناظرة، وما ينتهي إليه النقاش، شكلٌ مِن أشكال الصناعة الفكريّة، لا يشبهها شيءٌ آخر يُتوَصَّلُ إليه في الفيزياء، أو الكيمياء، أو الحِساب..

(1) قال اليزيديّ: إنَّ الصَّرف شيءٌ ولَّدناه نحنُ، واصطلَحنا عليه.

إنّها جُزء مِمّا يخالِف فيه الإنسان نفسه وغيره، ولا سَدَادَ لِقول من بعد قول الرسول الأمين، فما من أحدٍ أُخِذَ منه إلّا رُدَّ عليه، خَلاهﷺ.

8 - قد تختلِفُ الرِّوايات على الحِكايَة الواحِدة، ولا غرابة في ذلِك؛ إذ إنّ الاختلاف يطال شيئاً من الشكل، دون المضمون، وهذا يعني أنّ المعنى هو المقصود بالحُكم، لكنّ الغرابة تظلُّ قائِمةً - فيما يبدو لي - إذا نُسِخَ المنقول بجُملتِه مع شُهرة الحدث ورموزه، فحِكايةُ تعليل الفقه بالنحو - مثلاً - نجدها منسُوبَة إلى الجرمي، تارةً، وإلى الفرّاء، أو الكسائيّ، تارةً أُخرى[1]، فإنّ التفاوت المذكور قد يضع من قيمة المنقول موضوعيّاً إذا ما تعلّق الأمر بالتوثيق، ومِثلُه ما أُرسِلَ مَبتُوراً، أو مُعلَّقاً، أو مَبنيّاً للغائِب. مِن نحو قَولِهم: قال بعضُهم..أو يُروى أنّ.. وما أشبه ذلِكَ مِن أسباب النقل والرِّوايَة. لِيعلُو على ذلِكَ كلِّه ما كان مُسنَداً، مِن نحو قولِهِم: حدَّثني فُلانٌ عن فُلان عن فُلان.

9 - إنَّ أكثر المُناظرات شُهرةً هي تِلك المُعَدّة على النِّظام المَجلِسيّ المُترف (النظام السلطانيّ)، وكذا المرويات التي طالها شيءٌ مِن التزويق والتزيين لأغراض التشويق العلميّ، ففي المُناظرة المُتعة والنادرة والخبر النافع، وفيها أيضاً مِن مَشاهِد التمثيل والمُحاكاة الكثير مِمّا يسهل به فهم قواعِد العربيّة وأحكامها.

10 - عَكَسَت المُناظرات، والمُجالسات، في هذه الدِّراسَة، مُستوى التَّطوُّر الذي وصل إليه الإبداع الفكريّ في القُرون الثلاثة الأولى، وهي إذ تعكس ما وصل إليه الأولون في فَنَّي النحو والصرف بشكل خاص؛ إنَّ الإمامة لا تنعقد اليوم فيهِما لأحد؛ لأنّ العقل المُعاصر قد توقّف - فيما يبدو لي - عند حد تكديس المعلومات المُتوافِرة في المُصنَّفات التُّراثيّة، واستظهارها في شَرحِ مُستغلَق، أو إتمام ناقص، أو اختصار مُطوَّل، أو جمع مُفرَّق، أو ترتيب مُختَلَط، أو تصحيح خطأ، ورُبَّما يعود ذلك إلى أنَّ مباحث العربيّة قد وصلت إلى مُنتهاها، إذ ليس بعد المُنتهى مُنتهى، فحسبُنا معروفاً أن نُقِرّ بفضل الأوائل، وأن نصون تَرِكَتَهُم مِن الضياع والاندثار.

---

(1) في تعليل مسائل الفقه وقضاياه بثوابت العربية وقواعِدها، (يُنظر: ما وَرَدَ في امتناع سجود من سها في سجدة السهو بتعليل منع تصغير المُصغَّر في الباحث السابقة).

11 - اتسمت المُناظرات بِمزاج مُتقلِّب، تفاوَتَتْ درجاتُه بين العنيف والهادئ، لكنّ عدَداً مِن المُناظرات غَلَبَت عليه أماراتُ النّدِّيّة والشَّراسَة، وذلك بأثر الدافع العصبيّ الذي يبدو أنّه كان طاغياً فيها على بقية الدوافع، وقد يتبيَّن الدارس كثيراً هذا الطُّغيان في العاقِبة المُحزِنة التي آل إليها زعيم البصريين بعد المُناظرة الزنبوريّة، إذ ذكَرَ الأستاذ سعيد الأفغاني أنَّ الخلاف بين المدرستين وصَلَ حدّاً من التطوّر أدّى إلى تراشُقِهِما بالقصص والنوادِر المُرسَلة، فقال: والظاهر أنّه كان بين البلدين فيما بعد، تنكيت وإرسال قصص وأخبار، يحمل فيها أهلُ البلد على أهلِ البَلدِ الآخر، وراجت هذه النُّكَت - على نحو ما نرى اليوم بين البلدتين المُتجاوِرتين؛ حمص وحماه في الشام - وزادَ هذا الأمر حتى استحق أن تُؤلَّف فيه المؤلفات، فهذا ابن حبّان السّبتيّ (ت354هـ) على جلالة قدره، يؤلِّف كتاباً في عشرة أجزاء في "ما أغرب الكوفيون عن البصريين"، وكتاباً في ثمانية أجزاء في "ما أغرب البصريون عن الكوفيين". على أنَّ سعيد الأفغاني تحفَّظ على الخَبر؛ لأنَّ هذين الكتابين في الخلاف النحويّ، ولم يُنقل عن ابن حبان تآليف في النحو[1]. وقد توفَّرَت المصادر على إيراد مظاهر من خلافاتهم شِعراً، هذِه منها:

قال اليَزيديّ يمدح نحوِيي البصرة، ويهجو الكسائيّ:

يا طالبَ النحو ألا فابكه ... بعد أبي عمرو وحمّاد
وابن أبي إسحاق في علمه ... والزين في المشهد والنادي
عيسى وأشباه لعيسى، وهل ... يأتي لهم دهر بأنداد
هيهات، إلا قائلاً عنهم ... أرسوا له الأصل بأوتاد
فهو لِمنهَاجِهِم سالك ... لفضلهم ليس بجَحّاد

(1) يُنظر: مُعجم البلدان، الباء والسين وما يليهما، و"في اصول النحو" ص225.. توفي محمد بن حبّان بن أحمد السبتيّ التميميّ في سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. له كتاب "الأنواع والتقاسيم" المعروف بصحيح ابن حبان.

ويـونس الـنحويّ، لا تنسه ولا (خلـيلاً) حـية الـوادي
وقـل لِمَـن يطلـب عِلمـاً: ألا نـادِ بأعلـى شـرف نـادِ
يـا ضـيعة الـنحو بـه مغـرب عـنقاء أودت ذات إصـعاد
أفـسده قـوم وأزرَوا بـه مـن بـين أغـتام وأوغـاد
ذوي مِـراء وذوي لَكـنَةٍ لِـئام آبـاء وأجـداد
لَهُـم قـياسٌ أحدَثُـوه هُـمُ قـياس سـوء غيـر مُـنقاد
فَهُـم مِـن الـنحو، لـو عمّـروا إعمـار عـاد فـي (أبـي جـاد)
أمّـا الكـسائيّ؛ فـذاك امـرؤ فـي الـنحو حـارٍ غيـر مُـرتاد
وهـوَ لمـن يأتـيه جهـلاً بـه مـثل سَـراب البِـيْدِ للـصادي[1]

وقد مَرّ بِنا كيف اقتصّ اليزيديّ لسيبويه من الكسائيّ، وهو يُوجِّه إليه الضربات تلوَ الضربات، قال الشيخ الطنطاويّ: ولَئِن ظفر الكسائيّ بسيبويه في هذه المُناظرة (الزنبوريّة) ظُلماً، لقد ثُئِرَ له منه على يد اليزيديّ في المُناظرة التي جمعتهما في حضرة الرشيد. وهجَا المُبرِّد البصريّ ثعلب الكوفة بقوله:

أُقـسِمُ بالمبتَـسَم العَـذب ومـشتكى الـصبّ إلـى الـصَّب
لـو أخـذ الـنحو عـن الـرب مـا زاده إلا عمـى القلـب

فتمثّل ثعلب:

يـشتمني عـبد بنـي مـسمع فـصُنت عـنه الـنفسَ والعِرضـا
ولـم أجـبه لاحـتقاري لـه مـن ذا يعـضُّ الكلـبَ إن عـضَّا[2]

وتذكُرُ الأخبار أنَّ ختنه (زوج ابنته) أحمد بن أبي جعفر الدينوريّ، لم يُبالِ بذلك، فكان يخرج من منزل ثعلب وهو جالس على باب داره، فيتخطّاه ويتخطى أصحابه، ويتوجّه إلى المُبرِّد، ومعه محبرته ودفتره، ليقرأ

(1) أخبار النحويين، ص4. رجل أغتم: من قوم أغتام، لا يفصح. الحار: الحائر. أبو جاد: المنسوب إليه "أبجد هوز" يُريد أنهم لا يتجاوزون أول العلم لضعف استعدادهم، كما أنَّ الصبي في الكتاب أول ما يتعلمه حروف "أبجد هوز".
(2) يُنظر: بُغية الوعاة، ترجمة ثعلب، ص173.

علـيه كـتاب سـيبويه، وكـان ثعلـب يُعاتـبه فـي ذلـك، ويقـول: "إذا رآك الـناس تمـضي إلـى هـذا الـرجل، وتقـرأ علـيه، يقولـون مـاذا؟ فلـم يكـن يلـتفت إلـى قـوله"[1]. ويخلـص هـذا الخبـر، وغيـره مِمّـا هـو غالـب راجِـحٌ للبـصريين أنَّ الـبقاء لِلحـقّ، وإذا كـان الكوفـيون قـد تبـنَّوا لأنفُـسِهِم مَـنهجاً؛ فـإنّ شـيوخَهُم قـد تخـرّجوا فـي مدرسـة البـصرة، فكلُّهـم مِمَّـن أخـذ مـن سـيبويه، وقـبله الخلـيل، لكـنّ فـضلَهُم، علـى الـرُّغم مـن ذلِـك، غيـرُ مُنكَـر، فهـذا كـتاب (معانـي القـرآن) للفـرّاء، إذا ذُكِـرَ ذُكِـرت معـه مدرسـة الكـوفة، ويـروى عـن الأخفـش أنّـه قـال: "لمّـا جـرى بـين سـيبويه والكـسائيّ مـا جـرى بحـضرة البـرامِكة، رحَـلَ سـيبويه عـن بغـداد، يُـريدُ الأهـواز، فلمّـا وصـل إلـى ظاهـر البـصرة وجّـه إلـيَّ فجئـته، فعرَّفنـي خَبَـرَه مـع البغداديين، ومـا جـرى مـن التَّعـصُّب علـيه، وودَّعنـي ومـضى إلـى الأهـواز. فأصـلحتُ حالـي، وجلـستُ فـي سـمارية، فـصِرتُ إلـى بغـداد، ثـم إنّـي وافـيت مـسجد الكـسائيّ، فـصلَّيت خلفـه صـلاة الفجـر، فلمّـا فـرغ وانـتقل مـن محـرابه، قعـد بـين يديـه الفـرّاء، والأحمـر، وهـشام، وابـن سـعدان الـضرير، فـسلَّمت علـيه وعلـيهم، ثـم ألقـيتُ مائـة مـسألة علـيه، فلـم يـصبْ فـي مـسألة واحـدة، فهـمَّ أصـحابُه بالوثـوب علَـي، فقـال: بـالله أنـت الأخفـش أبـو الحـسن سـعيد؟ فقلـتُ: نعـم. قـال: هُلـمَّ إلـيَّ، فعانقنـي، وقـال لـي: أولادي أولـى بـك، أُحـبُّ أن يَـتأدّبوا بأدبِـك، وتكـون غيـر مُفـارق لـي. فأجبـتُه إلـى ذلـك. فلمّـا اتـصلت الأيـام، سـألني أن أؤلـف كـتاباً فـي القـرآن، فعملـتُ كتابـي، وجعلـته إماماً، وعمـل هـو بعـد ذلـك كـتابه فـي القـرآن، وعمـل أيضا علـيه الفـرّاء كـتاباً فـي معاني القرآن"[2].

وبِـذا، أتمَمْـتُ كِتابي في مـساء يوم الجمعـة، من الـرابع عـشر لِـذي الحجّـة/ 1421هـ، الموافق للتاسع مِن مارس - آذار 2001 إفرنجي، بتوفيق مِن الله، ومعونته، فأُنشِدُ إعلاناً بالشُّكرِ قول سحيم عبد بني الحَسْحاس:

---

(1) يُنظر: إنباه الرواة: 33/1.

(2) تأريخ العلماء النحويين، لأبي المحاسن التنوخيّ: 8/1.

الحمـــدُ لله حَمـــداً لا انقطـــاع لـــه   فلـــيسَ إحـــسانُه عَـــنّا بِمقطـــوعِ[1]

وصَلّى الله على سيدنا محمد وسائر الأنبياء والمرسلين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

(1) أنشده رسول الله ﷺ فقال: "أحسن وصدق، وإنَّ الله يشكر مثل هذا، ولئن سَدَّدَ وقارَبَ؛ إنّه لَمِن أهلِ الجنّة"، يُنظر: الإصابة، حرف السين، القسم الثالث، ونقله البغدادي في خزانة الأدب، الشاهد الرابع والتسعين.

الفهارس العامة

1. - فهرس الآيات القرآنية
2. - فهرس الحديث والأثر
3. - فهرس الأمثال والحكم
4. - فهرس الأبيات الشعريّة
5. - فهرس المناظرات النحويّة
6. - فهرس المناظرات الصرفيّة
7. - فهرس المناظرات الفقهيّة النحويّة
8. - فهرس المناظرات الفقهية والعقدِيّة
9. - مُناظرات ومُحاورات أخرى ذات صِلَة
10. - ثبت بالمصادر والمراجع
11. - المخطط الهيكلي للدراسة
12. - فهرس الموضوعات

(1) - فهرس الآيات

الصفحة	النص القُرآنيّ	السُورة، ورقم الآية
3	..رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي..	طه: 25 - 28
7	أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ...	التوبة: 104
7	وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ...	الشورى: 25
11	فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ...	آل عمران: 61
11	قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاء...	الجمعة: 6
12	أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ...	البقرة: 258
17	رَبِّ ارْجِعُونِ..	المؤمنون: 99
19	وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ..	النحل: 53
27	رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى..	البقرة: 260
27	..رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ..	البقرة: 258
28	وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...	النحل: 125
28	قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا..	المجادلة:1
28	وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ..	البقرة: 197
29	يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ..	آل عمران: 65 - 66
29	فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ..	آل عمران: 61
29	أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ...	البقرة: 258
29	وَاللهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا..	المجادلة: 1

الصفحة	النص القرآني	السُّورة، ورقم الآية
30	هُـوَ الَّـذِيَ أَنـزَلَ عَلَـيْكَ الْكِـتَابَ مِـنْهُ آيَـاتٌ مُّحْكَمَاتٌ	آل عمران: 7
31	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا ..	المجادلة: 11
32	مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ..	آل عمران: 121
34	أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ..	النمل: 39
34	فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ..	القمر: 55
35	الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَاماً وَقُعُوداً..	آل عمران: 191
38	فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ..	مريم: 37
38	وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ..	هود: 118
38	وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ..	الروم: 22
38	عَمَّ يَتَسَاءلُونَ..	النبأ: 1
38	إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ..	الذاريات: 8
38	مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهُ..	النحل: 13
38	وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ..	آل عمران: 105
38	فَهَدَى اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ..	البقرة: 213
38	وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً..	يونس: 19
38	وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ..	يونس: 93
38	وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..	النحل: 92
39	لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ..	النحل: 39
42	لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ..	يس: 40
45	وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ..	يس: 69
49	هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا..	طه: 18
54	..أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ..	التوبة: 3

الصفحة	النص القُرآنيّ	السُّورة، ورقم الآية
57	قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ..	التوبة: 24
58	وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحاً	العاديات: 1
65	قُلِ اللهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ	الزمر: 46
66	وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ	النحل: 125
67	بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللهِ..	المائدة: 44
67	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	الحجر: 9
68	إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ	الأحزاب: 56
71	إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ	غافر: 71
71	الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ..	غافر: 70
76	فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ..	البقرة: 137
76	بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ..	الزخرف: 38
77	ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ..	مريم: 69
81	وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ..	البقرة: 206
84	إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ	القمر: 49
93	ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم	البقرة: 74
94	فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ	القيامة: 7
95	فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ..	الشعراء: 63
100	مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهْ...	الحاقة: 28
100	.. يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهْ	الحاقة: 25
104	الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ..	البقرة: 197
110	قُلِ اللهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ..	الزمر: 46
111	هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ..	هود: 76
113	إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ..	القصص: 4

الصفحة	النص القرآني	السُّورة، ورقم الآية
113	وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا..	القصص: 5
113	..إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ	القصص: 4
113	وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيّاً	مريم: 15
114	وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ..	البقرة:164، الجاثية:5
119	إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّاً	الجاثية: 32
119	وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ	القمر: 50
119	مَا هَذَا بَشَراً..	يوسف: 31
133	فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ..	يوسف: 63
140	خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ	الأعراف: 199
141	وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ..	النحل: 125
144	قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ	البقرة: 111
144	إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ..	يونس: 68
144	هَاأَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ..	آل عمران: 66
144	هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا..	الحج: 19
148	وَاصْبِرْ نَفْسَكَ..	الكهف: 28
150	إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا..	المجادلة: 11
153	سَنُقْرِؤُكَ فَلَا تَنسَى	الأعلى: 6
154	وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ	سبأ: 13
160	وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ	البقرة: 247
160	فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ	البقرة: 249

الصفحة	النص القُرآنيّ	السُّورة، ورقم الآية
160	طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ..	الأعراف: 201
161	وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً	مريم: 28
163	أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزّاً	مريم: 83
163	وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ	التكوير: 8
165	وَجَاهِدُوا فِي اللهِ حَقَّ جِهَادِهِ..	الحج:78
165	.. زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ	الأنعام: 137
168	وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ	يس: 40
169	وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجاً..	طه: 131
175	إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً..	الملك: 30
175	وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا..	يوسف: 82
177	فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ..	المائدة: 6
178	أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ..	يوسف: 12
191	اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ..	المجادلة: 19
194	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ..	المائدة: 105
195	أَلا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ..	هود: 5
197	أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاء..	النساء: 43
212	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ..	الحج: 17
220	أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ..	التوبة: 38

(2) - فهرس الأحاديث والأثر

1 - عن علي (ﷺ): ((قدر كل امرئ ما يُحسن)). ص12

2 - ((نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾)). ص27

3 - في سؤال إبراهيم ﷺ رَبَّه ﷻ: ﴿أرِني كيف تحيي الموتى﴾ لم يعنِ بسؤاله الجدل أو دفع الشكّ، فقد ذكروا لسؤاله ﷺ أسباباً، فليس المُراد ههنا بالشَّك ما قد يفهمه من لا عِلمَ عنده، بلا خلاف؛ بدليل قوله ﷺ: نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ...بدليل قوله: ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾. ص19

4 - ما أوتِيَ قَوْمٌ الجدَلَ إلا ضَلُّوا. ص28

5 - عن عائشة - رضي الله عنها - أنّها قالت: ((تَلَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ فَقَالَ ﷺ: يَاعَائِشَةُ إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ فَهُمِ الَّذِينَ عَنَاهُمُ اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ*)). ص30

6 - عن الإمام أحمد أنّ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: ((إِنِّي أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي اثْنَتَيْنِ؛ الْقُرْآنَ وَاللَّبَنَ، أَمَّا اللَّبَنُ فَيَبْتَغُونَ الرِّيفَ وَيَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ وَيَتْرُكُونَ الصَّلَوَاتِ، وَأَمَّا الْقُرْآنُ فَيَتَعَلَّمُهُ الْمُنَافِقُونَ فَيُجَادِلُونَ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ)). ص30

7 - وقال أحمد في مسنده: ((.. قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى.... قَالَ فَحَاجَّ آدَمُ مُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ)). ص30

8 - ((قليلُ الفقه خير من كثيرِ العبادة، وكفى بالمرء فقهاً إذا عبدَ الله، وكفى بالمرء جهلاً إذا أُعجِبَ برأيه، وإنما الناس رجلان: مؤمن، وجاهل، فلا تؤذِ المؤمن، ولا تحاور الجاهل.)). ص29

9 - في صحيح البخاري عن أبي الدرداء قال: ((كَانَتْ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مُحَاوَرَةٌ فَأَغْضَبَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ ......)). ص 29

10 - وجاء عنه ﷺ ((نُهيتُ عن مُلَاحَاة الرِّجال)). ص31

11 - وفي الحديث: ((وإِن مَجْلِس بني عوف ينظرون إِليه..)). ص32

12 - ((إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ...)). ص35

13 - عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبيه عن جده قال: ((بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه إذ نشأت سحابة فقيل: هذه سحابة ناشئة، فقال: كيف ترون قواعدها؟ قالوا: ما أحسنها وأشد تمكنها، قال: كيف ترون رحاها؟ قالوا: ما أحسنها وأشد استدارتها..)). ص51

14 - ويروى أن قوم من بني غيَّان وَفَدوا على النبيﷺ، فقال لهم: ((من أَنتم؟ فقالوا: بَنو غَيّانَ، فقال لهم: بَنُو رَشْدانَ، فبناه على فَعْلانَ علماً منه أَن غَيّانَ فَعْلانُ، وأَنَّ فَعْلانَ في كلامهم مما في آخره الألفُ والنونُ أَكثرُ من فَعَّالٍ مما في آخره الألف والنون، وتعليلُ رَشْدانَ مذكور في مَوْضِعه.)). ص52

15 - ((أرشدوا أخاكم فقد ضل)). ص52

16 - وسُئِل ﷺ عن الجمال، فقال: ((هو اللسان.)). ص53

17 - ((أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنى لي اللحن)). ص53

18 - ((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش)). ص53

19 - ((وقال أبو بكر لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن)). ص53

20 - ((عن ابن عمر أنه قال مر عمر بقوم يرمون، فقال بئس ما رميتم، فقالوا إنا قومٌ متعلمين، فقال عمر والله لذنبكم في لحنكم أشد إلي من ذنبكم في رميكم)). ص53

21 - ورووا أيضاً أن أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتاباً لحن فيه، فكتب إليه عمر أن قنع كاتبك سوطاً. ص53

22 - وروي من حديث علي ﷺ مع الأعرابي الذي أقرأه المقرئ ..أنّ الله بريء من المشركين ورسولَه بِخَفضِ (الرسول) - إذ قال الأعرابي: بَرِئت من رسول الله، فأنكَرَ ذلك علي ﷺ، ورَسَمَ لأبي الأسود مِن عمل النحو ما رسمه. ص54

23 - قال رسول الله ﷺ: ((أيّما رجلٍ تزوج امرأة لدينها وجمالها كان ذلك سداد من عوز.)). ص62

24 - قال الرسول ﷺ: ((أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه)). ص67

25 - ((إِنَّ من البَيانِ لسِحْراً، وإِنَّ من الشِّعر لحِكَماً)). ص74

26 - رواية أبي القاسم عن مالك انّه قال: ((قيل لأم الدرداء: ما كان أكثر شأن أبي الدرداء؟ قالت: كان أكثر شأنه التفكر. قيل له: أفترى التفكر عمل من الأعمال؟ قال: نعم، هو اليقين.)). ص79

27 – عن النبي ﷺ أنّه كان أكثر دعائه: ((اللهم إنّي أسألُك اليقين والعفو والعافية، وتمام النعمة في الدُّنيا والآخرة، يا أرحم الراحمين.)). ص79

28 – علي (عليه السلام) أنَّه قال: ((حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ....)). ص141

29 – عن صفة المجلس قوله ﷺ: خير المجالس أوسعها. ص150

30 – قال ﷺ: ((من أحب أن يتمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار)). ص151

31 – في رجل أتى الرسول ﷺ ((يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلاماً أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: فَأَنَّى هُوَ؟ قَالَ: لَعَلَّهُ، يَا رَسُولَ اللهِ يَكُونُ نَزَعَهُ عِرْقٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم: وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزَعَهُ عِرْقٌ لَهُ.)). ص155

32 – قال الرسول ﷺ: ((لا تحلفوا بآبائكم)). ص159

33 – وروى شعبة عن عون بن أبي جحيفة عن المنذر بن جرير عن أبيه قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء قوم من مضر حفاة عراة، فرأيت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتغير لما رأى من فاقتهم؛ ثم صلى الظهر وخطب الناس فقال: (يا أيها الناس اتقوا ربكم، إلى: والأرحام...). ص159

34 – ((من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت)). ص159

35 – عن ابن عبّاس أنّه قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشِّعر، فإنّ الشعرَ ديوان العرب. ص165

36 - عن عائشة رضي الله عنها: مِن قُبلةِ الرجلِ زَوجتَه الوضوءُ. ص197

37 - عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، أَوْ اكْتَسَبْتَ، وَلَا تَضْرِبْ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ. ص239

(3) - فهرس الأمثال والحكم

- قدر كلّ امرئ ما يحسن.. ص12
- تكثَّر من العِلمِ لتعرِف وتخفَّف منه لِتحفظ............................. ص12
- الدينُ النصيحة.. ص19
- ما تقرمص سبع قرموصاً إلا بقضاء.. ص24
- استنوق الجمل.. ص63
- شرٌّ أهرَّ ذا ناب.. ص146
- إنّي وإيَّاه كرِجلَي نعامة... ص149
- ما ضاقَ مجلس بمتحابين... ص150
- سَمّ الخياط مع المحبوب ميدان.. ص150
- ألق دلوك في الدلاء.. ص151
- في بيتِهِ يُؤتى الحكَم... ص154
- هَمّك ما أهمّك... ص164

(4) – فهرس الأبيات الشعرية

ونسبتها كلما أمكن

(حرف الهمزة)

وتُوقد نارُكُمْ شَرَراً ويُرْفَع *** لكم في كلِّ مَجْمَعَةٍ لِواء

زهير بن أبي سلمى، ص34

بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مَنْهم *** فلا تَرَيَنْ لغيرِهم الوفاءَ

ص197

(حرف الباء الموحدة)

ينادي ربه باللحن ليث *** كذاك إذا دعاه لا يجيب

ص61

وإن كان هذا البخل منك سجية *** لقد كنت في طولي رجاءك أشعبا

ص196

فظلَّ لنا يوم لذيذٌ بنَعمةٍ *** فقِلْ في مَقيلٍ نحسُه متغَيِّب

امرؤ القيس، ص203

يا أيها السائلي لأُخْبِره *** عمَّن بصنعاء من ذوي الحسَبِ

حِميَر سادتها تُقِرُّ لها *** بالفضل طُرّاً جَحجاخُ العرب

فإنَّ من خيرهم وأفضَلِهم *** أو خيرَهم بتَّةً أبو كرب

اليزيديّ، ص211

وما نَحَني كمِنَاح العَلُوقِ*** ما تَرَ من غِرّةٍ تَضْرِبِ

النابغة الجعديّ، ص221

أقسم بالمبتَسَم العذب *** ومشتكى الصب إلى الصب

لو أخذ النحو عن الرب *** ما زاده إلا عمى القلب

من هجاء المبرد البصري ثعلباً، ص255

(حرف التاء)

ولو بلغت عوًّا السِماك قبيلةٌ   لزادت عليها نهشلٌ وتَعلَّتِ

الحطيئة ص115

إذا ما تحدثت في مجلس *** تناهى حديثي إلى ما علمت

ولم أعد علمي إلى غيره *** وكان إذا ما تناهى سكت

يزيد بن الوليد بن عبد الملك ص152

(حرف الدال المهملة)

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا *** فحسبك والضحاك سيف مهند

ص39

معاوي إننا بشر فاسجح *** فلسنا بالجبال ولا الحديدا

أديروها بني حرب عليكم *** ولا ترموا بها الغرض البعيدا

من شواهد الكتاب . ص110

قيامي على الأقدام حق وسعيها*** للقياك يا فرد الزمان أكيد

فقد أمر المختار أنصار به *** لسعد الذي قد مات وهو شهيد

ص151

عِش بجدٍ ولا يضرّك نوكُ *** إنما عيشُ من ترى بالجدودِ

عش بجد وكن هبَنَّقةَ القيـ *** ـسيَّ جهلاً أو شيبة بن الوليد

شيْبَ يا شيبَ يا هُنَيَّ بني القعـ *** ـقاع ما أنت بالحليم الرشيد

لا ولا فيك خصلة من خصال الـ *** ـخير أحرزتَها بحلمٍ وجود

غير ما أنك المجيد لتحبيـ *** ـر غناءٍ لضرب دُفٍ وعود

فعلى ذا وذاك نحتمل الدهـ *** ـر مُجيداً به وغير مجيد

أنشده اليزيديّ، ص211

لَوْ أَنَّ عَمْراً هَمَّ أَنْ يَرْقُودا، *** فانْهَضْ فَشُدَّ المِئْزَرَ المَعْقُودا

ص236

فإن تبدلت بآدي آدا *** لم يك ينآد فأمسى أنآدا

فقد أراني أصل القعادا

العجّاج، ص243

أبصارهن إلى الشبان مائلة *** وقد أراهن عني غير صداد

القطاميّ، ص244

يا طالب النحو ألا فابكه *** بعد أبي عمرو وحماد

وابن أبي إسحاق في علمه *** والزين في المشهد والنادي

عيسى وأشباه لعيسى ، وهل *** يأتي لهم دهر بأنداد

هيهات ، إلا قائلاً عنهم *** أرسوا له الأصل بأوتاد

فهو لمنهاجهم سالك *** لفضلهم ليس بجحاد

ويونس النحوي لا تنسه *** ولا (خليلاً) حية الوادي

وقل لمن يطلب علماً : ألا *** ناد بأعلى شرف ناد

يا ضيعة النحو به مغرب *** عنقاء أودت ذات إصعاد

أفسده قوم وأزرَوا به *** من بين أغتام وأوغاد

ذوي مراء وذوي لَكنَةٍ *** لئام آباء وأجداد

لهم قياس أحدثوه هُمُ *** قياس سوء غير منقاد

فهم من النحو - لو عمرّوا *** أعمار عاد في (أبي جاد)

أمّا الكسائي فذاك امرؤ *** في النحو حار غير مرتاد

وهو لمن يأتيه جهلاً به *** مثل سراب البيد للصادي

اليزيديّ يمدح نحويي البصرة ويهجو الكسائيّ، ص254

(حرف الذال)

وفي ضمير النصب تالياً إذا *** تعدّد التوجيه فادر المأخذا

أحمد بن الحسن الجوهريّ، ص224

(حرف الراء)

أضاعوني وأي فتىً أضاعوا *** ليوم كريهةٍ وسِداد ثَغْرِ

العرجيّ، ص62

نَدِمت نِدامَةَ الكُسعي لمّا ** غَدَتْ مِنّي مُطلقةً نَوَارُ

الفرزدق، ص85

هي المقادير فلُمني أو فَذَر ** إن كنت أخطأتُ فَما أخطأ القَدَرُ

ص86

يقولون لي شَنبِذ ولَستُ مُشنبِذاً *** طَوالَ اللَّيالي أو يزولَ ثَبيرُ

ولا قائلاً زوذا لأُعجلَ صاحبي *** وبُستانُ في صدري عليَّ كبيرُ

ولا تاركاً لحني لأُحسِنَ لحنَكُمْ *** ولو دار صَرفُ الدهر حيثُ يدورُ

أبو المهدي، ص98

فأصممت عمراً وأعميته *** عن الجواد والمجد يوم الفخارِ

ص122

فحطَّ في عَلْقَى وفي مُكورِ *** بين تواري الشمس والذُّرور

العجّاج، ص144

قد كُنَّ يُكنِنَّ الوجوه تَسَتُّراً *** فالآن حين بَدَيْنَ للنُّظّارِ

ص145

أَزُحْنةَ عنِّي تطردين تبدَّدَت *** بلحمِكِ طيرٌ طِرْنَ كلَّ مَطيرِ

قِفي لا تَزِلِّي زلَّة ليس بعدَها *** جُبورٌ ، وزلّاتُ النساءِ كثيرُ

فإنّي وإيّاه كرجلَي نعامة *** على كل حالٍ من غنىً وفقير

ص149

تَرتعُ ما غفَلتْ حتى إذا ادّكرَتْ *** فإنّما هِيَ إقبالٌ وإدبارُ

الخنساء، ص175

واهتم سيار مع القوم لم يدع *** تعرض آفاق السماوِ له ثغرا

ذو الرمة، ص181

غداة أَحَلَّت لابنِ أصرمَ طعنةٌ(ضربةٌ) *** حُصَينِ عَبيطاتِ السَّدائفِ والخمرُ

الفرزدق، ص184

فلمَّا خَشِيت الهونَ والعَير ممسكٌ *** على رغمه ما أمسك الحَبلَ حافرُه

الحطيئة، ص185

أظل مِن حبها في بيت جارتها ** من فاته العين لم يستبعد الأثرا

ص185

الآن أقصر عن سمية باطلي ** وأشار بالوَجَلى علي مشير

على الغزلى مني السلام فربما * لهوت بها في ظل مخضلّة زهر

بشار بن برد، ص187

كتمثيل النَّشْوانِ ير *** فُل في البقير وفي الإزارَه

الأعشى، ص241

ما رأينا خرباً نقـ *** ـقر عنه البيض صقرُ

لا يكون العَيْرُ مُهراً *** لا يكون المُهْرُ مُهْرُ

ص: 82 ، 113 ، 225

وعينان قال الله كونا فكانتا *** فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

الفرزدق، ص:96 ، 227

مُستقبلين شمال الشام تضربنا *** بحاصبٍ كنديف القطن منثورِ

على عمائمنا يُلقى وأرحلنا *** على الزواحف تُزجى مخها ريرِ

الفرزدق، ص145، 228

لها متنتانِ خَظَاتا كما ** أكب على ساعديه النَّمِرْ

امرؤ القيس، ص232

اللهُ يَعْلَمُ أَنَّا في تَلَفُّتِنا، *** يَومَ الفِراقِ، إلى إخْوانِنا صُورُ

ص236

(حرف السين)

يا أيها المشتكي عُكلاً وما جرمت *** إلى القبائل من قتل وإبآس

إنا كذاك إذا كانت همرجة *** نسبى ونقتل حتى يسلم الناس

الفرزدق، ص95

يا صاح يا ذا الضامر العنس *** والرحل ذي الأقتابِ والحِلْسِ

سيبويه، ص107

نُبِئْتُ أَنَّ النَّارَ بعدَكَ أُوْقِدَتْ***واستَبَّ بَعدَكَ يا كُلَيْبُ المَجلِسُ

ص33

(حرف الضاد)

يشتمني عبد بني مسمع *** فصنت عنه النفس والعرضا

ولم أجبه لاحتقاري له *** من ذا يعض الكلب إن عضا

تمثله ثعلب في هجاء المُبرِّد، ص255

(حرف العين)

أخذنا بآفاق السماء عليكم *** لنا قمراها والنجوم الطوالع

الفرزدق، ص76

ومنا الذي اختير الرجال سماحةً *** إذا هب أرواح الشتاء الزعازعُ *

الفرزدق، ص114

إذا لم تستطع شيئاً فدعه *** وجاوزه إلى ما تستطيع

ص141

أكُفْراً بعد رَدِّ المَوتِ عني *** وبعد عَطَائِكَ المائةَ الرِّتَاعَا

القطاميّ، ص195

مفعولها أو نائب المرفوع *** أو نصبه بفعله المقطوع

أحمد بن الحسن الجوهريّ، ص224

فبت إن ساورتني ضئيلة *** من الرقش في أنيابها السم ناقع

النابغة الذبيانيّ، ص96، ، 171 ، 231

الحمدُ لله حمداً لا انقطاع له *** فليس إحسانه عنا بمقطوع

سحيم عبد بني الحَسْحاس، ص257

(حرف الفاء)

نعلق في مثل السواري سيوفنا *** وما بينها والكعب مهوى نفانف

ص159

ما لِدُبيَّة منذ اليوم لم أرَهُ *** وسط الندى فلم يُلمِمْ ولم يَطِفِ

ابن أبي طرفة الهذليّ، ص161، 227

وعض زمان يا بن مروان لم يدع *** من المال إلا مُسْحَتاً أو مجَلَّف

الفرزدق، ص227

(حرف القاف)

يرى ناصحا فيما بدا فإذا خلا *** فذلك سكين على الحلق حاذقُ *

أبو ذؤيب الهذليّ، ص209

يا فاتحاً لكل باب مغلق *** وصيرفيّاً ناقداً للمنطق

إن قال هذا بهرجٌ لم ينفق *** إنّا على البعاد والتفرق

لنلتقي بالذكر إن لم نلتق* ص26

أو أنه مفعول فعل مُطلقاً *** أو معرب حالا أنيب فارتقى

أحمد بن الحسن الجوهريّ، ص224

(حرف اللام)

وفيهم مقامات حسان وجوههم *** وأندية ينتابها القول والفعل

زهير بن أبي سلمى، ص34

لعزَّة موحشاً طلل *** يَلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

كثير عزَّة، ص41

هي الشفاء لدائي إن ظفرت بها *** وليس منها شفاء الداء مبذول

هشام أخو ذي الرمة، ص119

كُنّا نقيس النحو فيما مضى *** على لسان العرب الأول

فجاءنا قوم يقيسونه *** على لغى أشياخ قطربل

فكلّهم يعمل في نقض ما *** به يصاب الحق لا يأتلي

إنّ الكسائِيّ وأشياعه *** يرقون بالنحو إلى أسفل

اليزيديّ، ص193

(حرف الميم)

أظلوم إن مصابكم رجلا *** رد السلام تحية ظلم

ص196

قيامي والعزيز إليك حق *** وترك الحق ما لا يستقيم

فهل أحد له لب وعقل *** ومعرفة يراك ولا يقوم

ص151

قد كان أخذُهم في النحو يعجبني *** حتى تعاطَوا كلام الزِّنج والرُّوم

لما سَمِعتُ كلاماً لست أعرفُه *** كأنّه زجلُ الغِربان والبومِ

تركتُ نحوَهم والله يَعصمني *** من التقحُّم في تلك الجرائيم

معاذ بن مسلم الهراء، ص163

فإن ترفُقي يا هند فالرفق أَيمنُ *** وإن تخرَقي يا هند فالخُرْق أشأمُ

فأنت طلاق والطلاق عزيمةٌ *** ثلاثاً ومن يَخْرَقْ أعقُّ وأظلمُ

فبيني بها إن كنتِ غير رفيقةٍ *** وما لامرئٍ بعد الثلاث مقدَّمُ

ص174

أظلوم إن مصابكم رجلا *** أهدى السلام تحية ظلم

ص142

إنَّ الخليفة إنَّ الله سَربَله *** سِربال ملك به تزجى الخواتيم

ص212

إذا جلسوا مِنَّا ولا مِن سَوائِنا *** ولا يَنْطِقُ المَكرُوهَ مَن كانَ مِنهُم

المرار بن سلامة العجليّ، ص63

لقد ساءني سعدٌ وصاحب سعدِ *** وما طلباني بعدها بغرامَه

ص241

تراها على طول القَواءِ جديدةً *** وعهدُ المغاني بالحلولِ قديمُ

مُزاحم العقيليّ، ص241

لا تنه عن خلق وتأتي مثله *** عار عليك إذا فعلت عظيم

أبو الأسود الدؤليّ، ص93

خَلِيلَيَّ منْ سُعْدَى، أَلِمّاً فسَلِّمَا *** على مَرْيَمٍ، لا يُبْعِدُ اللهُ مَرْيَمَا

وقُولا لها: هذا الفراقُ عَزَمْتِه *** فهلْ مَوْعِدٌ قَبْل الفِراقِ فيُعْلَما؟

الأسود بن عمارة النوفليّ، ص248

(حرف النون)

إني وإن لم ترني فإنَّني *** أراك بالغيب وإن لم ترني

جواب أبي العباس إلى المعتز (والبيت لرؤبة)، ص26

مَن يفعلِ الحسنات اللهُ يشكرُها *** والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلانِ

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، ص176

قالوا كَلامُكَ هِنداً وهِي مُصْغِيةٌ *** يَشْفِيكَ قُلتُ صَحيحٌ ذَاك لو كَانا

ص197

أنَّى جَزَوْا عامراً سَوْأَى بفعلهمُ *** أم كيف يَجْزُونَنِي السَّوْأى منَ الحسَنِ

أمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ به *** رِئْمَانُ أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

أفنون التغلبي، ص115

لو أنني كنت من عادٍ ومن إرم *** غذى سَخْلٍ ولقماناً وذا جَدَنِ

لَمَا وقَوْا بأخيهم من مُهَوَّلَةٍ *** أخا السَّكونِ ولا جارُوا عن السَّننِ

أفنون التغلبي، ص219

قتلوا كسرى محرماً *** فتولى لم يمتع بكفن

عدي بن زيد، ص247

أَصَمَّ دُعاءُ جارتنا تَحَجَّى *** لآخِرنا وتَنْسى أُوَّلينا

ص122

(حرف الهاء)

لهم مَجْلِسٌ صُهْبُ السِّبال أَذِلَّةٌ *** سَواسِيَةٌ أَحْرارُها وعَبِيدُها

ثعلب، ص32

مالي إذا ألزمته حجة *** قابلني بالضحك والقهقهه

إن ضحك المرء من فقهه *** فالدب بالصحراء ما أفقهه

أبو زيد الدبّوسيّ، ص45

إن الحوداث بالمدينة قد *** أوجعتني وقرعن مروتيه

ابن قيس، ص99

منايَاهُمُ حتى أعانَ عليهمُ من الدَّلو أو عَوَّا السِّماكِ سِجالُها

الفرزدق، ص115

ولم يُسكنوها الجر حتى أظلَّها *** سحابٌ من العوّاء تثوب غيومها

الراعي، ص114

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله *** والزاد حتى نعله ألقاها

ص105

فلمّا خَشِيت الهونَ والعَير ممسكٌ *** على رغمه ما أمسك الحَبلَ حافرُه

الحطيئة، ص185

تبرأ من دم القتيل وبَزِّه *** وقد علقَتْ دم القتيل إزارُها

أبو ذؤيب الهذلي، ص241

*إن سُليمَى والله يكلؤُها *** ضَنَّتْ بِزادٍ ما كانَ يَرْزَؤُها

ابن هرمة، ص248

(حرف الواو)

سقى الإلهُ دارَها فروَّى *** نجمُ الثُّريا بَعد نجم العَوّاْ

ص115

فبكى بناتي شَجوَهُنَّ وزوجتي *** والطامعون إليَّ ثم تصدَّعوا

عبدة بن الطيب، ص240

ذهبَ الأحِبةُ بعد طول تزاور *** ونأى المزار فأسلموك وأقشعوا

تركوك أوحش ما تكون بقفرة *** لم يُؤنِسُوك وكُربةً لم يدفعوا

ص107

(حرف الياء)

أُحِبُّ مُحمّداً حُبّاً شَدِيداً *** وعَبّاساً وحَمزَة أو عَلِيّا

فإن يَكُ حُبّهُم رَشداً أُصِبْهُ *** وليسَ بِمُخطِئٍ إن كان غيّا

أبو الأسود الدؤليّ، ص92

وانْهَمّ هامُومُ السَّدِيفِ الوارِي *** عن جَرَزٍ منه وجَوْزٍ عارِي

العجّاج، ص165

فإن تفُق الأنام وأنت منهم ... فإنّ المِسكَ بعضُ دَمِ الغزال

المتنبي، ص226

أذو زوجةٍ في المصر أم لخصومةٍ *** أراك لها بالبصرة العامَ ثاويا

ذو الرمة: 240

ولو كان عبدُ الله مولى هجوتُه *** ولكنَّ عبد الله مولى مواليا

الفرزدق، ص229

علَى عَجَلٍ مِنّي أطَأْطِئُ شِيمالِيَ

ص236

قُلْتُ وقد خَرَّتْ علَى الكَلْكَالِ: *** يا ناقَتِي ما جُلْتِ عن مَجالِي

ص235

ما تَنقِمُ الحَرْبُ العَوَانُ مِنّي *** بَازِلُ عَامَيْنِ حديثُ سِنّي

لِمِثْلِ هذا ولَدَتني أُمّي

مُختَلَفٌ في نِسبَتِهِ، ص245

لا عَهْدَ لِي بِنِيضالِ *** أَصْبحْتُ كالشَّنِّ[1] البالِي

ص236

(1) الشن: القربة.

5) – فهرس المُناظرات النحويّة واللغويّة وقضايا اللحن[1]

الموضوع	ورقم الصفحة
هذه عصاتي / حيّ على الفلاح..	49
بين النبي ﷺ والمسلمين (في وصف سحابة)	51
بين النبي ﷺ وبني غيان..	52
موقف أبي بكر (ﷺ) من قضايا اللحن..	52
موقف عمر (ﷺ) من رماة أساءوا الرمي والإعراب..	53
إيعاز عمر (ﷺ) لأحد عماله بضرب كاتبه على اللحن..	53
إنكار علي (ﷺ) لحن الأعرابي في سورة براء..	54
الأعرابي والمؤذن..	54
موقف أعرابي من أناس في سوق..	54
ما أشد الحرّ (قصة أبي الأسود مع ابنته)..	55
استئذان أبي الأسود زياداً لوضع النحو..	55
محاورة أبي الأسود لشخص من نبوذنجان (إنَّ فرسي ظالعاً!)	55
سؤال أبي عمرو أبا خيرة في قول (استأصل الله عرقاتهم)	56
في قول المنتجع : (أغمي على المريض)	56
في سؤالهم عبد الملك بن مروان عن سبب إسراع الشيب إليه..	57
لحن الحجاج في قراءته لقول الله : (وتجارة تخشون كسادها أحبّ ..)	57
الحجّاج ويحيى..	57

(1) يتضمن هذا الفهرست مُناظرات في مسائل نحويّة ولغويّة، بعضها له علاقة بمسائل يصلح ذكرها في المباحث الصرفيّة، فأتيت على ذكرها هنا، وأوردتها أيضاً في موضعها المناسب بفهرست المناظرات الصرفيّة.

لحن الحجاج في تلاوة بعض آي القران.. 57، 58
الحجّاج وكثير ابن أبي كثير.. 58
عطاء عبد العزيز بن مروان جائزته بمقدار الفصاحة.. 59
حكاية عبد العزيز مع رجل يشكو صهره.. 59
اهتمام عبد الملك بأمر ولده الوليد.. 59
استيفاء عمر بن العزيز الناس العطايا بحسب فصاحتهم.. 60
تلاحن فتيان بني أمية على بشكست.. 61
بين النظر بن شميل والمأمون في (السَّداد والسِّداد) 61
بين المسيب بن علس وطرفة بن العبد (استنوق الجمل) 63
حكاية المأمون مع اليهود.. 66
محمد بن سليمان أمير البصرة والأخفش الأوسط.. 68
محمد بن سليمان أمير البصرة والأخفش الكبير.. 68
بين الكسائيّ وأبي يوسف الفقيه.. 69
بين الأمير محمد بن عبد الله وأحمد بن يحيى ثعلب.. 71
أترِب واسحِ وطِن.. 74
دروس في النحو (المفضل الضبي في حضرة الرشيد).. 76
مُناظرة في قوله تعالى: ((ثم لننزِعنَّ..)).. 77
بين حماد الراوي وسيبويه (الصفا والصفاء).. 81
بين اليزيدي والكسائي (لا يكون العير مهراً..) 82
في أثر الفلسفات.. ((إنّا كلّ شيءٍ خلقناه بقدر)) 84
الفرزدق والنوّار.. وطالقٌ ثلاثاً.. 84
بين أبي الأسود ومعاوية.. 92
بلق وبرق.. 94
بين الفرزدق وابن أبي إسحاق (بِما يسوؤك وينوؤك..) 95

بين الفرزدق وابن أبي إسحاق (وعينان قال الله كونا فكانتا) 96
في السويق والصويق - بين عبد الله بن أبي إسحاق ويونس.. 96
تخطئة عيسى بن عمر قول النابغة: فبت إن ساورتني ضئيلة.. 96
ليس الطِّيبُ إلا المسك.. 96
أيُّهما أعلم: الكسائي أم أبو عمرو؟.. 98
بين أبي عمرو والمدني (ما أغنى عني ماليه..) 99
استضعاف النصب في (عرقاتهم).. 100
لِمَ كان الرفعُ للفاعِل؟!.. 104
في العشرة والعشرين.. 104
أيٌّ، هكذا خُلِقَت.!! 106
سؤال بعضهم سيبويه عن قول الشاعر: يا صاح يا ذا الضامر .. 108
المناظرة الزنبوريّة.. 108
احتبى ابن جُويَّة اللحن!.. 111
أبو محمد في حضرة وزير المهدي.. 111
مِن مجلس الزيّات.. 112
اليزيديّ والكسائيّ، (ما رأيتُ خرباً..).. 113
بين الكسائي والأصمعي في (رئمان أنف).. 115
في الاستفهام - بين مروان وسعيد بن مسعدة الأخفش.. 116
في النحو والقياس.. 117
مُرَيطاء - بين المد والقصر.. 121
سبب وضع الفرّاء حدودَ النحو وإملائه.. 122
أعميته = صادفته أعمى، أعمرتها = وجدتها عامرة.. 122
بين الفرّاء والجرمي في نظرية العامل.. 123
المُرخَم لا يُرخَّم.. 125

في معنى (الفردوس).. 125
من مجلس المازني مع بعض النحويين ((إنَّ زيداً قائم)).. 130
في ذِكر العوامِل.. 130
لها متنتان خظاتا .. (بين المبرد وثعلب). 134
في دخول الكاف على (مثل).. 135
أظلوم أنَّ مصابكم.. 142
إجراء المثنى مُجرى الجمع.. 144
مسائل في النحو عن أبي إسحق الزجّاج.. 145
غنى وفقر = غنى وفقير.. 149
في القراءات = موضوعات مختلفة.. 158
همّك ما أهمَّك.. 164
فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها.! 168
(ولا الليل سابق النهار) في قراءة عمارة.. 168
في سجدة السهو.. المُصغَّر لا يُصغَّر.. 173
في الطلاق.. (مسألة نحويّة فقهيّة).. 174
شرح أبيات الطلاق على الحقيقة.. 175
((فاغسلوا وجوهكم))..مِن - إلى.. 177
كسرة (أمس).. 182
ما أوردوه في الاستفهام والجزاء.. 183
مِن توجيهاتهم في مسائل الشعر.. 184
همزة بين بين.. 185
(ارفنععا) و(اقعنسسا).. 187
تمثيل المعنوي بالمحسوس.. 187
صِبيةٌ يتراجزون.. 190

كيف استخذيت؟..	190
المنهج بين الخصوص والعموم..	194
في إعمال المصدر..	195
نعم وبئس..	197
الفرق بين الخفض والجر، صورة مِن صُور المُحاكاة والتمثيل..	202
اسم الفاعل، والفعل الدائم..	202
في إعمال اسم الفاعل وتسميته..	203
إن من خير القوم وأفضلهم أو خيرهم بتّة زيد..	211
بين الكسائي والأصمعي (دراسة نقديّة تحليليّة)	219
بين الكسائي وسيبويه (دراسة نقديّة تحليليّة في المناظرة الزنبوريّة)	222
بين اليزيدي والكسائي (المهر مهر..) دراسة نقدية..	225
بين الفرزدق والحضرميّ (فعولان بالألباب..) دراسة نقدية..	227
بين المبرد وثعلب (لها متنتان خظاتا..) = دراسة نقدية..	232
مُغالطات وأوهام (تعليقات وآراء لها صلة بموضوع المناظرة)	237

(6) - فهرس المناظرات الصرفيّة

الموضوع	الصفحة
1) بين الرسول (ص) وبني غيان..	52
2) في قول المتتجع: أغمي على المريض	56
3) مترَب ومطين ومسحو..	74
4) الصفا والصفاء..	81
5) إبدال اللام راءً.	94
6) السويق والصويق..	96
7) هل الصرف من النحو؟.	99
8) الهاء في (مَرْوَتِيَهْ) بين أبي عمرو ورجل من أهل المدينة.	99
9) العِشْرِين.	104
10) أولق، يَنصرف أم لا ينصرف؟.	105
11) الشراء: مقصور، أم مدود؟.	112
12) عن أبي زيد الأنصاري أنَّ (العوا) مقصور مؤنث.	114
13) في جمع الرياح.	114
14) في تثنية كساء وحمراء.	118
15) مريطاؤك بين المد والقصر.	121
16) صادفت قوماً صمّاً.	122
17) (إلّا) مُركّبَة من (إنَّ) و(لا).	122
18) تصغير (مُختار).	123
19) الفردوس والجنّة.	125
20) ما وزن (نكتل) مِنَ الفِعل؟.	133
21) (والضحى) بين المبرد وثعلب.	135

22) إعراض المازني من المكر إلى البكر. 143
23) هاء التانيث لا تدخل على ألف التأنيث. 144
24) بدين أم بدأن أم بدَوْن؟. 145
25) من غنى وفقر = من غنى وفقير. 147
26) بين أبي حاتم السجستاني ويعقوب بن يزيد. 159
27) في موضوع الأوزان: (طيف من الشيطان). 160
28) (وما كانت أمك بغيا). 161
29) امرأة شكور، بئر شطون. 161
30) همّك ما أهمَّك.. 164
31) يرتع ويلعب في قوله تعالى ﴿ أرسله معنا يرتع ويلعب﴾. 178
32) هبي وهبية عند جمعهما جمع تكسير. 179
33) كيف تبني من قضيت مثل جَحْمَرِش. 180
34) وزن كينونة. 180
35) تصغير أرؤس مُخفَّفة الهمز علماً لامرأة. 180
36) في تصغير أمويّ. 180
37) أصل همزة سماء. 180
38) وزن توراة. 181
39) تُراث، وأصلُها وُراث، وتُخمة، وأصلُها وُخَمة. 181
40) أصل (الإله)، وهو إذا جاء مُخفَّفاً؛ فليس بعلم لله ﷻ. 181
41) أُخْت في وزن قُفْل. 182
42) تانيث ضحى. 182
43) تصغير سماء. 182
44) في وزن أخت. 182
45) (أمس) مبنية على الكسر وُضِعَت موضِعاً واحداً.. 182

46) همزة بين بين.. 185
47) في تصغير المهوأن.. 186
48) في التصغير: سُفيرج، فُريزِد.. 186
49) مقشعر - قشيعر ، مطمئن - طُميئن.. 183
50) الهمزة في استخذأت.. 190
51) تَثْنَوني في قوله تعالى: ﴿ ألا إنَّهم تَثْنَوني صدورهم ﴾.. 195
52) أهنت فلاناً هواناً وكلّمته كلاماً، وأمثلة أخرى من نحو ذلِك.. 196
53) المعبّر عن الجنس لا يثنى ولا يجمع. 197
54) أشياء، ممنوعة من الصرف. 197
55) في الإبدال: ما أطيبه وما أيبطه. 198
56) النسب إلى البحر والبحرين. 210
57) النسب إلى الروح. 210
58) النسب إلى الحصنين. 210
59) النسبة إلى بني جنان وإلى الجِن. 210
60) إشباع الحركات. 235
61) الجواب مصدر، والمصادر لا تجمَع، والجوابات مولَّدة. 238
62) السكِّين، والسِّكينة/الزوج، والزوجة. 239
63) أمثلة أخرى في التأنيث. 241
64) القُعَادُ والقواعِد. 243
65) أيّ إحرامٍ لِكِسرى؟!! 246

(7) - فهرس المُناظرات الفقهيّة النحويّة

1. في جواب ثعلب عن سؤال محمد بن عبد الله بن طاهر في قوله تعالى: ((إذ الأغلال في أعناقهم)) أنَّ الأفعال الماضية قد تحل محل المستقبلة. ص71
2. القول في: ((إنّا كل شيءٍ خلقناه بقدر)) ص84
3. في طلاق الفرزدق النوّار ص84
4. (الاسم) بين النحو والفقه وعلم الكلام ص87
5. المرخم لا يُرخَّم ص125
6. الفردوس في قوله تعالى (هم فيها خالدون) ص125
7. في سؤال المازني يعقوب ابن السكيت عن قول الله ﷻ: ((أرسل معنا أخانا نكتل)) ص133
8. ((ليسَ كمِثلِه شيء)) ص136
9. في سؤال أبي القاسم ابن كيسان عن قول الله ﷻ ((سنُقرئك فلا تنسى)) ص153
10. في مُناظرة الفرّاء صاحب أبي حنيفة: السجدتان تمامٌ للصلاة، والمُصغَّر لا يُصَغَّر ص173
11. في إفتاء الجرمي الناس في الفقه من كتاب سيبويه ص173
12. بين أبي يوسف وأبي حمزة الكسائي في قول الفرزدق: (فأنت طلاقٌ والطلاق عزيمة) ص174
13. شرح الأبيات التي وردت في مُناظرة (الطلاق) على الحقيقة: ص175

في معنى (إلى) بين أبي عاصم وعبد الله بن المثنى الأنصاريّ، أنَّ رجلاً حضره الموت، فأوصى أن يقسم عنه ألف درهم، مِن دار سليمان بن ثوابة إلى دار بني عُمَير ص177

(8) - فهرس المُناظرات الفِقهِيّة والعَقدِيّة

1. محاورة بين هارون الرشيد ومالك بن أنس..............................ص39

2. مُناظرة المأمون أبا علي المنقريّ..ص45

3. بين المأمون والإسرائيليّ..ص66

4. في سؤال أم الدرداء عن انقطاع زوجها إلى الله بالتأمل والعبادة..........ص79

5. القياس في تحريم الخمرة..ص156

(9) - مُناظرات ومُحاورات أخرى ذات صلة

1. مُحاجَجةُ فِرعون إبراهيم (عليه السلام) ص12
2. بين عبد الله بن المعتز وأحمد بن يحيى ثعلب ص26
3. في سؤال إبراهيم (عليه السلام) الله ﷻ عن كيفيّة إحياء الموتى ص27
4. مُحاججة الله ﷻ قوم إبراهيم (عليه السلام) ص29
5. المُباهلة ص29
6. محاورة بين أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) ص29
7. مُحاورة بين آدم وموسى (عليهما السلام) ص30
8. مُناظرة أبي رافع لحسن والحسين (رضوان الله عليهما) ص45
9. العلم أم المال؟! (مُوازنة للخليل) ص75
10. الأناة في طلب العلم (محاورة بين الخليل وأحد الأعراب) ص80
11. عن الخُطَيئة في (خالِفْ تُذكَرْ) ص81
12. إعجاب الفراء بنفسه ص82
13. في اعتداد أبي عمرو بعلمه في الرواية حينما لاحاه أحدُهُم ص99
14. في رؤيا سُفيان بن عيينة، أنّه سأل النبيﷺ بأي القراءات يأخذ ص101
15. في فِطنة الخليل وعبثه في صباه مع الفرزدق ص103
16. سبب وضع الأخفش حدود النحو وأملائه ص122
17. في أدب التناظر - مِن مجلس محمد بن عبد الله بن طاهر ص141
18. تراجع الأصمعي في طلب العروض على يد الخليل بن أحمد ص141

19. نـدم ثعلـب علـى اشـتغاله بالعـربيّة عـن اشـتغاله بِتدارس القرآن وعلومه ص142
20. في امتناع المازني عن تقاضي أجر تعليم (الكتاب) لأجل ما فيه من القرآن. ص142
21. مِن مُلَحِ المُناظرات، بين الجرمي والأصمعيّ ص145
22. في أدب الكسائي وحِلْمِه على الأخفش ص147
23. في أدب المجالس، وأحقيّة الجالس بالعودة إلى مجلسه إذا ما قام منه ص149
24. فـي تواضـع العلمـاء (الخلـيل): إنَّ الدُّنـيا بأسـرِها لاتَـسعُ مُتباغِضَين ص150
25. في تَفقُّد عُمَر (رض) بعض رعاياه هامش ص152
26. زَلّات الشعبيّ في مجلس عبد الملك بن مروان ص153
27. فـي بيـته يؤتـى الحكـم (الـضبّ - حَكَمـاً - بـين الأرنـب والثعلب) ص154
28. في الموضوعيّة؛ احتِكام مَن أنكَرَ ولده للونه إلى الرسول ﷺ ص155
29. في الرؤيا (سَلاماً سَلاماً) = مُناظرة في مجلس المأمون ص157
30. أبـو عمـرو يمتدح المُولَّدين ويحمـل الصبيان علـى رواية شِعر الفرزدق ص170
31. في سؤال أحدِهم أبا عمرو عمّا وضعه من العربيّة ص171
32. بين أبي حاتم وعامل الخراج على البصرة محمد بن مسلم الكوفيّ ص194
حادثة وقعت للفضل بن ربيع، يرويها ابن البواب بلفظه ص247

(10) ثبت بالمصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

1) أخبار النحويين البصريين. أبو سعيد السيرافي - المطبعة الكاثوليكية، بيروت، د.ت.

2) الادب المُفرد. البخاريّ. م. ط. (http://www.alsunnah.com).

3) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المعروف بِمُعجَم الأدباء. ياقوت الحمويّ، دار المأمون بمصر - د.ت.

4) الأستاذ، مجلَّة علميّة مُحكِّمة، تُصدِرها جامعة بغداد، العدد:72، 2008م.

5) الاستثناءات في التراث النحوي والبلاغي. د. كاظم إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت. د.ت.

6) أسرار اللغة. أبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية، 1975م.

7) الأشباه والنظائر. جلال الدين السيوطيّ. مُراجعة الدكتور فايز ترحيني، دار الكتاب العربي. 1417هـ.

8) الإصابة في معرفة الصحابة، والمعروف أيضاً بـ(الإصابة في تمييز الصحابة). ابن حجر العسقلانيّ(http://www.alwarraq.com).

9) الأضداد. أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، الكويت، 1960م.

10) أضواء على البحث والمصادر. الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، 1411هـ.

11) الأغاني. أبو فرج الأصفهانيّ. مطبعة التقدم بمصر.د.ت.

12) الاقتراح. جلال الدين السيوطيّ، حيدر آباد. ط 2.

13) أمالي الزجاجيّ. مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر. ط2، 1403هـ. والمطبعة المحمودية بمصر، ط3، 1366م.

14) إنباه الرواة. القفطيّ. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، مصر، 1344هـ.

15) الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو البركات عبد الرحمن الأنباريّ، ومعه كتاب الانتصاف، لمحمد محي الدين. دار إحياء الكتب. د.ت.

16) البحر المحيط. أبو عبد الله محمد أثير الدين بن يوسف الغرناطي، المعروف بابن حيان النحوي، مطابع النصر الحديثة. مصر.

17) البداية والنهاية. ابن كثير. م.ط. موقع يعسوب (http://www.alsunnah.com).

18) بُغية الوعاة. جلال الدين السيوطي. مطبعة السعادة بمصر، د. ت.

19) بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب. القاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصاريّ. د. ت. م.

20) البيان والتبيين. الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر.

21) تاج العروس من جواهر القاموس. المُرتضى الحسيني الزبيديّ. تح: نخبة كبيرة من المُحقِّقين (أربعون مُجلَّداً، الكويت، 1969م - 2001م).

22) تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي. مطبعة دار السعادة بمصر، د.ت.

23) تاريخ دمشق. ابن عساكر. تح: علي شيري. (http://www.ahlalhdeeth.com).

24) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي. محمد بن عبد الرحمن المباركفوري. م. ط. (http://www.al-islam.com).

25) التذكرة في قواعد اللغة العربيّة. محمد خليل باشا. عالم الكتب، 1984م.

26) تصحيفات المُحدِّثين. العسكريّ. موقع يعسوب. (http://www.alsunnah.com).

27) تفسير الراغب، المُسمّى بجامع التأويل لمحكم التنزيل. أبو مسلم محمد بن علي الأصبهانيّ المعتزليّ (مجلد واحد) مصورة قديمة د. ت. م.

28) تهذيب اللغة. الأزهريّ. تح: عبد السلام هارون، القاهرة، **1964**م. (http://www.alwarraq.com).

29) جامع البيان في تأويل القرآن. محمد بن جرير الطبري، تح: أحمد محمد شاكر. الناشر: مؤسسة الرسالة. ط**1**، **1420**هـ. **2000**م. (**24**جزءاً) مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (www.qurancomplex.com).

30) الجامع الصغير. جلال الدين السيوطيّ. المُحدِّث، سوريا، إصدار:**8.63**، **1999**م.

31) الجامع لأحكام القرآن. الإمام القرطبيّ، تح: نخبة من كبار العلماء، نسخة عالية الضبط والإخراج، م. ط. والكتاب مذيل بالحواشي. موقع يعسوب (http://www.alsunnah.com).

32) الحيوان، الجاحِظ، تح: عبد السلام هارون. ط الحلبي. د.ت.

33) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر البغداديّ. المطبعة السلفية، االقاهرة. ط**2**، د. ت.

34) الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، ط دار الشؤون الثقافية، بغداد، **1990**م.

35) الدر المنثور في التأويل بالمأثور. الإمام جلال الدين السيوطيّ. المُحدِّث، سوريا، إصدار:**8.63**. **1999**م.

36) درّة الغواص في أوهام الخواص. الحريريّ، مكتبة السعادة، **1966**م. (http://www.alwarraq.com).

37) ديوان الحطيئة. تح: نعمان أمين طه، القاهرة، **1958**م.

38) ديوان الخنساء. بيروت، **1985**م.

39) ديوان العرجيّ. د.ت.م.

40) ديوان الفرزدق. نشر عبد الله إسماعيل الصاوي. **1354**هـ.

41) ديوان القطامي. تح: د. إبراهيم السامرائي، و د. أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، **1960**م.

42) ديوان المعاني، أبو الهلال العسكريّ، القاهرة، **1352**هـ. (http://www.alwarraq.com).

43) ديوان المُهلهل بن ربيعة. د.ت.م.

44) ديوان النابغة الذبيانيّ. تح: د. شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، **1968**م.

45) ديوان الهذليين. دار الكتب المصريّة. ط **2**، د.ت.

46) ديوان ذي الرمة. تح: عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، **1972**م.

47) ديوان زهير. بشرح ثعلب، دار الكتب المصرية، القاهرة، **1924**م.

48) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تح: محمد يوسف نجم. بيروت، **1958**م.

49) ذيل الأمالي والنوادر. أبو علي القالي، دار الكتب المصرية، القاهرة، **1926**م.

50) الرد على النحاة. الإمام ابن مضاء القرطبي، دراسة وتحقيق د. محمد إبراهيم البين. دار الاعتصام. القاهرة. **1979**.

51) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات. محمد باقر الموسوي الأصفهاني. تح: أسد الله إسماعيليان، طهران. **1391**هـ.

52) زهر الآداب وثمر الألباب. الحُصريّ القيروانيّ، نشر زكي مبارك. القاهرة، **1925**م. (http://www.alwarraq.com).

53) السبعة في القراءات. الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، **1965**م.

54) سبل السلام - شرح بلوغ المرام. الصنعانيّ، المُحدِّث، سوريا، إصدار: **8.63** **1999**م.

55) سنن ابن ماجة. تح: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت. د.ت.
56) سنن أبي داود. المُحدِّث، سوريا، إصدار: **8.63. 1999**م.
57) سنن الترمذي. المُحدِّث - سوريا، إصدار: **8.63. 1999**م.
58) سير أعلام النبلاء، لِلذَّهبيّ، موقع يعسوب (http://www.alsunnah.com). نسخة عالية الضبط والإخراج، موافقة للمطبوع.
59) شرح الجامع الصغير المعروف بـ(فيض القدير). الإمام المناوي. المُحدِّث، سوريا، إصدار: **8.63. 1999**م.
60) شرح المُعتمَد في أصول الفقه. الدكتور محمد حبش. المُحدِّث - سوريا، إصدار: **8.63. 1999**م.
61) شرح درّة الغواص للحريريّ. أحمد شهاب الدين الخفاجي. (أوفست) مطبعة الجوائب بإسطنبول.
62) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. أبو أحمد العسكريّ، تح: عبد العزيز احمد. ط الحلبي. مصر. **1963**م.
63) شعب الإيمان. موقع جامع الحديث. (http://www.alsunnah.com).
64) الشعر والشعراء. ابن قتيبة. شرح أحمد محمد شاكر. ط **2**، دار المعارف بمصر، **1967**م.
65) صحيح البخاري. القاهرة، **1932**م. (http://www.al-islam.com).
66) صحيح مسلم بشرح النووي. (http://www.al-islam.com).
67) طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، د.ت.م.
68) طبقات فحول الشعراء. محمد بن سلام الجمحي، شرح محمود محمد شاكر، مط: المدني بالقاهرة، القاهرة، **1952**م.
69) العقد الفريد. ابن عبد ربه، تح: أحمد أمين وآخرين، القاهرة، **1948**م - **1953**م.

70) العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. إبراهيم السامرائي، د.مهدي المخزومي، بغداد، 1985م.
71) عيون الأخبار. ابن قتيبة الدينوريّ، المؤسسة المصرية العامة، وزارة الثقافة، ط دار المعارف. القاهرة. د.ت.
72) العيون الغامزة. محمد بن أبي بكر الدمامينيّ، (أوفست) د. ت. م.
73) الفاخر فيما يلحن فيه العامة. المُفضَّل بن سلمة، تح: عبد العليم الطحاوي، القاهرة، 1956م.
74) الفهرست. ابن النديم، طبعة دار المعارف، سوسة. مزيدة بتكملة قيمة من ذخائر المكتبة التيموريّة.د.ت.
75) في أصول النحو. سعيد الأفغاني، دار الفكر بدمشق. د.ت.
76) في النحو العربيّ، نقد وتوجيه. الدكتور مهدي المخزومي، صيدا، بيروت. 1964م.
77) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دكتور نعمة رحيم العزاوي، ط: دار الشؤون الثقافية/ بغداد 1995.
78) القاموس المحيط. الفيروز أبادي. المُحدِّث، سوريا، إصدار: 8.63. 1999م.
79) القياس النحويّ. مفتاح رجب الخلاب، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - ليبيا.
80) الكتاب. سيبويه. تح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، 1973م1977م.
81) كشف الخفاء. الإمام العجلوني، م. ط. (http://www.alsunnah.com).
82) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. جاحي خلبفة. المُحدِّث - سوريا، إصدار: 8.63. 1999م.
83) كنز العمال. المتّقي الهنديّ. م. ط. (http://www.alsunnah.com).

84) لُباب الآداب. أسامة بن مُنقذ. د. ت.م.

85) لحن العوام. أبو بكر الزبيدي. تح: رمضان عبد التوّاب. مكتبة الخانجي. ط2. مصر.

86) لسان العرب. ابن منظور الإفريقي. دار صادر، بيروت. بحواشي اليازجي، وجماعة من اللغويين. المُحدِّث - سوريا، إصدار: **8.63. 1999**م.

87) لسان الميزان. ابن حجر العسقلاني. (http://www.alwarraq.com).

88) ما تلحن فيه العامة. الكسائي، تح: الدكتور رمضان عبد التوّاب، القاهرة، **1982**م.

89) المبسوط. محمد بن أحمد بن أبي سهل السَّرخَسيّ، مشروع المُحدِّث - سوريا إصدار برقم **8.63 . 1999** ف.

90) مجالس العلماء. أبو القاسم الزجاجيّ، تح: عبد السلام هارون. مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر. **1403**هـ.

91) مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، د.ت.

92) مجلة التواصل اللساني، المغرب، المجلَّد الثالث، العدد الثاني، دراسة للدكتور كاظم إبراهيم، بعنوان: ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين.

93) مجلة الدعوة، ليبيا، العدد: **15**، دراسة للدكتور كاظم إبراهيم، بعنوان: الجملة الاسميّة في القرآن الكريم.

94) مجمع الأمثال. أبو الفضل الميداني. القاهرة، **1310**هـ. (http://www.alwarraq.com).

95) مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي. أحمد قبش. المُحدِّث - سوريا، إصدار: **8.63. 1999**م.

96) مجمع الزوائد. الحافظ الهيثمي، م. ط. موقع يعسوب (http://www.alsunnah.com).

97) المحاسن والمساوئ. البيهقيّ. م.ط. (http://www.alwarraq.com).

98) محاضرات في أصول النحو. الأستاذ يوسف بادي، ليبيا، جامعة مصراتة، في 1998/4/30م.

99) مُختار الصحاح. أبو بكر الرازي. م.ط. (http://www.alwarraq.com).

100) المُخصص. ابن سيده. (http://www.alwarraq.com).

101) المدارس النحوية. شوقي ضيف. ط 8 = دار المعارف بمصر. د.ت.

102) مدرسة القياس في اللغة. مُحاضرة للأستاذ عبد الله أمين. (مصوّرة) د.ت.م.

103) مراتب النحويين. أبو الطيب اللغويّ، ت: محمد أبو الفضل ابراهيم. مصر.

104) المُزهِر في علوم اللغة. السيوطيّ. دار إحياء الكتب، القاهرة، بعناية محمد جاد المولى ورفيقيه.د.ت.

105) المُستدرك. الحاكم. المُحدِّث - سوريا، إصدار: 8.63. 1999م.

106) مُسند أحمد. المُحدِّث - سوريا، إصدار: 8.63. 1999م.

107) المَصُون في الأدب. أبو أحمد العسكريّ. الكويت سنة 1960م، سلسلة التراث العربي.

108) مُعجم البلدان. ياقوت الحموي، دار صادر - ط2. بيروت.

109) مُعجم الرائد للمُصطلحات اللغويّة والأدبية، مسعود جبران، الإمارات، إصدار سنة 1996م.

110) مُعجم الشعراء. المرزبانيّ. (http://www.alwarraq.com).

111) مُعجم القواعد العربية. عبد الغني الدقر. المُحدِّث - سوريا، إصدار: 8.63. 1999م.

112) المُعجم الكبير. الطبراني، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، بغداد، 1978م - 1980م.

113) المُعجم الوافي في النحو العربي. د.علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي. الدار الجماهيرية - مُصراتة، ليبيا، ودار االآفاق الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1992م.

114) مُعجم ما استعجم. البكريّ، تح: مصطفى السقا، لجنة التأليف والترجمة بمصر، د.ت.

115) المُعرّب من الكلام الأعجميّ. على حروف المُعجم. أبو منصور موهوب الجواليقيّ، بتعليق: خليل عمران المنصور، دار الكتب العملية، بيروت، 1998م.

116) المُعرّب والدخيل والألفاظ العالميّة. د. أسامة رشيد الصفّار، تقديم د. نعمة رحيم العزّاويّ. دار الكتب العلميّة، بيروت، 2011م. (Web Site : www.al-ilmiyah.com).

117) المُعمَّيات. الجاحظ. (مصوّرة) د.ت.م.

118) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل. الدكتور عبد العزيز عبدة أبو عبد الله، طرابلس، الجماهيرية. د.ت.

119) مُغني اللبيب، أبو زيد الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت. د.ت.

120) مُفردات غريب القرآن. الراغب الأصفهاني. تح: صفوان داودي، نشر دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، 1412هـ / 1992م. موقع يعسوب (http://www.alsunnah.com).

121) المُفضّليات، المُفضّل الضبيّ، ط: دار المعارف، القاهرة. د.ت (http://www.alwarraq.com).

122) مُقدِمة ابن خلدون، مطبعة محمد عاطف بمصر، د. ت. (http://www.alwarraq.com).

123) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربيّ، دار الفكر، عمّان، 1404هـ/ 1984م.

124) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة. الدكتور نعمة رحيم العزاويّ، منشورات المجمع العلميّ، بغداد - 2001.

125) المُوشَّح. المرزبانيّ: تح: محمد علي البيجاويّ، مطبعة لجنة البيان العربي - دار النهضة - مصر، 1965م.

126) موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة، 1981.

127) النحو وكتب التفسير. الدكتور إبراهيم رفيدة. ط1، المُنشأة الشعبية للنشر والتوزيع. 1980م.

128) النحو، نمط من التفكير العربي الخاص. د.طه عبد الحميد طه، مجلة كلية الآداب، جامعة عين شمس. مجلد10. د.ت.

129) نُزهة الألبا في طبقات الأدبا، ابن الأنباري. تح: علي يوسف. جمعية إحياء مآثر علماء العرب. د.ت.

130) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الشيخ محمد الطنطاوي. دار المعارف ط 2.

131) نهاية الأرب في فنون الأدب. النويريّ.(http://www.alwarraq.com).

132) النهاية في غريب الحديث والأثر. الإمام ابن الأثير. تح: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت ، 1399هـ - 1979م.

133) نيل الأوطار. الشوكانيّ. (http://www.al-islam.com).

134) همع الهوامع - شرح جمع الجوامع/ مكتبة أهل البيت، الإصدار الأول - 2005 ، مركز المعجم الفقهي ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية.

135) الوافي بالوفيات، للصفديّ، تحقيق نُخبة من كِبار المُحقِّقين، (http://www.alwarraq.com).

136) وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس ابن خلكان، تح: د. إحسان عباس، بيروت. د.ت.

137) ينبوع اللغة ومصادر الألفاظ، رؤية جديدة في المفهوم التراثي، (دراسة في الثنائيّة اللغويّة وعلم التأثيل)، د. أسامة رشيد الصفّار، دار صادر، بيروت، 2011م.(E-mail:dsp@darsader.com).

تمت الفهارس العامة لهذا الكتاب: المُناظرات النحويّة والصرفيّة، نشأتُها وتطوُّرُها حتى نهاية القرن الثالث الهجريّ، والحمدُ لله قيوم السموات والأرضين، وصلاته وسلامه على أكرم المُرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاة وسلاماً دائمين مُتلازمين إلى يوم الدين.

(11)

المُناظراتُ النَّحويّة والصَّرفِيّة

نشاتُها وتطوُّرُها حَتى نِهايَة القَرن الثَّالِث الهِجرِيّ

المُخطَّط العام لِلدِّراسَة

المُقدِّمة:

وتتضمن بياناً بأهمية البحث وأهدافه، وطبيعة الموضوع المُختار، والأسس التي بُني عليها هيكلُه

التمهيد:

ويحتوي على مُعطيات عامة، وتعريفات أساسيّة لها علاقة بموضوع الدراسة، وهي كالآتي:

***المُناظرة، لُغةً واصطلاحاً.**

***المُناظرة في القُرآن والسُّنّة.**

***المُناظرة والمَجلِس.**

***المُناظَرة والخِلاف.**

الفصل الأول

نشأة المُناظرات النحويّة والصرفيّة وأطوارها

وفيه مبحثان:

أولاً: نشأة المُناظرات، وأسبابها:

أ - بداية المُناظرة ونشأتها.

ب - أسباب نشوء المُناظرات.

ثانياً : أطوارُ المُناظرات النحويّة والصرفيّة، وأشهرُ أعلامها

"مع نصوص من مُناظراتِهم ومُجالساتِهم"

الفصل الثاني

منهجُ المُناظَرة وتَطوّرها:

أولاً: مفهوم المنهج.

ثانياً: السمات العامة لمنهج المُناظرة (أخلاقيّاً، ومَوضُوعِيّاً)

ثالثاً: منهجُ المُناظرة قبل ظهور المذهب الكُوفيّ

رابعاً: منهجُ المُناظرة بعد ظهور المذهب الكُوفيّ

خامِساً: منهجُ المُناظرة بين المدرستين.

الفصل الثالث

المُناظرة والدرس النحوي:

أ - أهميّة المُناظرة وأثرها في تطوُّر الدَّرسَين؛ النحويّ والصرفيّ

ب - مَسائِلُ المُناظَرة في المَصادِر والدِّراسات

الخاتمة

الفهارس العامة

(14) - فهرس الموضوعات

المُبدعون في ضمائرِنا أبداً....................5
تنبيه....................7
المُقَدِّمة....................11
التمهيد....................21
المُناظَرَةُ لُغةً واصطِلاحاً....................23
1 - المُناظَرة لُغَةً....................23
2 - المُناظَرة اصطلاحاً....................24
المُناظَرة في القُرآن والسُّنّة....................27
المُناظرة والمجلس....................32
المجلس في مصادر اللغة....................32
أسماء المجالس....................33
المُناظَرةُ والخِلاف....................38
المُناظرة والجَدَل....................44
الفصل الأول: نشأةُ المُناظراتِ النحويّةِ والصَّرفيّةِ، وأطوارُها....................47
أولاً: نشأة المناظرات النحويّة والصرفيّة وأسبابها....................49
أ- بِدايَةُ المُناظراتِ ونَشأتُها....................49
ب - أسبابُ نشوء المُناظرات....................66
الدافع الدينيّ....................66
دوافع عصبية وسياسيّة....................72
دوافع اقتصاديّة....................74
دوافع علميّة....................74
دوافع نفسيّة واجتماعيّة....................80
دوافِع عَقَدِيّة وفَلسَفِيّة....................83
ثانياً: أطوار المُناظرات النحويّة والصرفيّة، وأشهر أعلامها، (مع نصوص من مُناظراتهم ومُجالساتهم)....................89
1 - مُناظرات الطور الأول، (طور الوضع والتكوين/ بصريّة)....................91
المُناظرات المشهورة في هذا الطور، مُرتبة بحسب وفيات المُناظرين....................92
2 - مُناظرات الطور الثاني، (طور النشوء والنمو/ بصريّ كُوفِيّة)....................102

المُناظرات المَشهُورَة في الطَّوْر الثاني، مُرتَّبَة بِحَسْبِ وَفيات المُناظِرِين 103
3 - مُناظرات الطور الثالث (طَور النُّضج والكمال/ بَصريّ كُوفيّ) 127
المُناظرات المشهورة في الطور الثالث، مُرتبة بحسب وفيات المُناظِرين 130
الفصل الثاني: منهج المُناظرة النحويّة والصرفيّة، وتطوّرها 137
أولاً: مفهوم المنهج 139
ثانياً: السمات العامة لمنهج المناظرة 140
الجانب الأخلاقيّ Morally 140
ثالثاً: منهج المُناظرة قبل نشأة المذهب الكوفيّ 168
رابعاً: منهج المُناظرة بعد نشأة المذهب الكوفي 172
خامساً: منهج المُناظرة بين المدرستين 189
الفصل الثالث: المُناظَرَةُ والدَّرْسُ النَّحْوِيّ 207
أ - أهميةُ المُناظَرَة وأثرُها في تطور الدَّرسَين؛ النَّحويّ، والصَّرفيّ 209
ب - مَسائِلُ المُناظَرَة في المَصادِرِ والدِّراسَات (دراسة تحليليّة نقديّة لأشهر المناظرات) 218
مُغالطاتٌ وأوهَام 237
الخاتِمة 251

الفهارس العامة

(1) - فهرس الآيات 261
(2) - فهرس الأحاديث والأثر 267
(3) - فهرس الأمثال والحكم 273
(4) - فهرس الأبيات الشعرية 275
(5) - فهرس المُناظرات النحويّة واللغويّة وقضايا اللحن 289
(6) - فهرس المُناظرات الصرفيّة 295
(7) - فهرس المُناظرات الفقهيّة النحويّة 299
(8) - فهرس المُناظرات الفِقهيّة والعَقدِيّة 301
(9) - مُناظرات ومُحاورات أخرى ذات صلة 303
(10) - ثبت بالمصادر والمراجع 305
(11) - المخطط العام للدراسة 317
(12) فهرس الموضوعات 319

هذا الكتاب

تتمثل أهمية المناظرة بجلاء في الحيوية التي تضفيها على الدرس الجامد، إذ جعلها المصنفون في مصنفاتهم وسيلة للتقريب والإيضاح، فكانت حاضرة في مختلف الفنون، كالعربية، والفقه، والتاريخ، والتفسير، فضلاً عن الخطاب القرآني الذي برزت فيه واضحة. وكتابنا هذا الموسوم بـ "المناظرات النحوية والصرفية، نشأتها وتطورها حتى نهاية القرن الثالث الهجري" يتناول موضوع المناظرة إبان نشأتها من جانب نحوي وصرفي معاً؛ لأن علوم العربية عند المتقدّمين كانت متداخلة فيما بينها، شاملةً أواخر الكلم وأبنيته وأجزاءه، وقد جاء مبوباً على الشكل التالي:

التمهيد: قام فيه المؤلف بالتعريف بالمناظرة لغةً واصطلاحاً، مع بيان مفصل بالمرادفات التي تضاهيها.

الفصل الأول: تناول فيه بداية المناظرة، ونشأتها، وأسبابها، وأطوارها إلى نهاية المئة الثالثة للهجرة.

الفصل الثاني: تناول فيه منهج المناظرة؛ قبل ظهور المذهب الكوفي وبعده، وما بين المدرستين، وذلك بعد بيان مجمل لمفهوم المنهج ومعناه، والسمات الأخلاقية والموضوعية التي تميزت بها حقبة النشاط الفكري في القرون الثلاثة الأولى، توطئةً للتفصيلات اللاحقة.

الفصل الثالث: تناول فيه أهمية المناظرة في إيضاح المسائل النحوية والصرفية المختلفة، وأثرها في تطور الدرسين: النحوي، والصرفي، بأسلوب تحليلي وصفي في المبحث الأول، وتحليلي نقدي في المبحث الثاني.

المناظرات
النحوية والصرفية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban
ص.ب 9424 - 11 بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت 2290 1107
هاتف: 12/11/ 804810 5 961+
فاكس: 804813 5 961+
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
DKI www.al-ilmiyah.com
دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
ISBN 978-2-7451-7321-8